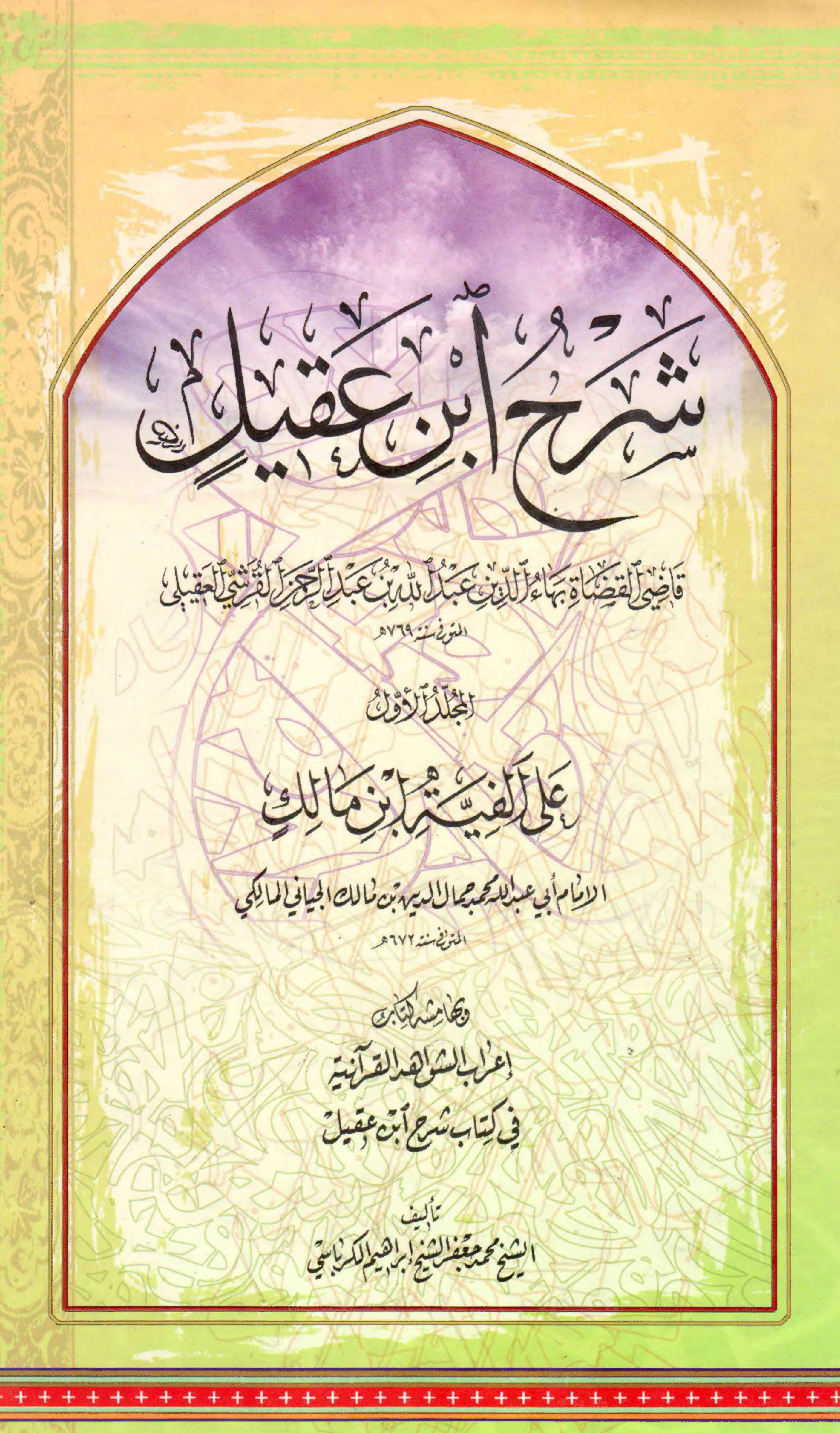

شرح ابن عقيل
قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي
المتوفى سنة ٧٦٩هـ
المجلد الأول
على ألفية ابن مالك
الإمام أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الجياني المالكي
المتوفى سنة ٦٧٢هـ
وبهامشه كتاب
إعراب الشواهد القرآنية
في كتاب شرح ابن عقيل
تأليف
الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي



شرح ابن عقيل



إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ
وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً
يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ

جميع الحقوق محفوظة لمؤسسة

احياء الكتب الإسلاميه

ايران قم المقدسه ارم ٤ پلاك ١٣٥

٠٠٩٨٢٥١ ٧٧١٩٦٥٧_٠٠٩٨٢٥١ ٢٩٣٦٣٥٢

◆ شرح ابن عقيل ج ١
◇ تأليف ابن عقيل
◆ انتشارات جلال الدين
◇ چاپخانه اميران
◆ چاپ اول ١٤٢٨ — ٢٠٠٠ عدد
◇ قيمت دوره — ٦٠٠٠ تومان
◆ شابك — ٩_٥٤_٠٨٤١٠_٩٦٤_٩٧٨



قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن القرشي العقيلي

المتوفى سنة ٧٦٩هـ

المجلد الأول

على ألفية ابن مالك

الإمام أبي محمد عبد الله محمد جمال الدين بن مالك الجياني المالكي

المتوفى سنة ٦٧٢هـ

وبهامشه كتاب

إعراب الشواهد القرآنية
في كتاب شرح ابن عقيل

تأليف

الشيخ محمد جعفر الشيخ إبراهيم الكرباسي

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة النّاشر

الحمد للّه ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام علىٰ خاتم النبيّين والمرسلين، محمّد وآله الطيبيّن الطّاهرين، وصحبه المنتجبين الّذين اتبعوه بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إن اللّه خلق الإنسان لغرض معرفته، ولغرض عمارة أرضه التي خلقها، وكذلك للتعاون مع باقي البشر، علىٰ أن معرفة اللّه المعرفة الحقّة لا تتمَ إلاّ بإرسال رسول يوحي إليه، والوحي لا يكون إلاّ بلغة قومه الّذين أُرسِل لهم، وهي اللّغة التي يعرف بها بعضهم البعض وذلك لكي يتم التعارف فيما بينهم وكذلك لكي يتعاونوا مع بعضهم، وبتعاونهم مع بعضهم البعض يتم عمار الأرض، وبعمارها تنشأ الحضارات، ويتم الفهم والإفهام والإدراك.

على أنه بدون اللّغة التي هي إلهام من اللّه وتعليم منه عزّ وجلّ تبلغ الانسانية رشدها وكمالها.

والمتطلع المتبحر الدارس للغات يرىٰ أنها كالإنسان في مراحل نشوءه، فلها مرحلة طفولة فبلوغ ورشد ثم قوة وفتوة يتبعهما شيخوخة وكهولة ثم الفناء، وهذه هي سنة اللّه في الكون، ولن تجد لسنة اللّه

تبديلاً أو تحويلاً.

وقد استثنيت اللّغة العربية من ذلك، ويرجع سبب ذلك إلى حفظ الله تعالىٰ لها لأنها لغة كتابه العزيز القرآن الكريم، وهي كلامه القويم، وسنة رسوله العظيمﷺ وبذلك فقد حفظها الله سبحانه وتعالىٰ إلى يوم الدين بحفظه لكتابه الكريم، وقوله تعالىٰ: ﴿**إنا نحن نزلنا الذكر وإنّا له لحافظون**﴾ سورة الحجر: ٩، وبضمن حفظه تعالىٰ للكتاب يتم حفظه للّغة التي أُنزل بها وذلك عبر تلاوته عبادةً. وفهمه بهذه اللّغة.

ولقد صنع الله سبحانه وتعالىٰ هذه اللّغة، وهيأ لها من أسباب الحفظ ما جعلها صالحة لنزول الذكر الحكيم بها.

ولقد هيأ الله لهذه اللّغة خلقاً ميّزه بذكاء قلبي حادّ، دربة اللّسان، سليم الذوق، وقد هيأ لهذا الخلق وفي أزمان مختلفة عوامل النباهة لكي تتسع هذه اللّغة متسمةً بالثراء، مع كثرة في الوضع وذلك لتنوع الواضعين.

كما أنه قيّض لهذا الخلق من أسباب وعوامل الرضا بخشونة المطعم وشظف العيش، وخشونة الملبس، وجفاف المنزل، مما جعلهم يتعلّقون بالمكان ليحفظوا اللّغة من الخلط والخبط الذي قد تتعرض له.

وعلى أي حال فقد هدوا إلى الطيب من القول، والعظمة في المنطق، ثم تشاء الحكمة الإلهية أن يتم تقارب بعد تباعد والتقاء على أرض الأسواق، وكذلك عبر ضربهم في الأرض ليبتغوا ما عند الله من رزق بالتجارة، وكذلك ليلتقوا في مواسم الحج والزيارة، وما سوق عكاظ والمربد وغيرها من أماكن إلاّ دليل على ذلك.

لقد أدّىٰ هذا التقارب إلى تصارع في اللّهجات، ثم إلى تبادل في الكلمات، ثم إلى حصول مزج وخلط وغربلة، وتأنق واختيار، على أن هذه اللّغة لم تشأ لتخالف طبيعة الأشياء، ولم يكن لها أن تخالف السنن المألوفة، ولكن جرىٰ أمرها على ما كان مألوفاً

ومعتاداً، وبذلك فقد هجر الكلام الفاحش والغريب فيها، مستخدمين ما خفّ وطاب على السمع، وما عذب في النطق.

كما أنها أخذت عن اللّغات المجاورة ما كان يقتضيه طبيعة التبادل في المنافع، وما ندر مسمّاه في موطنها ـ أي اللّغة العربية ـ وذلك بعد أن طبعتها بطابعها الخاص، متذوقة لها بذوقها الخاص، حتى صار ما أخذته من بقية اللّغات كالأصل فيها فأصبح ثابتاً بها.

كلّ ما تقدّم هيأ اللّغة العربية لكي ينزل بها القرآن الكريم ليتسامىٰ بها هدفاً وفكراً ونطقاً. ولكي ترتقي به لتكتسب ظروباً من البيان والسحر وفناً من فنون الحكمة.

علىٰ أن هذه اللّغة لم تسلم من دخول اللحن فيها وذلك لعموم الرسالة العالمية المحمّدية، مما جعلها تفتح قلبها الكبير لكل من يرغب الدخول في الإيمان ليستظلّ بفيئها، وينعم بوارف ظلالها ونعمة الإسلام.

وبعد دخول الناس أفواجاً في الإسلام ـ وبطبيعة الحال ـ لم يكن غير العربي ليستطيع النطق بها مثل ما ينطق ويتكلم بها العربي الأصيل، لذلك لم تسلم اللّغة العربية من دخول لكنة عجمية فطرأ عليها أمراً ليس متعارفاً عليه بين لسان أهلها، ألا وهو اللّحن، وقد أمر رسول اللّه(ص) بإرشاد من غمض عليه ذلك وما ذلك إلاّ إذناً منه(ص)لوضع قواعد وضوابط لتسلم بذلك لغة الكتاب والسنّة حيث أنهما قوام الحياة وعصمة لها.

ومما تقدّم يتضح لنا أهمية وضع قواعد للغة العربية، وتروي لنا المصادر القديمة الغرض من وضع علم النحو وكذلك أول من وضع ذلك، فإن أول من وضع علم النحو ـ باتفاق الرواة وأهل العلم والمعرفة ـ هو عليّ بن أبي طالب، حيث ألقاها إلى أبي الأسود الدؤلي ظالم بن عمرو، وهو أحد سادات التابعين، حيث أضاف لها أبو الأسود وفرع بارشاد عليّ بن أبي طالب واشاراته.

وقد سُميّ هذا العلم نحواً لأنه حين ألقىٰ عليّ بن أبي طالب أصوله إلى أبي الأسود قال له: انح هذا النحو، وأضف على ما وقع اليك، أو لأنه زاد عليه وأتىٰ به إليه قال له: نِعمَ ما نحوت، أو: ما أحسن هذا النحو الّذي نحوت.

قال أبو البركات، ابن الأنباري، في كتابه نزهة الألبا: أول من وضع علم العربية، وأسس قواعده، وحدّ حدوده، أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، وأخذ منه أبو الأسد الدؤلي، ثم قال: وسبب وضع عليّ ما روى أبو الأسود، قال: دخلت على أمير المؤمنين، فوجدت في يده رقعة، فقلت: ما هذه يا أمير المؤمنين؟ فقال: إنّي تأملت كلام العرب، فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الحمراء ـ يعني الأعاجم ـ فأردت أن أضع شيئاً يرجعون إليه ويعتمدون عليه، ثم ألقىٰ اليَّ رقعة وفيها مكتوب: «الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، الإسم ما أنبأ عن المسّمىٰ، والفعل ما أنبأ به، والحرف ما أفاد معنىٰ».

وقال لي: «انح هذا النحو، وأضف إليه ما وقع إليك، وأعلم: أن الأسماء ثلاثة: ظاهر ومضمر، والاسم لا ظاهر ولا مضمر، وإنما يتفاضل النّاس فيما ليس بظاهر ولا مضمر، وأراد بذلك الاسم المبهم، قال: ثم وضعت بابي العطف والنعت، ثم بابي التعجّب والاستفهام، إلى أن وصلت إلى باب إنّ وأخواتها ما خلا، لكن، فلما عرضتها على عليّ أمرني بضمّ لكن إليها، وكنت كلّما وضعت باباً من أبواب النحو عرضته عليه إلى أن حصلت ما فيه الكفاية، قال: ما أحسن هذا النحو الّذي قد نحوت» فلذلك سُمّي النحو.

وقد روى المفيد عن محمد بن سلاّم الجمحي: أن أبا الأسود الدؤلي دخل على أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب، فرمىٰ إليه رقعة فيها: بسم اللّه الرحمن الرحيم، الكلام ثلاثة أشياء، اسم وفعل وحرف جاء لمعنىٰ فالأسم ما أنبأ عن المسّى، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمّىٰ،

والحرف ما أوجد معنىً في غيره.

فقال أبو الأسود: يا أمير المؤمنين، هذا كلام حَسَن، فما تأمرني أن أصنع به، فإنني لا أدري ما أردت بإيقافي عليه، فقال عليّ بن أبي طالب: إنّي سمعت في بلدكم هذا لحناً فاحشاً، فأحببت أن أرسم كتاباً من نَظَر فيه ميّز بين كلام العرب وكلام هؤلاء، فابن على ذلك، فقال أبو الأسود: وفقنا اللّه بك يا أمير المؤمنين للصواب.

وفي رواية أخرىٰ عن أبي الأسود، قال: دخلت على عليّ بن أبي طالب، فرأيته مطرقاً مفكّراً، فقلت: فيم تفكير أمير المؤمنين؟ قال: إني سمعت ببلدتكم هذا لحناً، فأردت أن أضع كتاباً في أصول العربية، فقلنا: إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللّغة، ثم أتيته بعد ثلاث، فألقىٰ اليّ صحيفة فيها: بسم اللّه الرحمن الرحيم، الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، فالاسم ما أنبأ عن المُسمّىٰ، والفعل ما أنبأ عن حركة المُسمّىٰ، والحرف ما أنبأ عن معنىً ليس باسم ولا فعل، ثم قال لي: تتبعه وزد عليه ما وقع لك، واعلم، أن الأشياء ثلاثة: ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر، فجمعت منه أشياء وعرضتها عليه، فكان من ذلك حروف النصب، فذكرت فيها أن، وإن، وليت، ولعلّ، وكأن، ولم أذكر لكن، فقال لي: لم تركتها؟ فقلت: لم أحسبها منها، فقال: هي منها فرددتها فيها.

ومما تقدّم فإن النحو العربي بدأ طفلاً يحبو حتى حظي بعناية العلماء ورعايتهم فشبّ وصار قوياً فتياً وذلك بعد أن تظافرت الجهود الموفقة لهم، فصار هذا العلم شامخاً عالياً ليطاول بذلك الذرى ويباهي الجوزاء.

وبهذا الاهتمام البالغ في النحو فقد نشأت مدارس له أسسها علماء عظام تقطع لهم الأعناق في الأسفار للأخذ عنهم والتلمذة عندهم، فنشأت مدارس بالبصرة والكوفة والأندلس وبغداد والشام ومصر.

وبهذه المدارس فقد تكامل صرح بناء اللّغة وعلى ايدي الأجلاّء من

العلماء حيث تركوا لنا تراثاً كبيراً ضخماً، يحتاج إلى مواصلة في البحث والدرس والتمحيص وما ذلك الاهتمام ألا لكي تصان ضوابطه، وقد حظي هذا العلم بغزارة في التأليف ووفرة في المؤلفات، ونظرة في المؤلفات الكثيرة تجعلنا نغرق بين التأليفات النحوية القديم منها والحديث.

وقد اتسمت العصور السابقة من التأليف في هذا العلم بالصعوبة البالغة من عدّة جهات، منها صعوبة اللّغة وغيرها من الأمور، وأما في عصر ابن مالك صاحب الالفية. فقد جنح هذا العلم ألى السهولة واليسر ومال إلى اللين، وذلك يرجع إلى ظهور السهولة في علاج موضوعات هذا العلم، وكذلك إلى سلاسة في عرضه، وكذلك إلى قرب المأخذ في تعدد الكتب المؤلفة في هذا المجال.

على أن رحلة العلماء من بلاد إلى أخرىٰ أضفىٰ على ذلك سهولة ويسر، كون أن لكل بلد طبايعه الخاصة، فرحلة علماء الأندلس إلى بلاد الشرق العربي مصر والشام وبغداد وغيرها هروباً من الفتن التي عصفت بتلك البقعة من الأرض، ليتلمسوا بيئة أكثر تشجيعاً على طلب العلم، وقد ظهر أثر ذلك في لغة تأليفاتهم وطرق تناولهم لأن ما عرف على علماء الأندلس ـ الذين ابن مالك منهم ـ من السهولة والعذوبة وسلاسة الألفاظ في لغة تأليفهم، ومن أبرز هؤلاء العلماء هو عالمنا ابن مالك.

ابن مالك

هو جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك، الإمام العلاّمة الأوحد، الطائي الجياني المالكي حين كان بالأندلس، والشافعي المذهب عندما انتقل إلى المشرق العربي.

ولد سنة (٦٠٠هـ) على أشهر الروايات في الأندلس، وتلقّىٰ العلم هناك منذ نعومة أظفاره، حيث كان الأسلوب المتبع في التعلّم هناك ونمطه السائد هو أن يبدأ الطالب الناشىء في حياته الأولىٰ بحفظ

وتلاوة القرآن، وهذا الأسلوب هو نفسه كان متبعاً في كلّ البلدان الاسلامية وإلى وقت متأخر من عصرنا الحالي، وقد يصحب هذه الدراسة في التحفيظ القرآني شيء من دراسة القراءات القرآنية، ويتطلب دراسة ذلك قدر من علوم الدين وعلم النحو.

وابن مالك كغيره من العلماء سلك وهو صغير هذا الطريق المعبد فحصل له قدراً من العلم بحيث أنه هو نفس القدر الذي يحصل لاترابه من الصبيان.

بعد هذه الفترة الرئيسية من الدراسة، فإن منهم من يترك الدرس مكتفياً بما حصل عليه من معلومات، ومنهم من يدفعه حرصه ونهمه وذكاءه وطموحه لتحصيل المزيد من العلوم، وصاحبنا المترجم له كان يتمتع بعزيمة نافذة وصبر كبير على التحصيل العلمي، كما أنه صاحب طموح وعلوّ همّة، ولديه استعداد فطري وذكاء منقطع النظير، كل ذلك وغيره من الاسباب جعله يتحمل متاعب الطريق، ومشاق الرحلة، وآلام السفر، وعنت الدنيا، للاستزادة من العلم والإفادة من العلماء في موطن أكثر أمناً من الاندلس التي كانت تزخر بالفتن والمعارك والحروب في عصره.

فرحل ابن مالك وهو شاب قوي البنية شديد العزم، يحدوه الأمل إلى بلاد الشام، ماراً بمصر، وهناك ـ في الشام ـ هيأ اللّه له الحياة العلمية التي رغب لها وكان يبحث عنها وارتحل من أجلها، حتى أصبح إماماً ومدرساً ببلاد الشام.

أم بالمدرسة السلطانية بحلب ودرّس بها، كما أمّ بالعادلية وصار المدّرس بها، وبعد ذلك صارت مستقر عائلته وسكنه ومقام إقامته ودرسه وتدريسه.

درس في حلب على يد جهابذة علوم عصره وهم كلّ من: مكرم، وأبي صادق الحسن بن صباح، وأبي الحسن السخاوي وغيرهم، وأخذ

علوم اللّغة والنحو على غير واحد، ومنهم: أبو المظفر، حيث درس على يده في جيّان مسقط رأسه، وأبو الحسن ثابت المعروف بابن الطيلسان، وأبي رزين بن ثابت بن محمد بن يوسف بن خيار الكلاعي، ودرس في القراءات على أبي العباس أحمد بن نوار، وقرأ كتاب سيبويه على أبي عبد الله بن مالك المرشاني، وجالس يعيش.

ومن مدرسته العادلية تفجر ينبوع علومه ومعرفته، وبذخت عيون علمة حلوة غزيرة، فصار الباحث والاستاذ والامام المبجل إلى يوم وفاته سنة اثنتين وسبعين وستمائة من الهجرة النبوية المباركة، ودفن بسفح جبل قاسيون بتربة القاضي عز الدين بن الصايغ.

وتتميّز مؤلفات ابن مالك بانها سهلة يسيرة، ويرجع سرّ سهولتها ويسرها إلى قرب المأخذ في جميع ما ألفه، بالإضافة إلى ذلك فإنه كان يتمتع بموهبة فذّة، وطبيعة سهلة، وبسبب ما مرّ به التأليف من مراحل فقد جعلته أكثر صقلاً وأيسر اسلوباً وأقرب تناولاً، وقد كان ابن مالك مقبلاً ومنكباً على العلم بكل أقطار نفسه، بحيث أنه لم يضيّع وقتاً في غير تحصيل الدرس بنهم وشوق، وتدريس ذا بصيرة، وتآليف متصفة بالتوازن.

كان رحمه الله دائم ودائب على الدرس والتحصيل والقراءة، وبطبيعة الحال فإن التحصيل الواسع يصقله التدريس الواعي، ثم أنه بعد الصقل والتحقيق والتدقيق يأتي دور التأليف، ثم أن التأليف تعقبه مراحل المراجعة، وإعادة النظر فيما مرّ، فإنه قد يكون متناً يحتاج إلى شرح، وقد يكون واسعاً يحتاج إلى تلخيص ووضع خلاصة له، وقد تكون على شكل فوائد يسهلها بكتاب ما، وإلى غير ذلك مما يتلاءم وطبيعة البحث ونظرة الباحث.

لقد صرف ابن مالك أنظار الناس إلى كثرة مؤلفاته، سوء قصد ذلك أو لم يقصد، وقد أقبل العلماء على مؤلفاته، فانصرفوا عن مفصل الزمخشري بعد انفاقهم الوقت الطويل وبذل الجهد فيه، وانصرفوا إلى الكافية الشافية له في النحو والصرف، وذلك بعد روجان كافية ابن

الحاجب في النحو والشافية في الصرف.

ويرجع سرّ ذلك إلى إخلاصه المنقطع النظير مع قدرته الفائقة على النظم المبدع، الذي يتسامىٰ أحياناً كثيرة.

ومما تقدّم فإنه يصبح بامكاننا أن نقول بكل ثقة واطمئنان إلى أن ابن مالك قد أخذ على نفسه تحصيل العلوم كلّ جهده ووقته، والعالم بهذه الصفات لا بد وأن يكون قانعاً من الدنيا برزق قليل كان يجري عليه من وظيفة الإمامة والتدريس، كما أنه رحمه الله لم تكن له تطلعات مادّية، وقد صرّف همته إلى العلم، تحصيلاً وتأليفاً وتدريساً، مرزوقاً الموهبة، وممنوحاً التوفيق، حائزاً على القبول.

ومن كانت له هذه القدرة والخصال والصفات والمقدرة الفذّة فإنه يذلل العصر لعلومه، ويتيسر له العسير في تلقي العلم ومواصلة البحث والتنقيب والدرس والتحصيل.

لقد أقبل الكثير من طلبة العلم والدارسين والباحثين على شرح مؤلفات وتراث ابن مالك، حتى أفاضوا بها وأجادوا، وقد شاء الله بذلك أن يحيا به تراث ابن مالك، وبذلك تنتفع الدنيا بعلومه وتأليفاته، إليك عزيزي القارىء ما ذُكر ووصل إلينا من علومه ومعارفه عبر مؤلفاته:

مؤلفات ابن مالك

أ ـ مؤلفاته في النحو:

١ـ الكافية الشافية.

٢ـ الوافية في شرح الكافية.

٣ـ الخلاصة، المشهورة بالالفية.

٤ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، المشهور بالتسهيل.

٥ـ شرح التسهيل، لم يكمله.

٦ـ المؤصل في نظم المفصل.

٧ـ سبك المنظوم وفك المختوم.

٨ـ عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ.

٩ـ شرح عمدة الحافظ وعدّة اللاّفظ.

١٠ـ إكمال العدّة.

١١ـ شرح إكمال العدّة.

١٢ـ شرح شواهد التوضيح، والتصحيح لمشكلات الصحيح، أو إعراب مشكل البخاري.

١٣ـ المقدّمة الاسلامية.

١٤ـ شرح الجزوليّة.

١٥ـ نكتة النحوية على مقدمة ابن الحاجب.

ب ـ مؤلفاته في اللّغة:

١ـ نظم الفرائد.

٢ـ مثلثات ابن مالك، المسماة إكمال الإعلام بمثلث الكلام.

٣ـ إكمال الإعلام بتثليث الكلام.

٤ـ ثلاثيات الأفعال.

٥ـ لامية الأفعال.

٦ـ شرح لامية الأفعال.

٧ـ تحفة المودود في المقصور والممدود.

٨ـ شرح تحفة المودود.

٩ـ الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.

١٠ـ الاعتماد في نظائر الظاء والضاد.

١١ـ قصيدة اخرىٰ في الظاء والضاد.

١٢ـ ارجوزة في الظاء والضاد.

١٣ـ النظم الأوجز فيما يهمز وما لا يهمز وشرحه.

١٤ـ الوفاق في الإبدال.

١٥ـ كتاب الألفاظ المختلفة.

١٦ـ ذكر معاني أبنية الأسماء الموجودة في المفصل.

١٧ـ فتاوى في العربية.

١٨ـ منظومة فيما ورد من الأفعال بالواو والياء.

١٩ـ كتيب صغير لبيان ما فيه لغات ثلاثة فأكثر.

وغير ذلك من المؤلفات في اللّغة.

جـ ـ مؤلفاته في علم الصرف

١ـ إيجاز التعريف في علم التصريف.

٢ـ شرح تصريف ابن مالك، المأخوذ من كافيته.

د ـ مؤلفات ابن مالك في القراءات:

١ـ المالكية في القراءات.

٢ـ اللامية في القراءات.

بعد هذا الاستعراض لهذا التراث الضخم الذي خلّفه ابن مالك

للأجيال وللعلم والعلماء، فلعلنا ندرك سبب انكباب علماء عصره بل وعلماء العصور اللاحقة لعصره على كتبه درساً وتمحيصاً، معتمدين عليها كلّ الاعتماد وأحد أهم هذه الكتب التي خلّفها هو الالفية أو الخلاصة، وهي ارجوزه فاخرة في علم النحو من نظمه وقد اشتهرت بالالفية لكونها ألف بيت، ولقول ناظمها في الديباجة.

واستعنى اللّه في الفية   مقاصد النحو بها محوية

وهي من أحسن الاراجيز النحوية، ان لم تكون أحسنها وأفضلها على الاطلاق حيث جمعت بين دقة التعبير وسلاسة اللّفظ، جامعاً فيها علمي النحو والصرف، باسلوب شيّق، ولا يفوتنا أن نذكر بأن غير ابن مالك قد ألف وعلى منوال ابن مالك ارجوزة في النحو، ولكن أراجيزهم لم تنل ولا واحدة منها ما نالته من الشهرة ارجوزة ابن مالك، حيث كثر إقبال العلماء والدارسين عليها.

شروح الالفية:

نذكر على سبيل التعداد لا الحصر ما علمناه من شروح لهذه الالفية، وهذا يعكس لك عزيزي القارىء مدى أهمية هذه الالفية وذلك لكثرة وتعدد شروحها:

١ـ الامام أبو محمّد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الحنبلي المصري، الشهير بابن هشام (ت: ٧٦٣هـ) لقد شرح الالفية مرتين، الأول اسمه: (أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك) والثاني: (دفع الخصاصة عن قراء الخلاصة) كما أن له عدّة حواشٍ على الالفية.

٢ـ العلاّمة محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائي النحوي، (ت: ٦٨٦هـ) له عدّة كتب ومؤلفات، منها: (شرح الالفية)

لوالده في النحو.

٣ـ ابن أم قاسم، بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المغربي، المشهور بابن أم قاسم، (ت: ٤٧٩هـ) له عدّة مؤلفات وشروح على مؤلفات ابن مالك منها: (شرح الالفية لابن مالك).

٤ـ عبد الرحمن بن أبي بكر زين الدين الصالحي، المشهور بالعيني، نسبة إلى رأس العين، (ت ٨٩٣هـ) له عدّة تصانيف منها: (شرح الالفية لابن مالك).

٥ـ عبد الرحمن بن عليّ بن صالح المكودي، (ت: ٨٠٧هـ) له مؤلفات عدّة، منها: (شرح الفية ابن مالك).

٦ـ محمد بن أحمد بن جابر بن عليّ شمس الدين أبو عبد الله الهواري، المشهور بابن جابر الأعمىٰ، (ت: ٧٨٠هـ) له مؤلفات عدّة، منها: (شرح الفية ابن مالك في النحو).

٧ـ علي بن محمد نور الدين المصري، الأشموني، (ت: ٩٠٠هـ) له عدّة تصانيف، منها: (منهج السالك إلى إلفية ابن مالك).

٨ـ برهان الدين ابراهيم بن موسى بن أيوب، الابناسي المقري، (ت: ٨٠٢هـ)، من مؤلفاته: (شرح الالفية لابن مالك).

٩ـ جلال الدين عبد الرحمن بن كمال الدين، أبي بكر بن محمد بن سابق الدين بن فخر الدين عثمان بن ناظر، الشهير بالسيوطي، (ت: ٩١١هـ) صاحب التصانيف الكثيرة، ومن تصانيفه: (الوفية في مختصر الالفية)، (نكت على الالفية).

١٠ـ (شرح الفية ابن مالك) للسيّد عبد الكريم بن محمد جواد بن عبد الله بن نور الدين بن السيّد نعمة اللّه الجزائري التستري، (ت: ١٢١٥هـ) واسمه (التحفة البهية).

١١ـ الميرزا عبد الله الأفندي بن المرزا عيسى التبريزي الأصفهاني، له (شرح الفية ابن مالك)، أكثر فيه من مناقشة الجامي، وقد ألّفه في أوائل بلوغه.

١٢ـ المرزا عبد الله الأفندي السابق، (شرح الفية ابن مالك) إلاّ أنه أوجز من الأول.

١٣ـ (شرح الفية ابن مالك) باللّغة الفارسية، لعبد اللّه بن شاه منصور القزويني الطوسي، (ت: ١١٠٤هـ).

١٤ـ علي أصغر بن محمد حسن البيرجندي، (ت: ١٣٥٢هـ) له (شرح الفية ابن مالك).

١٥ـ صدر الدين محمد بن السيد صالح بن محمد بن إبراهيم الموسوي العاملي الأصفهاني، (ت: ١٢٦٣هـ) له: (شرح الفية ابن مالك)، وكتابه هذا هو شرح لشرح ابن الناظم علىٰ لألفية.

١٦ـ السلطان محمد بن علي الكاشاني، له: (شرح الفية ابن مالك) وهو باللّغة الفارسيّة.

١٧ـ محسن القزويني النحوي، له: (زينة المسالك في شرح الفية ابن مالك).

١٨ـ مهدي بن الحاج ابراهيم بن الحاج هاشم الدجيلي الكاظمي، (ت: ١٣٣٩هـ) له: (شرح الالفية).

١٩ـ المولىٰ محمد بن صفي القزويني،له: (شرح الفية ابن مالك).

٢٠ـ الشيخ ياسين بن صلاح الدين البحراني، له (شرح الفية ابن مالك).

وعوداً على بدء نقول: أن اللّغة العربية عريقة في القدم والأصول، حيث نشأت وتطورت فوصلت الينا متكاملة ناضجة، حتى نزل القرآن الكريم بلسان عربيّ مبين، فكان ذلك حدثاً هائلاً ليس في عالم اللّغة

العربية فحسب بل تعداه إلى عوالم اخرى كالتشريع وخلق الانسانية الجديدة والأخلاق وغيرها من عوالم.

ثم مرّت اللّغة العربية في أطوار جديدة، حيث دخلت في الإسلام بلداناً اخرىٰ وأقواماً جديدة وبيئات غريبة تحمل ثقافات ولهجات اخرى متعددة، وبطبيعة الحال فإنه لا بدّ لمن يدخل الإسلام أن يتعلّم اللّغة العربية بحكم أنها لغة القرآن وكذلك لغة السنة النبويّة المطهرة، حيث استطاعت بذلك أن تكون اللّغة العربية لغة العلوم والأدب والفن لقرون متعددة، حتى تحمس لها كثير من المسلمين من غير العرب، بل وصل بهم تحمسهم هذا إلى أن يكتبوا بها ويؤلفوا مفضلين ذلك على لغتهم الأصلية الأم.

ولو تصفحنا التاريخ الاسلامي لرأيناه أنه كان يهتم بها ويوليها قسماً كبيراً من دراساته، وعندما قامت الدولة الأموية في الشام فقد أخذت اللّغة العربية مكانتها التي تليق بها، وما ذلك الا لأنها لغة الحاكمين العرب، على الرغم من ظهور اللّحن الّذي سجله اللّغويون فيها، لا سيما ما سجله الجاحظ، وان كان ما موجود من لحن آنذاك لم يؤثر في قوّة اللّغة العربية وسيطرتها على البقاع، ولو أنا ذكرنا سابقاً بأن اللحن قد بدأ ظهوره في خلافه عليّ بن أبي طالب، وهو كان سبب بدء نشوء وظهور ووضع قواعد العربية.

وعندما ولدت الدولة العباسيّة سنة (١٣٢هـ)، مرّت اللّغة العربية في طور امتزاج وتلاقح بالحضارات الأخرى، فتفاعلت معها، وطبيعة التفاعل هي الأخذ والعطاء، وما أعطته اللّغة العربية إلى الآخرين أكثر بكثير مما أخذته منها، على الرغم من أن الأخذ والعطاء بين كلّ اللّغات في العالم وبالخصوص الحيّة منها وبالذات المتجاورة مبدأ سارياً وقانوناً مطروءاً ومتبعاً، وإذا ما كان هذا هو حال اللّغة العربية حيث أنها قد امتزجت امتزاجاً بغيرها من اللّغات فأثرت فيها تأثيراً بالغاً ومنقطع النظير، والملاحظ على سبيل المثال اللّغة الفارسية يرى مدى تأثير اللّغة العربية عليها حيث أن

في الفارسية الكثير الذي لا يُعدّ ولا يُحصى من المصطلحات التي أخذت من العربية، وهي قد تدل على ما تدل عليه في العربية قد لا تدل، والمهم أنها قد أخذت منها.

وفي القرن الرابع الهجري وهو الّذي يُعدُّ عصر النهوض الحضاري حيث يُسمّيه المؤرخون عصر النهضة في الاسلام، فقد أصبحت فيه اللّغة العربية لغة لهذه النهضة في ذلك العصر، ودليل ذلك الكثرة الكاثرة من المؤلفات التي لا تُعدُّ ولا تحصىٰ، وهي مؤلفات عظيمة في الأدب والنقد واللّغة والنحو والطب والهندسة والرياضيات.

علىٰ أنه لم يكن ليؤثر في مسيرة اللّغة العربية شيء يقف أمامها الا أن نكبة سقوط بغداد وإن كان ذلك إلى فترة قصيرة، حتى استعادت اللّغة العربية مكانتها المرموقة وما ذلك إلاّ لأنها لغة أصيلة أكثر أصالة من غيرها.

وفي عصر الدراسات اللّغوية والنحوية عند العرب والمسلمين حيث أنهم قد اهتموا بدراسة النحو واللّغة والأدب بشكل منقطع النظير ومعتمدين في ذلك على مناهج عدّة تفوق حدّ الحصر والعدّ.

وكذلك فإن لهم في ذلك طرق شتىٰ لا تحصىٰ، وإذا ما تعددت مشارب الدراسة في ضوء ما تقدم فإنه لا بدّ أن تعدد مدارسهم في ذلك، حيث كان لأهل البصرة في دراستهم للغة والنحو وآدابها قدم سبق على غيرهم في باقي الأمصار الاسلامية، وقد اعتنوا بها عناية منقطعة النظير حتى أُخذت من هذه المدرسة علوم العربية.

كما أن المدرسة الكوفية لم تكن أقل شأناً من اختها البصرية، حيث كان الصراع بينهما جارياً على قدم وساق، فاختلفتا في قضايا كثيرة وكبيرة على الرغم من أن عمالقة ومنشئيّ المدرسة الكوفية هم من تلامذة اساتذة المدرسة البصرية العريقة في القدم.

أما عمدة الخلاف بينهما فهو: أن المدرسة البصرية كانت تعتمد في أخذها عن قبائل عربيّة معيّنة وصولاً إلى عملية تقعيد اللّغة ووضع قواعد معروفة لها، علىٰ أنهم لم يكونوا يفرقون فيما أخذوة عن هذه القبائل بين تلك اللّغة المشتركة ولهجات الخطاب.

أما الكوفيون فقد أخذوا عن كلّ العرب وكذلك لم يفرقوا بين لهجات الخطاب واللّغة المشتركة ايضاً، كما حدث للبصريين.

فالنقطة الأولى التي اختلفت فيها المدرستان هو تحديد القبائل التي أخذت منها اللّغة أو اطلاقها.

وكان البصريون يرون تحديد القبائل التي يجب الأخذ عنها وهي القبائل التي تسكن أواسط الجزيرة العربية دون أن يأخذوا عن غيرها من القبائل وذلك لأنهم يمتازون عن غيرهم بلغة عربية فصيحة، أما بقيّة القبائل التي كانت تسكن في أطراف الجزيرة فقد فسدت لغتهم العربية ولهجتهم الفصيحة وما ذلك إلاّ لأنهم خالطوا بقيّة الأمم الاعجمية التي كانت تجاورهم.

ولم تكن البصرة والكوفة الوحيدتين من الحواظر الاسلامية التي نشأ بها الدرس النحوي والاهتمام اللّغوي بالعربية فحسب، فإن نفس القواعد التي سبق لنا أن بيّناها تنطبق على غيرها، ففي بلاد المغرب العربي ومصر كانت اللّغة لا يعرف لها شيء، وتكاد تكون خالية من معالم درس أو لشيء اسمه إهتمام باللغة وآدابها، وكذلك بحكم البعد بينها وبين حواظروعواصم الخلافة الاسلامية، الا أن ذلك لم يكن بصورة عامة، فقد يكون لأحد الولاة لأحد هذه الأمصار اهتمام بالعربية وآدابها، فيترعرع في أحضانه درس نحوي وآخر لغوي حتى ينشأ ليصبح مدرسة كبيرة.

وهذا ما حدث بالفعل حيث أصبح في مصر مدرسة كبيرة في النحو لها اساتذتها وطلابها وآرائها، وقد هاجر إليها بعد أن أصبحت عاصمة

للمغرب العربي الآف من طلاب العلم والمهتمين به والدارسين، وبحكم الفتن والصراعات والحروب التي جرت هناك فإن البحث كان جارٍ من قبل العلماء لكي يهاجروا لبلد يستوطنوه يكون أقل فتنة وأكثر عطاءاً واهتماماً بالطلبة والعلم والعلماء، وعالمنا ابن عقيل شارح الالفية هو أحد أئمة النحو في المدرسة المصرية.

ابن عقيل:

هو عبد الله بن عبد الرحمن بن عبدالله بن محمد بن محمد بن عقيل القرشي الهاشمي، العقيلي، الهمداني الأصل، ثم البالسي المصري، قاضي القضاة بهاء الدين بن عقيل الشافعي، من نسل عقيل بن أبي طالب. مولدة ووفاته بالقاهرة.

ولد يوم الجمعة تاسع المحرم سنة ثمان وتسعين وستمائة للهجرة النبوية المباركة، كان بعض أسلافه يقيمون في همذان أو آمد، ولعلّهم انتقلوا من إحداهما إلى الأخرىٰ، واستقرّت ذريّة منهم في بالس (وهي بين حلب والرّقة) وقدم أحدهم إلى مصر، فولد ابن عقيل فيها، فعرّفه مترجموه فعرّفه مترجموه بانه الهمذاني أو الآمدي البالسي ثم المصري.

وكما سبق وأن بيّنا فإن الدارس الجديد يبدأ درسه بالقرآن الكريم حفظاً وتجويداً، ويأخذ بعض الشيء من القرآءات القرآنية، وهذا يستدعي أن يكون لديه إلمام ولو بسيط بالنحو، حتى يتمكن من فهم درسه في القراءات.

درس ابن عقيل القراءات على يد التقيّ الصائغ، ثم درس الفقه الاسلامي على الزين الكتاني، ولازم العلاء القونوي في الفقه والأصلين والخلاف والعربية والمعاني والتفسير والعروض وبه تخرج وانتفع.

ثم لازم بعد ذلك الجلال القزويني، وأبا حيان، وتفنن في العلوم، وسمع من الحجاز ووزيره، وحسن بن عمر الكردي، وأشرف بن

الصابوني، وغيرهم الكثير، وبذلك فقد يكون ختم مرحلة الدرس والاستفادة من بقية العلماء.

وبطبيعة الحال فإن من يصل إلى هذه المرحلة العلمية التي وصل اليها ابن عقيل لا بدَّ من أن يبدأ المرحلة الثانية من حياته، وهي مسيرة العلماء وطلبة العلم، وهذه المرحلة هي مرحلة التدريس لافادة الناس وافادة طلبة العلوم الّذين قدموا للاستفادة مما لديه من علوم.

وبالفعل فقد تصدّىٰ ابن عقيل للدرس في مصر، وبدأ يتقلب في المناصب، وما ذلك الا لعلميته الكبيرة وثقة الولاة والناس به، فقد ناب في الحكم عن القزويني بالحسينية، وعن العز بن جماعة بالقاهرة، فسار في الناس سيرة حسنة، حتى عزل لواقع وقع في حق القاضي موفق الدين الحنبلي في بحث، فتعصب (صرغتمش) له، فولاّه القضاء الأكبر وعزل ابن جماعة عن القضاء، فلمّا أمسك (صرغتمش) عُزل وأُعيد ابن جماعة، فكانت ولايته ثمانين يوماً.

وقد كان ابن عقيل قويّ النّفس يتيه على أرباب الدولة ثقةً بما لديه، وهم يخضعون له ويعظمونه، ويجلّون مكانته.

قال ابن حيان فيه: «ما تحت أديم السّماء أنحىٰ من ابن عقيل، كان مهيباً، مترفعاً عن غشيان الناس، ولا يخلو مجلسه من المترددين إليه، كريماً كثير العطاء لتلاميذه، في لسانه لثغة، ولي قضاء الديار المصرية، مدّة قصيرة، له كتب عديدة».

وقال عنه الأسنوي في طبقاته: «وكان إماماً في العربيّة والبيان، ويتكلّم في الأصول والفقه كلاماً حسناً، وكان غير محمود التصرفات المالية، حادّ الخلق، جواداً مهيباً، لا يتردد إلى أحد، ولمّا تولّى جاءه ابن جماعة فهنأه، ثمّ راح هو إليه بعد ذلك وجلس بين يديه، وقال: أنا نائبك، وعرّف النّاس في مدّة ولايته اللّطيفة مقدار ما بينه وبين ابن جماعة».

وقال غيره: ما أنصف الشيخ جمال الدين الاسنوي ابن عقيل وفي كلامه تحامل عليه لان ابن عقيل كان لا ينصفه في البحث في مجلس أبي حيان وربما خرج عليه.

درّس بالقطبية والخشابيّة والجامع الناصري بالقلعة، ودرّس التفسير بالجامع الطولوني بعد شيخه أبي حيان.

مؤلفات ابن عقيل

١ـ التفسير، وصل فيه إلى آخر سورة آل عمران.

٢ـ مختصر الشرح الكبير.

٣ـ الجامع النفيس في الفقه، جامع للخلاف والأوهام الواقعة للنووي وابن الرفعة، مبسوط جداً لم يتمه.

٤ـ المساعد في شرح التسهيل، واملاء إملاءه.

٥ـ شرح الفيه ابن مالك. وهو كتاب مطبوع مشهور، ترجم إلى الألمانية والفارسية، هو والالفية.

٦ـ التعليق الوجيز على الكتاب العزيز، وهو تفسير لم يكمله، ولعلّه هو نفس الكتاب الأول.

٧ـ تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد، وهو تلخيص للجامع النفسي.

وله غير ذلك من الكتب، توفي رحمه الله في القاهرة، ليلة الأربعاء ثالث عشر من ربيع الأول سنة تسع وستين وسبعمائة من الهجرة النبويّة المباركة، ودفن بالقرب من قبر الامام الشافعي.

شرح ابن عقيل

من أهم مؤلفات ابن عقيل التي وصلت اليتامىٰ بين كتبه وهي إلى وقتنا الحاضر يتداولها العلماء والطلاب والدارسين بحثاً ودرساً، تحقيقاً

وتمحيصاً، وقد عمّ الانتفاع به لاخلاص مؤلفه، ولما فيه مزيد التحرير والاتقان، لم ينسج على منواله، وما ذلك إلا لخلوّه عن الأطناب الممل، وتجافيه عن الاختصار المخلّ، وما فيه من حسن الترتيب، وبديع الترصيف، وصنعة التعليم، وجمعه بين كشف قناع المتن وإعرابه، فهو للمتعلّم هداية إلى صراط مستقيم.

ولقد أصبح هذا الكتاب مرتعاً خصباً، وميداناً واسعاً لصولات وجولات اساتذة النحو العربي، فمحصوا آرائه، ودققوا معانيه، وبيّنوا مبهماته، وشرحوا دقائق اموره او أفصحوا عمّا غمض فيه، كلّ ذلك لكي يخرجوه إلى طلبة العلم بصورة علمية كبيرة ومفيدة.

وقد تمتع هذا الشرح بالكم الكبير من الشواهد النحوية التي كان يسوقها الشارح في كلّ مرّة، فمرّة يأتي بآية قرآنية، وحديث نبوي شريف، وأخرى ببيت شعر أدبي لطيف، مستعيناً بذلك لاثبات ما ذهب إليه من رأي، أو مذهب نحوي، واخرى إلى ما يخالف فيه علماء النحو واللّغة، فمرّة مثبتاً وأخرى نافياً، وقد بيّن الشارح ما في الاستشهاد من قوّة فعالة وخصوصاً بالآيات القرآنية الكريمة من قوّة الحجّة وقطع البرهان، وقد يستعرض القراءات التي فيها الموافقة منها والشاذّة، مبيناً صحتها أو غير ذلك، مما جعله غاية في الأهميّة، واستكمالاً للطريقة العلمية النموذجية التي يكون فيها الكتاب ذات فوائد متعددة للدارسين والباحثين، فقد تصدّىٰ العلماء الافذاذ إلى إعراب ما جاء من شواهد سواء آيات قرآنية أو أبيات شعرية، وذلك اتماماً للفائدة، وممن تصدّىٰ لذلك سماحة العلاّمة الشيخ جعفر الكرباسي، ابن الشيخ إبراهيم ابن الشيخ عليّ، فهو أديب شاعر، فاضل كاتب مجيد، ولد في النجف الأشرف في العراق سنة (١٣٤٢هـ/ ١٩٢٣م) درس مقدّمات العلوم الدينية على والده، فأصبح من فضلاء وقته، ثم انخرط في سلك التربية والتعليم الحكومي، فعيّن معلماً في المدارس الحكومية، له اليد الطولي في كتابة مقالات جيدة الصيت، قوية

المعاني، مسبوكة العبارة نشرت في الصحف والمجلات العديدة، وله من **المؤلفات**:

١ـ ديوان شعر مطبوع.

٢ـ الأنباء بما في كلمات القرآن، مطبوع.

٣ـ إعراب القرآن، مطبوع.

٤ـ إعراب الشواهد القرآنية في شرح ابن عقيل.

وقد قامت دار ومكتبة الهلال بطبع كتاب إعراب الشواهد القرآنية في شرح ابن عقيل على متن شرح ابن عقيل، حيث قامت لجنة التحقيق في الدار بترتيب الآيات حسب ورودها في شرح ابن عقيل ثم تثبيت إعرابها بهامش خاص بها، وذلك لكي تكون الفائدة أتمّ وأكثر فعالية.

مقدّمة إعراب الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل بقلم الشيخ جعفر الكرباسي:

الإعراب علم وفن، نظرية وتطبيق، تقنية نحوية وكلام فصيح، ومن هنا تجب التفرقة بين القراءة والتطبيق من جهة، وتوظيف علم النحو في إبداع المعرفة باللغة الفصحىٰ من جهة أخرىٰ، ولمّا كانت المعرفة تأتي أولاً دائماً، فإني أرىٰ أن نبدأ بدراسة النحو قراءة وتطبيقاً وتقنية، فبعد دارسة النحو غاية تأتي مسألة التطبيق وسيلة، ولذلك اتجهت إلى شرح الشواهد القرآنية في كتاب شرح ابن عقيل، فعزمت على إعرابها إعراباً مفصلاً من أجل أن يطمئن محترفوا الخوف من دراسة النحو أكاديمية، مقصوراً على الدرس النظري، وإنما يجب أن يتركز معظمه على التطبيق، وبهذا أتيح لي أن أظهره بعد أن طال احتجابه، ولعلّه أول كتاب جمع فيه إعراب هذه الشواهد، ولن أتحدث عنه فهو أولى بالحديث عن نفسه، والحمد للّه في الأولى والآخرة، هو أهل التقوى وأهل المغفرة.

الناشر

دار ومكتبة الهلال

الجزء الأول

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ٱبْنُ مَالِكِ :

أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ

مُصَلِّياً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى

وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا

وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ

مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

تُقَرِّبُ الأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ

وَتَبْسُطُ الْبَذْلَ بِوَعْدٍ مُنْجَزِ

وَتَقْتَضِي رِضاً بِغَيْرِ سُخْطِ

فَائِقَةً أَلْفِيَّةَ ٱبْنِ مُعْطِ

وَهْوَ بِسَبْقٍ حَائِزٌ تَفْضِيلَا

مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

وَاللَّهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَهْ

لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الآخِرَهْ

الكلام وما يتألَّف منه

كــلامُــنــا لَــفْــظٌ مُــفِــيــدٌ كــٱسْــتَــقِــمْ
وٱسْــمٌ، وفِــعْــلٌ، ثُــمَّ حَــرْفٌ، الــكَــلِــمْ
واحِــدُهُ كَــلِــمَــة، والــقَــوْلُ عَــمّ
وكِــلْــمَــةٌ بِــهــا كَــلامٌ قَــدْ يُــؤَمّ

الكلامُ المُصْطَلَحُ عليه عند النّحاة عبارة عن:

«اللفظ المفيد فائدةَ يحسن السكوتُ عليها».

فاللّفظ: جِنْس يشمل الكلامَ، والكَلِمَة، والكَلِمَ. ويشمل المهمل كـ(دَيز) والمستعمَل كـ(عمرو).

ومفيد: أَخْرجَ المُهْمَلَ.

وفائدة يحسنُ السّكوتُ عليها: أَخْرَجَ الكَلِمَةَ، وبَعْضَ الكَلِم. (والمُرادُ ببعض الكَلِم): ماتركّب من ثلاث كلمات فأكثر، ولم يحسن السكُوتُ عليه، نحو: إنْ قام زيد.

ولا يتركّبُ الكلامُ إلاَّ **من إسمين**، نحو: زيدٌ قائم؛ أو **من اسم وفعل**، كـ:قام زيد. وكقول المصنّف. ٱسْتَقِمْ؛ فإنه كلام مُركّب من فعل أمر وفاعل مستتر، والتّقدير: استقمْ أنت. فاستغنى بالمثال عن أن يقول: (فائدة يحسن

السكوتُ عليها)، فكأنّه قال: الكلام هو اللّفظ المفيد فائدةً كفائدة: اَسْتَقِمْ.

وإنّما قال المصنّف: (كلامنا) لِيُعْلَمَ أنّ التّعريفَ، إنّما هو للكلام في اصطلاح النحويّين، لا في اصطلاح اللّغويّين، وهو في اللغة: إسمٌ لكلّ ما يُتَكلَّم به، مُفيداً كان أو غير مُفيد.

والكَلِمُ: إسم جنس، واحده كلمة، وهي: إمّا اسْمٌ، وإمّا فِعْلٌ، وإمّا حَرْف؛ لأنّها إنْ دلّت على مَعْنىً في نفسها غير مقترنة بزمان فهي الإسم، وإن اقترنتْ بزمان فهي الفعل، وإن لم تدلّ على معنىً في نفسها ـ بل في غيرها ـ فهي الحرف.

والكَلِمُ: ما تركّب من ثلاث كلمات فأكثر، كقولك: إنْ قامَ زيدٌ.

والكلمة: هي اللفظ الموضوع لمعنىً مُفردٍ، فقولنا: **الموضوع لمعنى**: أخرج المُهْمَل كـ(دَيز)؛ وقولنا: **مفرد**: أخرج الكلام؛ فإنّه موضوع لمعنى غير مُفْرَدٍ.

ثمّ ذكر المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ: أنّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ. والمُراد أنّه يقع على الكلام أنّه قَول، ويقع أيضاً على الكَلِم والكَلِمة أنّه قَول. وزعَم بعضُهم أنّ الأصل استعماله في المفرد.

ثمّ ذكر المصنّف أنّ الكلمة قد يُقْصَد بها الكلامُ، كقولهم في: لا إله إلاّ الله: كلمة الإخلاص.

وقد يجتمع الكلامُ والكَلِمُ، وقد ينفرد أحدهما.

فمثال اجتماعهما: قد قام زَيد، فإنّه كلام، لإفادته معنىً يحسن السّكوت عليه؛ وكَلِم، لأنّه مركّب من ثلاث كلمات.

ومثال انفراد الكَلِم: إنْ قام زَيد.

ومثال انفراد الكلام: زيد قائم.

بالجَرّ والتّنوينِ والنّدا، وألْ
ومُسْنَدٍ للإسْمِ تَمييزٌ حَصَلْ

ذكر المصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ في هذا البيت علامات الإسم؛

* فمنها الجَرّ:

وهو يشمل الجَرَّ بالحَرْفِ والإضافة والتّبعيّة، نحو: «مَرَرْتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ».

فالغلام: مجرور بالحرف،

وزيد: مجرور بالإضافة،

والفاضل: مجرور بالتبعيّة، وهو أشمل من قول غيره: بحرف الجرّ، لأنّ هذا لا يتناول الجرَّ بالإضافة، ولا الجَرَّ بالتَّبَعِيَّة.

* ومنها التّنوين:

وهو على ستّة أقسام:

أ ـ تنوين التمكين: وهو اللاحق للأسماء المُعْرَبَة، كزيدٍ، ورَجُل؛ إلاّ جمع المؤنّث السالم، نحو: مسلماتٍ، وإلاّ نحو: جوارٍ وغواشٍ. وسيأتي حكمهما.

ب ـ وتنوين التّنكير: وهو اللاّحق للأسماء المبنيَّة فَرْقاً بين معرفتها ونكرتها، نحو: مررت بسيبويهِ وسيبويهٍ آخر.

ج ـ وتنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنّث السّالم، نحو: مسلماتٍ، فإنّه في مقابلة النّون في جمع المذكّر السالم: كمسلمين.

د ـ وتنوين العوض، وهو على ثلاثة أقسام:

عوضٌ عن جملة: وهو الذي يلحقُ (إذْ) عِوَضاً عن جملة تكون بعدها كقوله تعالى: ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴿٨٤﴾﴾[1] أي: حينَ إذْ بَلَغت الرُّوحُ الحُلْقُومَ،

---

[1] سورة الواقعة الآية ٨٤.

(وَأنتم): الواو واو الحال مبني على الفتحة لا محل له من الإعراب. (أنتم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (حينئذٍ) ظرف مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة =

فحذف: «بلَغت الرّوح الحلقوم»، وأتى بالتّنوين عوضاً عنه.

وقسم يكون عوضاً عن اسم: وهو اللاحق لـ(كلّ) عِوَضاً عمّا تُضاف إليه، نحو: كلٌّ قائمٌ، أي: كل إنسان قائمٌ؛ فحذف «إنسان» وأتى بالتنوين عِوَضاً عنه.

وقسم يكونُ عِوَضاً عن حرف: وهو اللاحق لـ(جوارٍ وغَواشٍ) ونحوهما، رفعاً وجَرّاً، نحو: هؤلاء جَوارٍ، ومررتُ بجوارٍ: فحُذفت الياء وأُتِيَ بالتنوين عِوَضاً عنها.

هـ ـ وتنوين التَّرَنُّم: وهو اللاّحق للقوافي المُطلَقَة بحرف علَّة، كقوله:

١ ـ أقِلّي اللَّوْمَ، عاذِلَ، والعِتاباً
وقُولي، إنْ أصَبْتُ: لقد أصاباً

فجيءَ بالتّنوين بَدَلاً من الألِف لأجْل التّرَنُّم، وكقوله:

٢ ـ أزِفَ التَّرَحُّلُ غَيْرَ أنَّ رِكابَنا
لمّا تَزَلْ بِرِحالِنا وكأنْ قَدِنْ

و ـ التّنوين الغالي، وأثبته الأخفش: وهو الذي يَلْحَقُ القوافي المقيَّدَة، كقوله:

٣ ـ وقاتِمِ الأعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ

وظاهر كلام المصنف أنّ التنوين كُلَّه من خواصّ الإسم، وليس

على آخره مضاف (متعلق بـ تنظرون). (اذٍ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجملة المحذوفة في محل جر مضاف إليه (تنظرون) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون لأنه من الأفعال الخمسة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال.

كذلك، بل الذي يختَصّ به الإسمِ إنّما هو تنوين التّمكين، والتّنكير، والمقابلة، والعِوَضِ. وأمّا تنوين التَّرَنُّمِ والتنوين. الغالي فيكونان في الإسم والفعل والحرف.

* ومن خواصّ الإسمْ: النّداءُ، نحو: يا زيدُ.

* والألفُ واللاّمُ، نحو: الرَّجُلُ.

* والإسناد إليه، نحو: زَيدٌ قائمٌ.

فمعنى البيت: حَصَل للإسم تمييزٌ عن الفعل والحرف: بالجَرّ، والتنوين، والنّداء، وألْ، والإسناد إليه: أي الإخبار عنه.

واستعمل المصنّف «أل» مكان الألف واللاّم، وقد وقع ذلك في عبارة بعض المتقدّمين، وهو الخليل. واَستَعْمَل المصنِّفُ: «مُسْنَد» مكان الإسناد إليه.

* * *

بِتَا فَعَلْتَ، وأَتَتْ، ويا اَفْعَلي
ونُونِ أَقْبِلَنَّ، فِعْلٌ يَنْجَلِي

ثُمّ ذكر المُصَنّف أنّ الفعل يمتاز من الإسم والحرف:

* بتاء (فَعلتُ) والمراد بها تاء الفاعل، وهي المضمومة للمتكلّم، نحو: فعلتُ، والمفتوحة للمخاطَب، نحو: تباركتَ، والمكسورة للمخاطَبَة، نحو: فعلتِ.

* ويمتاز أيضاً بتاء (أَتَتْ) والمراد بها تاء التّأنيث السّاكنة، نحو: نعْمَتْ، وبِئْسَتْ. فاحتَرَزْنا بالسّاكنة عن اللاّحقة للأسماء، فإنّها تكون متحرّكةً بحركة الإعراب، نحو: هذه مسلمةٌ، ورأيتُ مُسْلِمةً، ومررتُ بمُسْلِمَةٍ؛ ومن اللاّحِقة للحرف، نحو: لاتَ، ورُبَّتَ، وثُمَّتَ. وأمّا تسكينُها مع رُبَّ وثمّ فقيل، نحو: رُبَّتْ، وثُمَّتْ.

* ويمتاز أيضاً بياء (افعلي)، والمراد بها ياء الفَاعِلَةِ، وتَلْحَقُ فعلَ الأمر،

نحو: اَضْرِبِي، والفعلَ المضارعَ، نحو: تضربين. ولا تلحقُ الماضي.

وإنما قال المصنِّفُ (يا افعلي)، ولم يَقل: ياء الضّمير؛ لأنّ هذه تدخل فيها ياء المتكلّم، وهي لا تختصّ بالفعل، بل تكون: فيه، نحو: أكْرَمَنِي، وفي الإسم، نحو: غُلامي، وفي الحرف، نحو: إنّي؛ بخلاف ياء (اَفْعَلِي) فإن المُراد بها ياء الفاعلة على ما تقدَّمَ، وهي لا تكون إلاّ في الفعل.

* وممّا يميّز الفعلَ نونُ (أقبَلنَّ)، والمراد بها نون التوكيد: خفيفةً كانت، أو ثقيلَةً؛ فالخفيفة نحو قوله تعالى: ﴿ لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾﴾ والثقيلة نحو قوله تعالى: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَـٰشُعَيْبُ﴾[1]

فمعنى البيت: ينجلي الفعل بتاءِ الفاعلِ، وتاء التأنيثِ السّاكنةِ، وياء الفَاعِلَةِ، ونون التّوكيد.

* * *

سِواهُما الحَرْفُ كَهَلْ، وفي، ولَمْ
فِعْلٌ مُضارِعٌ يَلي لَمْ، كَـ: يَشَمْ
وماضِيَ الأفعالِ، بالتَّا، مِزْ، وسِمْ
بالنُّونِ فِعْلَ الأمرِ، إنْ أَمْرٌ فُهِمْ

يشير إلى أنّ الحَرْفَ يمتاز من الإسم والفعل بِخُلُوّهِ عن علاماتِ الأسماء، وعلاماتِ الأفعال.

ثمّ مَثَّلَ بـ(هل وفي ولَمْ)، مُنَبِّهاً على أنّ الحَرْفَ يَنْقَسِم إلى قسمين: مُخْتَصّ وغير مختصّ.

---

(١) سورة الأعراف الآية ٨٨.

(لنخرجنك) اللاّم موطئة لجواب قسم محذوف، نخرجنك فعل مضارع مبني على الفتح ـ لا معنى له ـ بنون التوكيد الثقيلة، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محلّ مفعول به، والجملة في محل نصب مفعول القول، (يا شعيب) ياء حرف نداء، شعيب منادى مفرد علم مبني على الضم في محل نصب.

فأشار بـ(هَلْ) إلى غير المختصّ، وهو الذي يدخل على الأسماء والأفعال، نحو: «هل زيدٌ قائمٌ» و«هل قامَ زيدٌ».

وأشار بـ(في ولمْ) إلى المختصّ، وهو قسمان:

مختصّ بالأسماء كَـ(في)، نحو: زيد في الدّار.

ومختصّ بالأفعال كَـ(لَمْ)، نحو: لم يَقُمْ زَيد.

ثمّ شَرَع في تبيين أنّ الفِعلَ ينقسمُ إلى مضارع وماض وأمر، فجَعل علامةَ المضارع صِحّةَ دخول (لَمْ) عليه، كقولك في: (يَشمُ: لم يَشَمْ؛ وفي يضربُ: لم يَضْرِبْ. وإليه أشارَ بقوله: (فِعلٌ مضارعٌ يلي لَمْ، كَيَشَم).

ثم أشارَ إلى ما يميّز الفِعْلَ الماضيَ بقوله: (وماضي الأفعال بالتّا، مِزْ) أي مَيّزْ ماضِيَ الأفعالِ بالتّاءِ، والمرادُ بها: تاء الفاعل، وتاء التأنيث السّاكنة، وكلُّ منهما لا يدخُل إلاّ على ماضي اللّفظ، نحو: تَبارَكْتَ يا ذا الجَلالِ والإكرام، و: نِعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ، و: بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدٌ.

ثمّ ذكرَ في بَقيَّةِ البَيت أنّ علامة فعل الأمْر: قبولُ نونِ التّوكيد، والدّلالة على الأمر بصيغَتِهِ، نحو: اَضْرِبَنّ، واخرُجَنَّ.

فإنْ دَلَّتِ الكلمةُ على الأمر، ولم تَقبلْ نُوْنَ التّوكيد، فهي: اسم فِعْل، وإلى ذلك أشار بقوله:

* * *

والأَمْـرُ إنْ لَـمْ يَـكُ لِـلـنّـونِ مَـحَـلّ
فـيـهِ، هـو اسـمٌ، نَـحْـوُ: صَـهْ، وحَـيَّـهَـلْ

فـ(صَهْ) و(حَيَّهل): إسمان، وإنْ دَلاّ على الأمر، لعدم قبولهما نونَ التَّوكيد. فلا تقولُ: صَهنَّ، ولا: حَيْهَلَنَّ، (وإن كانت (صَهْ) بمعنى: اَسْكُتْ، و(حَيَّهَل) بمعنى: أَقْبِلْ) فالفارِق بينهما قبولُ نون التّوكيد وعَدَمُه، نحو: اسكتُنَّ، وأَقْبِلَنَّ، (ولا يجوز ذلك في صه، وَحِيَّهَل).

المُعْرَبُ والمبني

والاسـمُ مِـنْـهُ مُـعْـرَبٌ ومَـبْـنـي

لِـشَـبَـهٍ مـن الحُـروفِ مُـدْني

يُشير إلى أنّ الإسم يَنْقَسِمُ إلى قِسْمَين:

أحدهما: المُعْرَبُ، وهو: ما سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحُروف.

والثاني: المَبني، وهو: ما أشْبَهَ الحروفَ. وهو المعنيُّ بقوله؛ (لِشَبَهٍ من الحُروفِ مُدْني) أي: لِشَبَهٍ مُقَرِّبٍ من الحروف، فعِلّة البِناءِ مُنْحَصِرَةٌ عند المُصَنِّف ـ رحمه الله تعالى ـ في شَبَهِ الحَرْف.

ثُمّ نَوَّع المُصَنِّفُ وُجوهَ الشَّبَهِ في البَيْتَيْنِ اللَّذَينِ بعدَ هذا البيت، وهذا قريبٌ من مذهبِ أبي عليّ الفارسيّ ـ رحمه الله ـ حيث جَعل البناء مُنْحَصِراً في شَبَهِ الحَرْف أو ما تضمَّنَ معناه. وقد نصّ سيبويه ـ رحمه الله ـ على أنّ عِلَلَ البناء كلّها ترجع إلى شَبَهِ الحرف. وممّن ذَكَرَهُ ابن أبي الرَّبيع.

* * *

كـالـشَّـبَـهِ الـوضـعـيّ فـي اَسْـمَـي جِـئْـتَـنـا

والمَعْـنَـوِيّ فـي: مـتـى، وفـي: هُـنـا

وكَـنِـيَـابَـةٍ عَـنِ الـفِـعْـلِ، بِـلا

تَـأثُّـرٍ، وكَـافْـتِـقَـارٍ أُصِّـلا

ذكرَ في هذين البَيتين وجوهَ شَبَهِ الإسم للحرف في أربعة مواضع:

فالأول: شَبَهُه في الوضع (كأنْ يكونَ الإسْمُ موضوعاً) على حرف واحد، كالتاء في ضَرَبْتُ، أو على حرفَين كـ: نا، في: أكْرَمْنا، وإلى ذلك أشارَ بقوله: «في اسمَي جئتنا» فالتاء في: جئتنا، اسم، لأنه فاعل، وهو مبنيّ، لأنّه أشبه الحرفَ في الوضع (في كونه) على حرف واحد، وكذلك: نا، اسمٌ، لأنّها مفعول، وهو مبنيّ، لشبَهه الحرفَ في الوضع على حرفين.

والثاني: شبَهُ الإسم له في المعنى، وهو قسمان:

أحدهما: ما أشبَهَ حرفاً موجوداً.

وثانيهما: ما أشبه حرفاً غيرَ موجود.

فمثال أولهما: متى، فإنها مبنيّة لِشَبَهِها الحرفَ في المعنى، فإنّها تُستعمل للاستفهام، نحو: متى تقومُ؟ وللشّرط، نحو: متى تَقُمْ أَقُمْ. وفي الحالتين هي مُشبِهَة لحرف موجود. لأنّها في الاستفهام كالهمزة، وفي الشّرط كـ: إنْ.

ومثال ثانيهما: هنا، فإنّها مبنيّة لشَبَهِها حرفاً كان ينبغي أنْ يُوضَع فلم يُوضَعْ، وذلك لأنّ الإشارة معنىً من المعاني، فحقّها أن يُوضع لها حرف يدلّ عليها، كما وضعوا للنّفي: ما، وللنهي: لا، وللتمنّي: لَيْتَ، وللترّجي: لعلّ، ونحو ذلك. فبُنِيَتْ أسماءُ الإشارة لِشَبَهِها في المعنى حرفاً مُقَدّراً.

والثالث: شَبَهُه له في النّيابة عن الفعل وعدم التّأثّر بالعامل، وذلك كأسماء الأفعال، نحو: دَراكِ زيداً، فَدَراكِ: مبنيّ لِشَبَهِهِ الحرف في كونِه يعمل ولا يَعْمَلُ فيه غيرهُ كما أنّ الحرفَ كذلك.

واحترزَ بقولِهِ: «بلا تأثّر» عمّا ناب عن الفعل وهو متأثّر بالعامل، نحو: ضَرْباً زيداً، فإنّه نائبٌ منابَ (اَضرِبْ) وليس بمبنيّ. لتأثّرِهِ بالعامل، فإنّه منصوب بالفعل المحذوف، بخلافِ: دَراكِ، فإنّه وإنْ كان نائباً عن «أَدْرِكْ» فليسَ متأثّراً بالعامل.

وحاصِلُ ما ذكره المُصَنِّفُ أنّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعلِ، وأسماءَ الأفعالِ، اشتركا في النّيابة منابَ الفعلِ، لكنّ المصدر مُتَأثِّرٌ بالعامل، فأُعْرِبَ لعدمِ مُشابهتهِ الحرفَ؛ وأسماءُ الأفعالِ غيرُ متأثّرةٍ بالعامل، فَبُنِيَت لمُشابَهَتِها الحرفَ في أنّها نائبة عن الفعل وغير متأثّرة به.

وهذا الذي ذكره المُصَنِّفُ مبنيٌ على أنّ أسماء الأفعالِ لا محلّ لها من الإعراب، والمسألة خلافيّة، وسنذكُر ذلك في باب أسماء الأفعالِ.

والرّابع: شَبَهُ الحرفِ في الافتقار اللاّزم، وإليه أشارَ بقوله: «وكافتِقارٍ أُصِّلا» وذلك كالأسماء الموصولة نحو: الذي، فإنّها مُفْتَقِرَةٌ في سائر أحوالها إلى الصِّلَةِ، فأشْبَهَت الحَرْفَ في ملازمة الافتقار، فَبُنِيَتْ.

وحاصِلُ البَيْتَين أنّ البناء يكون في ستة أبواب: المُضْمَرات، وأسماء الشّرْط، وأسماء الاستفهام، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والأسماء الموصولة.

* * *

ومُـعْـرَبُ الأسـمـاءِ مـا قَـدْ سَـلِـمـا

مِـنْ شَـبَـهِ الحَـرْف، كـأرْض وسُـمَـا

يريد أنّ المُعْربَ خِلافُ المبنيّ، (وقد تقدَّمَ أنَّ المبنيَّ ما أشْبَهَ الحرفَ، فالمُعْرَبُ): ما لم يُشْبه الحرفَ، وينقسم إلى:

صحيح: وهو ما ليس آخرُه حرف علّة، كأرض.

وإلى معتلّ: وهو ما آخرُهُ حرفُ علّة، كسُما، وسُما: لُغة في الإسم، وفيه ستُّ لغات: إِسم، بضمّ الهمزة وكسرها، وسُِمٌ، بضَمّ السّين وكسرها، وسُِماً، بضمّ السّين وكسرها أيضاً.

ويَنْقَسِمُ المُعْرَب، أيضاً، إلى متمكّن أمكن، وهو: المنصرف: كزَيدٍ وعمرو، وإلى متمكّن غير أمكن، وهو: غير المُنْصَرِف، نحو: أحمدَ،

ومَساجِدَ، ومصابيحَ.

فغَير المتمكّن هو المبنيّ. والمُتَمَكِّن: هو المُعْرَبُ، وهو قِسْمان: متمكّن أمْكَن، ومتمكّن غير أَمْكَن.

* * *

وفِعْلُ أمْرٍ ومُضِيٌّ بُنِيَا
وأعْرَبُوا مُضارِعاً إنْ عَرِيَا

مِن نُوْنِ تَوكِيدٍ مُبَاشِرٍ، ومِنْ
نُون إناثٍ، كَـ: يَرُعْنَ مَن فُتِنْ

لما فَرَغ من بيان المُعْرَب والمبنيّ من الأسماء، شرَعَ في بيان المُعْرَبِ والمبنيّ من الأفعال.

ومَذْهَبُ البصريّين أنّ الإعراب أصْلٌ في الأسماء، وفرع في الأفعال. فالأَصْل في الفعل البناء عندهم.

وذهب الكوفيون إلى أنّ الإعرابَ أصل في الأسماء وفي الأفعال. والأوّل هو الصَّحيح.

ونقل ضياء الدّين بن العِلْج في البسيط، أنّ بعض النّحويّين ذهبَ إلى أنّ الإعرابَ أصْلٌ في الأفعالِ، فَرْع في الأسماء.

والمبنيّ من الأفعالِ ضَرْبان:

أحدهما: ما اتُفِقَ على بنائه، وهو الماضي، وهو مبنيّ على الفتح، نحو: ضَرَبَ وانْطَلَقَ، ما لمْ يَتَّصِل به واو جمع فيُضَمُّ، أو ضمير رَفْع متحرّكٍ فيُسَكّن.

وثانيهما: ما اختُلِفَ في بنائه، والرّاجِحُ أنّه مبنيّ، وهو فِعْل الأمر، نحو: اضْرِبْ، وهو مبنيّ عند البصريّين، ومُعْرَب عند الكوفيّين.

والمُعْرَبُ من الأفعالِ هو المضارع إذا لم تتَّصل به نون التوكيد ولا نون الإناث.

فَمِثالُ نُونِ التَّوكيد المباشِرَةِ: هَل تَضْرِبَنَّ؟ والفِعْلُ معها مبنيٌ على الفَتْح، ولا فَرْقَ في ذلك بين الخَفِيْفَةِ والثَّقِيلَة، فإنْ لم تَتَّصِلْ بِهِ لم يُبْنَ، وذلك كما إذا فَصَلَ بَيْنَهُ وبَيْنَها أَلِفُ اثَنين، نحو: هل تَضْرِبانِّ؟ وأصله هل تَضْرِبانِنَّ، فاجتمعتْ ثلاثُ نُوناتٍ، فحُذفت الأولى، وهي نُون الرَّفع، كَراهَةَ توالي الأمثالِ، فصارَ: هل تَضْرِبانِّ.

وكذلك يُعْرَبُ الفِعْلُ المُضارِعُ إذا فَصَل بَيْنَه وبينَ نون التَوكيد واوُ جمع أو ياء مخاطبَة، نحو: هل تَضْرِبُنَّ يا زَيدون؟: وهل تَضْرِبِنَّ يا هندُ؟.

وأَصْلُ: تضرِبُنَّ، تَضْرِبونَنَّ؛ فحُذِفَتِ النّونُ الأُولى لتوالي الأمثال، كما سبق، فصارَ تَضْرِبُوْنَّ، فحُذِفت الواو لالتقاءِ السّاكِنَين فصارَ: تُضْرِبُنَّ.

وكذلك: تَضْرِبِنَّ، أصلُه: تَضْرِبينَنَّ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بِتَضْرِبُونَنَّ.

وهذا هو المراد بقوله: «وأَعْرَبُوا مُضَارِعاً إن عَرِيَا من نون توكيدٍ مُباشِرِ» فشَرَطَ في إعرابه أن يَعْرَى من ذلك. ومَفْهُومُه أنّه إذا لم يَعْرَ منه يكون مَبْنِيّاً.

فَعُلِمَ أنّ مَذْهَبَهُ: أنّ الفعلَ المضارِعَ لا يُبْنى إلاّ إذا باشَرَتْهُ نُونُ التَّوكيدِ، نحو: هل تَضْرِبَنَّ يا زيدُ؟ فإنْ لم تُباشِرْهُ أُعْرِبَ.

وهذا هو مذهبُ الجمهور.

وذهب الأخفش إلى أنه مبنيٌّ مع نون التَّوكيد، سواء اتصلت به أم لم تتّصل.

ونُقل عن بعضهم أنّه مُعْرَبٌ وإن اتَّصَلَتْ بِهِ نون التّوكيد.

ومثال ما اتّصَلَتْ به نون الإناث: الهِنْداتُ يَضْرِبْنَ. والفِعْل معها مبنيّ على السّكون.

ونقل المصنّف، رحمه الله تعالى، في بعض كتبه أنّه لا خلاف في بناء الفِعْل المضارع مع نُون الإناث، وليس كذلك، بل الخلاف موجود، وممّن نقله الأستاذ أبو الحسن بن عُصفور في شرح الإيضاح.

* * *

وكُـلُ حَـرْفٍ مُـسْـتَـحِـقٌ لـلـبِـنـا
والأَصْـلُ فـي المَبْـنِـيِّ أنْ يُـسَـكَّـنـا
ومـنـه: ذُو فَـتْـحٍ، وذُو كَـسْـرٍ، وضَـمّ
كـ: أيـنَ؟ أمسِ، حَـيْـثُ، والـسّـاكِـنُ: كـمْ

الحُروف كلُّها مَبْنِيَّةٌ، إذْ لا يَعْتَورهاَ ما تَفْتَقِرُ في دلالتها عليه إلى إعراب، نحو: أخذْتُ من الدَّراهمِ. فالتَّبْعِيضُ مُسْتَفادٌ من لفظ: مِنْ، بلا إعراب.

والأصل في البناء أن يكونَ على السُّكون، لأنَّهُ أَخفُّ من الحَركة، ولا يُحَرَّكُ المَبْنِيُّ إلاّ لِسَبَبٍ، كالتَّخلُّصِ من التقاءِ السَّاكِنَين.

وقد تكون الحَركةُ فَتْحةً، كأينَ وقامَ وإنَّ.

وقد تكون كسرةً، كأمْسِ وجَيْرِ.

وقد تكون ضَمَّةً، كـ: حيثُ، وهو اسم؛ ومُنْذُ: وهو حرف (إذا جررتَ به).

وأمّا السّكون فنحو: كمْ، واْضرِبْ، وأَجَلْ.

وعُلِمَ ممّا مَثَّلْنا به أنّ البناء على الكسر والضّمّ لا يكون في الفعل، بل في الإسم والحَرْف، وأنّ البناء على الفَتْح أو السُّكون يكون في الإسم والفعل والحرف.

* * *

والـرَّفْـعَ والـنَّـصْـبَ اْجْـعَـلَـنْ إعـرابـا
لاسْـمٍ وفِـعْـلٍ، نـحْـوُ: لَـنْ أهـابـا
والاسْـمُ قـد خُـصِّـصَ بـالـجَـرِّ، كَـمـا
قـد خُـصِّـصَ الـفِـعْـلُ بـأنْ يَـنْـجَـزِمـا
فَـاْرْفَـعْ بِـضَـمٍّ، واْنْـصِـبَـنْ فَـتْـحـاً، وجُـرّ
كَـسْـراً، كَــ: ذِكْـرُ الـلّـه عَـبْـدَهُ يَـسُـرّ

وٱجْـزِمْ بِـتَـسْـكِـيـنٍ، وغَـيْـرُ مـا ذُكِـرْ
يَـنُـوبُ، نـحـوُ: جـا أخـو بَـنـي نَـمِـرْ

أنواعُ الإعراب أربعة: الرَّفع والنَّصْبُ والجَرُّ والجَزْم.

فأمّا الرَّفْعُ والنَّصْبُ فَيَشْتَرِكُ فيهما الأسماءُ والأفعالُ، نحو: زَيْدٌ يقومُ، وإنَّ زيداً لَنْ يَقومَ.

وأمّا الجَرُّ فَيَخْتَصُّ بالأسماء، نحو: بِزَيْدٍ.

وأمّا الجزم فيختصُّ بالأفعال، نحو: لَمْ يَضْرِبْ.

والرَّفع يكونُ بالضَّمّة، والنَّصْبُ يكونُ بالفَتْحَة، والجَرّ يكون بالكَسْرةِ، والجَزْم يكون بالسّكون. وما عدا ذلك يكونُ نائباً عنه. كما نابَت الواوُ عن الضّمّة في: أخو، والياء عن الكَسْرَة في: بَني، من قوله: جا أخو بني نَمِرْ. وسيذكر ـ بعد هذا ـ مواضِعَ النِّيابة.

* * *

وٱرْفَـعْ بِـواوٍ، وٱنْـصِـبَـنّ بـالألِـفْ
وٱجْـرُرْ بِـياءٍ، مـا مِـنَ الأسْـمَـا أَصِـفْ

شَرَعَ في بَيانِ ما يُعْرَبُ بالنِّيابة عمّا سبق ذِكْرُه. والمُرادُ بالأسماء التي سَيَصِفُها، الأسماء السّتَّة، وهي: أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ، وهَنٌ، وفُوه، وذو مالٍ.

فهذه تُرْفَعُ بالواوِ، نحو: جاءَ أبو زَيد

وتُنصَبُ بالألَفِ، نحو: رأيتُ أباهُ.

وتُجَرُّ بالياء، نحو: مررتُ بأَبيهِ.

والمشهور أنّها مُعْرَبَةٌ بالحروف، فالواو: نائبة عن الضّمّة، والألِفُ: نائِبة عن الفَتْحَة، والياء: نائبة عن الكسرة.

وهذا هو الذي أشارَ المُصَنّفُ إليه بقوله: «وارفع بواوٍ . . إلى آخر البيت».

والصَّحيح أنَّها مُعْرَبة بحَركاتٍ مُقَدَّرةٍ على الواوِ والألف والياءِ، فالرَّفعُ بضمَّة مُقَدَّرة على الواو، والنَّصبُ بفتحة مُقَدَّرة على الألِف، والجَرُّ بِكَسرَةٍ مُقدَّرةٍ على الياء.

فعلى هذا المَذْهَبِ الصَّحيحِ لم يَنُبْ شَيءٌ عن شيءٍ ممّا سَبَقَ ذِكْرُه.

* * *

مِــنْ ذَاكَ: ذو، إنْ صُــحْــبَــةً أَبــانــا
والــفَــمْ، حَــيــثُ المِيْــمُ مِــنْــهُ بــانــا

أي: مِنَ الأَسْماء التي تُرْفَعُ بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألف، وتُجَرُّ بالياء: ذو، وفم؛ ولكنْ يُشْتَرَطُ في: «ذو» أن تكون بمعنى: صَاحِب، نحو: جاءَني ذو مالٍ، أي: صَاحِبُ مالٍ. وهو المُرادُ بقولِهِ: «إنْ صُحْبَةً أبانا» أي: إنْ أَفْهَمَ صُحْبَةً.

واحتَرَزَ بذلك عن: «ذو» الطّائيّة، فإنّها لا تُفْهِمُ صُحْبَةً، بل هي بمعنى: الّذي، فلا تكون مثل: ذي، بمعنى صَاحِب؛ بل تكونُ مَبْنِيَّةً، وآخِرُها الواو رَفعاً، ونَصْباً، وجَرّاً؛ نحو: جاءَني ذو قامَ، ورأيتُ ذو قامَ، ومَرَرْتُ بِذُو قامَ. ومنه قوله:

٤ - فَـإمَّـا كِـرامٌ مُـوْسِـرُوْنَ لَـقِـيْـتُـهُـمْ
فَـحَـسْـبِـي مِـنْ ذُوْ عِـنْـدَهُـمْ مـا كَـفـانِـيا

وكذلك يُشْتَرَطُ في إعرابِ الفَم بهذه الأَحْرُفِ زَوالُ الميمِ منه، نحو: هذا فُوهُ، ورأيتُ فاهُ، ونَظَرْتُ إلى فِيهِ.

وإليه أشارَ بقوله: «والفَمُ حيثُ الميمُ مِنْهُ بانا» أي: انفصلتْ منه الميم، أي: زالتْ منه. فإنْ لَمْ تَزُلْ منه أُعْرِبَ بالحركات، نحو: هذا فَمٌ، ورأيتُ فماً، ونَظَرْتُ إلى فَمٍ.

* * *

أَبٌ، أخٌ، حَـــمٌ، كـــذاكَ؛ وَهَـــنُ
والـنَّـقْـصُ فـي هـذا الأَخـيـرِ أَحْـسَـنُ
وفـــي أَبٍ، وتَـــالِـــيَـــيْـــهِ يَـــنْـــدُرُ
وقَـصْـرُهـا مِـنْ نَـقْـصِـهِـنَّ أَشْـهَـرُ

يَعْني أنّ: أَباً وأَخاً، وحَماً، تَجري مَجْرَى: ذُو، وفم، اللّذَين سبق ذِكْرُهما. فَتُرْفَع بالواوِ، وتُنْصَبُ بالألفِ وتُجَرُّ بالياء، نحو: هذا أبوهُ، وأخوهُ، وحَمُوها، ورأيتُ أباه وأخاه وحَمَاها، ومررتُ بأبيهِ وأخِيْهِ وحَمِيْها.

وهذه هي اللُّغَة المشهورةُ في هذه الثّلاثة. وسيذكر المصنِّف في هذه الثلاثة لُغتين أُخرَيَيْن.

وأمّا هَنٌ فالفَصيحُ فيه أن يُعرَبَ بالحركات الظّاهرة على النون، ولا يكونُ في آخِرهِ حرف علّةٍ، نحو: هذا هَنُ زيدٍ، ورأيتُ هَنَ زَيدٍ، ومَرَرْتُ بِهَنِ زيدٍ.

وإليه أشارَ بقوله: «والنَّقْصُ في هذا الأخير أَحْسَنُ»، أي: النَّقْصُ في: هَنِ أحسنُ من الإتمام؛ والإتمامِ جائز لكنّه قليل جدّاً، نحو: هذا هَنُوهُ، ورَأيتُ هَناهُ، ونَظرتُ إلى هَنِيْهِ.

وأنكر الفرّاء جواز إتمامه، وهو محجوج بحكاية سيبويه، لإتمامُ عن العَرَب، ومن حَفِظَ حُجَّةٌ على مَن لم يحفظ.

وأشار المصنِّف بقوله: أب وتاليَيه يندر... إلى آخِر البيت» إلى اللُّغَتَين الباقيتين في: أب وتاليَيه، وهما أَخٌ، وحَمٌ.

فإحدى اللُّغَتَين: النَّقط، وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياء، والإعرابُ بالحركات الظّاهرة على الباء (من أب) والخاءِ (من أخ) والميم (من حم)، نحو: هذا أَبُه وأَخُهُ، وحَمُها، ورأيت أبَهُ وأخَه وحَمَها، ومررت بأبِهِ وأخِه وحَمِها.

وعليه قوله:

٥ ـ بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيٌّ في الكَرَمْ ... ومَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فَما ظَلَمْ

وهذه اللُّغَة نادِرةٌ في: أب وتالِيَيه، ولهذا قال: «وفي أبٍ وتَالِيِيهِ يَنْدُرُ» أي: يَنْدُرُ النَّقص.

واللّغة الأُخرى في: أب، وتالِيَيه، أن تكون بالألفِ رفعاً، ونَصْباً، وجرّاً، نحو: هذا أباهُ وأخاهُ وحَماها، ورَأيتُ أباه وأخاهُ وحماها، ومررتُ بأباهُ وأخاهُ وحَماها».

وعليه قول الشاعر:

٦ ـ إنَّ أباها وأبا أَباها ... قد بَلَغا في المَجْدِ غايَتاها

فعَلامة الرَّفْع والنَّصْب والجرّ حَرَكة مُقَدَّرَة على الألف كما تُقَدَّرُ في المقصور.

وهذه اللُّغَةُ أشْهر مِنَ النَّقْص.

وحاصِلُ ما ذكرَهُ أنّ في: «أب، وأخ، وحم» ثلاثَ لُغاتٍ:

أشهَرُها أنْ تكونَ بالواو والألف والياء.

والثّانية أن تكونَ بالألفِ مُطْلَقاً.

والثالثة: أن تُحْذَفَ منها الأحرفُ الثلاثة، وهذا نادِرٌ.

وإنّ في: هَنٍ، لُغَتَين:

أحداهما: النّقص، وهو الأَشْهَرُ.

وثانيتُهما: الإتمامُ، وهو قليل.

* * *

وشَــرْطُ ذا الإعــرابِ: أنْ يُــضَــفْــنَ لا
لِــلْيَا، كَـــ: جَــا أَخُــو أَبِــيكَ ذا ٱعْــتِــلا

ذَكَر النَّحويّون لإعرابِ هذه الأسماءِ السّتّة بالحروف شروطاً أربعةً:

أَحَدُها: أن تكون مضافة، وٱحْتَرَزَ بذلك من ألاّ تُضاف؛ فإنّها حينئذٍ تُعْرَبُ بالحَركات الظّاهرة، نحو: هذا أبٌ، ورَأيتُ أباً، ومررتُ بأبٍ.

ثانيها: أن تُضافَ إلى غير ياءِ المتكلّم، نحو: هذا أبو زَيدٍ، وأخوهُ، وحَمُوهُ. فإن أُضِيفَتْ إلى ياء المُتكلِّم، أُعْرِبَتْ بحركاتٍ مُقَدَّرة، نحو: هذا أبي، ورَأيتُ أبي ومَرَرْتُ بأبي. ولم تُعْرَب بهذه الحروف. وسيأتي ذِكْرُ ما تُعْرَبُ به حينئذٍ.

ثالثها: أن تكونَ مُكبّرَةً. وٱحْتَرَز بذلك من أن تكونَ مُصَغَّرَةً، فإنَّها حينئذٍ تُعْرَبُ بالحَركاتِ الظّاهرة، نحو: هذا أُبَيُّ زَيْدٍ، وذُوَيُّ مالٍ، ورأيتُ أُبَيَّ زيدٍ، وذُوَيَّ مَالٍ، ومررتُ بأُبَيِّ زَيد، وذُوَيِّ مالٍ.

رابعُها: أن تكون مُفْرَدَة، وٱحتَرَز بذلك من أن تكونَ مجموعةً أو مُثَنّاةً، فإنْ كانتْ مجموعةً أُعربتْ بالحركات الظّاهرة، نحو: هؤلاء أباءُ الزَّيْدِيْنَ، ورأيتُ آباءَهم، ومَرَرْتُ بآبائهم.

وإنْ كانت مُثنّاة أُعْرِبتْ إعرابَ المثنّى: بالألِفِ رفعاً، وبالياءِ جَرّاً ونَصْباً، نحو: هذان أبوا زَيدٍ، ورأيتُ أبَويه، ومَرَرتُ بأبويه.

ولم يَذكر المُصَنّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ من هذه الأربعة سوى الشَّرْطَين الأوَّلَين اللّذَين أشار إليهما بقوله: «وشرْطُ ذا الإعراب أنْ يُضَفْنَ لا لليا» أي: شرط إعراب هذه الأسماء بالحروف أن تُضاف إلى غيرِ ياء المتكلّم، فَعُلِمَ من هذا أنّه لا بُدَّ من إضافتها، وأنّه لا بُدّ أن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلّم.

ويمكن أن يُفْهَمَ الشَّرطان الآخران من كلامه، وذلك أنّ الضّمير في قوله: «يُضَفْنَ» راجع إلى الأسماء التي سَبَقَ ذِكْرُها، وهو لم يذكرها إلا مُفْرَدَة مُكبَّرة.

فكأنّه قال: «وشرطُ ذا الإعرابِ أن يُضاف: أَبٌ وإخوتُه المذكورة إلى غير ياء المتكلّم».

واعلم أنّ: «ذو» لا تُستَعْمَل إلاّ مُضافةً، ولا تُضافُ إلى مُضْمَرٍ، بل تضاف إلى اسْمِ جِنْسٍ ظاهرٍ غيرِ صِفَة، نحو: جاءَني ذو مالٍ. فلا يجوز: جاءني ذو قامَ.

* * *

بـالألِـفِ ارْفَـعِ الـمُـثَـنّـى، وَكِـلاَ
إذا بِـمُـضْـمَـرٍ مُـضـافـاً وُصِـلاَ

كِـلْـتـا، كـذاك، آثْـنـانِ وآثْـنَـتـانِ
كـابْـنَـيـنِ وابْـنَـتَـيـنِ يُجْـرِيـانِ

وتَـخْـلُـفُ الـيـا، فـي جـمـيـعـهـا الألِـفْ
جَـرّاً ونَـصْـبـاً بـعـد فَـتْـحٍ قـد أُلِـفْ

ذَكرَ المُصنّف ـ رحمه الله تعالى ـ أنّ ممّا تَنوبُ فيه الحروفُ عن الحركاتِ الأسماءَ السّتّةَ، وقد تقدّمَ الكلامُ عليها.

وحَدُّهُ: لَفْظٌ دالٌّ على اثنين، بزِيادة في آخرِه، صالحٌ للتجريدِ، وعَطْفِ مِثْلِهِ عَلَيْهِ.

فيدخُل في قولنا: «لَفْظٌ دالٌّ على اثنين» المثنى، نحو: الزَّيدان، والألفاظُ الموضوعةُ لاثنين نحو: شَفْع.

وخَرَجَ بقولنا: «بزيادة» نَحْوُ: شَفْع.

وخرَج بقَولنا: «صالح للتجريد» نحو: إثنان، فإنّه لا يَصْلُح لإسقاط لزّيادة منه، فلا تقول: آثْنٌ.

وخَرَج بقولنا: «وعطفِ مِثْلِهِ علَيه» ما صلَح للتّجريدِ وعطفِ غيرِه عليه كالقَمَرَين، فإنّه صالحٌ للتجريد، فتقول: قَمَر؛ ولكنْ يُعْطَفُ عليه مُغَايِرُهُ. لا

مثلُه، نحو قَمَر وشمس، وهو المقصودُ بقولهم: القَمَرَين.

وأشارَ المُصنِّفُ بقوله: «بالألِف ارْفَع المثنّى وكِلاَ» إلى أنّ المثنّى يُرْفَعُ بالألِف، وكذلك شِبْهُ المثنّى، وهو: كلُّ ما لا يَصْدُقُ عليه حَدُّ المثنّى، وأشارَ إليه المصنِّف بقولِهِ: «وكِلا».

فما لا يَصْدُقُ عليه حَدُّ المثنّى ممّا دَلَّ على اثنين بزيادة أو شِبْهِها، فهو مُلْحَقٌ بالمثنّى. فكِلا، وكِلتا، واثنانِ، واثنتان، مُلْحَقَة بالمثنّى، لأنّها لا يَصْدُقُ عليها حَدُّ المثنّى.

لكنْ، لا يُلْحَقُ كِلا وكلتا بالمثنّى إلاّ إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ، نحو: جاءَني كلاهما، ورأيت كلَيهما، ومررتُ بكلَيْهِما، وجاءتني كِلْتاهما، ورأيتُ كِلْتَيهما، ومَرَرْتُ بكلتَيْهما.

فإنْ أُضِيْفا إلى ظاهرٍ كانا بالألفِ رَفْعاً ونَصْباً وجَرّاً، نحو: جاءَني كلا الرَّجُلَين وكِلْتا المرأَتَين، ورأيتُ كِلا الرَّجُلَين وكِلْتا المرأتين، ومررتُ بكِلاَ الرَّجُلَين وكِلْتا المرأَتَين.

فلهذا قال المصنِّف: «وكِلاَ إذا بِمُضْمَرٍ مُضافاً وُصِلا».

ثمَّ بَيَّنَ أنَّ اثنَين واثنتَين يجريان مَجْرَى ٱبنَين وابنتَين. فٱثنان وٱثنتان مُلْحَقان بالمثنّى كما تقدّم، وٱبنان وٱبنتان مثنّى حقيقةً.

ثمّ ذكر المصنِّفُ ـ رحمه الله تعالى ـ أنّ الياء تخلف الألِفَ في المثنّى والمُلْحَقِ به في حالتي الجَرّ والنَّصْبِ، وأنّ ما قَبْلَها لا يكونُ إلا مفتوحاً، نحو: رأيتُ الزَّيدَين كليهما، ومررتُ بالزَّيدَين كليهما.

واحترَزَ بذلك عن ياءِ الجَمْع، فإنّ ما قَبْلَها لا يكون إلاّ مكسوراً، نحو: مَرَرتُ بالزَّيدِين. وسَيَأتي ذلك.

وحاصِلُ ما ذَكَرهُ: أنّ المثنّى وما أُلْحِقَ به يُرْفَعُ بالألِف، ويُنْصَبُ ويُجَرُّ بالياء، وهذا هو المشهور. والصَّحيحُ أنّ الإعرابَ في المثنّى والمُلْحَق به

بحركة مُقَدَّرَة على الألف رفعاً والياء نَصْباً وجرّاً.

وما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ من أنّ المثنى والمُلْحَقَ به يكونان بالألِفِ رَفْعاً والياء نَصْباً وجرّاً، هو المشهور في لُغَةِ العَرَبِ.

ومن العَرَبِ مَن يَجْعَل المثنى والمُلْحَقَ به بالألِفِ مُطْلَقاً: رَفعاً، ونَصْباً، وجَرّاً؛ فيقول: جاء الزَّيدان كلاهما، ورأيتُ الزَّيدان كلاهُما، ومَرَرْتُ بالزَّيدانِ كلاهُما.

* * *

ارْفَعْ بواوٍ، وبِيَا اجْرُرْ وانْصِبِ
سَالِمَ جَمْعِ: عَامِرٍ ومُذْنِبِ

ذكر المصنف قسمين يعربان بالحروف: أحدهما الأسماءُ الستة، والثاني المثنى، وقد تقدَّمَ الكلام عليهما.

ثم ذكر في هذا البيت القسمَ الثالثَ، وهو جمع المذكر السالم وما حُمِل عليه، وإعرابه: بالواو رفعاً، وبالياءِ نصباً وجراً.

وأشار بقوله: «عَامِرٍ ومُذْنِبٍ» إلى ما يُجْمَع هذا الجمعَ، وهو قسمان: جامد، وصفة.

فيشترط في الجامد: أن يكون عَلَماً، لمذكرٍ، عاقلٍ، خالياً من تاء التأنيث، ومن التركيب؛

فإن لم يكن عَلَماً لم يجمع بالواو والنون؛ فلا يقال: في «رجل» رَجلونَ، نعم إذا صُغِّر جاز ذلك نحو: «رُجَيْلٍ، ورُجَيْلُون» لأنه وَصْفٌ.

وإن كان عَلَماً لغير مذكر لم يجمع بهما؛ فلا يقال «زينب» زينبون، وكذا إن كان علماً لمذكر غير عاقل؛ فلا يقال في لاَحِقٍ - اسمَ فرسٍ - لاحقون، وإن كان فيه تاء التأنيث فكذلك لا يجمع بهما؛ فلا يقال في «طَلْحَة» طَلْحون، وأجاز ذلك الكوفيون، وكذلك إذا كان مركباً؛ فلا يقال في

«سيبويه» سيبويهون، وأجازهُ بعضهم.

ويُشترط في الصفة: أن تكون صفة، لمذكّر، عاقل، خالية من تاء التأنيث، ليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَء، ولا من باب فَعْلاَنَ فَعْلَى، ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث.

فخرج بقولنا: «صفة المذكر» ما كان صفة لمؤنث؛ فلا يقال في حائض حائضون.

وخرج بقولنا «عاقل» ما كان صفة لمذكر غيرِ عاقِلٍ؛ فلا يقال في سابق ـ صفَةَ فَرَسٍ ـ سابقون.

وخرج بقولنا «خالية من تاء التأنيث» ما كان صفة لمذكر عاقل، ولكن فيه تاء التأنيث، نحو عَلاّمة؛ فلا يقال فيه: عَلاّمون.

وخرج بقولنا «ليست من باب أفعَل فَعْلاَء» ما كان كذلك، نحو «أَحْمَرَ» فإن مؤنثه حمراء؛ فلا يقال فيه: أحمرون. وكذلك ما كان من باب فَعْلاَن فَعْلَى، نحو «سَكْرَان، وسَكْرَى» فلا يقال: سكرانون. وكذلك إذا استوى في الوصف المذكرُ والمؤنث، نحو «صَبُور، وجَرِيح» فإنه يقال: رجل صبُور، وامرأة صُبُور، ورجل جَريح، وامرأة جَرِيح؛ فلا يقال في جمع المذكر السالم: صبورون، ولا جريحون.

وأشار المصنف ـ رحمه الله ـ إلى الجامد الجامع للشروط التي سبق ذكرها بقوله: «عامر» فإنه عَلَم لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث ومن التركيب؛ فيقال فيه: عامرون.

وأشار إلى الصفة المذكورة أولاً بقوله: «ومُذْنِبِ» فإنه صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث وليست من باب أَفْعَلَ فَعْلاَءَ ولا من باب فَعْلاَن فَعْلَى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث، فيقال فيه: مُذْنبون.

* * *

وَشَبْهِ ذَيـنِ، وَبِـهِ عِشْرُونَا وَبَـابُـهُ أُلْـحِقَ، وَالأَهْـلُونَا
أُولُو، وَعَالَمُونَ، عِلِّيُّونَا وَأَرَضُونَ شَذَّ، وَالسِّنُونَا
وَبَابُهُ، وَمِثْلَ حِينٍ قَدْ يَرِدْ ذَا الْبَابُ، وَهْوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطَّرِدْ

أشار المصنف ـ رحمه الله ـ! بقوله: «وشبه ذين» إلى شبه (عامر)، وهو كلّ علَم مستجمع للشروط السابقِ ذكرُها كمحمد وإبراهيم؛ فتقول: محمدون وإبراهيمون، وإلى شبه (مُذْنِب)، وهو كل صفة اجتمعتْ فيها الشروط، كالأفضَلِ والضَّرَّاب ونحوهما، فتقول: الأفْضَلُونَ والضَّرَّابُونَ.

وأشار بقوله: «وبه عشرون» إلى ما ألحق بجمع المذكر السالم في إعرابه: بالواو رفعاً، وبالياء جراً ونصباً.

وجمع المذكر السالم هو: ما سَلِمَ فيه بناء الواحد، ووُجِدَتْ فيه الشروط التي سبق ذكرُها؛ فَمَا لا واحِدَ له من لفظه، أو لَهُ واحدٌ غيرُ مستكملٍ للشروط فليس بجمع مذكر سالم، بل هو مُلْحَق به.

فعشرون وبابه ـ وهو ثلاثون إلى تسعين ـ مُلْحَق بجمع المذكر السالم؛ لأنه لا واحد له من لفظه؛ إذ لا يقال: عِشْرٌ.

وكذلك «أَهْلُونَ» مُلْحَقٌ به؛ لأن مفرده وهو أَهْلٌ ليس فيه الشروط المذكورة؛ لأنه اسم جنس جامد كرجل.

وكذلك «أولو»؛ لأنه لا واحد له من لفظه.

و«عَالَمُونَ» جمع عَالَم، وعَالَم كرجل اسمُ جنسٍ جامدٌ.

وَعِلِّيُّون: إسم لأعْلَى الجنة، وليس فيه الشروط المذكورة: لكونه لما لا يعقل.

وَأَرَضُون: جمعُ أرْضٍ، وَأَرْضٌ: اسم جنس جامد مؤَنَّث.

والسنون: جمع سَنَة، والسنة: اسم جنسٍ مؤنث.

فهذه كلُّها مُلْحَقة بالجمع المذكَّر؛ لما سبق من أنها غير مستكملة للشروط.

وأشار بقوله «وَبابه» إلى باب سَنَة، وهو: كل اسم ثلاثي، حُذِفَتْ لامه، وَعُوِّضَ عنها هاء التأنيث، وَلم يكسَّر: كمائة ومِئِين وَثُبَةٍ وَثُبِين. وهذا الاستعمال شائع في هذا ونحوه؛ فإن كُسِّرَ كشَفَةٍ وَشِفَاه لم يستعمل كذلك إلا شذوذاً، كظُبَة؛ فإنهم كسَّروهُ على ظُبَاة وَجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وَبالياء نصباً وَجراً، فقالوا: ظُبُونَ، وَظِبِينَ.

وأشار بقوله: «وَمِثْلَ حين قد يرد ذا البابُ» إلى أنّ سِنِين ونحوه قد تلزمه الياء وَيُجْعَلُ الإعرابُ على النون؛ فتقول: هذه سِنِينٌ، وَرأيت سِنِيناً، وَمررت بِسِنِينٍ، وَإن شئت حذفت التَّنْوين، وَهو أقل من إثباته، وَاختلف في اطِّراد هذا، وَالصحيحُ أنه لا يَطَّرِد، وأنه مقصور على السَّماع، وَمنه قوله ﷺ: **«اللهم اجعلها عليهم سِنيناً كسِنِين يوسُفَ»** في إحدى الروايتين، **وَمثله قولُ الشاعر:**

٧ ـ دَعَانِيَ مِنْ نَجْدٍ؛ فَإِنَّ سِنِينَهُ
لَعِبْنَ بِنَا شَيباً وَشَيَّبْنَنَا مُرْدَا

(الشاهد فيه إجراءُ السنين مُجْرَى الحينِ، في الإعراب بالحركات وإلزام النون مع الإضافة).

* * *

وَنُونَ مَجْمُوعٍ وَمَا بِهِ الْتَحَقْ ... فَافْتَحْ، وَقَلَّ مَنْ بِكَسْرِهِ نَطَقْ
وَنُونُ مَا ثُنِّيَ وَالمُلْحَقِ بِهْ ... بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ، فَانْتَبِهْ

حَقُّ نونِ الجمعِ وَما ألحق به الفتحُ، وقد تُكْسَر شُذوذاً، ومنه قوله:

٨ ـ عَرَفْنَا جَعْفَراً وَبَنِي أَبِيهِ
وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخَرِينِ

وقوله:

٩ ـ أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وَارْتِحَالٌ
أَمَا يُبْقِي عَلَيَّ وَلاَ يَقِينِي؟!

وَمَـاذَا تَـبْـتَـغِـي الـشُّـعَـرَاءُ مِـنِّـي وَقَـدْ جَـاوَزْتُ حَـدَّ الأَرْبَـعِـيـنِ؟

وليس كسرُها لغةً، خلافاً لمن زعم ذلك.

وَحَقُّ نون المثنى وَالْمُلْحَق به الكَسْرُ، وَفَتْحُهَا لغةٌ، ومنه قوله:

١٠ ـ عَلَى أَحْوَذِيَّيْنَ اسْتَقَلَّتْ عَشِيَّةً فَـمَـا هِـيَ إلا لَمْحَـةٌ وَتَـغِـيـبُ

وظاهر كلام المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ! أن فتح النون في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة، وليس كذلك، بل كَسْرُها في الجمع شاذٌ وفتحُهَا في التثنية لغة، كما قَدَّمْناه، وهل يختص بالفتح بالياء أو يكون فيها وفي الألف؟ قولان؛ وظاهر كلام المصنف الثاني.

ومن الفتح من الألف قولُ الشاعر:

١١ ـ أعْـرِفُ مِـنْـهَـا الـجِـيْـدَ والْـعَـيْـنَـانَـا وَمَـنْـخِـرَيْـنِ أشْـبـهَـا ظَـبْـيَـانَـا

وقد قيل: إنه مصنوع؛ فلا يُحْتَجُّ به.

* * *

وَمَـا بِـتَـا وَأَلِـفٍ قَـدْ جُـمِـعَـا يُكْسَرُ في الْجَرّ وَفي النَّصْبِ مَعَا

لما فَرَغَ من الكلام على الذي تَنُوب فيه الحروفُ عن الحركات، شَرَعَ في ذكر ما نابت فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو قسمان؛ أحدهما: جمعُ المؤنثِ السالمُ، نحو مُسْلِمَاتٍ، وقيدنا بـ«السالم» احترازاً عن جمع التكسير، وهو: ما لم يَسْلم فيه بِنَاءُ الواحد، نحو: هُنُود.

وأشار إليه المصنف ـ رحمه الله تعالى ـ! بقوله: «وَمَا بِتَا وألِفٍ قَدْ جُمِعا» أي جمع بالألف والتاء المزيدتين، فخرج نحو قُضَاة؛ فإنَّ ألفه غيرُ زائدةٍ، بل هي منقلبة عن أصْلٍ وهو الياء؛ لأن أصله قُضَيَةٌ.

ونحو أبياتٍ فإنّ تاءهُ أصلية، والمراد (منه) ما كانت الألف والتاء سبباً

في دَلاَلَته على الجمع، نحو «هِنْدَات»؛ فاحترز بذلك عن نحو «قُضَاةٍ، وأبْيَاتٍ»؛ فإن كل واحد منهما جمعٌ مُلْتَبِس بالألف والتاء، وليس مما نحن فيه؛ لأن دلالة كل واحد منهما على الجمع ليس بالألف والتاء، وإنما هو بالصِّيغَةِ؛ فاندفع بهذا التقرير الاعتراضُ على المصنف بمثل «قُضَاةٍ، وأبْيَاتٍ» وعلم أنه لا حاجة إلى أن يقول: بألف وتاء مزيدتين؛ فالباء في قوله «بتا» متعلقة بقوله: «جُمِع».

وحكم هذا الجمع أن يُرْفَعَ بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، نحو: «جاءَنِي هندات، ورَأَيْتُ هِنْدَاتٍ، ومررت بِهِنْدَاتٍ» فنابت فيه الكسرةُ عن الفتحة، وزعم بعضُهم أنه مبنيٌ في حالة النصب، وهو فاسد؛ إذ لا موجب لبنائه.

* * *

كَذَا أُولاتُ، والّذِي اسْماً قَدْ جُعِلْ ـ كَأذْرِعَاتٍ ـ فِيهِ ذَا أَيْضاً قُبِلْ

أشار بقوله: «كذا أولات» إلى أن «أولات» تجري مَجْرَى جمع المؤنث السالم في أنها تنصب بالكَسْرَة، وليست بجمع مؤنث سالم، بل هي مُلْحَقة به، وذلك لأنها لا مفردَ لها من لفظها.

ثم أشار بقوله: «والذي اسماً قد جُعل» إلى أن ما سُمِّيَ به من هذا الجمع والملحقِ به، نحو: «أذْرِعَاتٍ» يُنْصَبُ بالكسرة كما كان قبل التسمية به، ولا يحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذْرِعَاتٌ، ورَأَيْتُ أذْرِعَاتٍ، ومَرَرْتُ بِأذْرِعَاتٍ».

هذا هو المذهب الصحيح، وفيه مذهبان آخران:

أحدهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، ويُزَال منه التنوينُ، نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيت أذْرِعَاتِ، ومرزتُ بأذرعاتِ».

وثانيهما: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالفتحة، ويحذف منه التنوين، نحو: «هذه أذرعاتُ، ورأيت أذرعاتَ، ومررت بأَذرعاتَ»، ويُرْوَى قوله؛

١٢ - تَنَوَّرْتُهَا مِنْ أَذْرِعَاتٍ، وَأَهْلُهَا
بِيَثْرِبَ، أَدْنَى دَارِهَا نَظَرٌ عَالِي

بكسر التاء منونة كالمذهب الأول، ويكسرها بلا تنوين كالمذهب الثاني، وبفتحها بلا تنوين كالمذهب الثالث.

* * *

وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لاَ يَنْصَرِفْ مَا لَمْ يُضَفْ أَوْ يَكُ بَعْدَ «أل» رَدِفْ

أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما نَابَتْ فيه حركةٌ عن حركةٍ، وهو الإسم الذي لا ينصرف، وحكمه أنه يرفع بالضمة، نحو: «جَاءَ أَحْمَدُ» وينصب بالفتحة، نحو: «رأيت أحْمَدَ» ويجر بالفتحة أيضاً، نحو: «مررت بأحْمَدَ»، فنابت الفتحة عن الكسرة.

هذا إذا لم يُضَفْ أو لم يقع بعد الألف واللام؛ فإن أضيف جُرَّ بالكسرة، نحو: «مررت بأَحْمَدِكُمْ» وكذا إذا دخله الألفُ واللامُ، نحو: «مررت بالأحْمَدِ»؛ فإنه يجر بالكسرة.

* * *

واجعلْ لنحوِ (يفعلانِ) النونا
رفعاً، وتدعين وتسألونا

وَحَذْفُها لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَهْ كَلَمْ تَكُونِي لِتَرُومِي مَظْلَمَهْ

لما فرغ من الكلام على ما يُعْرَب من الأسماء بالنيابة شَرَعَ في ذكر ما يعرب من الأفعال بالنيابة، وذلك الأمثلةُ الخمسةُ؛ فأشار بقوله «يفعلان» إلى كل فعل اشتمل على ألف اثنين: سواء كان في أوله الياء، نحو: «يَضْرِبَانِ» أم التاء، نحو: «تَضْرِبَانِ».

وأشار بقوله: «وَتَدْعِينَ» إلى كل فعل اتصل به ياءُ مخاطبةٍ، نحو: «أنتِ تَضْرِبِينَ».

وأشار بقوله: «وَتَسْأَلُونَ» إلى كل فعل اتصل به واوُ الجمع، نحو: «أنْتُمْ تَضْرِبُونَ» سواء كان في أوَّلِهِ التاءُ كما مُثِّلَ، أم الياء، نحو: «الزَّيْدُون يَضْرِبُون».

فهذه الأمثلة الخمسة ـ وهي: يَفْعَلاَنِ، وَتَفْعَلاَنِ، وَيَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلُونَ، وَتَفْعَلِينَ ـ تُرْفَعُ بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها؛

فنابت النونُ فيه عن الحركة (التي هي الضمة)؛ نحو: «الزَّيْدَانِ يَفْعَلاَهن» فيفعلان: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون.

وتنصب وتجزم بحذفها؛ نحو: الزَّيْدَانِ لَنْ يَقُومَا، ولَمْ يَخْرُجَا» فعلامة النصب والجزم سُقُوطُ النون من «يقوما، ويخرجا» ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾[1]

* * *

وَسَمِّ مُعْتَلاً مِنَ الأسْمَاءِ مَا	كَالْمُصْطَفَى وَالْمُرْتَقِي مَكَارِمَا
فَالأَوَّلُ الإعْرَابُ فِيهِ قُدِّرَا	جَمِيعُهُ، وَهْوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا
وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرْ	وَرَفْعُهُ يُنْوَى، كَذَا أَيْضاً يُجَرْ

شَرَعَ في ذكر إعراب المعتلّ من الأسماء والأفعال، فذكَرَ أن ما كان مثل «الْمُصْطَفَى، وَالْمُرْتَقِي» يسمى معتلاً، وأشار «بالْمُصْطَفَى» إلى ما في

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٤.

(فإن) الفاء استئنافية. و(إن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (تفعلوا) فعل مضارع مجزوم (بلم) وعلامة جزمه حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة (ولن) الواو اعتراضية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ولن) حرف نفي ونصب واستقبال (تفعلوا) فعل مضارع منصوب. (بلن) وعلامة نصبه حذف النون. (الواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب اعتراضية بين الشرط وجوابه. (فاتقوا) الفاء واقعة في جواب الشرط. (اتقوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل (النار) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وجملة .(ولن تفعلوا واتقوا النار) معترضة لا محل لها من الإعراب.

آخِرِهِ ألفٌ لازمة قبلها فتحة، مثل «عَصاً، وَرَحىً»، وأشار «بالْمُرْتَقِي» إلى ما في آخره ياء مكسور ما قبلها، نحو: «الْقَاضِي، والدَّاعِي».

ثم أشار إلى أن ما في آخره ألفٌ مفتوحٌ ما قبلها يُقَدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ: الرفعُ، والنصب، والجرُّ، وأنه يسمى المقصور.

فالمقصور هو: الإسم المعرَب الذي في آخره ألفٌ لازمة، فاحتُرِز بـ«الإسم» من الفعل، نحو يَرْضَى، وبـ«الْمُعْرَبِ» من المبني، نحو إذَا، وبـ«الألف» من المنقوص، نحو الْقَاضِي كما سيأتي، وبـ«لازمة» من المثَنَّى في حالة الرفع، نحو الزَّيْدَانِ؛ فإن ألفه لا تلزمه إذ تقلب ياءً في الجر والنصب، نحو رأيْتُ الزَّيْدَيْنِ.

وأشار بقوله «والثانِ منقوص» إلى الْمُرْتَقِي؛ فالمنقوصُ هو: الإسم المعرب الذي آخره ياء لازمة قبلها كسرة نحو الْمُرْتَقِي؛ فاحتُرِزَ بـ«الإسم» عن الفعل نحو يَرْمِي، وبـ«المعرب» عن المبني، نحو الّذِي، وبقولنا «قبلها كسرة» عن التي قبلها سكون، نحو ظَبْيٌ وَرَمْيٌ؛ فهذا معتلٌّ جارٍ مَجْرَى الصحيح: في رفعه بالضمة، ونصبه بالفتحة، وجره بالكسرة.

وحكم هذا المنقوص أنه يظهر فيه النصب، نحو: «رَأَيْتُ الْقَاضِيَ»، وقال الله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِىَ ٱللَّهِ﴾[1] ويُقَدَّرُ فيه الرفعُ والْجَرُّ لثقلهما على الياء نحو: «جَاءَ الْقَاضِي، ومَرَرْتُ بالْقَاضِي»؛ فعلامة الرفع ضمةٌ مُقَدَّرة على الياء، وعلامة الجر كسرةٌ مقدرةٌ على الياء.

وعُلِمَ مِمَّا ذكر أن الإسم لا يكون في آخره واو قبلها ضمة (نعم إن كان مبنِيّاً

---

(١) سورة الأحقاف الآية ٣١.

(يا) حرف نداء. (قومنا) قوم منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (قوم مضاف. و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. (اجيبوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (داعي) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة داعي مضاف. (الله) لفظ الجلال مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

وُجد ذلك فيه) نَحو هُوَ. ولم يوجد ذلك في المعرب إلاّ في الأسماء الستة في حالة الرفع نحو «جَاءَ أَبُوهُ» وأجاز ذلك الكوفيون في موضعين آخرين:

أحدهما: ما سمي به من الفعل، نحو يَدْعُو، ويَغْزُو.

وثانيهما: ما كان أعجمياً، نحو سَمَنْدُو، وقَمَنْدُو.

* * *

وأيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلِفْ، أَوْ وَاوٌ، أَوْ يَاءٌ، فَمُعْتَلاً عُرِفْ

أشار إلى أن المعتلّ من الأفعال هو ما كان في آخره واو قبلها ضمة، نحو: يَغْزُو، أو ياء قبلها كسرة، نحو: يَرْمِي. أو ألف قبلها فتحة، نحو: يَخْشَى.

* * *

فَالأَلِفَ انْوِ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي

وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ، وَاحْذِفْ جَازِمَا ثَلاَثَهُنَّ، تَقْضِ حُكْماً لاَزِمَا

ذكرَ في هذين البيتين كيفيةَ الإعرابِ في الفعل المعتل؛ فذكر أن الألف يُقَدَّر فيها غيرُ الجزم ـ وهو الرفع والنصب ـ نحو «زَيْدٌ يَخْشَى» فيخشى: مَرْفُوعٌ، وعلامة رَفْعِهِ مقدرة على الألف، و«لَنْ يَخْشَى» فيخشى: منصوب، وعلامة النصب فتحة مقدرة على الألف، وأما الجزمُ فيظهر: لأنه يُحْذَفُ له الحرفُ الآخِرُ، نحو «لَمْ يَخْشَ».

وأشار بقوله: «وَأَبْدِ نَصْبَ مَا كَيَدْعُو يَرْمِي» إلى أن النصب يظهر فيما آخره واو أو ياء، نحو «لَنْ يَدْعُوَ، وَلَنْ يَرْمِيَ».

وأشار بقوله: «وَالرَّفْعَ فِيهِمَا انْوِ» إلى أن الرفع يُقَدَّر في الواو والياء، نحو «يَدْعُو، ويَرْمِي» فعلامة الرفع ضمة مقدرة على الواو والياء.

وأشار بقوله: «وَاحْذِفْ جَازِماً ثَلاَثَهُنَّ» إلى أن الثلاث ـ وهي الألف، والواو، والياء ـ تُحْذَف في الجزم، نحو «لَمْ يَخْشَ، ولَمْ يَغْزُ، ولَمْ يَرْمِ» فعلامة الجزم حذف الألف والواو والياء.

وحَاصِلُ ما ذكره: أن ارفع يُقَدَّر في الألفِ والواوِ والياءِ، وأنّ الجزم يظهر في الثلاثة بحذفها، وأن النصب يظهر في الياء والواو، ويُقَدَّر في الألف.

❊ ❊ ❊

النَّكِرَةُ وَالْمَعرِفَةُ

نَــكِــرَةٌ: قَــابِــلُ أَلْ، مُــؤَثِّــرَا، أَوْ وَاقِــعٌ مَــوْقِــعَ مَــا قَــدْ ذُكِــرَا

النكرة: ما يقبل «أل» وتؤثِّر فيه التعريفَ، أو يقع مَوْقِعَ ما يقبل «أل» فمثالُ ما يقبل «أل» وتؤثر فيه التعريفَ «رَجُلٌ» فتقول: الرجل، واحترز بقوله «وتؤثر فيه التعريفَ» مما يقبل «أل» ولا تؤثر فيه التعريفَ، كَعَبَّاس علماً؛ فإنك تقول فيه: العَبَّاس، فتَدْخِلُ عليه «أل» لكنها لم تؤثر فيه التعريفَ؛ لأنه معرفة قَبْلَ دخولها عليه ومثالُ ما وقع موقع ما يقبل «أل» ذُو: التي بمعنى صاحب، نحو «جَاءَني ذو مَالٍ» أي: صاحِبٌ مال، فَذو: نكرةٌ، وهي لا تقبل «أل» لكنها وقعة موقع صاحب، وصاحب يقبل «أل» نحو الصاحب.

* *

وَغَــيْــرُهُ مَــعْــرِفَــةٌ: كَــهُــمْ، وَذِي وَهِــنْــدَ، وَٱبْــنِــي، وَالْــغُــلاَمِ، وَالَّــذِي

أي: غيرُ النكرة المعرفَةُ. وهي ستة أقسام:

المضمر كَهُمْ.

واسم الإشارة كَذِي.

والعَلَمُ كَهِنْدَ.

والمُحلّى بالألف واللام كالغُلاَمِ.

والموصولُ كَالّذِي.

ومَا أُضِيفَ إلى وَاحِدٍ منها كأَبْنِي، وستكلم على هذه الأقسام.

* * *

فَمَالِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ ـ كَأَنْتَ، وَهُوَ ـ سَمٌ بِالضَّمِيرِ

يُشِيرُ إلى أن الضمير: مَا دَلَّ على غَيْبَةٍ كَهُوَ، أو حُضُورٍ، وهو قسمان: أحدهما ضميرُ المخاطَبِ، نحو أنتَ، والثاني ضميرُ المتكلم، نحو أنَا.

* * *

وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَالاَ يُبْتَدَا وَلاَ يَلِي إلاّ اخْتِيَاراً أَبَدَا

كالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنِ «ابْنِي أَكْرَمَكْ» وَالْيَاءِ والْهَا مِنْ «سَلِيهِ مَا مَلَكْ»

الضميرُ البارِزُ ينقسم إلى: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل.

فالمتصل هو: الذي لا يُبْتَدَأ به كالكاف من «أَكْرَمَكَ» ونحوه، ولا يقع بعد «إلاّ» في الاختيار؛ فلا يقال: مَا أَكْرَمْتُ إلاّكَ، وقد جاء شذوذاً في الشعر، كقوله:

١٣ ـ أَعُوذُ بِرَبِّ الْعَرْشِ مِنْ فِئَةٍ بَغَتْ

عَلَيَّ؛ فَمَا لِي عَوْضُ إلاّهُ نَاصِرُ

وقوله:

١٤ ـ وَمَا عَلَيْنَا ـ مَا كُنْتِ جَارَتَنَا ـ

أَنْ لاَ يُجَاوِرَنَا إلاّكِ دَيَّارُ

* * *

وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَا يَجِبْ، وَلَفْظُ مَا جُرَّ كَلَفْظِ مَا نُصِبْ

المضمراتُ كُلُّهَا مبنيةٌ؛ لشبهها بالحروف في الجمود، ولذلك لا تُصَغَّرُ ولا تُثَنَّى ولا تُجْمَعُ.

وإذا ثبت أنها مبنية: فمنها ما يشترك فيه الجرُّ والنصبُ، وهو: كل ضميرِ نَصْبٍ أو جر مُتَّصِلٍ، نحو: أَكْرَمْتُكَ، ومَرَرْتُ بِكَ، وإِنَّهُ ولَهُ؛ فالكافُ في «أكرمتك» في موضع نصب، وفي «بك» في موضع جر، والهاء في «إنه» في موضع نصب، وفي «له» في موضع جر.

ومنها ما يشترك فيه الرفع والنصب والجر، وهو «نا»، وأشار إليه بقوله:

* * *

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ «نَا» صَلَحْ   كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

أي: صَلَحَ لفظُ «نَا» للرفع، نحو نِلْنَا، وللنصب، نحو فإِنَّنَا، وللجر، نحو بِنَا.

ومما يستعمل للرفع والنصب والجر: الياءُ؛ فمثالُ الرفع نحو «اَضْرِبِي» ومثالُ النصب نحو «أَكْرَمَنِي» ومثالُ الجر نحو «مَرَّ بِي».

ويستعمل في الثلاثة أيضاً «هُمْ»؛ فمثالُ الرفع «هُمْ قائمون» ومثالُ النصب «أَكْرَمْتُهُمْ» ومثالُ الجر «لَهُمْ».

وإنما لم يذكر المصنفُ الياء وهم لأنهما لا يُشْبِهَانِ «نا» من كل الوجوه، لأن «نا» تكون للرفع والنصب والجر والمعنى واحدٌ، وهي ضمير مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة، بخلاف الياء؛ التي، وإن استعملت للرفع والنصب والجر، وكانت ضميراً متصلاً في الأحوال الثلاثة، فإنّها ليست بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة، فهي في حالة الرفع للمخاطَبِ، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم، وكذلك «هم»؛ لأنها، وإن كانت بمعنى واحد في الأحوال الثلاثة، فليست مثلَ «نا»؛ فهي في حالة الرفع ضميرٌ منفصلٌ؛ وفي حالتي النصب والجر ضميرٌ متصلٌ.

* * *

وَأَلِفٌ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا   غَابَ وَغَيْرِهِ، كَقَامَا وَاعْلَمَا

الألف والواو والنون من ضمائر الرفع المتصلة، وتكون للغائب

وللمخاطب، فمثالُ الغائب «الزَّيْدَانِ قَامَا، والزَّيْدُونَ قَامُوا، والهِنْدَاتُ قُمْنَ» ومثالُ المخاطب «اعْلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ»، ويدخل تحت قول المصنف «وغيره» المخاطَبُ والمتكلمُ، وليس هذا بجيد؛ لأن هذه الثلاثَةَ لا تكون للمتكلم أصلاً، بل إنما تكون للغائب أو المخاطَبِ كما مثلنا.

* * *

وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ   كَافْعَلْ أُوَافِقْ نَغْتَبِطْ إِذْ تَشْكُرُ

ينقسم الضمير المتّصل إلى مستتر وبارز. والمستتر إلى واجب الاستتار وجائزه، والمراد بواجب الاستتار: ما لا يَحُلُّ محلّه الظاهِرُ، والمراد بجائز الاستتار: ما يَحُلُّ مَحلهُ الظاهِرُ.

وذكر المصنفُ في هذا البيت من المواضع التي يجب فيها الاستتار أربعةً:

الأول: فعلُ الأمرِ للواحِدِ المخاطَبِ كَافْعَلْ، التقدير أنت، وهذا الضمير لا يجوز إبرَازُهُ؛ لأنه لا يَحُلُّ محلّه الظاهر؛ فلا تقول: افعَلْ زَيْدٌ، فأما «افْعَلْ أَنْتَ» فأنت تأكيدٌ للضمير المستتر في «افْعَلْ» وليس بفاعل لافْعَلْ؛ لصحة الاستغناء عنه؛ فتقول: افْعَلْ؛ فإن كان الأمر لواحدةٍ أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو اضْرِبِي، واضْرِبَا، واضْرِبُوا، واضْرِبْنَ.

الثاني: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله الهمزة، نحو «أُوَافِقُ» والتقدير أنا، فإن قلت «أوافق أنا» كان «أنا» تأكيداً للضمير المستتر.

الثالث: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله النون، نحو «نَغْتَبِطُ» أي نحن.

الرابع: الفعلُ المضارعُ الذي في أوّله التاء لخطاب الْوَاحِدِ، نحو «تَشْكُرُ» أي أنت؛ فإن كان الخطاب لواحدة أو لاثنين أو لجماعة بَرَزَ الضمير، نحو أَنْتِ تَفْعَلِينَ، وأَنْتُمَا تَفْعلاَنِ، وأَنْتُمْ تَفْعَلُونَ، وأَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ.

هذا ما ذكره المصنف من المواضع التي يجب فيها استتار الضمير.

ومثال جائز الاستتار: زَيْدٌ يَقُومُ، أي هو، وهذا الضمير جائز الاستتار؛

لأنه يَحُلُّ مَحَلَّه الظاهِرُ؛ فتقول: زيد يقوم أبوه، وكذلك كلُّ فعلٍ أسند إلى غائب أو غائبة، نحو هِنْدٌ تَقُومُ، وما كان بمعناه، نحو زَيْدٌ قَائِمٌ، أيْ هو.

* * *

وَذُو ٱرْتِفَاعٍ وَٱنْفِصَالٍ: أَنَا، هُو، وَأَنْتَ، وَالْفُرُوعُ لاَ تَشْتَبِه

تقدم أن الضمير ينقسم إلى مستتر وإلى بارز، وسبق الكلام في المستتر. والبارز ينقسم إلى: مُتَّصل، ومنفصل؛ فالمتَّصل يكون مرفوعاً، ومنصوباً، ومجروراً، وسبق الكلام في ذلك، والمنفصل يكون مرفوعاً ومنصوباً، ولا يكون مجروراً.

وذكر المصنف في هذا البيت المرفوعَ المنفصل، وهو إثنا عشر: «أَنَا» للمتكلم وَحْدَه، و«نَحْنُ» للمتكلم المُشَارِكِ أو المُعَظِّم نَفْسَه، و«أَنْتَ» للمُخَاطَبِ، و«أَنْتِ» للمخاطبة، و«أَنْتُمَا» للمخاطَبَيْنِ أو المُخَاطَبَتَيْنِ، و«أَنْتُمْ» للمخاطَبِينَ، و«أَنْتُنَّ» للمخاطَبَات، و«هُوَ» للغائب، و«هِيَ» للغائبة، و«هُمَا» للغائبَيْنِ أو الغائبَتَيْنِ و«هُمْ» للغائِبِينَ، و«هُنَّ» للغائبات.

* * *

وَذُو ٱنْتِصَابٍ فِي ٱنْفِصَالٍ جُعِلاَ: إِيَّايَ، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلاَ

أشار في هذا البيت إلى المنصوب المنفصل، وهو اثنا عشر: «إِيَّايَ» للمتكلِّم وَحْدَه، و«إيانا» للمتكلم المشارِكِ أو المعظِّم نفسَهُ، و«إياكَ» للمخاطَبِ، و«إيَّاكِ» للمخاطبة، و«إياكما» للمخاطبَيْنِ أو المخاطبَتَيْنِ و«إياكم» للمخاطَبِينَ، و«إيَّاكُنَّ» للمخاطبات، و«إياه» للغائب، و«إياها» للغائبة، و«إياهما» للغائِبَيْنِ أو الغائبَتينِ، و«إيَّاهُمْ» للغائِبِينَ، و«إِياهُنَّ» للغائبات.

* * *

وَفِي اخْتِيَارٍ لاَ يَجِيءُ الْمُنْفَصِلْ إِذَا تَأَتَّى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَّصِلْ

كلُّ موضع أَمْكَنَ أن يُؤتى فيه بالضمير المُتَّصِلِ لا يجوز العدولُ عنه إلى

المنفصل، إلا فيما سيذكره المصنفُ؛ فلا تقول في أكرمتك «أكرمْتُ إيَّاكَ» لأنه يمكن الإتيان بالمتصل؛ فتقول: أكرمْتُكَ.

فإن لم يمكن الإتيانُ بالمتصل تعين المنفصلُ، نحو إيَّاكَ أكْرَمْت، وقد جاء الضميرُ في الشعر منفصلاً مع إمكان الإتيان به متصلاً، كقوله:

١٥ - بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَاتِ قَدْ ضَمِنَتْ

إيَّـاهُـمْ الأَرْضُ فـي دَهْـرِ الـدَّهَـارِيـرِ

* * *

وَصِلْ أوِ افْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أشْبَهَهُ، فِي كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمَى

كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ، وَاتِّصَالاً أخْتَارُ، غَيْرِي اخْتَارَ الانْفِصَالاَ

أشار في هذين البيتين إلى المواضع التي يجوز أن يؤتى فيها بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً.

فأشار بقوله: «سَلْنِيه» إلى ما يتعدَّى إلى مفعولين الثاني منها ليس خَبَراً في الأصل، وهما ضميران، نحو: «الدِّرْهَمُ سَلْنِيهِ» فيجوز لك في هاء «سلنيه» الاتصالُ نحو سَلْنِيهِ، والانفصالُ نحو سَلْنِي إيَّاه، وكذلك كل فعل أشبهه، نحو الدِّرْهَمُ أَعطَيْتُكَهُ، وَأَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ.

وظاهر كلام المصنف أنه يجوز في هذه المسألة الانفصالُ والاتصالُ على السواء، وهو ظاهر كلام أكثر النحويين، وظاهر كلام سيبويه أن الاتصال فيها واجِب، وأن الانفصال مخصوص بالشعر.

وأشار بقوله: «في كُنْتُهُ الْخُلْفُ انْتَمى» إلى أنه إذا كان خبر «كان» وأخواتها ضميراً، فإنه يجوز اتصالُه وانفصالُه، واخْتُلِفَ في المختار منهما؛ فاختار المصنف الاتصالَ، نحو كُنْتُهُ، واختار سيبويه الانفصالَ، نحو كنت إياه، (تقول: الصَّدِيق كُنْتُهُ، وكُنْتَ إيَّاهُ).

وكذلك المختار عند المصنفِ الاتصالُ في نحو «خِلْتَنِيهِ» وهو: كلُّ

فعلٍ تَعَدَّى إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، وهما ضميران، ومذهبُ سيبويه أن المختار في هذا أيضاً الانفصالُ، نحو خِلْتَنِي إيَّاهُ.

ومذهَبُ سيبويه أرْجَحُ؛ لأنه هو الكثير في لسان العرب على ما حكاه سيبويه عنهم وهو المُشافِهُ لهم، قال الشاعر:

١٦ - إذَا قَـالَـتْ حَـذَامِ فَـصَـدِّقُـوهَـا
فَـإِنَّ الْـقَـوْلَ مَـا قَـالَـتْ حَـذَامِ

* * *

وَقَـدِّمِ الأخَـصَّ فِـي آتِّـصَـالِ
وَقَـدِّمَـنْ مَـا شِـئْـتَ فِـي آنْـفِـصَـالِ

ضميرُ المتكلم أخَصُّ من ضمير المخاطَبِ. وضميرُ المخاطَبِ أخَصُّ من ضمير الغائب؛ فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخَصُّ من الآخر؛ فإن كانا متصلين وَجَبَ تقديمُ الأخَصِّ منهما؛ فتقول: الدرهم أعطيتكه وأعطيتَنِيهِ، بتقديم الكاف والياء على الهاء؛ لأنها أخَصُّ من الهاء؛ لأن الكاف للمخاطَبِ، والياء للمتكلم، والهاء للغائب، ولا يجوز تقديمُ الغائبِ مع الاتِّصَال؛ فلا تقول: أعطيتُهُوك، ولا أعطيتَهُونِي، وأجازه قوم، ومنه ما رواهُ ابن الأثير في غريب الحديث من قول عثمان رضي الله عنه: «أرَاهُمُنِي الْبَاطِلُ شَيْطَاناً»؛ فإن فُصِلَ أحَدُهُمَا كنتَ بالخيار؛ فإن شئت قَدَّمْتَ الأخَصَّ، فقلت: الدرهم أعْطَيْتُكَ إياه، وأعْطَيْتَنِي إياه، وإن شئت قَدَّمْتَ غيرَ الأخُصِّ، فقلتَ: أعْطَيْتُهُ إيَّاكَ، وأعْطَيْتَهُ إيايَ، وإليه أشار بقوله: «وَقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصال».

وهذا الذي ذكره ليس على إطلاقه، بل يجوز تقديمُ غيرِ الأخَصِّ في الانفصال عند أمْنِ اللَّبْس، فإن خيف لَبْسٌ لم يجز؛ فإن قلت: زيد أعْطَيْتُكَ إيَّاه، لم يجز تقديمُ الغائبِ، فلا تقول: زيد أعطيته إياك؛ لأنه لا يُعْلَم هل زيد مأخوذ أو آخِذٌ.

* * *

وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ الْزَمْ فَصْلاً   وَقَدْ يُبِيحُ الْغَيْبُ فِيهِ وَصْلاً

إذا اجتمع ضميران، وكانا منصوبَيْنِ، واتَّحَدَا في الرُّتبة ـ كأن يكونا لمتكلمين، أو مخاطبين، أو غائبين ـ فإنه يلزم الفَصْلُ في أحدهما؛ فتقول: أعْطَيْتَنِي إيَّاي، وأعْطَيْتُكَ إيَّاكَ، وأعْطَيْتُهُ إيَّاه، ولا يجوز اتصالُ الضميرين، فلا تقول: أعْطَيْتَنِيني، ولا أعْطَيْتُكَكَ، ولا أعْطَيْتُهُوهُ؛ نعم إن كانا غائبين واخْتَلَفَ لفظُهما فقد يتصلان، نحو الزَّيْدَانِ الدِّرْهَمُ أعْطَيْتُهُمَاهُ، وإليه أشار بقوله في الكافية.

مَعَ اخْتِلاَفِ مَا، وَنَحْوَ «ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرْضُ» الضَّرُورَةُ اقْتَضَتْ

وربما أثبت هذا البيت في بعض نسخ الألفية، وليس منها، وأشار بقوله: «ونحو ضمنت ـ إلى آخِرِ البيت» إلى أن الإتيانَ بالضمير منفصلاً في موضع يجب فيه اتِّصَالُه ضرورةٌ، كقوله:

بِالْبَاعِثِ الْوَارِثِ الأمْوَات قَدْ ضَمِنَتْ
إيَّاهُمُ الأرْضُ فِي دَهْرِ الدَّهَارِيرِ

وقد تقدم ذكر ذلك.

* * *

وَقَبْلَ يَا النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ الْتُزِمْ   نُونُ وِقَايَةٍ، وَ«لَيْسِي» قَدْ نُظِمْ

إذا اتصل بالفعل ياءُ المتكلم لحقته لزوماً نُونٌ تسمى نونَ الوقاية، وسميت بذلك لأنها تَقِي الفعلَ من الكسر، وذلك نحو «أكْرَمَنِي، ويُكْرِمُنِي، وأكْرِمْنِي». وقد جاء حَذْفُهَا مع «ليس» شذوذاً، كما قال الشاعر:

١٧ ـ عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ
إذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكِرَامُ لَيْسِي

واخْتُلِفَ في أفعل التعجب: هل تلزمه نون الوقاية أم لا؟ فتقول: ما أفْقَرَنِي إلى عفو الله، وما أفْقَرِي إلى عفو الله، عند من لا يلتزمها فيه، والصحيح أنها تلزم.

«لَـيْـتَـنـي» فَـشَـا، وَ«لَـيْـتَـي» نَـدَرَا   وَمَعْ «لَـعَـلَّ» اعْـكِـسْ، وَكُـنْ مُـخَـيَّـرَا
فـي الْـبَـاقِـيَـاتِ، وَاضْـطِـرَاراً خَـفَّـفَـا   مِـنِّـي وَعَـنِّـي بَـعْـضُ مَـنْ قَـدْ سَـلَـفَـا

ذكر في هَذَيْنِ البيتين حكم نون الوقاية مع الحروف؛ فذكر «ليت» وأن نون الوقاية لا تُحْذَفُ منها، إلا ندوراً، كقوله:

١٨ - كَـمُـنْـيَـةِ جَـابِـرٍ إِذْ قَـالَ: لَـيْـتَـي
أُصَـادِفُـهُ وَأَفْـقِـدُ جُـلَّ مَـالِـي

والكثيرُ في لسان العرب ثبوتُهَا، وبِهِ وَرَدَ القرآنُ، قال الله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ﴾[1]

وأما «لعَلَّ» فذكر أنها بعكس ليت؛ فالفصيحُ تجريدُها من النون كقوله تعالى - حكاية عن فرعون - ﴿لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ﴾[2] ويقلُّ ثبوتُ النونِ، كقول الشاعر:

١٩ - فقُلْتُ: أَعِيرَانِي الْقَدُومَ؛ لعَلَّنِي
أَخُطُّ بِهَا قَبْراً لأَبْيَضَ مَاجِدِ

ثم ذكر الاختيار في الباقيات، أي: في باقي أخَوَات لَيتَ ولعَلَّ - وهي: إنَّ، وأنَّ، وكأنَّ، ولكنَّ - فتقول: إنِّي وإنَّني، وأنِّي وأنَّنِي، وكأنِّي

---

(١) سورة النساء الآية ٧٣.

(يا ليتني) يا حرف تنبيه، ليتي من الحروف المشبهة بالفعل والنون للوقاية والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم ليت، ويجوز أن يا حرف نداء والمنادى محذوف بيا قوم، (كنت معهم)، كان فعل ماضٍ ناقص مبني على السكون، والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم كان، معهم ظرف مكان منصوب متعلق بمجرور خبر كان وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورة غافر الآية ٣٦.

(لعلي) لعل من الحروف المشبه بالفعل. والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم ليت. (ابلغ) فعل مضارع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا. (الأسباب) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وكأنّني، ولكنّي ولكنّنِي.

ثم ذكر أن «مِنْ، وعَنْ» تلزمهما نونُ الوقاية؛ فتقول: منِّي وعنِّي ـ بالتشديد ـ ومنهم من يحذف النون؛ فيقول: مِنِي وَعَنِي ـ بالتخفيف ـ وهو شاذ، قال الشاعر:

٢٠ ـ أيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي
لَسْتُ مِنْ قَيْسَ وَلاَ قَيْسُ مِنِي

* * *

وَفي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ، وفي قَدْنِي وَقَطْنِي الْحَذْفُ أيضاً قَدْ يَفِي

أشار بهذا إلى أن الفصيح في «لَدُنِّي» إثباتُ النون، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا﴾[1] ويقلُّ حذفُها، كقراءة مَنْ قرأ ﴿من لدني﴾ بالتخفيف.

والكثيرُ في «قَدْ، وقَطْ» ثبوتُ النون، نحو قَدني وَقَطْنِي.

ويقل الحذف نحو: قَدِي وقَطِي، أي حَسْبِي.

وقد اجتمع الحذفُ والإثباتُ في قوله:

٢١ ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبَيْنِ قَدِي
لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ

---

(١) سورة الكهف الآية ٧٦.

(قد) حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (بلغت) بلغ فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الضمير. و(التاء) ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. (من لدني) من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (لدن) اسم مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره مضاف و(الياء) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بـ(بلغت). (عذراً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

العلَم

اسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقَاً عَلَمُهُ: كَجَعْفَرٍ، وَخِرْنِقَا
وَقَرَنٍ، وَعَدَنٍ، وَلاَحِقِ، وَشَذْقَمٍ، وَهَيْلَةٍ، وَوَاشِقِ

العَلَم هو: الإسم الذي يعين مسماه مطلقاً، أي بلا قيد التكلم أو الخطاب أو الغَيْبَةِ.

فالإسم: جنس يشمل النكرة والمعرفة.

و«يعين مسماه»: فصل أَخْرَجَ النكرة.

و«بلا قيد» أَخْرَجَ بقية المعارف، كالمضمر؛ فإنه يعين مسماه بقيد التكلم كـ«أنا» أو الخطاب كـ«أنتَ» أو الغيبة كـ«هو».

ثم مَثَّلَ المصنف بأعلام الأناسِيّ وغيرهم، تنبيهاً على أن مُسَمَّيَاتِ الأعلام، العقلاءُ وغيرُهم من المألوفات؛ فجعفر: اسم رجل، وخِرْنِقُ: اسم امرأة من شعراء العرب، وهي أخت طَرَفَة بن العَبْدِ لأُمِّهِ، وقَرَنُ: اسم قبيلة، وعَدَن: اسم مكان، ولاحِق: اسمُ فرسٍ، وشَذْقم: اسم جَمَل، وهَيْلَة: اسم شاة، وواشِق: اسم كلب.

* * *

وَاسْماً أَتَى، وكُنْيَةً، وَلَقَبَا وَأَخْرَنْ ذَا إنْ سِوَاهُ صَحِبَا

ينقسم العلم إلى ثلاثة أقسام: إلى اسم، وكُنْيَةٍ، ولَقَبٍ.

والمراد بالإسم هنا ما ليس بكنْيَة ولا لَقَبٍ، كزيد وعمرو.

وبالكُنْية: ما كان في أوله أبٌ أو أمٌ، كأبي عبد الله وأمّ الخير.

وباللقب: ما أشْعَرَ بمدحٍ كزين العابدين، أو ذَمٍّ كأنْفِ النَّاقَةِ.

وأشار بقوله: بـ«أَخِّرَنْ ذا . . . إلخ» إلى أن اللقب إذا صَحِبَ الإسمَ وجب تأخيرُه، كزيد أنف الناقة، ولا يجوز تقديمُه على الإسم؛ فلا تقول: أنف الناقة زيد، إلا قليلاً؛ ومنه قولُه:

٢٢ - بأنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْراً خَيْرَهُمْ حَسَبَا بِبَطْنِ شِرْيَانَ يَعْوِي حَوْلَهُ الذِّيبُ

وظاهرُ كلامِ المصنف أنه يجب تأخيرُ اللقبِ إذا صحبَ سواهُ، ويدخل تحت قوله «سواه» الإسمُ والكنيةُ، وهو إنما يجب تأخيرُه مع الإسم، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تُقَدِّم الكُنْيَةَ على اللقب؛ فتقول: أبو عبد الله زين العابدين، وبين أن تقدم اللقب على الكنية؛ فتقول: زَيْنُ العابدين أبو عبد الله؛ ويوجد في بعض النسخ بدل قوله: ❊«وأَخِّرَنْ ذا إن سواه صحبا»❊: ❊«وذا اجْعَلَ آخراً إذا اسماً صَحِبَا»❊ وهو أحْسَنُ منه؛ لسلامته مما وَرَدَ على هذا؛ فإنه نصٌّ في أنه إنَّما يجب تأخيرهُ اللقبِ إذا صحب الإسْمَ، ومفهومُهُ أنه لا يجب ذلك مع الكنية، وهو كذلك، كما تقدم، ولو قال: «وأخرن ذا إن سِوَاهَا صَحِبَا» لَمَا وَرَدَ عليه شيء؛ إذ يصير التقدير: وأخِّرِ اللَّقَبَ إذا صحب سوى الكنية، وهو الإسم، فكأنه قال: وأخر اللقب إذا صحب الإسم.

❊ ❊ ❊

وإنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً، وإلاَّ أَتْبِعِ الَّذِي رَدِفْ

إذا اجتمع الإسمُ واللقبُ: فإما أن يكونا مفردين، أو مركبين، أو الإسمُ مركباً واللقب مفرداً، أو الإسم مفرداً واللقب مركباً.

فإن كانا مفردين وَجَبَ عند البصريين الإضَافَةُ، نحو: هذا سعيدُ كُرْزٍ، ورأيت سعيدَ كُرْزٍ، ومررت بسعيدِ كُرْزٍ؛ وأجاز الكوفيون الإتْبَاعَ؛ فتقول: هذا سعيدٌ كرزٌ، ورأيت سعيداً كرزاً، ومررت بسعيدٍ كرزٍ، ووافقهم المصنف على ذلك في غير هذا الكتاب.

وإن لم يكونا مفردين ـ بأن كانا مركبين، نحو عبد الله أنْفُ الناقةِ، أو مركَّباً ومفرداً، نحو عبد الله كرز، وسعيد أنف الناقة ـ وجب الإتباعُ؛ فتُتْبِعُ الثانيَ الأولَ في إعرابه، ويجوز القطع إلى الرفع أو النصب، نحو مررت بزَيْدٍ أنْفُ الناقة، وأنْفَ الناقة؛ فالرفع على إضمار مبتدأ، والتقدير: هو أنْفُ الناقة، والنصب على إضمار فعلٍ، والتقدير: أعني أنْفَ الناقة؛ فيقطع مع المرفوع إلى النصب، ومع المنصوب إلى الرفع، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع، نحو هذا زَيْدٌ أنْفَ الناقةِ، ورأيت زيداً أنْفُ الناقة، ومررت بزَيْدٍ أنْفَ الناقة، وأنْفُ الناقة.

* * *

وَمِنْهُ مَنْقُولٌ: كَفَضْلٍ وَأَسَدْ ... وَذُو ٱرْتِجَالٍ: كَسُعَادَ، وَأُدَدْ

وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزْجٍ رُكِّبَا، ... ذَا إنْ بِغَيْرِ «وَيْهِ» تَمَّ أُعْرِبَا

وَشَاعَ فِي الأَعْلَامِ ذُو الإِضَافَهْ ... كَعَبْدِ شَمْسٍ وَأَبِي قُحَافَهْ

ينقسم العَلَم إلى: مُرْتَجَلٍ، وإلى منقول.

فالمرتَجَلُ هو: مالم يَسْبِقْ له استعمالٌ قبل العَلَمِيةِ في غيرها، كَسُعَاد، وأُدَد.

والمنقول: ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَمية.

والنقل إما: من صفة كَحَارِث.

أو من مَصْدَر كفَضْلٍ.

أو من اسم جنس كأَسَدٍ، وهذه تكون معربة.

أو من جملة، كقَامَ زَيْدٌ، وَزَيْدٌ قَائِمٌ، وحُكْمُهَا أنها تُحْكَى؛ فتقول: جَاءَنِي

زَيْدٌ قَائِمٌ، وَرَأَيْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ، ومَرَرْتُ بِزَيْدٌ قَائِمٌ، وهذه من الأعلام المركبة.

ومنها أيضاً: ما ركب تركيبَ مَزْجٍ، كَبَعْلَبَكَّ، ومَعْدِي كرب، وسِيبَوَيْهِ.

وذكرَ المصنفُ أن المركب تركِيبَ مَزْجٍ: إن خُتِمَ بغير «وَيْهِ» أعرب، ومفهومُه أنه إن ختم بـ«وَيْهِ» لا يعرب، بل يبنى، وهو كما ذكره؛ فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكُّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ؛ فتعربه إعرابَ ما لا ينصرف، ويجوز فيه أيضاً البناء على الفتح؛ فتقول: جَاءَنِي بَعْلَبَكَّ، ورَأَيْتُ بَعْلَبَكَّ، ومَرَرْتُ بِبَعْلَبَكَّ، ويجوز [أيضاً] أن يعرب أيضاً إعْرَابَ المتضايفَين؛ فتقول: جَاءَنِي حَضْرُمُوْتٍ، وَرَأَيْتُ حَضْرَمَوْتٍ، ومَرَرْتُ بِحَضْرِمَوْتٍ.

وتقول [فيما ختم بِوَيْهِ]: جاءني سيبويهِ، ورأيتُ سيبويهِ، ومررتُ بسيبويهِ؛ فتبنيه على الكسر، وأجاز بعضُهم إعْرَابَهُ إعرابَ ما لا ينصرف، نحو جاءني سيبويهُ، ورأيت سيبويهَ، ومررت بسيبويهَ.

ومنها: ما ركب تركيبَ إضافة: كعَبْدِ شَمْسٍ، وأبي قُحَافَة، وهو معرب؛ فتقول: جَاءَنِي عَبْدُ شَمْسٍ وأبو قُحَافَةَ، وَرَأَيْتُ عَبْدَ شَمْسٍ وأبَا قُحَافَةَ، ومَرَرْتُ بِعَبْدِ شَمْسٍ وأبي قُحَافَةَ.

ونَبَّهَ بالمثالين على أن الجزء الأول؛ يكونُ مُعَرباً بالحركات، كـ«عَبْدِ»، وبالحروف، كـ«أَبِي»، وأن الجزء الثاني؛ يكون مُنْصَرِفاً، كـ«شَمْس»، وغيرَ منصرف، كـ«قُحَافَةَ».

* * *

وَوَضَعُوْا لِبَعْضِ الأجْنَاسِ عَلَمْ	كَعَلَمِ الأشْخَاصِ لَفْظاً، وَهْوَ عَمْ
مِنْ ذَاكَ: أمُّ عِرْيَطٍ لِلْعَقْرَبِ	وَهَكَذَا ثُعَالَةٌ لِلثَّعْلَبِ
وَمِثْلُهُ بَرَّةُ لِلْمَبَرَّهْ،	كَذَا فَجَارِ عَلَمٌ لِلْفَجْرَهْ

العلم على قسمين: علم شخصٍ، وعَلَم جِنْسٍ.

فعَلَم الشخص له حكمان: معنويٌّ، وهو: أن يُرَاد به واحِدٌ بعينه:

كزيد. وأحْمَدَ، ولفظيٌّ، وهو صحة مجيء الحال متأخرةً عنه، نحو «جَاءَنِي زَيْدٌ ضَاحِكاً» ومَنْعُهُ من الصَّرْفِ مع سَبَبٍ آخَرَ غير العلمية، نحو «هذا أحْمَدُ» ومَنْعُ دخول الألف واللام عليه؛ فلا تقول: «جَاءَ الْعَمْرُو».

وعَلَم الجنس كعلم الشخص في حكمه اللَّفْظِيِّ؛ فتقول: «هذَا أُسَامَةُ مُقْبِلاً» فتمنعه من الصرف، وتأتي بالحال بعده، ولا تُدْخِلُ عليه الألفَ واللام؛ فلا تقول: «هذا الأسامة».

وحكم عَلَم الجنسِ في المعنى كحكم النكرة؛ مِنْ جهة أنه لا يَخُصُّ واحداً بعينه، فكلُّ أسدٍ يَصْدُقُ عليه أُسَامَةُ، وكل عَقْرَب يصدق عليها أُمُّ عِرْيَطٍ، وكل ثَعْلَبٍ يصدق عليه ثُعَالَةُ.

وعَلَم الجنس: يكون للشخص، كما تقدم، ويكون للمعنى كما مَثَّل بقوله: «بَرَّة للمبَرَّة، وفَجَار للفَجْرَة».

* * *

اسْمُ الإشَارَةِ

بِــذَا لِـمُـفْـرَدٍ مُـذَكَّـرٍ أشِـرْ　　بِذِي وَذِهْ تِي تَا عَلَى الأنْثَى اقْتَصِرْ

يُشَارُ إلى المفرد المذكَّر (وما هو بحكمه) بـ«ذا» ومذهُ البصريين أن الألف من نفس الكلمة، وذهب الكوفيون إلى أنها زائدة.

ويُشَارُ إلى المؤنثة بـ«ذِي» و«ذِهْ» بسكون الهاء، و«تي»، و«تَا»، و«ذِهِ» بكسر الهاء: باختلاس، وبإشباعٍ، و«تِهِ» بسكون الهاء، وبكسرها، باختلاس، وإشباعٍ، و«ذَاتُ».

* * *

وَذَانِ تَـانِ لِـلْـمُـثَـنَّـى الـمُـرْتَـفِـعْ　　وَفِـي سِـوَاهُ ذَيْـنِ تَـيْـنِ اذْكُـرْ تُـطِـعْ

يُشَارُ إلى المثنى المذكر في حالة الرفع بـ«ذَانِ» وفي حالة النصب والجر بـ«ذَيْنِ» وإلى المؤنثتين بـ«تَانِ» في الرفع، و«تَيْنِ» في النصب والجر.

وَبِـأُولـى أشِـرْ لِـجَـمْـعٍ مُـطْـلَـقـاً　　وَالـمَدُّ أوْلَى، وَلَدَى البُعْدِ انْطِقَا

بِـالْـكَـافِ حَـرْفـاً: دُونَ لاَمٍ، أو مَـعَـهْ　　وَالسلامُ ـ إنْ قَدَّمْتَ هَا ـ مُمتَنِعَهْ

يُشار إلى الجمع ـ مذكراً كان أو مؤنثاً ـ بـ«أُولى» ولهذا قال المصنف؛ «أَشِرْ لجمع مطلقاً»، ومقتضى هذا أنه يُشَار بها إلى العقلاء وغيرهم، وهو كذلك، ولكن الأكثر استعمالُهَا في العاقل، ومِنْ ورُودها في غير العَاقِلِ قولُه:

٢٣ - ذُمَّ الـمَـنَـازِلَ بَـعْـدَ مَـنْـزِلَـةِ الـلِّـوَى

وَالْـعَـيْـشَ بَـعْـدَ أولَـئِـكَ الأيَّـام

وفيها لُغتان: المدُّ، وهي لُغة أهل الحجاز، وهي الواردة في القرآن العزيز، والقَصْرُ، وهي لُغة بني تميم.

وأشار بقوله: وَلَدَى البعد انطقا بالكاف - إلى آخر البيت» إلى أن المُشَارَ إليه له رُتْبتان: القربُ، والبعدُ؛ فجميعُ ما تقدم يُشَارُ به إلى القريب، فإذا أريد الإِشارةُ إلى البعيد أُتِيَ بالكافِ وَحْدَهَا؛ فتقول: «ذَاكَ» أو الكافِ واللامِ نحو «ذَلِكَ».

وهذه الكاف حرفُ خطابٍ؛ فلا مَوْضِعَ لها من الإعراب، وهذا لا خلاف فيه.

فإن تقدَّمَ حرفُ التنبيه الذي هو «ها» على اسم الإشارة أَتَيْتَ بالكاف وَحْدَها؛ فتقول «هذَاكَ» وعليه قولُه:

٢٤ - رَأَيْـتُ بَـنِـي غَـبْـرَاءَ لاَ يُـنْـكِـرُونَـنـي

وَلاَ أَهْـلُ هـذَاكَ الـطِّـرَافِ الْمُـمَـدَّدِ

ولا يجوز الإتيانُ بالكاف واللام؛ فلا تقول «هذَالِكَ».

وظاهِرُ كلام المصنف أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قُرْبى، وبُعْدَى، كما قَرَّرْنَاهُ؛ والجمهورُ على أن له ثلاثَ مراتبَ: قُرْبى، ووُسْطَى، وبُعْدَى؛ فَيُشَارُ إلى مَنْ في القُرْبى بما ليسَ فيهِ كافٌ ولا لامٌ: كذَا، وذِي، وإلى مَنْ في الوُسْطَى بما فيه الكاف وحدها نحو ذاكَ، وإلى مَنْ في البُعْدَى بما فيه كافٌ ولامٌ، نحو «ذَلِكَ».

* * *

وَبِـهُـنَـا أَوْ هـهُـنَـا أشِـرْ إلَـى ... دَانِـي الـمَـكَـانِ، وَبِـهِ الْـكَـافَ صِـلاَ

فـي الْـبُـعْـدِ، أَوْ بِـثَـمَّ فُـهْ، أَوْ هَـنَّـا ... أَوْ بِـهُـنَـالِـكَ انْـطِـقَـنْ، أَوْ هِـنَّـا

يُشَار إلى المكانِ القريبِ بـ«هُنَا» وَيَتَقَدَّمُهَا هَاءُ التنبيهِ؛ فيقال: «ههُنَا»؛ ويُشَار إلى البعيد على رأيِ المصنف بـ«هُنَاكَ، وهُنَالِكَ، وهَنَّا» بفتح الهاء وكسرها مع تشديد النون، وبـ«ثَمَّ» و«هِنَّتْ»، وعلى مذهب غيره «هُنَاك» للمتوسط، وما بعده للبعيد.

* * *

المَوْصُولُ

مَوْصُولُ الأسْمَاءِ اللَّذِي، الأنْثَى الَّتِي، وَالْـيَـا إِذَا مَـا ثُـنِّـيَـا لاَ تُـثْـبِـتِ
بَـلْ مَـا تَـلِـيـهِ أوْلِـهِ الْـعَـلاَمَـهْ، وَالـنُّـونُ إنْ تُـشْـدَدْ فَـلاَ مَـلاَمَـهْ
وَالـنُّـونُ مِـنْ ذَيْـنِ وَتَـيْـنِ شُـدِّدَا أيْـضـاً، وَتَـعْـوِيـضٌ بِـذَاكَ قُـصِـدَا

ينقسم الموصول إلى إسمي، وحرفي.

ولم يذكر المصنفُ الموصولاتِ الحرفيةَ، وهي خمسة أحرف:

أحدها: «أن» المصدرية، وتُوصَلُ بالفعل المتصرف: ماضياً، مثل «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ قَامَ زَيْدٌ» ومضارعاً، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ» وأمراً، نحو «أَشَرْتُ إِلَيْهِ بِأَنْ قُمْ»، فإن وقع بعدها فعل غير متصرف ـ نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن

---

(١) سورة النجم الآية ٣٩.

(الواو): حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (أن) حرف توكيد ونصب مخففة اسمها ضمير الشأن مستتر فيه. (ليس) فعل ماضٍ ناقص برفع الاسم وينصب الخبر. (للإنسان) اللام حرف جر الإنسان اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر ليس مقدم. (إلا) حرف استثناء ملغى. (ما) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب سعى فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والمصدر و(ما) في حيزه في محل رفع اسم ليس وجملة ليس واسمها خبر خبر أن والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

﴿يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾[1] - فهي مُخَفَّفة من الثقيلة.

وثانيها: «أنَّ» وتُوصَلُ باسمها وخبرها، نحو «عَجِبْتُ مِنْ أنَّ زَيْداً قَائِمٌ».

ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا﴾[2] وأن المخففة كالمُثَقَّلة، وتُوصَلُ باسمها وخبرها، لكن ٱسْمَهَا يكون محذوفاً، واسم المُثَقَّلة مذكوراً.

وثالثها: «كَيْ» وتُوصَلُ بفعلٍ مضارعٍ فقط، مثل «جِئْتُ لِكَيْ تُكرِمَ زَيْداً».

ورابعها: «ما» وتكون مصدريةً ظرفيةً، نحو «لاَ أَصْحَبُكَ مَا دُمْتَ مُنْطَلِقاً» (أي: مُدَّةَ دَوَامِكَ مُنْطَلِقاً) وغيرَ ظرفية، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا ضَرَبْتَ زَيْداً».

وتُوصَلُ بالماضي، كما مُثِّل.

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٨٥.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (أن) مخففة حرف توكيد ونصب واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره. (أنه) عسى فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر وجملة عسى خبر إن واسم عسى مستتر جوازاً تقديره هو جملة عسى في محل رفع خبر إن. (ان) حرف نصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب (يكون) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره واسم يكون مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (قد) حرف تحقيق. (اقترب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (أجلهم) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره مضاف. و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه و(الميم) علامة الجمع والمصدر المؤول من أن وما في حيزها في محل نصب خبر عسى وجملة قد اقترب أجلهم في محل نصب خبر يكون.

(٢) سورة العنكبوت الآية ٥١.

(الهمزة) للاستفهام التوبيخي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (الواو) حرف عطف، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (يكفِ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. و(الهاء) ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به. (انا) ان من الحروف المشبهة بالفعل. (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم ان. (انزلنا) انزل فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بنا الضمير. ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وجملة انزلنا في محل رفع خبر إن. والمصدر المسند من ان واسمها وخبرها في محل رفع فاعل يكفهم. والجملة لم يكفهم لا محل لها معطوفة على استئناف مقدر أي. اختصرت الآية المنزلة ولم يكفهم أنزلناها متلوة.

وبالمضارع، نحو «لا أَصْحَبُكَ ما يَقُومُ زَيْدٌ، وعجبت مما تَضْرِبُ زَيْداً».

ومنه: ﴿بِمَا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾[1] وبالجملة الإسمية، نحو «عَجِبْتُ مِمَّا زَيْدٌ قَائِمٌ، ولا أَصْحَبُكَ مَا زَيْدٌ قَائِمٌ» وهو قليل.

وأكثر ما تُوصَلُ الظرفية المصدرية بالماضي أو بالمضارع المنفي بلم، نحو «لا أَصْحَبُكَ مَا لَمْ تَضْرِبْ زَيْداً».

ويقلُّ وَصْلُهَا - أعني المصدرية - بالفعل المضارع الذي ليس منفياً بلم، نحو «لا أَصْحَبُكَ مَا يَقُومُ زَيْدٌ» ومنه قولُه:

٢٥ - أطُوِّفُ مَا أُطَوِّفُ ثُمَّ آوِي
إلى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعِ

وخامسها: «لَوْ» وتُوصَلُ بالماضي، نحو «وَدِدْتُ لَوْ قَامَ زَيْدُ» والمضارع، «نحو وَدِدْتُ لَوْ يَقُومُ زَيْدٌ».

فقولُ المصنِف «موصولُ الأسماء» احترازٌ من الموصول الحرفي - وهو «أنْ وأنَّ وكَيْ ومَا ولَوْ» - وعلامتهُ صحةُ وقوع المصدر مَوْقِعَهُ، نحو «وَدِدْتُ لَوْ تَقُومُ» أي قِيَامَكَ، و«عَجِبْتُ مِمَّا تَصْنَعُ، وَجِئْتُ لِكَيْ أَقْرَأ، وَيُعجِبُنِي أَنَّكَ قَائِمٌ، وأريدُ أَنْ تَقُومَ» وقد سبق ذكره.

وأما الموصولُ الأسميُّ فـ«الذي» للمفرد المذكر، و«التي» للمفردة المؤنثة.

فإن ثنَيْتَ أسقَطْتَ الياء وأتيت مكانها: بالألف في حالة الرفع، نحو

---

(١) سورة ص الآية ٢٦.

(الباء) حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب. (ما) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (نسوا) فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة و(الواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والمصدر المؤول من (ما) وما في حيزها في محل جر بالباء والجار والمجرور متعلقان بـ(شديد) .(يوم) مفعول به - للفعل نسوا منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره يوم مضاف .(والحساب) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره.

«اللّذَانِ، واللّتَانِ» وبالياء في حَالَتِي الجر والنصب؛ فتقول: «اللّذَيْنِ، واللّتَيْنِ».

وإن شئت شَدَّدت النون ـ عوضاً عن الياء المحذوفة ـ فقلت: «اللذانّ واللتانّ» وقد قرىء: ﴿وَٱلَّذَانِّ يَأْتِيَـٰنِهَا مِنكُمْ﴾[1] ويجوز التشديد أيضاً مع الياء ـ وهو مذهب الكوفيين ـ فتقول: «اللذينّ واللّتَيْنّ» وقد قُرِىء: ﴿ربنا أرنا الذينّ﴾ بتشديد النون.

وهذا التشديدُ يجوز أيضاً في تثنية «ذا، وتا» اسمي الإشارة؛ فتقول: «ذانّ، وتانّ» وكذلك مع الياء؛ فتقول: «ذَيْنّ وتَيْنّ» وهو مذهب الكوفيين ـ والمقصودُ بالتشديد أن يكون عوضاً عن الألف المحذوفة كما تقدم في «الذي، والتي».

* * *

جَمْعُ الّذِي الألُى الّذِينَ مُطْلَقَا ... وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعاً نَطَقَا

باللاتِ واللاءِ ـ الّتي قَدْ جُمِعَا ... واللاءِ كالّذِينَ نَزْراً وَقَعَا

يُقَالُ في جمع المذكر «الأُلى» مطلقاً: عاقلاً كان، أو غيرَهُ، نحو «جاءني الألى فعَلُوا» وقد يستعمل في جمع المؤنث، وقد اجتمع الأمران في قوله:

٢٦ ـ وَتُبْلِي الأُلَى يَسْتَلْئِمُونَ عَلَى الأُلَى ... تَرَاهُنَّ يَوْمَ الرَّوْعِ كَالْحِدَإِ الْقُبْلِ

---

(١) سورة النساء الآية ١٦.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (اللذان) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الألف لأنه مثنى وأراد بهما الزاني والزانية (يأتيان) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون (والألف) مبني على السكون فاعل والجملة صلة الموصول والعائد يعود على الفاحشة على السكون فاعل. و(الهاء) ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. (منكم) من حرف جر والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر بمن والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال. (فاذوها) الفاء زائدة اذوها فعل أمر مبني على حذف النون و(الواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل و(ها) ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والجملة في محل رفع خبر المبتدأ.

فقال: «يَسْتَلْئِمُونَ» ثم قال: «تراهُنَّ».

ويقال للمذكر العاقل في الجمع «الّذِينَ» مطلقاً ـ أي: رفعاً، ونصباً، وجراً ـ فتقول: «جاءَني الّذِينَ أكْرَمُوا زَيْداً، ورأيت الذين أكرموه، ومررت بالذين أكْرَمُوهُ».

وبعضُ العرب يقولُ: «الّذونَ»، في الرفع، و«الّذِينَ» في النصب والجر؛ وهم بنو هُذَيلٍ، ومنه قوله:

٢٧ ـ نَحْنُ اللذُونَ صبَّحُوا الصَّبَاحا

يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مُلْحَاحَا

ويُقالُ في جمع المؤنث: «الّلاتِ، وَالّلاءِ» بحذف الياء؛ فتقول: «جاءَني الّلاتِ فعَلْنَ، والّلاءِ فَعَلْنَ» ويجوز إثبات الياء؛ فتقول: الّلاتي، والّلائِي».

وقد وَرَدَ «الّلاء» بمعنى الذين، قال الشاعر:

٢٨ ـ فَمَا آباؤُنا بِأَمَنَّ مِنْهُ

عَلَيْنَا الّلاءِ قَدْ مَهَدُوا الحُجُورَا

* * *

وَمَنْ، وَمَا، وَألْ ـ تُسَاوِي مَا ذُكِرْ

وَهكَذَا «ذُو» عِنْدَ طَيِّئٍ شُهِرْ

وَكَالّتِي ـ أيضاً ـ لَدَيْهِمْ ذَاتُ،

وَمَوْضِعَ اللاّتِي أتَى ذَوَاتُ

أشار بقوله: «تُساوي ما ذُكِر» إلى أنَّ «مَنْ، وَمَا» والألف واللام، تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، المفرد، والمثنى، والمجموع، فتقول: جاءَني مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قامَا، ومَنْ قامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ؛ وأعْجَبَنِي ما رُكِبَ، وما رُكِبَتْ، وما رُكِبَا، وما رُكِبَتَا، وما رُكِبُوا، وما رُكِبْنَ؛

وجاءَنِي القائم، والْقَائِمةُ، والْقَائِمَانِ، والْقَائِمَتَان، والْقَائِمُونَ، والْقَائِمَاتُ.

وأكثر ما تستعمل «ما» في غير العاقل، وقد تستعمل في العاقل، ومنه قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ مَثْنَىٰ﴾[1] وقولهم: «سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لنا» و«سُبْحَانَ ما يُسَبِّحُ الرَّعْدُ بِحَمْدِهِ».

وأمّا (مَن) فأكثر ما تستعمل في العاقل، وقد تستعمل في غيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰ أَرْبَعٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾[2] ومنه قول الشاعر:

٢٩ - بَكَيْتُ عَلَى سرْبِ الْقَطَا إذْ مَرَرْنَ بِي

فَقُلْتُ وَمِثْلِي بِالْبُكَاءِ جَدِيرُ:

---

(١) سورة النساء الآية ٣.

(الفاء) رابطة للجواب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (انكحوا) فعل أمر مبني على حذف النون و(الواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به والجملة في محل جزم فعل الشرط (طاب) فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب (لكم) جار ومجرور متعلقان (بطاب) (من النساء) جار ومجرور متعلقان بمحذوف (حال) (مثنى): حال منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره وأعربها أبو علي الفارسي بدلاً من (ما).

(٢) سورة النور الآية ٤٥.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (منهم) من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و(الهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر (يمشي) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهوره الثقل والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب (أربع) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة والجار والمجرور متعلقان بـ(يمشي. ويخلق) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (يشاء) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره (هو) والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والعائد محذوف.

أَسِرْبَ الْقَطَا، هَلْ مَنْ يُعِيرُ جَنَاحَهُ   لَعَلِّي إلى مَنْ قَد هَوِيتُ أطِيرُ؟

وأما الألفُ واللامُ فتكون للعاقل، ولغيره، نحو «جَاءَنِي القَائِمُ، وَالمَرْكُوبُ» وَاخْتُلِفَ فيها؛ فذهب قوم إلى أنها اسم موصول، وهو الصحيح، وقيل: إنها حرفٌ موصول، وقيل: إنها حرفُ تعريفٍ، وليست من الموصولية في شيء.

وأمَّا مَنْ وما غيرُ المصدرية فاسْمَانِ اتفاقاً، وأما «ما» المصدرية فالصحيح أنها حَرْف، وذهب الأخفش إلى أنها اسم.

ولغةُ طيء استعمالُ «ذو» موصولَةً، وتكون للعاقل، ولغيره، وأشهر لغاتهم فيها أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث، مفرداً، ومثنى، ومجموعاً؛ فتقول: «جاءني ذُو قَامَ، وذُو قَامَتْ، وذُو قَامَا، وذُو قَامَتَا، وذُو قَامُوا، وذو قُمْنَ»، ومنهم من يقول في المفردِ المؤنثِ: «جاءني ذَاتُ قَامَتْ»، وفي جمع المؤنث: «جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ» وهو المُشَار إليه بقوله: «وكالتي أيضاً ـ البيت» ومنهم من يُثَنِّيهَا ويجمعها فيقول: «ذَوَا، وَذَوُو» في الرفع و«ذَوَيْ» في النصب والجر، و«ذَوَاتَا» في الرفع، و«ذَوَاتَيْ» في الجر والنصب، و«ذَوَاتُ» في الجمع، وهي مبنية على الضم، وحكى الشيخ بهاءُ الدين ابن النحاس أن إعرابها كإعراب جمع المؤنث السالم.

والأشهر في «ذو» هذه، أعني الموصولةَ، أن تكون مبنيّة، ومنهم من يُعْرِبها: بالواو رفعاً، وبالألف نصباً، وبالياء جراً؛ فيقول: جاءني ذُو قَامَ، ورأيت ذَا قَام، ومررت بِذِي قَامَ» فتكون مثل «ذي» بمعنى صاحب، وقد روى قوله:

فَإِمَّا كِرَامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ
فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا

بالياء على الإعراب، وبالواو على البناء.

وأما «ذَاتُ» فالفصيح فيها أن تكون مبنية على الضم رفعاً ونصباً وجراً،

مثل «ذَوَاتُ»، ومنهم من يُعْرِبها إعرابَ مسلماتٍ فيرفعها بالضمة، وينصبها ويجرها بالكسرة.

* * *

ومِـثْـلُ مَـا «ذَا» بَـعْـدَ مَـا اسْـتِـفْـهَـامِ   أَوْ مَـنْ، إذَا لَـمْ تُـلْـغَ فـي الْـكَـلاَمِ

يعني أن «ذا» اخْتصَّتْ من بين أسماء الإشارة بأنها تستعمل موصولةً، وتكون مثل «ما» في أنها تستعمل بلفظٍ وَاحِدٍ: للمذكر، والمؤنث مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً فتقول: «مَنْ ذَا عِنْدَكَ» و«مَاذَا عِنْدَكَ» سواء كان ما عنده مفرداً مذكراً أو غيره.

وشَرْطُ استعمالها موصولةً أن تكون مسبوقة بـ«مَا» أو «مَنْ» الاستفهاميتين، نحو: مَنْ ذَا جاءك؟ ومَاذَا فَعَلْتَ؟

فمن: اسمُ استفهام، وهو مبتدأ، و«ذا» موصولةٌ بمعنى الذي، وهو خَبَرُ مَنْ، و«جاءك» صلة الموصول، والتقدير «من الذي جاءك»؟ وكذلك «ما» مبتدأ، و«ذا» موصولٌ (بمعنى الذي)، وهو خبر ما، و«فَعَلْتَ» صلته، والعائد محذوف، تقديره: ماذا فعلته؟ أي: ما الذي فعلته.

واحترز بقوله: «إذا لم تُلْغَ في الكلام» من أن تجعل «ما» مع «ذا» أو «مَنْ» مع «ذا» كلمةً واحدةً للاستفهام، نحو «مَاذَا عِنْدَكَ؟» أي: أيّ شيء عندك؟ وكذلك «مَنْ ذَا عندك؟» فماذا: مبتدأ، و«عندك» خبره (وكذلك: «مَنْ ذا» مبتدأ، و«عندك» خبره) فذا في هذين الموضعين مُلْغَاة؛ لأنها جُزْء كلمةٍ؛ لأن المجموع استفهام.

* * *

وَكُـلُّـهَـا يَـلْـزَمُ بَـعْـدَهُ صِـلَـهْ   عَـلَـى ضَـمِـيرٍ لاَئِـقٍ مُـشْـتَـمِـلَـهْ

الموصولات كُلُّهَا ـ حرفيةً كانت، أو إسميةً ـ يلزم أن يقع بعدها صِلَةٌ تبين معناها.

ويشترط في صلة الموصول الإِسْمِيّ أن تشتمل على ضمير لائق بالموصول (عائد عليه): إن كانَ مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وإن كان غيرهما فغيرهما، نحو «جَاءَنِي الَّذِي ضَرَبْتُهُ» وكذلك المثنى والمجموع، نحو «جَاءَني اللَّذَانِ ضَرَبْتُهُمَا، وَالَّذِينَ ضَرَبْتُهُمْ» وكذلك المؤنث، تقول: «جَاءَتِ الَّتِي ضَرَبْتُهَا، واللَّتَانِ ضَرَبْتُهُمَا، واللاَّتِي ضَرَبْتُهُنَّ».

وقد يكون لفظ الموصول مفرداً مذكراً ومعناه مثنى أو مجموعاً أو غيرهما، وذلك نحو «مَنْ، ومَا» إذا قَصَدْتَ بهما غيرَ المفرد المذكر؛ فيجوز حينئذٍ مراعاة اللفظ، ومراعاة المعنى؛ فتقول: «أَعْجَبَنِي مَنْ قَامَ، ومَنْ قَامَتْ، ومَنْ قَامَا، ومَنْ قَامَتَا، ومَنْ قَامُوا، ومَنْ قُمْنَ» على حسب ما يُعْنَى بهما.

وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلْ بِهِ، كَمَنْ عِنْدِي الَّذِي ٱبْنُهُ كُفِلْ

صِلَة الموصول لا تكون إلا جملةً أو شِبْهَ جُمْلَةٍ، ونعني بشبه الجملة الظرف والجارَّ والمجرور، وهذا في غير صلة الألف واللام، وسيأتي حكمها.

ويُشْتَرَطُ في الجملةِ الموصول بها ثلاثةُ شروطٍ؛ أحدها: أن تكون خبرية، الثاني: كونها خاليةً من معنى التعجب، الثالث: كونها غير مفتقرة إلى كلام قبلها، واحترز بـ«الخبرية» من غيرها، وهي الطَّلَبية والإنشائية؛ فلا يجوز «جَاءَنِي الَّذِي اضْرِبْهُ» خلافاً للكسائيّ، ولا «جَاءَنِي الَّذِي لَيْتَهُ قَائِمٌ» خلافاً لهشام، واحترز بـ«خالية من معنى التعجب» من جملة التعجب؛ فلا يجوز «جَاءَنِي الَّذِي مَا أَحْسَنَهُ» وإن قلنا إنها خبرية، واحترز «بغير مفتقرة إلى كلام قبلها» من نحو: «جاءني الَّذِي لَكِنَّهُ قائم»؛ فإن هذه الجملة تستدعي سَبْقَ جملةٍ أخرى، نحو: «مَا قَعَدَ زَيْدٌ لَكِنَّهُ قائم».

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامَّيْنِ، والمعنِيُّ بالتامِّ: أن يكون في الْوَصْلِ به فائدة، نحو: جاء الَّذِي عِنْدَكَ، وَالَّذِي في الدَّارِ» والعاملُ فيهما فعلٌ محذوف وجوباً، والتقدير: «جَاء الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ» أو «الَّذِي اسْتَقَرَّ في الدَّارِ» فإن لم يكونا تامَّيْنِ لم يجز الوَصْلُ

بهما؛ فَلاَ تقول «جَاء الّذِي بِكَ» ولا «جَاء الّذِي الْيَوْمَ».

* * *

وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلّ

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحة، قال المصنف في بعض كتبه: وأعني بالصفة الصريحة اسمَ الفاعل نحو: «الضارب» واسمَ المفعولِ نحو: «المضروب» والصفَةَ المشبهة نحو: «الْحَسَن الْوَجْه» فخرج نحو: «الْقُرَشِيّ، والأفْضَلِ» وفي كون الألف واللام الداخلتين على الصفة المشبهة موصولةً خلافٌ، وقد اضطرب اختيار الشيخ أبي الحسن بن عصفور في هذه المسألة؛ فمرة قال: إنها موصولة، ومرة منع ذلك.

وقد شَذَّ وَصْلُ الألف واللام بالفعل المضارع، وإليه أشار بقوله: «وكونها بمعرب الأفعال قَلّ» ومنه قوله:

٣٠ ـ ما أَنْتَ بِالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ

وَلاَ الأَصِيلِ وَلاَ ذِي الرَّأْيِ وَالْجَدَلِ

وهذا عند جمهور البصريين مخصوصٌ بالشعر، وزعم المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أنه لا يختص به، بل يجوز في الاختيار.

وقد جاء وَصْلُها بالجملة الإسمية، وبالظرف شذوذاً؛ فمن الأول قولُه:

٣١ ـ مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّه مِنْهُمْ

لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

ومن الثاني قولُه:

٣٢ ـ مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِراً عَلَى الْمَعَهْ

فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

* * *

أيٌّ كما، وَأُعْرِبَتْ مَا لَمْ تُضَفْ   وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَذَفْ

يعني أن «أيا» مثلُ «ما» في أنها تكون بلفظ واحد: للمذكر، والمؤنث ـ مفرداً كان، أو مثنى، أو مجموعاً ـ نحو: «يُعْجِبُنِي أَيُّهُمْ هُوَ قَائِمٌ».

ثم إن «أيا» لها أربعةُ أحوال:

الأول: أن تضاف ويُذْكر صَدْرُ صلتها، نحو: «يعجبني أيُّهم هُوَ قائم».

الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أيٌّ قائمٌ».

الثالث: أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: «يُعْجِبُنِي أيٌّ هو قائم».

وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث، نحو: «يُعْجِبُنِي أيُّهم هو قائم، ورأيت أيَّهم هو قائم، ومررت بأيِّهم هو قائم» وكذلك: «أيٌّ قائم، وأيّاً قائم، وأيٍّ قائم» وكذا، أيٌّ هو قائم، وأياً هو قائم، وأيٍّ هو قائم».

الرابع: أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو: يعجبني أيُّهُمْ قائمٌ» ففي هذه الحالة تبنى على الضم؛ فتقول: «يُعْجبني أيُّهُمْ قائمٌ، ورأيتُ أيُّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيُّهُمْ قائم» وعليه قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴿٦٩﴾﴾[1] وقولُ الشاعر:

٣٣ - إذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ

فَسَلِّمْ عَلَى أيُّهُمْ أفْضَلُ

---

(١) سورة مريم الآية ٦٩.

(ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لننزغن) اللام لام القسم (ننزغن) فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن (من كل) جار ومجرور متعلقان بـ(ننزغن) كل مضاف شيعة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (أيهم) أي اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. أشد خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو أشد. والجملة صلة الموصول والعائد الضمير المحذوف على الرحمن جار ومجرور متعلقان بأشد. عتياً تميز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وهذا مستفاد من قوله: «وأُعرِبت ما لم تضف ـ إلى آخر البيت» أي: وأُعربت (أيٌّ) إذا لم تُضَفْ في حالة حذف صَدْر الصلة؛ فدخل في هذه، الأحوالُ الثلاثةُ السابقَةُ، وهي:

ما إذا أضيفت وذُكِرَ صَدْرُ الصلة.

أو لم تُضَفْ ولم يذكر صَدْرُ الصلة.

أو لم تُضف وذكر صدر الصلة.

وخرج الحالةُ الرابعة، وهي: ما إذا أضيفت وحذف صدر الصلة، فإنها لا تعرف حينئذٍ.

* * *

وَبَعْضُهُمْ أعْرَبَ مُطْلَقاً، وفي ذا الْحَذْفِ أَيّاً غَيْرُ أيٍّ يَقْتَفِي

إنْ يُسْتَطَلْ وَصْلٌ، وإِنْ لَمْ يُسْتَطَلْ فَالْحَذْفُ نَزْرٌ، وَأَبَوْا أَنْ يُخْتَزَلْ

إنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلٍ مُكْمِلِ وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي

فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنِ انْتَصَبْ بِفِعْلٍ، أَوْ وَصْفٍ: كَمَنْ نَرْجُو يَهَبْ

يعني أن بعض العرب أعْرَبَ «أيا» مطلقاً، أي: وإن أضيفت وحُذِف صَدْرُ صلتها؛ فيقول: يعجبني أيُّهُمْ قائم، ورأيت أيَّهُمْ قائمٌ، ومررت بأيِّهِمْ قائم» وقد قُرِىء: ﴿ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد﴾ بالنصب، وروى * فَسَلِّم على أيِّهِمْ أفضَلُ * بالجر.

* * *

وأشار بقوله: «وفي ذا الحذف ـ إلى آخره ـ إلى المواضع التي يُحْذف فيها العائدُ على الموصول، وهو: إما أن يكون مرفوعاً، أو غيره؛ فإن كان مرفوعاً لم يحذف، إلا إذا كان مبتدأ وخبره مفرد نحو: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ﴾[1] وأيُّهُمْ

---

(١) سورة الزخرف الآية ٨٤.

أشَدُّ؛ فلا تقول: «جاءني اللَّذانِ قَامَ» ولا «اللذان ضُرِبَ»؛ لرفع الأول بالفاعليَّةِ والثاني بالنيابة، بل يقال: «قَامَا، وضُرِبَا».

وأما المبتدأ فيحذف مع «أي» وإن لم تَطُلِ الصلة، كما تقدم (من قولك: يُعْجِبُنِي أيُّهُمْ قَائم، ونحوه).

ولا يُحذَفُ صدرُ الصلة مع غير «أي» إلا إذا طالت الصلة، نحو «جاء الذي هُوَ ضاربٌ زيداً» فيجوز حذف «هو» فتقول «جاء الذي ضارب زيداً» ومنه قولهم «ما أنا بالذي قائلٌ لك سُوءاً» التقديرُ «بالذي هو قائل لك سُوءاً».

فإن لم تَطُل الصلة فالحذف قليل، وأجازه الكوفيون قياساً، نحو «جاءَ الذِي قائمٌ» التقدير «جاء الذي هو قائمٌ» ومنه قولُه تعالى: ﴿تَمَامًا عَلَى ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ﴾[1] في قراءة الرفع، والتقدير «هو أحْسَنُ».

وقد جوزوا في «لا سِيَّمَا زَيْدٌ» إذا رُفع زيد: أن تكون «ما» موصولةً، وزيد: خَبَراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «لا سِيَّ الذي هُوَ زَيْدٌ» فحذف العائد الذي هو المبتدأ ـ وهو قولك هو ـ وجوباً؛ فهذا موضِع حُذِفَ فيه صَدْرُ الصلة مع غير «أي» وجوباً ولم تَطُلِ الصلَةُ، وهو مَقِيس وليس بشاذّ.

وأشار بقوله: «وأبَوْا أن يُخْتَزَل ❋ إن صَلَحَ الباقي لوَصْلٍ مُكْمِلِ» إلى

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (هو) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. الذي اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر المبتدأ. (في السماء) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول إله خبر لمبتدأ محذوف تقدير هو.

(١) سورة الأنعام الآية ١٥٤.

(تماماً) مفعول من أجله أي من أجل تمام الثقة والكرامة منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ويجوز أن يكون مصدراً نصب على المفعولية المطلقة لأنه عنى أتيناه إيتاء تمام لا نقصان. أو مصدراً نصب على الحال من الفاعل أتينا أي متممين أو من الكتاب أي حال كونه تماماً. (على الذي) جار ومجرور متعلقان بـ(تماماً). (أحسن) فعل ماض مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

أن شرط حذف صَدْرِ الصلة أن لا يكون ما بعده صالحاً لأن يكون صلةً، كما إذا وقع بعده جملة، نحو «جَاءَ الذي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ»، أو «هُوَ ينطلق» أو ظرف، أو جاء ومجرور، تَامَّان، نحو «جَاءَ الَّذِي هُوَ عِنْدَكَ» أو هُوَ في الدَّارِ؛ فإنه لا يجوز في هذه المواضع حَذْفُ صَدْرِ الصِّلَة؛ فلا تقول: «جَاءَ الَّذِي أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» تعني «الذي هُوَ أَبُوهُ مُنْطَلق»؛ لأن الكلامِ تمُّ دونه، فلا يُدْرَى أحُذِفَ منه شيء أم لا؟ وكذا بقية الأمثلة المذكورة، ولا فَرْقَ في ذلك بين «أي» وغيرها؛ فلا تقول في «يعجبني أيُّهُمْ هو يقوم»: «يعجبني أيُّهُمْ يقوم» لأنه لا يعلم الحذف، ولا يختص هذا الحكم بالضمير إذا كان مبتدأ، بل الضابط أنه متى احتمل الكلامُ الحذفَ وعَدَمَهُ لم يجز حذفُ العائدِ، وذلك كما إذا كان في الصلة ضميرٌ ـ غيرَ ذلك الضمير المحذوف ـ صالحٌ لِعَوْدِهِ على الموصول، نحو «جاء الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ»؛ فلا يجوز حَذْفُ الهاء من ضَرَبْتُهُ؛ فلا تقول: جاء الذي ضَرَبت في دَارِهِ» لأنه لا يعمل المحذوف.

(وبهذا يظهر لك ما في كلام المصنف من الإيهام؛ فإنه لم يبيِّنْ أنه متى صلح ما بعد الضمير لأن يكون صلة لا يحذف، سواء أكان الضمير مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، وسواء أكان الموصول أيّاً أم غيرها. بل ربما يشعر ظاهرُ كلامِهِ بأن الحكم مخصوص بالضمير المرفوع، وبغير أي من الموصولات؛ لأن كلامه في ذلك، والأمر ليس كذلك، بل لا يُحْذَف مع «أي» ولا مع غيرها متى صَلَحَ ما بعدها لأن يكون صلة كما تقدم، نحو «جاء الذي هو أبوه منطلق، ويعجبني أيُّهُمْ هو أبوه منطلق» وكذلك المنصوب والمجرور، نحو جاءني الذي ضَرَبْتُهُ في دَارِهِ، ومررت بالذي مررت به في داره»، و«يعجبني أيُّهُمْ ضربته في داره، ومررت بأيّهم مررت به في داره»).

وأشاربقوله: «والحذفعندهمكثيرمنجلي ـ إلىآخره»إلىالعائدالمنصوب.

وَشَرْطُ جواز حذفه أن يكون: متصلاً، منصوباً، بفعل تام أو بوصف نحو «جَاءَ الَّذِي ضَرَبْتُهُ، وَالَّذِي أَنَا مُعْطِيكَهُ دِرْهَمٌ».

فيجوز حَذْفُ الهاء من «ضربته» فتقول «جاء الذي ضَرَبْتُ» ومنه قَوْله تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۝﴾[1] وقوله تعالى: ﴿أَهَٰذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾[2] التقدير «خَلَقْتُهُ، وَبَعثه».

وكذلك يجوز حذفُ الهاء من «مُعْطِيكه»؛ فتقُول «الذي أنا مُعْطيكَ دِرْهَم» ومنه قولُه:

٣٤ - مَا اللَّه مُولِيكَ فَضْلٌ فَاحْمَدَنْهُ بِهِ

فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلاَ ضَرَرُ

تقديره: الذي الله مُولِيكَهُ فَضْلٌ، فحذفت الهاء.

وكلامُ المصنِف يقتضي أنه كثير، وليس كذلك؛ بل الكثير حَذْفُهُ من الفعل المذكور، وأما الوصف فالحذفُ منه قليلٌ.

فإن كان الضمير منفصلاً لم يجز الحذف، نحو «جاء الذي إيَّاهُ ضَرَبْتَ» فلا يجوز حذفُ «إياه» وكذلك يمتنع الحذفُ إن كان متصلاً

---

(١) سورة المدثر الآية ١١.

(ذرني). فعل أمر مبني على السكون والنون حرف للوقاية مبني على السكون لا محل له من الإعراب. والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (من) اسم موصول معطوف على الياء. (خلقت) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع المتحرك والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (وحيداً) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره.

(٢) سورة الفرقان الآية ٤١.

(أهذا) الهمزة للاستفهام الانكاري حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (هذا) الهاء للتنبيه. (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع رفع مبتدأ. (الذي) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو. وجملة (هو الذي) في محل رفع خبر المبتدأ .(بعث) فعل ماضٍ مبني على الفتح والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد محذوف .(الله) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (رسولا) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره.

منصوباً بغير فعل أو وصفٍ ـ وهو الحرف ـ نحو «جاء الذي إنَّهُ مُنْطَلِقٌ» فلا يجوز حذف الهاء، وكذلك يمتنع الحذفُ إذا كان منصوباً بفعل ناقص، نحو «جاء الذي كَانَهُ زَيْدٌ».

* * *

كَـذَاكَ حَـذْفُ مَـا بِـوَصْـفٍ خُـفِـضَـا ... كَـأَنْـتَ قَـاضٍ بَـعْـدَ أَمْـرٍ مِـنْ قَـضَـى

كَذَا الّذِي جُرَّ بِمَا الـمَوْصُولَ جَرْ ... كَـ«مُرَّ بِالَّـذِي مَـرَرْتُ فَـهْـوَ بَـرْ»

لما فرغ من الكلام على الضمير المرفوع والمنصوب شَرَعَ في الكلام على (المضير) المجرور، وهو إما أن يكون مجروراً بالإضافة، أو بالحرف.

فإن كان مجروراً بالإضافة لم يُحْذَفْ، إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال، نحو «جاء الذي أَنَا ضَارِبُهُ: الآنَ، أو غداً»؛ فتقول: جاء الذي أَنَا ضَارِبٌ، بِحَذْفِ الهاء.

وإن كان مجروراً بغير ذلك لم يُحْذَفْ، نحو «جاء الذي أَنَا غُلامُهُ، أو أَنَا مَضْرُوبُهُ، أو أَنَا ضَارِبُهُ أَمْس» وأشار بقوله: «كأَنْتَ قَاضٍ» إلى قوله تعالى: ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾[1] التقدير «ما أنت قَاضِيهِ» فحذفت الهاء، وكأنَّ المصنف استغنى بالمثال عن أن يُقَيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال.

وإن كان مجروراً بحرفٍ فلا يحذف إلا إذا دَخل على الموصول حرفٌ مثلُه: لَفظاً ومعنىً، واتفق العاملُ فيهما مادةً، نحو: «مررتُ بالذي مررتَ به،

---

(١) سورة طه الآية ٧٢.

(فاقضِ) الفاء رابطة لجواب شرط محذوف، واقضِ فعل أمر مبني على حذف حرف العلّة، وهي الياء، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به. (أنت) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (قاضٍ) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء المحذوفة لأنه اسم منقوص، والجملة الإسمية صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

أو أنتَ مارٌّ به» فيجوز حذف الهاء؛ فتقول: «مَرَرْتُ بالذي مَرَرْتَ» قال الله تعالى: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾[1] أي: منه، وتقول: «مررت بالذي أنتَ مارٌّ» أي به، ومنه قولُه:

٣٥ - وَقَدْ كُنْتَ تُخْفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً

فَبُحْ لاَنَ مِنْهَا بالَّذِي أَنْتَ بائحُ

أي: أنت بائحٌ به.

فإنِ اختلَفَ الحرفان لم يجز الحذفُ، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذِي غَضِبْتَ عَلَيْهِ» فلا يجوز حذف «عليه».

وكذلك «مَرَرْتُ بالذِي مَرَرْتُ بِهِ عَلَى زَيْدٍ» فلا يجوز حَذْفُ «به» منه؛ لاختلاف معنى الحرفين؛ لأن الباء الداخلة على الموصول للإلصاق، والداخلة على الضمير للسببية.

وإن اختلف العاملان لم يجز الحذف أيضاً، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذِي فَرِحْتُ بِهِ» فلا يجوز حذف «به».

وهذا كله هو المشار إليه بقوله: «كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرّ» أي كذلك يُحذف الضميرُ الذي جُرَّ بمثل ما جُرَّ الموصولُ به، نحو: «مَرَرْتُ بالَّذِي مَرَرْتُ فَهوَ بر» أي: «بالذي مررت به» فاستغنى بالمثال عن ذكر بقية الشروط التي سبق ذكرها.

* * *

---

(١) سورة المؤمنون الآية ٣٣.

(ويشرب) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب يشرب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (مما) من حرف جر ما اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلقان بـ(يشرب). (تشربون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. والعائد محذوف.

المعَرَّفُ بِأَدَاةِ التَّعرِيفِ

أَلْ حَـرْفُ تَـعْـرِيـفٍ، أَوِ الـلاَّمُ فَـقَـطْ،

فَـنَـمَـطٌ عَـرَّفْـتَ قُـلْ فِـيـهِ: «الـنَّـمَـطْ»

اختلف النحويون في حرف التعريف في «الرجل» ونحوه؛ فقال الخليل: المُعَرِّفُ هو «أَلْ»، وقال سيبويه: هو اللام وَحْدها؛ فالهمزة عند الخليل همزةُ قَطْعٍ، وعند سيبويه همزةُ وَصْلٍ اجْتُلِبَتْ للنطق بالساكن.

والألفِ واللام المُعَرِّفة تكون للعهد، كقولك: «لَقِيتُ رَجُلاً فأَكْرَمْتُ الرَّجُلَ» وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴿١٦﴾﴾[1] ولاسْتِغْرَاقِ الْجِنْسِ، نحو: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى

---

(١) سورة المزمل الآية ١٥ ـ ١٦.

(كما) الكاف بمعنى مثل في محل نصب على أنها صفة لمصدر محذوف وهو مضاف .(ما) مصدرية (أرسلنا). فعل ماضٍ مبني على السكون. (ونا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والمصدر المؤول من .(ما) وما في خبرها في محل جر مضاف إليه (إلى فرعون) إلى حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب .(فرعون) اسم مجرور بإلى وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة والجار والمجرور متعلقان بـ(أرسلنا). (رسولاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة (فعصى) والفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .(عصى) فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على آخره منع من ظهوره التعذر. (فرعون) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهر على آخره .(الرسول) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والجملة معطوفة على الجملة السابقة.

خُسْرٍ ۝﴾[1] وعلامتها أن يصلح موضعها «كُلُّ» ولتعريفِ الحقيقة، نحو: «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ» أي: هذه الحقيقة خير من هذه الحقيقة.

و«النمط» ضرب من البُسُط، والجمع أَنْمَاطٌ ـ مثل سَبَب وأسباب ـ والنَّمط ـ أيضاً ـ الجماعة من الناس الذين أمْرُهم واحِدٌ، كذا قاله الجوهريّ.

* * *

وَقَدْ تُزَادُ لاَزِماً: كَاللاتِ، وَالآنَ، وَالَّذِينَ، ثُمَّ اللاتِ

وَلاضْطِرَارٍ: كَبَنَاتِ الأَوْبَرِ كَذَا، «وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ» السَّرِي

ذكر المصنف في هذين البيتين أن الألف واللام تأتي زائدة، وهي ـ في زيادتها ـ على قسمين: لازمة، وغير لازمة.

ثم مَثَّلَ الزائدة اللازمة بـ«اللات» وهو اسم صَنَم كان بمكة، وبـ«الآن» وهو ظرف زمان مبني على الفتح. واختلف في الألف واللاَّم الداخلة عليه: فذهب قومٌ إلى أنها لتعريف الحضور كما في قولك: «مَرَرْتُ بِهذَا الرَّجُل»؛ لأن قولك: «الآن» بمعنى هذا الوقت، وَعلى هذا لا تكون زائدة، وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنها زائدة، وهو مبنيٌّ لتضمنه معنى الحرف، وهو لام الحضور.

ومَثَّل ـ أيضاً ـ بـ«الذين»، و«الأَت» والمراد بهما ما دَخَلَ عليه «أل» من الموصولات، وهو مبني على أنَّ تعريف الموصول بالصّلة؛ فتكون الألف واللام زائدة، وهو مذهب قوم، واختاره المصنف، وذهب قوم إلى أن تعريف الموصول بـ«أل» إن كانت فيه نحو: «الذي» فإن لم تكن فيه فَبِنِيَّتِهَا نحو: «مَنْ، وَمَا» إلا «أيًا» فإنها تتعرف بالإضافة؛ فعلى هذا المذهب لا تكون الألف واللام

---

(1) سورة العصر الآية ٢.

(إن) حرف توكيد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الإنسان) اسم إن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (لفي) اللام لام المزحلقة أو التوكيد في حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (خسر) اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر. (إن).

زائدة. وأما حَذْفُهَا في قراءة من قرأ: ﴿صراط لذين أنعمت عليهم﴾ فلا يدلُّ على أنها زائدة؛ إذ يحتمل أن تكون حُذفت شذوذاً وإن كانت مُعَرِّفة، كما حذفت من قولهم: «سَلاَمُ عَلَيْكُمْ» من غير تنوين يريدون «السَّلام عليكم».

وأما الزائدة غير اللازمة فهي الداخلة ـ اضطراراً ـ على العَلَمِ، كقولهم في «بَنَاتِ أَوْبَرَ» علم لضرب من الكَمْأَةِ «بنات الأوبر» ومنه قولُه:

٣٦ ـ وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُؤا وَعَسَاقِلاً

وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَن بَنَاتِ الأَوْبَرِ

والأصل «بنات أَوْبَرَ» فزِيدَتِ الألفُ واللامُ، وزعم المبَرِّد أنّ «بنات أَوْبَرَ» ليس بعَلَم؛ فالألف واللام ـ عنده ـ غير زائدة.

ومنه الداخلة اضطراراً على التميز، كقوله:

٣٧ ـ رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وُجُوهَنَا

صَدَدْتَ، وَطِبْتَ النَّفْسَ يَا قَيْسُ عَنْ عَمْرِو

والأصل «وطبت نفساً» فزاد الألفَ واللامَ، وهذا بناء على أن التميز لا يكون إلا نكرة، وهو مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه مَعْرِفَةً؛ فالألف واللام عندهم غيرُ زائدةٍ.

وإلى هذين البيتين اللذين أنشدناهما أشار المصنف بقوله: «كَبنات الأَوْبرِ»، وقوله: «وطبت النفس يا قيس السرى».

* * *

وَبَعْضُ الأَعْلاَمِ عَلَيْهِ دَخَلاَ ... لِلَمْحِ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلاَ

كَالْفَضْلِ، وَالْحَارِثِ، والنُّعْمَانِ؛ ... فَذِكْرُ ذا وَحَذْفُهُ سِيَّانِ

ذكر المصنف ـ فيما تقدم ـ أن الألف واللام تكون مُعَرِّفَةً، وتكون زائدة، وقد تقدم الكلام عليهما، ثم ذكر في هذين البيتين أنها تكون للمح الصِّفَة، والمراد بها الداخلَةُ على ما سُمِّيَ به من الأعلام المنقولة، مما يصلح

دخول «أل» عليه، كقولك في «حَسَنٍ»: «ٱلْحَسَن».

وأكثرُ ما تدخل على المنقول من صفة، كقولك في «حارث»: «الحارث».

وقد تدخل على المنقول من مَصْدر، كقولك في «فَضْل»: «الفَضْل».

وعلى المنقول من اسم جنسٍ غيرِ مصدرٍ، كقولك في «نُعمان»: «النُّعْمَان» وهو في الأصل من أسماء الدم.

فيجوز دخولُ «أل» في هذه الثلاثة نظراً إلى الأصل، وحَذْفُها نظراً إلى الحال.

وأشار بقوله: «للمح ما قد كان عنه نُقِلاَ» إلى أن فائدةَ دخول الألف واللام الدلالةُ على الالتفات إلى ما نُقِلت عنه من صفة أو ما في معناها.

وحاصلُه: أنك إذا أردت بالمنقول من صفة ونحوه أنه إنما سمي به تفاؤلاً بمعناه أتَيْتَ بالألف واللام للدلالة على ذلك، كقولك: «الحارث» نظراً إلى أنه إنما سمي به للتفاؤل، وهو أنه يَعِيشُ ويَحْرُثُ، وكذا كلُّ ما دل على مَعْنىً وهو مما يُوصَفُ به في الجملة، كفَضْل ونحوه، وإن لم تنظر إلى هذا ونَظَرْتَ إلى كونه عَلَماً لم تُدْخِلِ الألفَ واللام، بل تقول: فضل، وحارث، ونعمان؛ فدخول الألفِ واللام أفاد معْنىً لا يستفاد بدونهما؛ فليستا بزائدتين، خلافاً لمن زعم ذلك، وكذلكَ أيضاً ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف، بل الحذفُ والإثباتُ يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمِحَ الأصل جيء بالألف واللام، وإن لم يُلْمَح لم يُؤْتَ بهما.

* * *

وقـد يَـصِـيـرُ عَـلَـمـاً بـالْـغَـلَـبَـهْ   مُضَافٌ أوْ مَصْحُوبُ أل كَالْعَقَبَهْ

وَحَذْفَ ألْ ذِي - إنْ تُنَادِ أوْ تُضِفْ -   أوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفْ

من أقسام الألف واللام أنها تكون للغَلَبَة، نحو: «المَدِينَة»، و«الكِتَابُ»؛ فإنَّ حَقَّهمَا الصِّدْقُ على كل مدينة وكل كتاب، لكن غلبت «المَدِينَةُ» على مدينة الرسول ﷺ، و«الكِتَابُ» على كتاب سيبويه رحمه الله

تعالى، حتى إنهما إذا أُطْلِقَا لم يتبادر إلى الفهم غيرهما.

وحكم هذه الألف واللام أنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: «يا صَعِقُ» في الصَّعِقِ، و«هذه مدينةُ رسول الله ﷺ».

وقد تُحْذَفُ في غيرهما شذوذاً، سُمِعَ من كلامهم: «هذَا عَيُوقُ طَالِعاً»، والأصل الْعَيُوق، وهو اَسْمُ نَجْمٍ.

وقد يكون العلم بالغَلَبَة أيضاً مضافاً: كابْنِ عُمَرَ، وابْنِ عَبَّاسٍ، وابْنِ مَسْعُودٍ؛ فإنه غَلَبَ على العَبَادلة دون غيرهم من أولادهم، وإن كان حَقّه الصِّدْقَ عليهم، لكن غلب على هؤلاء، حتى إنه إذا اطْلِقَ «ابن عمر» لا يفهم منه غير عبد الله، وكذا «ابن عباس» و«ابن مسعود» رضي الله عنهم أجمعين؛ وهذه الإضافة لا تفارقه، لا في نداء، ولا في غيره، نحو: «يَا ابْنَ عُمَرَ».

* * *

الابتِدَاءُ

مُـبْـتَـدَأٌ زَيْـدٌ، وَعَـاذِرٌ خَـبَـرْ، ... إنْ قُـلْـتَ «زَيْـدٌ عَـاذِرٌ مَـنِ اعْـتَـذَرْ»

وَأَوَّلٌ مُـبْـتَـدَأٌ، وَالـثَّـانِـي ... فَـاعِـلٌ اغْـنَـى فـي «أَسَـارٍ ذَانِ»

وَقِسْ، وَكَاسْتِفْهَامِ النَّفْيُ، وَقَدْ ... يَـجُـوزُ نَـحْـوُ «فَـائِـزٌ أُولُـو الـرَّشَـدْ»

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين: مبتدأ له خَبَر، ومبتدأ له فَاعِل سَدَّ مسدَّ الخبر.

فمثالُ الأوَّلِ «زَيْدٌ عَاذِرٌ مَن اعْتَذَرْ» والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتملاً على ما يُذْكَر في القسم الثاني؛ فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبرهُ، ومن اعتذر: مفعول لعاذر.

ومثال الثاني «أسَارٍ ذَانِ» فالهمزة: للاستفهام، وسَارٍ: مبتدأ، وذان: فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ الخبر. ويُقَاس على هذا ما كان مثلَهُ، وهو كل وَصْفٍ اعْتَمَدَ على استفهام، أو نفي ـ نحو: أَقَائِمٌ الزَّيْدَانِ، وَامَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ؛ فإن لم يعتمد الوَصْفُ لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأخفش ـ ورَفَعَ فاعلاً ظاهراً، كما مُثل، أو ضميراً منفصلاً، نحو: «أَقَائِمٌ أَنْتُمَا» وتم الكلام به؛ فإن لم يتم به الكلامُ لم يكن مبتدأ، نحو: «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ زَيْدٌ» فزيد: مبتدأ مؤخر، وقَائِم: خبر مقدم، وأبواه: فاعل بقائم، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه لا يستغني بفاعله حينئذٍ؛ إذ لا يقال: «أَقَائِمٌ أَبَوَاهُ» فيتمَّ الكلام،

وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً؛ فلا يقال في «مَا زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ قَاعِدٌ»: إن «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه لا ليس بمنفصل، على أن في المسألة خلافاً، ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف، كما مُثل، أو بالإسم كقولك: كَيْفَ جَالِسٌ الْعَمْرَانِ؟ وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف، كما مُثّل، أو بالفعل كقولك: «لَيْسَ قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فليس: فعل ماضٍ (ناقص)، وقائم: اسمه، والزيدان: فَاعِل سَدَّ مَسَدَّ خبر ليس، وتقول: «غَيْرُ قَائِمٍ الزَّيْدَانِ» فغيرُ: مبتدأ، وقائم: مخفوض بالإضافة، والزيدان: فاعل بقائم سَدَّ مَسَدَّ خبر غير؛ لأن المعنى، مَا قَائِمٌ الزَّيْدَانِ، فعومل «غَيْرُ قَائِمٍ» مُعَامَلَة «ما قَائِمٌ» ومنه قولُه:

٣٨ ـ غَـيْـرُ لاَهٍ عِـدَاكَ؛ فَـاطَّـرِحِ الـلَّـهْـوَ،

وَلاَ تَـغْـتَـرِرْ بِـعَـارِضِ سَـلْـمِ

فغيرُ: مبتدأ، ولاهٍ: مخفوض بالإضافة، وعِدَاكَ: فاعل بِلاَهٍ سَدَّ مَسَدَّ خبر غير، ومثلُه قولُه:

٣٩ ـ غَـيْـرُ مَـأْسُـوفٍ عَـلَـى زَمَـنٍ

يَـنْـقَـضِـي بِـالْـهَـمِّ وَالْحَـزَنِ

فغير: مبتدأ، ومأسوف: مخفوض بالإضافة، وعلى زمن: جار ومجرور في موضع رفع بمأسوف لنيابته مَنَابَ الفاعلِ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبر غير.

وقد سألَ أبو الفتح بن جني وَلَدَهُ عن إعراب هذا البيت؛ فارتبك في إعرابه.

وَمَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخفش ـ أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك؛ فأجازوا «قَائِمٌ الزَّيْدَانِ» فقائم: مبتدأ، والزيدان: فَاعِلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وقد يجوز نحو: فائزٌ أُولُو الرَّشَد» أي: وقد يجوز استعمالُ هذا الوصف مبتدأ من غير أن يَسْبقه نَفْيٌ أو استفهامٌ.

وزعم المصنفُ أن سيبويه يُجيز ذلك على ضَعْفٍ، ومما ورد منه قولُه:

٤٠ ـ فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ

إِذَا الدَّاعِي الْمُثَوِّبُ قَالَ: يَالاَ

فخير: مبتدأ، ونحن: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ، ولم يَسْبق «خير» نفيٌ ولا استفهامٌ، وَجُعِلَ من هذا قولُه:

٤١ ـ خَبِيرٌ بَنُو لِهْبٍ، فَلاَ تَكُ مُلْغِياً

مَقَالَةَ لِهْبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتِ

فخبير: مبتدأ، وبنو لهب: فاعلٌ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

* * *

وَالثَّانِ مُبْتَدأً، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ

إِنْ فِي سِوَى الإِفْرَادِ طِبْقاً اسْتَقَرّ

الْوَصْفُ مع الفاعل: إما أن يتطابقاً إفراداً أو تثنية أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع، وجائز.

فإن تطابقا إفراداً ـ نحو «أقائم زيد» ـ جاز فيه وجهان:

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ.

وثانيهما: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخراً، ويكون الوصف خبراً مقدماً، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ﴾[1] فيجوز أن يكون «أراغب» مبتدأ، و«أنت» فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر، ويحتمل أن يكون «أنت» مبتدأ مؤخراً، و«أراغب» خبراً مقدماً.

---

(١) سورة مريم الآية ٤٦.
(أراغب) الهمزة للاستفهام الانكاري. (راغب) خبر مقدم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (أنت) مبتدأ مؤخر مبني على الفتح في محل رفع. (عن آلهتي) عن حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (آلهتي) اسم مجرور بـ(عن) وعلامة جره الكسرة الطاهرة (آلهة) مضاف. و(الياء) ضمير المتكلم في محل جر مضاف إليه. (يا إبراهيم) يا حرف نداء إبراهيم منادى معرفة مبني على الضم في محل نصب.

والأول ـ في هذه الآية ـ أوْلى؛ لأن قوله: «عن آلهتي» معمول لـ«راغب»؛ فلا يلزم في الوجه الأول الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن «أنت» على هذا التقدير فاعل لـ«رَاغِبٌ»؛ فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه الثاني فيلزم [فيه] الفَصْلُ بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن «أنت» أجنبي من «راغب» على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ؛ فليس لـ«راغب» عَمَلٌ فيه؛ لأنه خبر، والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

وإن تَطَابَقَا تثنيةً نحو «أقائمان الزيدان» أو جمعاً نحو «أقائمون الزيدون» فَمَا بَعْد الْوَصْفِ مبتدأ، والوصف خبر مقدم، وهذا معنى قول المصنف: «وَالثَّانِ مُبْتَدأً وَذَا الْوَصْفُ خَبَرْ ـ إلى آخر البيت» أي: والثاني ـ وهو ما بعد الوصف ـ مبتدأ، والوصف خبر عنه مُقَدَّمٌ عليه، إن تَطَابَقَا في غير الإفراد ـ وهو التثنية والجمع ـ هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ» أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلٌ أغنى عن الخبر.

وإن لم يتطابَقَا ـ وهو قسمان: ممتنع، وجائز، كما تقدم ـ فمثال الممتنع «أقائمان زيد» و«أقائمون زيد» فهذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ، ومثال الجائز «أقائم الزيدان» و«أقائم الزيدون» وحينئذٍ يتعين أن يكونَ الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سَدَّ مَسَدَّ الخبر.

* * *

وَرَفَعُوا مُبْتَدأً بِالابْتِدَا ... كَذَاكَ رَفْعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا

مَذْهَبُ سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأن الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ.

فالعامل في المبتدأ معنويٌّ ـ وهو كون الإسم مجرَّداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة، وما أشبهها ـ واحترز بغير الزائدة من مثل «بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ» فبحسبك: مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم يتجرد عن الزائدة؛ فإن الباء الداخلة عليه زائدة؛ واحترز «بشبهها» من مثل

«رُبَّ رَجُل قَائِمُ» فرجل: مبتدأ، وقائم: خبره؛ ويدلُّ على ذلك رَفْعُ المعطوف عليه، نحو: «رُبَّ رَجُلٍ قَائِمٌ وَٱمْرَأَةٌ».

والعامل في الخبر لفظي، وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيبويه رحمه الله!

وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء؛ فالعامل فيهما معنويٌّ.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدإ.

وقيل: تَرَافَعَا، ومعناه أنَّ الخبر رَفَعَ المبتدأ، وأن المبتدأ رَفَعَ الخبر.

(وأعْدَلُ هذه المذاهب مَذْهَبُ سيبويه (وهو الأول)، وهذا الخلاف (مما) لا طائل فيه).

* * *

وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُتِمُّ الْفَائِدَهْ، كَاللَّهُ بَرٌّ، وَالأَيَادِي شَاهِدَهْ

عَرَّفَ المصنفُ الْخَبَرَ بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويَرِدُ عليه الفاعلُ، نحو «قَامَ زَيْدٌ» فإنه يَصْدُقُ على زيد أنه الجزء المُتِمُّ للفائدة، وقيل في تعريفه: إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، ولا يرد الفاعلُ على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملةٌ، بل ينتظم منه مع الفعل جملةٌ، وخُلاَصَة هذا أنه عَرَّف الْخَبَر بما يُوجَدُ فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصّاً بالمُعَرَّفِ دون غيره.

* * *

وَمُفْرَداً يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَهْ حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سِيقَتْ لَهْ
وإنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنىً ٱكْتَفَى بِهَا: كَنُطْقِي اللَّهُ حَسْبِي وَكَفَى

ينقسم الخبر إلى: مفرد، وجملة، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأمّا الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أوْ لا.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رَابِطٍ يَرْبطُهَا

بالمبتدأ، وهذا معنى قوله: «حَاوِيَةً مَعْنَى الّذِي سِيقَتْ لَهْ» والرابطُ:

١ ـ إما ضمير يرجع إلى المبتدأ، نحو «زَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ» وقد يكون الضمير مُقَدَّراً، نحو «السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَمٍ» التقدير: مَنَوَانِ منه بدرهم.

٢ ـ أو إشارة إلى المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[١] في قراءة مَنْ رفع (اللباس).

٣ ـ أو تكرار المبتدأ بلفظه، وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم كقوله تعالى: ﴿ٱلْحَاقَّةُ ۝١ مَا ٱلْحَاقَّةُ ۝٢﴾[٢] و﴿ٱلْقَارِعَةُ ۝١ مَا ٱلْقَارِعَةُ ۝٢﴾[٣]، وقد يستعمل في غيرها، كقولك: «زَيْدٌ مَا زَيْدٌ».

٤ ـ أو عُمُومٌ يدخل تحته المبتدأ، نحو: «زَيْدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ».

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تَحْتَجْ إلى رَابِطٍ، وهذا معنى قوله: «وإن تكن ـ إلى آخر البيت» أي: وإن تكن الجملة إياه

---

(١) سورة الأعراف الآية ٢٦.

(ولباس): الواو حرف استئناف أو واو الحال. (لباس) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، لباس مضاف. (التقوى) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف منع من ظهوره التعذر. (ذلك) ذا اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ. (خير) خبر المبتدأ الثاني مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وجملة المبتدأ الثاني وخبره المبتدأ الأول والرابط هو اسم الإشارة لأن أسماء الإشارة عوض من الضمائر.

(٢) سورة الحاقة الآية١-٢.

(الحاقة) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ. (الحاقة) خبر المبتدأ الثاني والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب والرابط بينهما إعادة المبتدأ بلفظه.

(٣) سورة القارعة الآية ١ ـ ٢.

(والقارعة) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل رفع مبتدأ ثانٍ. (القارعة) خبر المبتدأ الثاني مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والمبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول والجملة ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

ـ أي المبتدأ ـ في المعنى اكْتُفِيَ بها عن الرابط، كقولك: «نُطْقِي الله حَسْبِي»؛ فنطقي: مبتدأ أوَّلُ، والإسم الكريم: مبتدأ ثَانٍ، وحسبي: خبر عن المبتدإ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره خبر عن المبتدإ الأول، واستغنى عن الرَّابِطِ؛ لأن قولك «الله حسبي» هو معنى «نُطْقِي» وكذلك «قَوْلِي لاَ إلَهَ إلاَّ الله».

* * *

وَالْـمُـفْـرَدُ الْـجَـامِـدُ فَـارِغٌ، وَإنْ يُشْتَقَّ فَـهْـوَ ذُو ضَـمِـيـرٍ مُـسْـتَـكِـنّ

تقدمَ الكلامُ في الخبر إذا كان جملة، وأما المفردُ: فإما أن يكون جامداً، أو مشتقّاً.

فإن كان جامداً فَذَكَرَ المصنفُ أنه يكون فارغاً من الضمير، نحو: «زَيْدٌ أَخُوكَ» وذهب الكسائيُّ والرُّمَّانِيُّ وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير عندهم: «زيد أخوك هو» وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق، أو لا؛ فإن تَضَمَّنَ معناه نحو «زَيْدٌ أَسَدٌ» ـ أي شُجَاع ـ تَحَمَّلَ الضميرَ، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير كما مُثِّلَ.

وإن كان مشتقّاً فَذَكَرَ المصنفُ أنه يتحمل الضمير، نحو «زَيْدٌ قَائِم» أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً.

وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مَجْرَى الفعل: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المُشَبَّهة، واسم التفضيل.

فأما ما ليس جارياً مَجْرَى الفعل من المشتقات فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة، نحو «مِفْتَاح» فإنه مشتق من «الفَتْح» ولا يتحمل ضميراً؛ فإذا قلت: «هذا مِفْتَاحٌ» لم يكن فيه ضمير. وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَل وَقُصِدَ به الزمان أو المكان كـ«مَرْمَى» فإنه مشتق من الرَّمْي» ولا يتحمل ضميراً؛ فإذا قلت «هذا مَرْمَى زَيْدٍ» تريد مكانَ رَمْيِهِ أو زمانَ رميه كان الخبرُ مشتقّاً ولا ضمير فيه.

(وإنما يتحمل المشتقُّ الجاري مَجْرَى الفعل الضميرَ إذا لم يرفع ظاهراً؛ فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو: زَيدٌ قَائِمٌ غُلاَمَاه» فغلاماه:

مرفوع بقائم؛ فلا يتحمل ضميراً).

وحاصلُ ما ذكر: أن الجامد يتحملُ الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمل ضميراً عند البصريين، إلا إنْ أُوِّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مَجْرَى الفعل، نحو: «زَيْدٌ مُنطَلِقٌ» أي: هو، فإن لم يكن جارياً مَجْرَى الفعلِ لم يتحَمَّل شيئاً، نحو: هذَا مِفْتَاحٌ»، و«هذا مَرْمَى زَيْدٍ».

* * *

وَأَبْـرِزَنْـهُ مُـطْـلَـقـاً حَـيْـثُ تَـلاَ   مَـا لَـيْـسَ مَـعْـنَـاهُ لَـهُ مُـحَـصَّـلاَ

إذا جَرَى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضميرُ فيه، نحو: «زيد قائم» أي هو، فلو أتَيْتَ بعد المشتق بـ«هو» ونحوه وأبرزتَهُ فقلت: «زيد قائم هُوَ» فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم».

والثاني: أن يكون فاعلاً بـ«قائم». هذا إذا جَرَى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير مَنْ هو له ـ وهو المراد بهذا البيت ـ وجب إبرازُ الضمير، سواء أُمِنَ اللبس، أم لم يُؤْمن؛ فَمثالُ ما أُمِنَ فيه اللبسُ: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ومثالُ ما لم يُؤمن فيه اللَّبْسُ لولا الضمير «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ» فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله: «وَأَبْرِزَنْهُ مطلقاً» أي سواءٌ أُمِنَ اللبس، أم لَمْ يُؤْمن.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أُمِنَ اللبس جاز الأمران كالمثال الأول ـ وهو: «زَيْدٌ هِنْدٌ ضَارِبُهَا هُوَ» ـ فإن شئت أتيتَ بـ«هو» وإن شئت لم تأتِ به، وإن خيف اللبس وجب الإبراز كالمثال الثاني؛ فإنك لو لم تأت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ» لاحتمل أن يكون فاعلُ الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: «زَيْدٌ عَمْرٌو ضَارِبُهُ هُوَ» تعين أن يكون «زَيْدٌ» هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين، ولهذا قال: «وَأبْرِزَنْهُ مطلقاً» يعني سواءٌ خِيفَ اللبسُ، أو لم يُخَفْ، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم؛ فمن ذلك قولُ الشاعر:

٤٢ ـ قَوْمِي ذُرَا المَجْدِ بَانُوهَا وَقَدْ عَلِمَتْ

بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانُ

التقدير: بَانُوهَا هُم؛ فحذف الضمير لأمْن اللبس.

* * *

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أوْ بِحَرْفِ جَرّ

نَاوِينَ مَعْنى «كَائِنٍ» أوِ «ٱسْتَقَرْ»

تقدم أن الخبر يكون مفرداً، ويكون جملة، وذكَرَ المصنفُ في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو جارّاً ومجروراً، نحو: «زَيْدٌ عِنْدَكَ»، وَ«زَيْدٌ في الدَّارِ» فكل منهما متعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذفِ، وأجاز قوم ـ منهم المصنف ـ أن يكون ذلك المحذوف إسماً أو فعلاً نحو: «كائن» أو «اسْتَقَرَ» فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت «استقرَّ» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويونَ في هذا: فذهب الأخفشُ إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما متعلق بمحذوف، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعِلٍ، التقدير «زَيْدٌ كائن عندك، أو مستقر عندك، أو في الدار» وقد نُسِبَ هذا لسيبويه.

وقيل: إنهما من قبيل الجملة، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فِعْل، والتقدير «زَيْدٌ اسْتَقَرَّ ـ أو يَسْتَقِرُّ ـ عِنْدَكَ، أو في الدَّارِ» ونُسِب هذا إلى جمهور البصريين، وإلى سيبويه أيضاً.

وقيل: يجوز أن يُجْعَلاَ من قبيل المفرد؛ فيكون المقدر مستقراً ونحوه، وأن يُجْعَلاَ من قبيل الجملة؛ فيكون التقدير «اسْتَقَرَّ» ونحوه، وهذا ظاهر قولِ

المصنف «ناوين معنى كائن أو استقر».

وذهب أبو بكر بن السَّرَّاج إلى أن كُلاً من الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة؛ نَقَلَ عنه هذا المذهَبَ تلميذُه أبو علي الفارسيُّ في الشيرازيات.

والحقُّ خلافُ هذا المذهبِ، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صُرِّح به شذوذاً، كقوله:

٤٣ - لَـكَ الْـعِـزُّ إنْ مَـوْلاَكَ عَـزَّ؛ وَإنْ يَـهُـنْ
فَـأَنْـتَ لَـدَى بُـحْـبُـوحَـةِ الْـهُـونِ كَـائِـنُ

وكما يجب حَذْفُ عاملِ الظرف والجار والمجرور، إذا وقعا خبراً، كذلك يجب حذفه إذا وقعا صِفَةً، نحو: «مررت برجل عندك، أو في الدار» أو **حالاً**، نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار» أو **صِلَةً** نحو: «جاء الذي عندك، أو في الدار» لكن يجب في الصِّلَةِ أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي اسْتَقَرَّ عندك، أو في الدار» وأما الصفة والحالُ فحكمهما حكم الخبر كما تقدم.

* * *

وَلاَ يَـكُـونُ اسْـمُ زَمَـانٍ خَـبَـراً عَـنْ جُـثَّـةٍ، وَإنْ يُـفِـدْ فَـأَخْـبِـرَا

ظرفُ المكانِ يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زيدٌ عندك» وعن المعنى نحو: «القتالُ عندك» وأما ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى (منصوباً أو مجروراً بفي) نحو: «القتالُ يَوْمَ الجمعة، أو في يوم الجمعة» ولا يقع خبراً عن الجثَّة، قال المصنف: إلا إذا أفادَ نحو «الليلةَ الهِلاَلُ، وَالرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبِيعٍ»، فإن لم يفد لم يقع خبراً عن الجثة، نحو: «زيدٌ اليَوْمَ» وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف، وَذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً؛ فإن جاء في شيء من ذلك يُؤَوَّل، نحو قولهم: اللَّيْلَةَ الهِلاَلُ، وَالرُّطَبُ شَهْرَيْ رَبيع، التقدير: طلوعُ الهِلاَلِ الليلةَ، ووُجُودُ الرُّطَبِ شَهْرَيْ رَبِيعٍ؛ هذا مذهب جمهور البصريين، وذهب قوم

ـ منهم المصنف ـ إلى جواز ذلك من غير شذوذ (لكن) بشرط أن يفيد، كقولك: «نحن في يَوْمٍ طَيِّبٍ، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفِدْ فأخْبِرَا» فإن لم يفد امتنع، نحو: «زَيْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ».

* * *

وَلاَ يَجُوزُ الإبْتِدَا بِالنَّكِرَهْ ... مَا لَمْ تُفِدْ: كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَهْ
وَهَلْ فَتىً فِيكُمْ؟ فَمَا خِلٌّ لَنَا، ... وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا
وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلْ ... بِرٍّ يَزِينُ، وَلْيُقَسْ مَا لَمْ يُقَلْ

الأصْلُ في المبتدأ أن يكون معرفة وقد يكون نكرة، لكن بشرط أن تُفِيدَ، وتَحْصُلُ الفائدة بأحد أمور ذَكَرَ المصنفُ منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها، وهو ظرف أو جار ومجرور، نحو: «في الدَّارِ رَجُلٌ»، و«عِنْدَ زيدٍ نَمِرَةٌ»؛ فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز، نحو: «قَائِمٌ رَجُلٌ».

ثانيها: أن يتقدم على النكرة استفهام، نحو: «هَلْ فَتىً فِيكُمْ».

ثالثها: أن يتقدم عليها نَفْي، نحو: «ما خِلٌّ لَنَا».

رابعها: أن تُوصَفَ، نحو: «رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا».

خامسها: أن تكون عاملة، نحو: «رَغْبَةٌ في الْخَيْرِ خَيْرٌ».

سادسها: أن تكون مُضَافَةً، نحو: «عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنْهَاهَا غَيْرُ المصنفِ إلى نَيِّف وثلاثين موضعاً وأكْثَرَ من ذلك، فذكر هذه السِّتَّةَ المذكورَةَ.

السابع: أن تكون شَرْطاً، نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقُمْ مَعَهُ».

الثامن: أن تكون جَوَاباً، نحو أن يقال: مَنْ عندك؟ فتقول: «رَجُلٌ»، التقدير «رَجُلٌ عِنْدي».

التاسع: أن تكون عَامَّةً، نحو: «كُلٌّ يَمُوتُ».

العاشر: أن يُقْصَدَ بها التَّنوِيعُ، كقوله:

٤٤ - فَأَقْبَلْتُ زَحْفاً عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ ... فَثَوْبٌ لَبِسْتُ، وَثَوْبٌ أَجُرّ

(فقوله «ثوب» مبتدأ، و«لبست» خبره، وكذلك «ثوب أجرُّ»).

الحادي عشر: أن تكون دُعَاءً، نحو: ﴿سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ۝١٣٠﴾[1]

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب، نحو: «مَا أَحْسَنَ زَيْداً!».

الثالث عشر: أن تكون خَلَفاً من موصوف، نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».

الرابع عشر: أن تكون مُصَغَّرَة، نحو: رُجَيْلٌ عِنْدَنَا»؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره «رَجُلٌ حَقِير عِنْدَنَا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور، نحو: «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وشيء جَاءَ بِكَ» التقديرُ، مَا أَهَرَّ ذَا نَابٍ إِلاَّ شَرٌّ، وَمَا جَاءَ بِكَ إلا شيء» على أحد القَوْلَيْنِ، والقول الثاني (أن التقدير) «شَرٌّ عَظِيمٌ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، وشيء عظيم جَاءَ بِكَ»؛ فيكون داخلاً في قِسْم ما جاز الابتداء به لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعَمّ من أن يكون ظاهراً أوَ مقدراً، وهو هاهنا مُقَدَّر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال، كقوله:

٤٥ - سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ؛ فَمُذْ بَدَا ... مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة، نحو: «زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ».

---

(١) من سورة الصافات الآية ١٣٠.

(سلام) مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (على آل) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر المبتدأ (آل) مضاف. (ياسين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف، نحو: «تميميٌّ وَرَجُلٌ في الدَّارِ».

التاسع عشر: أن يُعْطَفَ عليها موصوفٌ، نحو: «رَجُلٌ وَٱمْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ في الدَّارِ».

العشرون: أن تكون مُبْهَمة، كقول امرىء القيس:

٤٦ - مُـرَسَّـعَـةٌ بَـيْـنَ أَرْسَـاغِـهِ
بِـهِ عَـسَـمٌ يَـبْـتَـغِـي أَرْنَـبَـا

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا»، كقوله:

٤٧ - لـوْلاَ اصْـطِـبَـارٌ لأَوْدَى كُـلُّ ذِي مِـقَـةٍ
لَمَّا اسْـتَـقَـلَّـتْ مَـطَـايَـاهُـنَّ لِـلـظَّـعَـنِ

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء، كقولهم: «إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ في الرِّبَاطِ».

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لامُ الابتداء، نحو «لَرَجُلٌ قَائِمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كَم» الخبرية، نحو قوله:

٤٨ - كَـمْ عَـمَّـةٌ لَـكَ يَـا جَـرِيـرُ وَخَـالَـةٌ
فَـدْعَـاءُ قَـدْ حَـلَـبَـتْ عَـلَـيَّ عِـشَـارِي

وقد أنْهَى بعضُ المتأخرين ذلك إلى نَيِّفٍ وثلاثين موضعاً، وما لم أذكره منها أَسْقَطْتُه؛ لرجوعه إلى ما ذكرته؛ أو لأنه ليس بصحيح.

* * *

وَالأَصْـلُ فـي الأَخْـبَـارِ أَنْ تُـؤَخَّـرَا   وَجَـوَّزُوا الـتَّـقْـدِيـمَ إِذْ لا ضَـرَرَا

الأصْلُ تقديمُ المبتدأ وتأخيرُ الخبرِ، وذلك لأن الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف، ويجوز تقديمُه إذا لم يحصل بذلك لَبْسٌ أو نحوه، على ما سَيُبَيَّنُ؛ فتقول «قائم زَيْدٌ، وقائمٌ أَبُوهُ زَيْدٌ،

وَأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ، وفي الدَّارِ زَيْدٌ، وَعِنْدَكَ عَمْرٌو» وقد وقع في كلام بعضهم أن مذهب الكوفيين مَنْعُ تَقَدُّمِ الخبر الجائز التأخير (عند البصريين) وفيه نظر؛ فإن بعضهم نقل الإجماع ـ من البصريين، والكوفيين ـ على جواز «فِي دَارِهِ زَيْدٌ» فنقلُ المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح، هكذا قال بعضهم، وفيه بحث، نعم منع الكوفيون التقديم في مثل «زَيْدٌ قَائم، وَزَيْدٌ قَامَ أَبُوهُ، وَزَيْدٌ أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ» والحقُّ الجواز؛ إذ لا مانع من ذلك، وإليه أشار بقوله «وَجَوَّزُوا التقديم إذ لا ضَرَرَا» فتقول: «قائم زيد» ومنه قولهم؛ «مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ» فَمَنْ: مبتدأ، ومَشْنُوءٌ: خبر مقدم، و«قَامَ أَبُوهُ زَيْدٌ» ومنه قولُه:

٤٩ ـ قَـدْ ثَـكِـلَـتْ أُمُّـهُ مَـنْ كُـنْـتَ وَاحِـدَهُ
وَبَـاتَ مُـنْـتَـشِـبـاً فـي بُـرْثُـنِ الأَسَـدِ

فـ«مَنْ كنت واحده» مبتدأ مؤخر، و«قَدْ ثَكِلَتْ أُمُّهُ»: خبر مقدم وأَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيد»؛ ومنه قولُهُ:

٥٠ ـ إِلَـى مَـلِـكٍ مَـا أُمُّـهُ مِـنْ مُـحَـارِبٍ
أَبُـوهُ، وَلاَ كَـانَـتْ كُـلَيْبٌ تُـصَـاهِـرُهْ

فـ«أَبُوهُ»: مبتدأ «مؤخّرٌ»، و«ما أُمُّهُ من مُحَارِبٍ»: خبر مقدم.

ونَقَلَ الشريفُ أبو السعادات هِبَةُ الله بن الشَّجَرِيّ الإجماعَ من البصريين والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملةً، وليس بصحيح، وقد قدمنا نَقْلَ الخلاف في ذلك عن الكوفيين.

* * *

فَـامْـنَـعْـهُ حِـيـنَ يَـسْـتَـوِي الْـجُـزْآنِ: عُـرْفـاً، وَنُـكْـراً، عَـادِمَـيْ بَـيَـانِ
كَـذَا إِذَا مَـا الْـفِـعْـلُ كَـانَ الْـخَـبَـرَا، أَوْ قُـصِـدَ اسْـتِـعْـمَـالُـهُ مُـنْـحَـصِـرَا
أَوْ كَـانَ مُـسْـنَـداً: لِـذِي لامِ ابْـتِـدَا، أَوْ لاَزِمِ الـصَّـدْرِ، كَـمَـنْ لِـي مُـنْـجِـدَا

ينقسم الخبر، بالنظر إلى تقديمه على المبتدأ أو تأخيره عنه، ثلاثةَ أقسامٍ: قسم يجوز فيه التقديم والتأخير، وقد سبق ذكره، وقسم يجب فيه

تأخيرُ الخبرِ، وقسم يجب فيه تقديمُ الخبرِ.

فأشار بهذه الأبيات إلى الخبر الواجب التأخير، فذكر منه خمسَةَ مواضِعَ:

الأول: أن يكون كلٌّ من المبتدأ والخبر معرفَةً أو نكرَةً صالحةً لجعلها مبتدأ، ولا مبيِّنَ للمبتدأ من الخبر، نحو «زَيْدٌ أَخُوكَ، وَأَفْضَلُ مِنْ زَيدٍ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرو» ولا يجوز تقديم الخبر في هذا ونحوه؛ لأنك لو قدَّمته فقلت «أخوك زيد، وأفضل من عمرو أفضل من زيد» لكان المقدَّمُ مبتدأ، وأنت تريد أن يكون خبراً، من غير دليل يدلُّ عليه؛ فإن وُجِدَ دليل يدلُّ على أن المتقدم خبر جاز «كقولك «أبو يُوسُفَ أَبُو حَنِيفَة» فيجوز تقدم الخبر ـ وهو أبو حنيفة ـ لأنه معلوم أن المراد تشبيهُ أبي يوسف بأبي حنيفة، لا تشبيه أبي حنيفة بأبي يوسف)؛ ومنه قولُه:

٥١ - بَـنُـونَـا بَـنُـو أبْـنَـائِـنَـا، وبَـنَـاتُـنَـا
بَـنُـوهُـنَّ أبْـنَـاءُ الـرِّجَـالِ الأَبَـاعِـدِ

فقوله: «بَنُونَا» خبر مقدم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخر، لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس المراد الحكم على بنيهم بأنهم كبني أبنائهم.

والثاني: أن يكون الْخَبَرُ فِعْلاً رافعاً لضمير المبتدأ مستتراً، نحو «زَيْدٌ قَامَ»، فقام وفاعله المقدر: خَبَر عن زيد، ولا يجوز التقديم؛ فلا يقال «قَامَ زَيد» على أن يكون «زيد» مبتدأ مؤخراً»، والفعل خبراً مقدماً، بل يكون «زيد» فاعلاً لقام؛ فلا يكون من باب المبتدأ والخبر، بل من باب الفعل والفاعل؛ فلو كان الفعل رافعاً لظاهِرٍ نحو «زيد قامَ أبوهُ»، جاز التقديمُ؛ فتقول: «قَامَ أَبُوهُ زَيد»، وقد تقدم ذكر الخلاف في ذلك، وكذلك يجوز التقديمُ إذا رفع الفعل ضميراً بارزاً، نحو «الزَّيدانِ قَامَا» فيجوز أن تُقَدِّم الخبر فتقول «قَامَا الزَّيدانِ» ويكون «الزيدانِ» مبتدأ مؤخراً، و«قاما» خبراً مقدماً، ومَنَعَ ذلك قوم.

وإذا عرفتَ هذا فقولُ المصنف: «كذا إذا ما الفعل كان الخبرا» يقتضي (وُجوب) تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وليس كذلك، بل إنما يجب تأخيره إذا

رفع ضميراً للمبتدأ مستتراً، كما تقدم.

الثالث: أن يكون الخبر محصوراً بإِنَّمَا، نحو «إِنَّمَا زَيد قَائم» أو بإلا، نحو «مَا زَيدٌ إلا قَائِم» وهو المراد بقوله: «أو قُصِدَ استعماله منحصراً»؛ فلا يجوز تقديم «قائم» على «زيد» في المثالين، وقد جاء التقديم مع «إلا» شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٢ - فَيَا رَبِّ هَلْ إلاَّ بِكَ النَّصْرُ يُرْتَجَى
عَلَيْهِمْ؟ وَهَلْ إلاَّ عَلَيْكَ الْمُعَوَّلُ؟

الأصل: «وهَلِ المُعَوَّلُ إلا عليكَ» فَقَدَّمَ الخبر.

الرابع: أن يكون خبراً لمبتدإ قد دخلَتْ عليه لامُ الابتداء، نحو «لَزَيْدٌ قائِمٌ» وهو المشار إليه بقوله: «أوْ كان مُسْنَداً لذي لام ابتدا» فلا يجوز تقديمُ الخبر على اللام؛ فلا تقول: «قائمٌ لَزَيْدٌ» لأن لام الابتداء لها صَدْرُ الكلام، وقد جاء التقديم شذوذاً، كقول الشاعر:

٥٣ - خَالِي لأَنْتَ، وَمَنْ عُوَيْفٌ خالُه
يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

فـ«لأَنْتَ» مبتدأ [مؤخر] و«خالي» خبر مقدم.

الخامس: أن يكون المبتدأ له صَدْرُ الكلام: كأسماء الاستفهام، نحو «مَنْ لِي مُنْجِداً؟» فمن: مبتدأ، ولي: خبر، ومنجداً: حال، ولا يجوز تقديمُ الخبر على «مَنْ»؛ فلا تقول: لي مَنْ منجداً.

* * *

وَنَحْوُ عِنْدِي دِرْهَمٌ، وَلِيَ وَطَرْ، مُلْتَزَمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرْ
كَذَا إذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرُ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبِيناً يُخْبَرُ
كَذَا إذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرا: كَأَيْنَ مَنْ عِلَمْتُهُ نَصِيرَا
وَخَبَرَ الْمَحْصُورِ قَدِّم أَبَدَا: كَمَا لَنَا إلاَّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَا

وأشار في هذه الأبيات إلى القِسْمِ الثالث، وهو وُجوب تقديم الْخَبَرِ؛ فذكر أنه يجب في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرةً ليس لها مُسَوِّغ إلا تَقَدُّمُ الْخَبَرِ، والخبر ظرف أو جار ومجرور، نحو «عندك رجل، وفي الدار امرأة»؛ فيجب تقديم الخبر هنا؛ فلا تقول: «رَجُل عِنْدَكَ»، ولا «امْرَأَةٌ فِي الدَّارِ» وأجمع النحاة والعرب على مَنْع ذلك، وإلى هذا أشار بقوله: «ونحو عندي دِرْهم، ولي وَطَرْ ـ البيت»؛ فإن كان للنكرة مُسَوِّغ جازِ الأمْرَانِ، نحو «رَجُل ظَرِيف عِنْدِي»، و«عِنْدِي رَجُل ظَرِيف».

الثاني: أن يشتمل المبتدأ على ضمير يعود على شيء في الخبر، نحو وفِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» فصاحِبُهَا: مبتدأ، والضمير المتصل به راجع إلى الدار، وهو جزء من الخبر؛ فلا يجوز تأخير الخبر، نحو «صَاحِبُهَا فِي الدَّارِ»؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً.

وهذا مراد المصنف بقوله: «كذا إذا عاد عليه مُضْمَرُ ـ البيت» أي: كذلك يجبُ تقديمُ الْخَبَرِ إذا عاد عليه مضمر مما يخبر بالْخَبَرِ عنه، وهو المبتدأ، فكأنه قال: يجبُ تقديمُ الخبر إذا عاد عليه ضمير من المبتدأ، وهذه عبارة ابن عصفور في بعض كتبه، وليست بصحيحة؛ لأن الضمير في قولك وفِي الدَّارِ صَاحِبُهَا» إنما هو عائد على جزء من الخبر، لا على الخبر؛ فينبغي أن تقدر مضافاً محذوفاً في قول المصنف «عاد عليه» التقدير «كذا إذا عاد على مُلابِسِهِ» ثم حُذِف المضاف ـ الذي هو مُلاَبس ـ وأقيم المضاف إليه ـ وهو الهاء ـ مُقَامه؛ فصار اللفظ «كذا إذا عاد عليه».

ومثلُ قولك «في الدار صاحِبُهَا» قولُهم: «عَلَى التَّمْرَةِ مِثْلُهَا زُبْداً» وقولُه:

٥٤ - أَهَابُكِ إجْلالاً، وَمَا بِكِ قُدْرَة
عَلَيَّ، وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا

فحبيبها: مبتدأ مؤخر وملءُ عينٍ: خبر مقدم، ولا يجوز تأخيره؛ لأن

الضمير المتصل بالمبتدأ ـ وهو «ها» ـ عائد على «عَيْنٍ» وهو متصل بالخبر؛ فلو قلت «حبيبُها مِلْءُ عين» عاد الضمير على متأخرٍ لفظاً ورتبة.

وقد جَرَى الخلاف في جواز «ضَرَبَ غُلاَمُهُ زَيْداً» مع أن الضمير فيه عائد على متأخر لفظاً ورتبةً.

ولم يَجْرِ خِلاَفٌ ـ فيما أعلم ـ في مَنْعِ «صَاحِبُهَا في الدَّارِ» فما الفرق بينهما؟ الفَرْقُ (بينهما) أن ما عاد عليه الضمير وما اتصل به الضمير اشتركا في العامل في مسألة «ضرب غُلاَمُهُ زيداً» بخلاف مسألة «في الدار صاحبها» فإن العامل فيما اتصل به الضمير وما عاد عليه الضمير مختلف.

الثالث: أن يكون الخبر له صَدْرُ الكلام، وهو المراد بقوله: «كذا إذا يستوجب التصديرَا» نحو «أَيْنَ زَيْدٌ؟» فزيد: مبتدأ مؤخر، وأين: خبر مقدم، ولا يُؤَخَّرُ؛ فلا تقول: «زيد أين»؛ لأن الاستفهام له صَدْرُ الكلام، وكذلك «أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيراً؟» فأين: خبر مقدم، ومَنْ: مبتدأ مؤخر، و«علمته نصيراً» صلة مَنْ.

الرابع: أن يكون المبتدأ محصوراً، نحو «إنما في الدَّارِ زَيْدٌ، وما في الدَّارِ إلاّ زَيْدٌ» ومثله «مَا لَنَا إلاّ اتِّبَاعُ أَحْمَدَ».

* * *

وَحَــذْفُ مَــا يُــعْــلَــمُ جَــائِــزٌ، كَــمَــا
تَــقُــولُ «زَيْــدٌ» بَــعْــدَ «مَــنْ عِــنْــدَكُــمَــا»

وَفِــي جَــوَابِ «كَــيْــفَ زَيْــدٌ» قُــلْ «دَنِــفْ»
فَــزَيْــدٌ اسْــتُــغْــنِــيَ عَــنْــهُ إذْ عُــرِفْ

يُحْذَفُ كلُّ من المبتدأ والخبر إذا دَلَّ عليه دليلٌ: جوازاً، أو وجوباً، فَذَكَرَ في هذين البيتين الْحَذْفَ جوازاً؛ فمثالُ حذفِ الخبر أن يقال: «مَنْ عندكما»؟ فتقول: «زَيْدٌ» التقدير «زيد عندنا» ومثله ـ في رأيِي ـ «خَرَجْتُ فَإِذا

السَّبُعُ» التقدير «فإذا السبع حَاضِرٌ» قال الشاعر:

٥٥ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا
عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

التقدير: «نحن بما عندنا رَاضُونَ».

ومثالُ حذف المبتدأ أن يقال: «كيف زيد؟» فتقول «صَحيحٌ» أي: «هو صحيح».

وإن شئت صَرَّحْتَ بكل واحد منهما فقلت: «زيد عندنا، وهو صحيح».

ومثلُه قولُه تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ۝١٥﴾[1]
أي: «من عمل صالحاً فعملُه لنفسه، ومن أساء فإساءتُهُ عليها».

قيل: وقد يحذف الجزآن - أعني المبتدأ والخَبَر - للدلالة عليهما كقوله تعالى: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔى يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ

---

(١) سورة فصلت الآية ٤٦.

(من) اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (عمل) فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (صالحاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والجر محذوف وقيل إن فعل الشرط والفاعل خبر (من). وجملة (من عمل الصالحاً) جملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فلنفسه) الفاء واقعة في جواب الشرط حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. واللام حرف جر. نفس اسم مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف. والهاء ضمير مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه وشبه الجملة متعلق بمحذوف خبر والمبتدأ محذوف والتقدير فعمله لنفسه. والجملة في محل جزم جواب الشرط لأنها مقترنة بالفاء بعد شرط جازم وجملة الشرط والجواب استئنافية لا محل لها من الإعراب .(ومن) الواو حرف عطف (من) اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ.(أساء) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستمر فيه جوازاً تقديره هو. والجملة الفعلية في محل رفع خبر وهي جملة الشرط. وقيل الخبر محذوف. والجملة من المبتدأ والخبر استئنافية لا محل لها من الإعراب. (فعليها) الفاء واقعة في جواب الشرط. (عليها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر والمبتدأ محذوف والتقدير فإساءته عليها والجملة في محل جزم جواب الشرط. وجملة الشرط والجواب استئناف لا محل لها من الإعراب.

أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَۚ﴾[1] أي: «فعدَّتُهُنّ ثلاثة أشهر» فحذف المبتدأ والخبر - وهو «فعدتهن ثلاثة أشهر - لدلالة ما قبله عليه، وإنما حُذِفا لوقوعهما موقع مفرد، والظاهر أن المحذوف مفرد، والتقدير: «واللائي لم يَحِضْنَ كذلك» وقوله: ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَۚ﴾ معطوف على ﴿وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ والأَولى أن يُمَثَّلَ بنحو قولك: «نَعَمْ» في جواب «أزيد قائم؟» إذ التقدير «نَعَمْ زيد قائم».

* * *

وَبَعْدَ لَوْلاَ غَالِباً حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ، وَفي نَصِّ يمينٍ ذَا اسْتَقَرّْ

وَبَعْدَ وَاوٍ عَيَّنَتْ مَفْهُومَ مَعْ كَمِثْلِ «كَلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعْ»

وَقَبْلَ حَالٍ لاَ يَكُونُ خَبَرَا عَنِ الّذِي خَبَرُهُ قَدْ أُضْمِرَا

كَضَرْبِيَ العَبْدَ مُسِيئاً، وَأَتَمّ تَبْيِينِيَ الْحَقَّ مَنُوطاً بالْحِكَمْ

حاصِلُ ما في هذه الأبيات أن الخبر يجب حَذْفُه في أربعةِ مواضعَ:

---

(1) سورة الطلاق الآية ٤.

(واللائي) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. اللائي اسم موصول مبني على السكون في رفع مبتدأ. (يئسن) فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة والنون ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب (من المحيض) جار ومجرور متعلقان بـ(يئسن). (من نسائكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من النون في يئسن (نساء) مضاف و(الكاف) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (ان) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ارتبتم) ارتب فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الضمير. و(التاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعلٌ و(الميم) علامة الجمع. (فعدتهن): الفاء واقعة في جواب الشرط (عدتهن) عدة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره مضاف. (هن) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه ثلاثة خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ثلاثة) مضاف (أشهر) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة (واللائي) الواو حرف عطف (التي) اسم موصول مبني على السكون. في محل رفع مبتدأ (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (يحضن) فعل مضارع مبني على السكون في محل جزم لاتصاله بنون النسوة نون النسوة ضمير مبني على الفتح في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والخبر محذوف.

الأول: أن يكون خبراً لمبتدأ بعد «لَوْلاَ»، نحو «لَوْلاَ زَيْدٌ لأَتَيْتُكَ» التقدير «لَوْلاَ زَيْدٌ موجود لأتيتك» واحترز بقوله «غالباً» عما ورد ذكره فيه شذوذاً، كقوله:

٥٦ ـ لَـوْلاَ أَبُـوكَ وَلَـوْلاَ قَـبْـلَـهُ عُـمَـرٌ

أَلْـقَـتْ إِلَيْكَ مَـعَـدٌّ بِـالْمَقَـالِيدِ

فـ«عمر» مبتدأ، و«قَبْلَه» خبر.

وهذا الذي ذكره المصنف في هذا الكتاب ـ من أن الحذف بعد «لولا» واجب إلا قليلاً ـ هو طريقةٌ لبعض النحويين، والطريقةُ الثانية: أن الحذف واجب (دائماً) وأن ما ورد من ذلك بغير حذف في الظاهر مُؤَوَّل، والطريقة الثالثة أن الخبر: إما أن يكون كَوْناً مُطْلقاً، أو كوناً مُقَيَّداً؛ فإن كان كوناً مُطْلقاً وَجَبَ حَذْفُه، نحو: «لَوْلا زَيْدٌ لَكَانَ كَذَا» أي: لولا زيدٌ موجودٌ، وإن كان كَوْناً مُقَيَّداً؛ فإما أن يدلّ عليه دليل وجَبَ ذكره، نحو: «لَوْلاَ زَيْدٌ مُحْسِنٌ إِلَيَّ ما أتيتُ» وإن دلّ عليه دليلٌ جاز إثباتُه وَحَذْفُه، نحو أن يقال: هل زيد مُحْسِنٌ إليك؟ فتقول: «لولا زيد لهلكت» أي «لولا زيد مُحْسِنٌ إليَّ»، فإن شئت حذفت الخبر، وإن شئت أثبتَّه، ومنه قولُ أبي العَلاء المَعَرِّيِّ.

٥٧ ـ يُـذِيـبُ الـرُّعْـبُ مِـنْـهُ كُـلَّ عَـضْـبٍ

فَـلَـوْلاَ الْـغِـمْـدُ يُـمْـسِـكُـهُ لَـسَـالا

وقد اختار المصنف هذه الطريقَةَ في غير هذا الكتاب.

الموضع الثاني: أن يكون المبتدأ نَصّاً في اليمين، نحو: «لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ» التقدير «لَعَمْرُكَ قَسَمِي» فعمرك: مبتدأ، وقسمي: خبره، ولا يجوز التصريح به.

قيل: ومثله «يَمِينُ الله لأَفْعَلَنَّ» التقدير «يَمِينُ الله قَسَمِي» وهذا لا يتعين أن يكون المحذوف فيه خبراً؛ لجواز كونه مبتدأ، والتقدير «قَسَمِي يَمِينُ الله» بخلاف «لَعَمْرُكَ» فإن المحذوف معه يتعين أن يكون خبراً؛ لأن لام الابتداء قد دخلت عليه، وحَقُّهَا الدخول على المبتدأ.

فإن لم يكن المبتدأ نَصّاً في اليمين لم يجب حذفُ الخبرِ، نحو «عَهْدُ

الله لأفعَلَنَّ» التقدير «عَهْدُ الله عَلَيَّ» فعهدُ الله: مبتدأ، وعَلَيَّ: خبره، ولك إثباتُه وحذفُه.

الموضع الثالث: أن يقع بعد المبتدأ وَاوٌ هي نَصٌّ في المعية، نحو «كُلُّ رَجُلٍ وَضَيْعَتُهُ» فكلٌّ: مبتدأ، وقوله: «وضيعته» معطوف على كل، والخبر محذوف، والتقدير «كلُّ رَجُلٍ وضيعته مُقْتَرِنَانِ» ويُقَدَّرُ الخبر بعد واو المعية.

وقيل: لا يحتاج إلى تقدير الخبر؛ لأن معنى «كلُّ رَجُل وضَيْعَتُهُ» كل رجل مَعَ ضيعته، وهذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاج إلى تقديرِ خبرٍ، واختار هذا المذهَبَ ابن عُصْفُورٍ في شرح الإيضاح.

فإن لم تكن الواو نَصاً في المعية لم يحذف الخبر وُجوباً، نحو «زيد وعمرو قائمان».

الموضع الرابع: أن يكون المبتدأ مَصْدَراً، وبعده حالٌ سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً؛ فيحذف الخبر وجوباً؛ لسدِّ الحال مَسَدّه، وذلك نحو «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً» فضربي: مبتدأ، والعبدَ: معمولٌ له، ومسيئاً: حال سَدَّتْ مَسَدَّ الخبر، والخَبرُ محذوف وجوباً، والتقدير «ضربي العبد إذا كان مسيئاً» إذا أردت الاستقبال، وإن أردت المضيَّ فالتقدير «ضَرْبِي الْعَبْدَ إِذْ كَانَ مُسيئاً» فمسيئاً: حال من الضمير المستتر في «كان» المفسّر بالعبد [و«إذا كان» أو «إذ كان» ظرف زمان نائب عن الْخَبَرِ].

ونَبَّه المصنف بقوله: «وقبل حال» على أن الْخَبَرَ المحذوفَ مُقَدَّر قبل الحال التي سَدَّتْ مَسَدَّ الْخَبَرِ كما تقدم تقريره.

واحترز بقوله: «لا يكون خبراً» عن الحال التي تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو ما حَكَى الأخفش ـ رحمه الله ـ من قولهم «زَيْدٌ قَائِماً» فزيد: مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير «ثَبَتَ قائماً» وهذه الحال تصلح أن تكون خبراً؛ فتقول: «زيد قائم» فلا يكون الخبر واجبَ الحذف، بخلاف «ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئاً» فإن الحال فيه لا تصلح أن تكون خبراً عن المبتدأ الذي

قبلها؛ فلا تقول: «ضَرَبِي الْعَبْدَ مُسِيءٌ» لأن الضرب لا يُوصَف بأنه مُسِيء.

والمضاف إلى هذا المصدر حكمه كحكم المصدر، نحو «أتَمُّ تبييني الْحَقَّ مَنُوطاً بالْحِكَمِ» فأتَمُّ: مبتدأ، وتبييني: مضاف إليه، والحقَّ: مفعول لتبييني، ومنُوطاً: حَال سَدَّتْ مَسَدَّ خَبَرِ أتم، والتقدير: «أتم تبييني الْحَقَّ إذا كان ـ أو إذ كان ـ مَنُوطاً بالْحِكَمِ».

ولم يذكر المصنف المواضع التي يُحْذَف فيها المبتدأ، وُجُوباً، وقد عَدَّهَا في غير هذا الكتاب أربعة:

الأول: النعتُ المقطوعُ إلى الرفع: في مدح، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الكَرِيمُ» أو ذم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الْخَبِيثُ» أو تَرَحُّم، نحو: «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ المِسْكِينُ» فالمبتدأ محذوف في هذه المُثُل ونحوها وجوباً، والتقدير «هو الكريم، وهو الْخَبِيث، وهو الْمِسْكِين».

الثاني: أن يكون الْخَبَر مَخْصُوصَ «نعم» أو «بئس» نحو: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، وبِئْسَ الرَّجُلُ عَمْرٌو» فزيد وعمرو: خَبَرَانِ لمبتدإ محذوف وجوباً، والتقدير «هو زَيْدٌ» أي الممدوحُ زَيْدٌ «وهو عَمْرٌو» أي المذمومُ عَمْرٌو.

الثالث: ما حَكَى الفارسيُّ من كلامهم «في ذِمَّتِي لأفْعَلَنَّ» ففي ذمتي: خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ واجبِ الحذف، والتقدير «في ذِمَّتِي يَمِينٌ» وكذلك ما أشْبَهه؛ وهو ما كان الخبر فيه صريحاً في القَسَم.

الرابع: أن يكون الخبر مصدراً نائباً مَنَابَ الفعل، نحو: «صَبْرٌ جَمِيلٌ» التقدير «صبري صبر جميل» فصبري: مبتدأ، وصبر جميل: خبره، ثم حذف المبتدأ ـ الذي هو «صبري» ـ وجوباً.

* * *

وَأَخْبَرُوا بِاثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا عَنْ وَاحِدٍ كَهُمْ سَرَاةٌ شُعَرَا

اختلف النحويون في جواز تَعَدُّدِ خبر المبتدأ الواحد بغير حرف

عطف، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» فذهب قوم - منهم المصنفُ - إلى جواز ذلك، سواءٌ كان الْخَبَرَانِ في معنى خَبَرٍ وَاحِدٍ، نحو: «هَذَا حُلْوٌ حَامِضٌ» أي مُزٌّ، أم لم يكونا كذلك، كالمثال الأول، وذَهَبَ بعضُهم إلى أنه لا يَتَعَدَّدُ الْخَبَرُ إلا إذا كان الْخَبَرَانِ في مَعْنَى خَبَرٍ وَاحِدٍ؛ فإن لم يكونا كذلك تَعَيَّنَ العطف؛ فإن جاء من لسان العرب شيء بغير عطف قُدِّرَ له مبتدأ آخَرُ، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ۝١٤ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ۝١٥﴾[1]
وقول الشاعر:

٥٨ - مَنْ يَكُ ذَا بَتٍّ فَهَذَا بَتِّي
مُقَيِّظٌ مُصَيِّفٌ مُشَتِّي

وقوله:

٥٩ - يَنَامُ بِإِحْدَى مُقْلَتَيْهِ، وَيَتَّقِي
بِأُخْرَى المَنَايَا؛ فَهْوَ يَقْظَانُ نَائِمُ

وزعم بعضهم أنه لا يتعدَّدُ الخبر إلا إذا كان من جنسٍ واحدٍ، كأنْ يكون الخَبَرَانِ مثلاً مفردين، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ ضَاحِكٌ» أو جملتين نحو: «زيدٌ قَامَ ضَحِكَ» فأما إذا كان أحدهما مفرداً والآخَرُ جملةً فلا يجوز ذلك؛ فلا تقول: «زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ» هكذا زعم هذا القائلُ، ويقع في كلام المُعْرِبين للقرآن الكريم وغيرِه تجويزُ ذلك كثيراً، ومنه قولُه تعالى: ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ﴾[2] جوَّزُوا كونَ «تَسْعَى» خبراً ثانياً، ولا يتعين ذلك؛ لجواز كونه حالاً.

---

(١) سورة البروج، الآيات: ١٤- ١٥.

(وهو) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. هو: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ. (الغفور) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب (الودود) خبر ثانٍ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ذو) خبر ثالث مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف. (العرش) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (المجيد) نعت لذو مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

(٢) سورة طه الآية ٢٠.

(فإذا) الفاء للتزين حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (إذا) فجائة. (هي) ضمير =

كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَا اسْماً، وَالْخَبَرْ ... تَنْصِبُهُ، كَكَانَ سَيِّداً عُمَرْ

كَكَانَ ظَلَّ بَاتَ أَضْحَى أَصْبَحَا ... أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَا، زَالَ بَرِحَا

فَتِيءَ، وَانْفَكَّ، وَهَذِي الأَرْبَعَهْ ... لِشِبْهِ نَفْيٍ، أَوْ لِنَفْيٍ مُتْبَعَهْ

وَمِثْلُ كَانَ دَامَ مَسْبُوقاً بِـ«مَا» ... كَأَعْطِ مَا دُمْتَ مُصِيباً دِرْهَمَا

لما فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبر شَرَعَ في ذكْرِ نواسخ الابتداء، وهي قسمان: أفعال، وحروف؛ فالأفعال: كان وأخواتها، وأفعالُ المقارَبةِ، وظَنَّ وأخواتُهَا؛ والحروفُ: ما وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، وإنَّ وأخواتها.

فبدأ المصنف بذكر كان وأخواتها، وكلُّها أفعالٌ اتفاقاً، إلاَّ «ليس»؛ فذهب الجمهور إلى أنها فعل، وذهب الفارِسِيُّ ـ في أحد قَوْلَيْهِ ـ وأبو بكر بن شُقَير ـ في أحد قوليه ـ إلى أنها حرف.

وهي ترفع المبتدأ، وتنصب خبره، ويسمى المرفوعُ بها إسماً لها،

= متصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (حيّة) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (تسعى) فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع صفة.

والمنصوبُ بها خبراً لها.

وهذه الأفعالُ قسمان:

منها ما يعمل هذا العَمَلَ بلا شرط، وهي: كان وظل، وبات، وأضحى، وأصبح، وأمسى، وصار، وليس.

ومنها ما لا يعمل هذا العَمَلَ إلا بشرطٍ، وهو قسمان:

أحدهما: ما يشترط في عمله أن يسبقه نفيٌ لفظاً أو تقديراً، أو شِبْهُ نَفْيٍ، وهو أربعة: زال، وبَرِحَ، وفتِيء، وانْفَكَّ؛ فمثالُ النفي لفظاً «ما زال زيدٌ قائماً» ومثالُه تقديراً قوله تعالى: ﴿قَالُواْ تَاللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1] أي: لا تفتؤ، ولا يُحذف النافي معها قياساً إلا بعد القَسَمِ كالآية الكريمة، وقد شَذَّ الْحَذف بدون القَسَم، كقول الشاعر:

٦٠ - وَأَبْـرَحُ مَـا أَدَامَ الـلَّـه قَـوْمِـي
بِـحَـمْـدِ الـلَّـه مُـنْـتَـطِـقـاً مُجِـيـداً

أي: لا أبرح منتطقاً مجيداً، أي: صاحبَ نِطاقٍ وجَوَاد، ما أدام الله قومي، وَعَنَى بذلك أنه لا يزال مُسْتَغْنياً ما بقي له قومُه، وهذا أَحْسَنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ.

ومثالُ شبه النفي ـ والمرادُ به النهيُ ـ كقولك: «لا تَزَلْ قائماً» ومنه قولُه:

٦١ - صَـاحِ شَـمِّـرْ وَلاَ تَـزَلْ ذَاكِـرَ الـمَـوْ
تِ؛ فَـنِـسْـيَـانُـه ضَـلاَلٌ مُـبِـيْنٌ

---

(١) سورة يوسف الآية ٨٥.

(قالوا): قال فعل ماضٍ مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة لا محل لها من الإعراب استئنافية (تالله) التاء تاء القسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (الله) لفظ الجلالة مجرور بتاء القسم والجار والمجرور متعلقان بمحذوف تقديره اقسم. (تفتؤا) فعل مضارع ناقص حذف منه النفي مرفوع وعلامة رفعه الضمة واسمه ضمير مستتر =

والدعاءُ، كقولك: «لاَ يَزَالُ الله مُحْسِناً إِلَيْكَ»، وقول الشاعر:

٦٢ ـ ألا يَا ٱسْلَمِي، يَا دَارَ مَيّ، عَلَى الْبِلَى
وَلاَ زَالَ مُـنْـهَـلاً بِـجَـرْعَـائِـكِ الْـقَـطْـرُ

وهذا هو الذي أشار إليه المصنفُ بقوله: «وَهذِي الأربعة ـ إلى آخر البيت».

وثانيهما: ما يُشْتَرَط في عمله أن يسبقه «ما» المَصْدَرِية الظرفية، وهو «دام» كقولك: «أعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهمَا» أي: أعط مُدَّةَ دَوَامِكَ مصيباً درهماً؛ ومنه قولُه تعالى: ﴿وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾[1] أي: مُدَّةَ دوامي حيًّا.

ومعنى ظَلَّ: اتِّصَافُ المخبَرِ عنه بالخبر نهاراً، ومعنى بات: اتِّصَافُه به ليلاً، وأضحى، اتصافُه به في الضّحى، وأصبح: اتِّصَافُه به في الصباح، وأمسى: اتِّصَافه به في المساء، ومعنى صار: التحوُّلُ من صِفَةٍ إلى (صفة) أخرى، ومعنى ليس: النفيُ، وهي عند الإطلاق لنفي الحال، نحو: «ليس زيد قائماً» أي: الآنَ وعند التقييد بزمنٍ على حَسَبِه، نحو: «ليس زيد قائماً غداً».

= فيه تقديره أنت (تذكر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر تقديره أنت. والجملة خبر تفتؤا (يوسف) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة ومنع من التنوين للعلمية والعجمة. وجملة القسم وجوابها في محل نصب مقول القول وجملة لا تفتأ تذكر لا محل لها من الإعراب جواب القسم وجملة تذكر من الفعل والفاعل في محل نصب خبر تفتأ.

(١) سورة مريم، الآية ٣١.

(وأوصاني) أوصى فعل ماضي مبني على فتح مقدر .(والنون) نون الوقاية حرف مبني على الكسر لا محل له من الإعراب والياء ضمير متصل للمتكلم في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو .(بالصلاة): الجار والمجرور متعلقان بأوصاني. (والزكاة) الواو حرف عطف. الزكاة معطوفة على الصلاة. (ما دمت) ما مصدرية ظرفية دام فعل ماض ناقص مبني على السكون والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع اسمها. (حياً) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (ما) وما في حيزها في تأويل مصدر محله النصب على الظرفية الأمانية وشبه الجملة متعلق بأوصاني والتقدير مدة دوامي حياً.

ومعنى ما زال وأخواتها: مُلاَزَمَةُ الخَبرِ المخبَرَ عنه على حَسَبِ ما يقتضيه الحالُ نحو: «ما زال زيد ضاحكاً، وما زال عمرو أزْرَقَ العينين» ومعنى دام: بقي واسْتَمرَّ.

* * *

وَغَـيْـرُ مَـاضٍ مِـثْـلَـهُ قَـدْ عَـمِـلاَ ... إنْ كَـانَ غَيْرُ المَاضِ مِنْهُ اسْتُعْمِلاَ

هذه الأفعال على قسمين:

أحدهما: ما يَتَصَرَّفُ، وهو ما عدا ليس ودام.

والثاني: ما لا يَتَصَرَّفُ، وهو ليس ودام، فَنَبَّه المصنفُ بهذا البيتِ على أن ما يتصرف من هذه الأفعال يَعْمَلُ غيرُ الماضي، وذلك هو المضارعُ، نحو: «يكون زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾[1] والأمرُ، نحو: ﴿كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ﴾[2] وقال الله تعالى: ﴿قُلْ كُونُوا۟ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴿٥٠﴾﴾[3] واسمُ الفاعل، نحو: «زَيْدٌ كَائِنٌ أخاكَ» وقال

---

(١) سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(الواو) حرف عطف. (يكون) فعل مضارع ناقص منصوب معطوف على لتكونوا. (الرسول): اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (عليكم) على حرف جر والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر والميم علامة الجمع والجار والمجرور متعلقان بـ(شهيداً). (شهيداً) خبر يكون منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٢) سورة النساء الآية ١٣٥.

(كونوا): فعل أمر ناقص مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسمها. (قوامين): خبر كونوا منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم. (بالقسط) الجار والمجرور متعلقان بقوامين. (شهداء) خبر ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره (لله) جار ومجرور متعلقان بـ(شهيداً).

(٣) سورة الأسراء الآية ٥٠.

(قل): فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت. (كونوا): فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم كان. (حجارة): خبر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وجملة (كونوا) في محل نصب مقول القول. و(الواو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (حديداً): معطوف على حجارة.

الشاعر:

٦٣ - وَمَا كلُّ مَنْ يُبْدِي البَشَاشَةَ كَائِنا
أَخَاكَ، إذَا لم تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِدا

والمَصْدَر كذلك.

واختلف الناسُ في «كان» الناقصة: هل لها مَصْدَرٌ أم لا؟ والصحيحُ أن لها مصدراً، ومنه قوله:

٦٤ - بِبَذْلٍ وَحِلْمٍ سَادَ في قَوْمِهِ الْفَتَى
وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرُ

وما لا يتصرف منها - وهو دام، وليس - وما كان النفيُ أو شِبْهُه شرطاً فيه - وهو زال وأخواتها - لا يُسْتَعْمَلُ منه أمْرٌ ولا مصدر.

* * *

وفي جَمِيعِهَا تَوَسُّطَ الْخَبَرْ
أَجِزْ، وَكُلُّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

مُراده أن أخبار هذه الأفعال - إن لم يجب تقديمُهَا على الإسم، ولا تأخيرُهَا عنه - يجوز تَوَسُّطُهَا بين الفعل والإسم.

فمثالُ وجوبِ تقديمها على الإسم قولُكَ: «كَانَ في الدَّار صاحِبُهَا»، فلا يجوز ههنا تقديمُ الإسم على الخبر، لئلا يعود الضميرُ على متأخر لفظاً ورتبة.

ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الإسم قولُك: «كان أخِي رَفِيقي» فلا يجوز تقديم رفيقي - على أنه خبر - لأنه لا يعلم ذلك، لعدم ظهور الإعراب.

ومثالُ ما توسّطَ فيه الخبرُ قولُك: «كان قائماً زيدٌ» قال الله تعالى:

﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[1]

وكذلك سائر أفعال هذا الباب ـ من المتصرف، وغيره ـ يجوز توسُّطُ أخبارها بالشرط المَذْكور، ونَقَلَ صاحبُ الإرشاد خلافاً في جواز تقديم خبر «ليس» على اسمها، والصوابُ جوازُهُ، قال الشاعر:

٦٥ ـ سَلِي ـ إنْ جَهِلْتِ ـ النَّاسَ عَنَّا وَعَنْهُمُ

فَـلَـيْسَ سَـوَاءً عَـالِمٌ وَجَـهُـولُ

وذَكَرَ ابنُ مُعْطٍ أن خبر «دام» لا يَتَقَدَّمُ على اسمها؛ فلا تقول: «لا أصاحبك ما دام قائماً زيد» والصوابُ جَوازُهُ، قال الشاعر:

٦٦ ـ لاَ طِيبَ لِلْعَيْشِ مَا دَامَتْ مُنَغَّصَةً

لَـذَّاتُـهُ بِـادِّكَـارِ المَوْتِ وَالـهَـرَمِ

وأشار بقوله: «وكلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ» إلى أن كلَّ العرب ـ أو كلَّ النحاة ـ مَنَعَ سَبْقَ خَبَرِ «دام» عليها، وهذا إنْ أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على «ما» المتصلة بها، نحو: «لا أصحبك قائماً ما دام زيد» فمسلّم، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على «دام وَحْدَهَا، نحو «لا أصحبك ما قائماً دام زيد ـ وعلى ذلك حَمَلَهُ وَلَدُهُ في شَرْحِهِ ـ ففيه نظر، والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديمُ خَبَرِ دام على دَامَ وحدها؛ فتقول: «لاَ أَصْحَبُكَ مَا قَائماً دَامَ زَيْدٌ» كما تقول «لا أصحبك ما زيداً كَلَّمْتَ»

---

(١) سورة الروم الآية ٤٧.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (كان) فعل ماض ناقص مبني على الفتح. (حقاً) خبر كان مقدم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (علينا) جار ومجرور متعلقان بـ(حقاً) أو بمحذوف صفة. (نصر) اسم كان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره مضاف. (المؤمنين) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم. (علينا): جار ومجرور خبر مقدم و(نصر): مبتدأ مؤخر والجملة من المبتدأ والخبر في محل رفع خبر كان. وبعضهم أعرب حقاً مفعولاً مطلقاً. (علينا) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر كان مقدم. ونصر اسم كان مؤخر. وجملة كان حقاً علينا نصر لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة القسم المقدرة.

كَـذَاكَ سَـبْـقُ خَـبَـرٍ مَـا الـنَّـافِـيَـهْ ... فَـجِـيءْ بِـهَـا مَـتْـلُـوَّةً، لاَ تَـالِـيَـهْ

يعني أنه لا يجوز أن يَتَقَدَّمَ الْخَبَرُ على ما النافية، ويدخل تحت هذا قسمان؛ أحدهما: ما كان النفي شَرْطاً في عمله، نحو «ما زال» وأخواتها؛ فلا تقول: «قَائماً مَا زَالَ زَيْدٌ» وأجاز ذلك ابن كَيْسَان والنحاس، والثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، نحو «مَا كَانَ زَيْدٌ قَائماً» فلا تقول: «قائماً ما كان زيد»، وأجازه بعضُهم.

ومفهومُ كلامِهِ أنه إذا كان النفي بغير «ما» يجوز التقديمُ؛ فتقول: «قَائماً لَمْ يَزَلْ زَيْدٌ، ومنطلقاً لم يَكُنْ عَمْرٌو» ومنعهما بعضهم.

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً جوازُ تقديم الخَبرِ على الفعل وَحْدَهُ إذا كان النفي بما، نحو «مَا قَائماً زَالَ زَيْدٌ» و«ما قائماً كان زيد» ومنعه بعضهم.

* * *

وَمَـنْـعُ سَـبْـقِ خَـبَـرٍ لَـيْـسَ اصْـطُـفِـي، ... وَذُو تَـمَـامٍ مَـا بِـرَفْـعٍ يَـكْـتَـفِـي

وَمَـا سِـوَاهُ نَـاقِـصٌ، وَالـنَّـقْـصُ فـي ... فَـتِـيءَ لَـيْـسَ زَالَ دَائِـمـاً قُـفِـي

اختلف النحويون في جواز تقديم خبر «ليس» عليها؛ فذهب الكوفيون والمبرد والزجاج وانب السرج وأكثر المتأخرين ـ ومنهم المصنفُ ـ إلى المنع، وذهب أبو علي الفارِسيُّ وابن بَرْهَان إلى الجواز؛ فتقول: «قائماً ليس زَيْدٌ» واختلف النقل عن سيبويه؛ فنسبَ قومٌ إليه الجوازَ، وقومٌ المنعَ، ولم يَرِدْ من لسان العرب تَقَدُّمُ خَبرِهَا عليها، وإنما ورد من لسانهم ما ظاهره تقدُّمُ معمولِ خبرها عليها، كقوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴿٨﴾ ﴾[1] وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديم خبرها

---

(١) سورة هود الآية ٨.

(ألا) حرف تنبيه واستفتاح مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يوم) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وشبه الجملة متعلقة بمصروفاً. (يأتي) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

عليها، وتقريره أن «يوم يأتيهم» معمولُ الْخَبَر الذي هو «مصروفاً» وقد تقدم على «ليس» قال: ولا يَتَقَدَّمُ المعمولُ إلا حيث يتقدَّمُ العامِلُ.

وقوله: «وذو تمام ـ إلى آخره» معناه أن هذه الأفعالَ انقسمت إلى قسمين:

أحدهما: ما يكون تاماً وناقصاً.

وثانيهما: ما لا يكون إلا ناقصاً.

والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه.

وبالناقص: ما لا يكتفي بمرفوعه، بل يحتاج معه إلى منصوب.

وكلُّ هذه الأفعال يجوز أن تُسْتَعمل تامَّةً، إلا «فتىء»، و«زال» التي مضارعُها يَزَالُ، لا التي مضارعها يَزُولُ فإنها تامة، نحو «زالت الشمسُ»، و«لَيْسَ» فإنها لا تستعمل إلا ناقصة.

ومثالُ التام قولُه تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[١]

= تقديره. (هو) أي العذاب. و(الهاء) ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به. و(الميم) للجمع وجملة (يأتيهم) في محل جر مضافه إلى يوم. (ليس): فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح وإسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (مصروفاً): خبر ليس منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. عنهم: جار ومجرور متعلقان بـ(مصروفاً) وجملة (ليس مصروفاً) لا محل لها من الإعراب لأنها استئنافية.

(١) سورة البقرة الآية ٢٨٠.

(إن) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. والجملة مستأنفة لتقرير وجوب الإنظار والإمهال للمدين المعسر. وفي ذلك صلاح للعباد وتأليف بين القلوب. (إن) حرف شرط جازم .(كان) فعل ماضٍ تام بمعنى حدث ووجد وهي تكتفي بفاعلها كجميع الأفعال. أي وإن حدث (ذو) عسرة. و(ذو) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه من الأسماء الخمسة. ذو مضاف و(عسرة) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (فنظرة) الفاء واقعة في جواب الشرط. (نظرة) خبر لمبتدأ محذوف أي فالحكم نظرة والجار والمجرور متعلقان بنظرة أو بمحذوف صفة لها والجملة المقترنة بالفاء في محل جزم جواب الشرط. وبعضهم أعرب (نظرة) مبتدأ والخبر محذوف تقديره (نظرة حاكمة). وجملة الشرط وجوابه استئنافية.

أي: إن وُجد ذو عُسرة، وقولُه تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ۝١٧﴾[2]

* * *

وَلاَ يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرْ   إِلا إِذَا ظَرْفاً أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرْ

يعني أنه لا يجوز أن يلي «كان» وأخواتِها معمولُ خبرها الذي ليس بظرفٍ ولا جار ومجرور، وهذا يشمل حالين:

أحدهما: أن يتقدم معمولُ الخَبرِ (وَحْدَه على الإسم) ويكون الخبر مؤخراً عن الإسم، نحو «كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً» وهذه ممتنعة عند البصريين، وأجازها الكوفيون.

الثاني: أن يتقدم المعمولُ والخبرُ على الإسم، ويتقدم المعمول على الخبر،

---

(١) سورة هود الآية ١٠٨.

(خالدين) حال منصوبة من الضمير في (لهم) والعامل فيها ما عمل في الجار والمجرور وعلامة النصب وهي الياء لأنه جمع مذكر سالم. (فيها) الجار والمجرور متعلقان (بخالدين) ما مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (دامت) فعل ماضٍ تام مبني على الفتح. والتاء تاء التأنيث الساكنة لا محل من الإعراب. (السماوات) فاعل دام مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (والأرض) الواو حرف عطف. (الأرض) معطوف على السماوات مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. والمصدر المؤول من (ما) وما في خبرها في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلقة بخالدين (من مدة بقائهما). وجملة (دامت السماوات) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول الحرفي.

(٢) سورة الروم الآية ١٧.

(الفاء) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .(سبحان) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (سبحان) مضاف .(الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (حين) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. متعلق بالمصدر سبحان في الموضعين. (تمسون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (وحين تصبحون) الواو حرف عطف و(حين تصبحون) معطوفة على الجملة السابقة.

نحو «كان طعامَك آكِلاً زيدٌ» وهي ممتنعة عند سيبويه، وأجازها بعضُ البصريين.

ويخرج من كلامه أنه أنه إذا تقدم الخبرُ والمعمولُ على الإسم، وقُدِّم الخبر على المعمول جازت المسألة؛ لأنه لم يَلِ «كان» معمولُ خبرِهَا؛ فتقول «كان آكِلاً طعامَكَ زيد» ولا يمنعها البصريون.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً جاز إيلاؤه «كان» عند البصريين والكوفيين، نحو «كان عِنْدَكَ زَيْدٌ مقيماً، وكان فيك زَيْدٌ راغباً».

* * *

ومُـضْـمَـرَ الـشـأن اسـمـاً انْـوِ إنْ وَقَـعْ مُـوهِـمُ مـا اسْـتَـبـان أنَّـهُ امْـتَـنَـعْ

يعني أنه إذا وَرَدَ من لسان العرب ما ظاهِرُه أنه وَلِيَ «كان» وأخواتِها معمولُ خبرها فأَوِّلْهُ على أنَّ في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن، وذلك نحو قوله:

٦٧ - قَـنَـافِـذُ هَـدَّاجُـونَ حَـوْلَ بُـيُـوتِـهِـمْ

بِـمَـا كَـانَ إيَّـاهُـمْ عَـطِـيَّـةُ عَـوَّدَا

فهذا ظاهِرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ زَيْدٌ آكِلاً» ويتخرَّج على أن في «كان» ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن وهو اسمُ كان.

ومما ظاهِرُهُ أنه مثل «كان طَعَامَكَ آكِلاً زَيْدٌ» قولُه:

٦٨ - فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مُعَرَّسِهِمْ

وَلَيْسَ كُـلَّ الـنَّـوَى تُـلْـقِـي المَـسَـاكِـينُ

إذا قرىء بالتاء المثناة من فَوْقُ.

وقد خُرِّج البيتان على إضمار الشأن:

والتقدير في الأول «بما كان هو» أي: الشأنُ؛ فضمير الشأن اسم كان، وعطية: مبتدأ، وعَوَّد: خبره، وإياهم: مفعول عَوَّد، والجملة من المبتدأ

وخبرِهِ خبر كان؛ فلم يَفْصِلْ بين «كان» واسمها معمولُ الخبر؛ لأن اسمها مُضْمَر قبل المعمول.

والتقدير في البيت الثاني «وليس هو» أي: الشأن؛ فضمير الشأن اسم ليس، وكلُّ [النوى] منصوبٌ بتُلْقِي، وتلقى المساكين؛ فعل وفاعل (والمجموع) خبر ليس، هذا بعض ما قيل في البيتين.

* * *

وَقَدْ تُـزَادُ كَـانَ فـي حَـشْـوٍ: كـمـا   كـان أصحّ عـلـم مـن تـقـدمـا

كان على ثلاثة أقسام:

أحدها: الناقصةُ.

والثاني: التامَّةُ.

وقد تقدم ذكرهما.

والثالث: الزائدة، وهي المقصودة بهذا البيت.

وقد ذكر ابن عصفورٍ أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين: كالمبتدأ وخبره، نحو «زَيْدٌ كَانَ قائمٌ» والفعل ومرفوعِه؛ نحو «لَمْ يُوجَدْ كَانَ مِثْلُكَ» وَالصلةِ وَالموصولِ، نحو «جَاءَ الّذِي كَانَ أَكْرَمْتُهُ» وَالصفةِ وَالموصوفِ، «مَرَرْتُ بِرَجُل كَان قَائم» وَهذا يفهم أيضاً من إطلاق قول المصنف «وقد تُزاد كان في حشو» وإنّما تنقاسُ زيادتُها بين «ما» وفعل التعجب، نحو «ما كان أَصَحَّ عِلمَ مَنْ تَقَدَّمَا» ولا تُزاد في غيره إلا سماعاً.

وقد سُمِعت زيادتُها بين الفعل ومرفوعه، كقولهم: وَلَدَتْ فاطِمَةُ بنت الْخُرْشُبِ الأنماريةُ الكملَةَ من بني عَبْسٍ لم يُوجَدْ كان أفْضَلُ منهم.

وَقد سمع أيضاً زيادتها بين الصفةِ وَالموصوفِ كقوله:

٦٩ ـ فـكَـيْـفَ إِذَا مَـرَرْتُ بِـدَارِ قَـوْمٍ

وَجِـيـرَانٍ لَـنَـا كَـانُـوا كِـرَامِ

وشَذَّ زيادَتُهَا بين حرف الجر ومجروره، كقوله:

٧٠ - سَـرَاةُ بَـنِـي أَبِـي بَـكْـرٍ تَـسَـامـى
عَـلى كَـانَ المُسَـوَّمَـةِ الـعِـراب

وأكثر ما تُزاد بلفظ الماضي، وقد شَذَّت زيادتها بلفظ المضارع في قول أمّ عَقِيلِ بن أبي طالب:

٧١ - أَنْـتَ تَـكُـونُ مـاجِـدٌ نَـبِـيـلُ
إذا تَهُـبُّ شَـمْـأَلٌ بَـلِيلُ

* * *

وَيَحْذِفُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرْ وَبَعْدَ إِنْ وَلَوْ كَثِيراً ذَا اشْتَهَرْ

تُحْذَفُ «كان» مع اسمها ويبقى خبرها كثيراً بعد إِنْ، كقوله:

٧٢ - قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقاً وَإِنْ كَذِباً
فَمَا اعْتِذَارُكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلاَ؟

التقدير: «إن كان المَقُولُ صدقاً، وإن كان المَقُولُ كذباً» وبعد لَوْ، كقولك: «ائْتِني بِدابَّةٍ ولَوْ حِمَاراً» أي: «ولو كان المأتِيُّ به حِمَاراً».

وقد شَذَّ حذفها بعد لَدُن، كقوله:

٧٣ - * مِنَ لَدُ شَوْلاً فَإِلَى إِتْلائِهَا *

(التقدير: مِنْ لَدُ أنْ كَانتْ شَوْلاً).

* * *

وَبَعْدَ «أَنْ» تَعْوِيضُ «مَا» عَنْهَا ارْتُكِبْ
كَمِثْلِ «أَمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ»

ذَكَرَ في هذا البيت أن «كان» تُحْذَفُ بعد «أن» المصدرية ويُعَوَّضُ عنها «ما» ويبقى اسمُها وخبرها، نحو «أمَّا أَنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ» والأصلُ «أن كُنْتَ بَرّاً فَاقْتَرِبْ» فحذفت «كان» فانفصل الضميرُ المتصلُ بها وهو التاء، فصار «أن

أَنتَ بَرّاً» ثم أتى بـ«ما» عِوَضاً عن «كان»، فصار «أنْ مَا أَنتَ بَرّاً» (ثم أدغمت النونُ في الميم، فصار: أَمَّا أَنتَ بَرّاً)، ومثلُه قولُ الشاعر:

٧٤ - أَبَـا خُـرَاشَـةَ أَمَّـا أَنْـتَ ذَا نَـفَـرٍ فَـإِنَّ قَـوْمِـيَ لَمْ تَـأْكُـلْـهُـمُ الـضَّـبُـعُ

فأَنْ: مصدرية، وما: زائدة عوضاً عن «كان»، وأنتَ: اسمُ كان المحذوفة، وذا نَفَرٍ: خَبَرُهَا، ولا يجوز الجمع بين كان وما؛ لكون «ما» عِوَضاً عنها، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعَوَّضِ، وأجاز ذلك المبردُ، فيقول: «أمَّا كُنتَ منطلقاً انطلقتُ».

ولم يُسْمَع من لسان العرب حَذْفُ «كان» وتعويضُ «ما» عنها وإبقاءُ ٱسمها وخبرها إلا إذا كان اسْمُها ضميرَ مُخَاطَبٍ كما مَثَّلَ به المصنف، ولم يسمع مع ضمير المتكلم، نحو «أَمَّا أَنَا منطلقاً انطلقْتَ» والأصل «أن كُنتُ منطلقاً» ولا مع الظاهر، نحو «أما زَيْدٌ ذَاهِباً انطلَقتُ» والقياسُ جَوَازُهما كما جاز مع المخاطب، والأصلُ «أن كَانَ زيد ذاهباً انطلقْتُ» وقد مَثَّلَ سيبويه رحمه الله في كتابه بـ«أَمَّا زَيْدٌ ذَاهِباً».

* * *

وَمِـنْ مُـضَـارِعٍ لِـكَـانَ مُـنْـجَـزِمْ تُـحْـذَفُ نُـونٌ، وَهْـوَ حَـذْفُ مَا ٱلْتُزِمْ

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ من «كان» قيل: لم يَكُنْ، والأصلُ يَكُونُ، فَحَذَفَ الجازِمُ الضمةَ التي على النون، فالتقى ساكنان: الواو، والنون؛ فحذف الواو لالتقاء الساكنين؛ فصار اللفظ «لم يَكُنْ» والقياسُ يقتضي أن لا يُحْذَفَ منه بعد ذلك شيء آخَرُ، لكنهم حذفوا النون بعد ذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال؛ فقالوا: «لم يَكُ» وهو حَذْفٌ جائزٌ، لا لازم، ومذهَبُ سيبويه ومَنْ تابعه أن هذه النونَ لا تحذف عند ملاقاة سَاكِنٍ؛ فلا تقول «لَمْ يَكُ الرَّجُلُ قَائماً» وأجاز ذلك يُونُسُ، وقد قرىء شاذاً: ﴿لم يك الذين كفروا﴾ وأما إذا لاقت متحركاً فلا يخلو: إما أن يكون ذلك المتحرك ضميراً متصلاً، أو لا،

فإن كان ضميراً متصلاً لم تحذف النونُ اتفاقاً، كقولهﷺ لعمر رضي الله عنه في ابن صياد: «إن يَكُنْهُ فلن تُسَلَّطَ عليه، وإلا يَكُنْهُ فلا خَيْرَ لك في قَتْلِهِ»، فلا يجوز حذف النون؛ فلا تقول: «إن يكهُ، وإلاَّ يكه»، وإن كان غيرَ متصلٍ جاز الحذفُ والإثبَاتُ، نحو «لم يكن زيد قائماً، ولم يَكُ زيدٌ قائماً» وظاهِرُ كلام المصنف أنه لا فرق في ذلك بين «كان» الناقصة والتامة، وقد قرىء: ﴿وإن تك حسنة يضاعفها﴾ برفع حسنة وحذفِ النون، وهذه هي التامة.

* * *

فَصْلٌ في مَا وَلاَ وَلاَتَ وَإِن

المُشَبَّهَاتِ بِلَيسَ

إِعْمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ «مَا» دُونَ «إِنْ» مَعَ بَقَا النَّفْي، وتَرْتِيبِ زُكِنْ
وَسَبْقَ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٍ كَـ«مَا بِي أَنْتَ مَعْنِيّاً» أَجَازَ الْعُلَمَا

تقدَّمَ في أول باب «كان» وأخواتها أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وَحروفٍ، وَسَبَقَ الكلامُ على «كان» وأخواتها، وهي من الأفعال الناسخة، وسيأتي الكلام على الباقي، وذكر المصنفُ في هذا الفصل من الحروف [الناسخة] قسماً يعملُ عَمَلَ «كان» وهو: ما، ولا، ولاَتَ، وإنْ.

أما «ما» فلغةُ بني تميم أنها لا تعمل شيئاً؛ فتقول: «ما زَيْدٌ قائمٌ» فزيد: مرفوع بالابتداء، وقائم: خبره، ولا عَمَلَ لما في شيء منهما؛ وذلك لأن «ما» حرف لا يختصُّ؛ لدخوله على الإسم نحو: «ما زيد قائم» وعلى الفعل نحو: «ما يقُومُ زيدٌ» وما لا يختص فحقه ألاَّ يعملَ، ولغةُ أهلِ الحجاز إعمالُها كعمل «ليس» لشبهها بها في أنها لنفي الحال عند الإطلاق؛ فيرفعون بها الإسمَ، وينصبون بها الخبرَ، نحو: «ما زيد قائماً» قال الله تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1]

(١) سورة يوسف الآية ٣١.

وقال تعالى: ﴿مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ﴾[1] وقال الشاعر:

٧٥ - أَبْنَاؤهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمُ
حَنِقُو الصُّدُورِ، وَمَا هُمُ أَوْلاَدَهَا

لكن لا تعمل عندهم إلا بشروط (ستة) ذكر المصنف منها أربعة:

الأول: ألاَّ يُزَاد بعدها «إنْ» فإن زِيدت بطلَ عملُها، نحو: «ما إن زَيد قائم» برفع قائم، ولا يجوز نصبه، وأجاز ذلك بعضهم.

الثاني: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلاَّ، نحو: «ما زيد إلاَّ قائم»؛ فلا يجوز نصب «قائم» وكقوله تعالى: ﴿مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴿١٥﴾﴾[2] وقوله: ﴿وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ مُّبِينٌ ﴿٩﴾﴾[3] خلافاً لمن أجازه.

الثالث: ألاَّ يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛

= (ما هذا) ما نافية حجازية تعمل عمل ليس مبني على السكون لا محل لها من الإعراب. (ها) حرف تنبيه لا محل له من الإعراب. (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع اسم ما. (بشراً) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وجملة (ما هذا بشراً) لا محل لها من الإعراب استئناف بياني.

(١) سورة المجادلة الآية ٢.

(ما هن): ما حرف نفي تعمل عمل ليس مبني على السكون لا محل لها من الإعراب. (هن) ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم ما. (أمهاتهم) أمهات خبر ما منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم. (أمهات) مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع.

(٢) سورة يس الآية ١٥.

(ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أنتم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (إلا) حرف استثناء ملغى. (بشر) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. (مثلنا) مثل: صفة مرفوعة وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره مضاف. (نا) مضاف إليه مبني على السكون في محل جر.

(٣) سورة الأحقاف، الآية٩.:

(ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أنا) ضمير منفصل مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (إلا) حرف استثناء ملغى. (نذير) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (مبين) نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

فإن تقدَّمَ وَجَبَ رَفْعُه، نحو: «ما قائمٌ زَيْدٌ»؛ فلا تقول: «ما قائماً زيد» وفي ذلك خلاف.

فإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فقدّمْتَه فقلت: «ما في الدار زيد»، و«ما عندك عمرو»فاختلف الناسُ في «ما» حينئذٍ: هل هي عاملة أم لا؟ فَمَنْ جعلها عاملةً قال: إن الظرف والجار والمجرور في موضع نَصْبٍ بها، ومَنْ لم يجعلها عاملة قال: إنهما في موضع رفع على أنهما خَبَرَانِ للمبتدأ الذي بعدهما، وهذا الثاني هو ظاهر كلام المصنف؛ فإنه شرط في إعمالها أن يكون المبتدأ والخبر بعد «ما» على الترتيب الذي زُكِنَ، وهذا هو المراد بقوله: «وترتيبِ زُكِن» أي: عُلِمَ. (ويعني به أن يكون المبتدأ مُقَدّماً والخبر مؤخراً، ومقتضاه أنه متى تقدَّمَ الخبر لا تعمل «ما» شيئاً، سواء كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، أو غير ذلك، وقد صَرَّحَ بهذا في غير هذا الكتاب).

الشرط الرابع: ألاّ يتقدم معمولُ الخبر على الإسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور؛ فإن تقدم بطلَ عملُها، نحو: «ما طَعَامَك زَيْدٌ آكِلٌ» فلا يجوز نصب «آكل» ومَنْ أجاز بقاء العمل مع تقدم الخبر يُجِيزُ بقاء العمل مع تقدم المعمول (بطريق الأوْلى) لتأخر الخبر. وقد يقال: لا يلزم ذلك؛ لما في الإعمال مع تقدُّم المعمول من الفصل بين الحرف ومعموله، وهذا غيرُ موجودٍ مع تقدم الخبر.

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً لم يَبْطُلْ عملُها، نحو: «ما عندك زيد مقيماً، وما بي أنت مَعْنياً»: لأن الظروف والمجرورات يُتَوَسَّعُ فيها ما لا يتوسع في غيرها.

وهذا الشرط مفهومٌ من كلام المصنف؛ لتخصيصه جوازَ تقديم معمولِ الخبر بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جاراً ومجروراً.

الشرط الخامس: ألاّ تتكرر «ما»؛ فإن تكررت بَطَلَ عملُها، نحو: «ما ما زَيد قائم» (فالأولى نافية، والثانية نَفَت النفيَ؛ فبقي إثباتاً) فلا يجوز

نصب «قائم» وأجازه بعضهم.

الشرط السادس: ألاّ يُبْدَل من خبرها مُوجَبٌ، فإن أبدل بطل عملُها، نحو: «ما زيدٌ بشيء إلا شيء لا يعبأ به» فبشيء: في موضع رفع خبرٌ عن المبتدأ الذي هو «زيد» ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبراً عن «ما»، وأجازه قوم، وكلامُ سيبويه ـ رحمه الله تعالى! ـ في هذه المسألة محتملٌ للقولين المذكورين ـ أعني القولَ باشتراط ألاّ يبدل من خبرها مُوجَب، والقولَ بعدم اشتراط ذلك ـ فإنه قال بعد ذكر المثال المذكور ـ وهو «ما زيد بشيء، إلى آخره» ـ: اسْتَوَتِ اللغتان، يعني لغة الحجاز ولغة تميم، واختلف شُرَّاحُ الكتاب فيما يرجع إلى قوله: «استوت اللغتان» فقال قوم: هو راجع إلى الإسم الواقع قبل «إلاّ» والمرادُ أنه لا عَمَلَ لـ«ما»فيه، فاستوت اللغتان في أنه مرفوع، وهؤلاء هم الذين شَرَطُوا في إعمال «ما» ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وقال قوم: هو راجع إلى الإسم الواقع بعد «إلا»، والمراد أنه يكون مرفوعاً سواء جعلت «ما» حجازية، أو تميمية، وهؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال «ما» ألا يُبْدَل من خبرها مُوجَب، وتوجيهُ كل من القولين، وترجيحُ المختار منهما ـ وهو الثاني ـ لا يليق بهذا المختصر.

* * *

وَرَفْـعَ مَـعْـطُـوفٍ بِـلَـكِـنْ أَوْ بِـبَـلْ ... مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِمَا ٱلْزَمْ حَيْثُ حَلْ

إذا وقع بعد خبر «ما» عَاطِفٌ فلا يخلو: إما أنْ يكون مُقْتَضِياً للإيجاب، أو لا.

فإن كان مقتضياً للإيجاب تعين رَفْعُ الإسْم الواقع بعده ـ وذلك نحو «بل، ولكن» ـ فتقول: «مَا زَيْدٌ قائماً لكن قَاعِدٌ» أو «بَلْ قَاعِدٌ»؛ فيجب رفع الإسم على أنه خبر مبتدأ محذوف، والتقدير «لكن هو قاعد، وبل هو قاعد» ولا يجوز نَصْبُ «قاعد» عطفاً على خبر «ما» لأن «ما» لا تعمل في الموجب.

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقْتَضٍ للإيجاب ـ كالواو ونحوها ـ جاز

النصبُ والرفْعُ، والمختار النصب، نحو «ما زيد قائماً ولا قاعداً» ويجوز الرفع؛ فتقول: «وَلاَ قَاعِدٌ» وهو خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير «ولا هو قاعد».

ففهم من تخصيص المصنف وُجُوبَ الرفْعِ بما إذا وقع الإسم بعد «بل، ولكن» أنه لا يجب الرفع بعد غيرهما.

* * *

وَبَعْدَ مَا وَلَيْسَ جَرّ الْبَا الْخَبَرْ وبَعْدَ لاَ وَنَفْيِ كَانَ قَدْ يُجَرْ

تُزاد الباء كثيراً في الخبر بعد «ليس، وما» نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾[1] و ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ﴾[2] و ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَـٰفِلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾[3]، و ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[4] ولا تختص زيادة الباء

---

(١) سورة الزمر الآية ٣٦.

(أليس) الهمزة حرف استفهام مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ليس) فعل ماض ناقص مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بكافٍ) الباء حرف جر زائد مؤكد. و(كافٍ) خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. (عبده) عبد مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة مضاف. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورة الزمر الآية ٣٧.

(أليس) الهمزة للاستفهام حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ليس) فعل ماض ناقص مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة اسم ليس مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (بعزيزٍ) الباء حرف مؤكد زائد. (عزيز) خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد. (ذي انتقام) ذي: صفة مجرورة وعلامة جرها الياء مضاف. انتقام مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة.

(٣) سورة الأنعام الآية ١٣٢.

(الواو) حرف استئناف لا محل له من الإعراب. أو تعرب واو الحال. (ما) حرف نفي حجازية تعمل عمل ليس. (ربك) (رب) إسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. رب مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (الباء) حرف جر زائد ومؤكد. (غافل) مجرور لفظاً منصوب محلاً على أنه خبر (ما). (وعما) جار ومجرور متعلقان بغافل. (يعملون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون. و(الواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول ما لا لمحل لها من الإعراب.

(٤) سورة فصلت الآية ٤٦. =

بعد «ما» بكونها حجازيةً خلافاً لقوم، بل تزاد بعدها وبعد التميمية، وقد نقل سيبويه والفرّاء ـ رحمهما الله تعالى! ـ زيادة الباء بعد «ما» عن بني تميم؛ فلا التفات إلى مَنْ مَنَعَ ذلك، وهو موجود في أشعارهم.

وقد اضطرب رأيُ الْفَارِسِيّ في ذلك؛ فمرةً قال: لا تُزَادُ الباء إلا بعد الحجازية، ومرةً قال: تُزَاد في الخبر المنفي.

وقد وردت زيادةُ الباء قليلاً في خبر «لا» كقوله:

٧٦ ـ فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَةٍ

بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ

وفي خبر مضارع «كان» المنفية بـ«لَمْ» كقوله:

٧٧ ـ وَإِنْ مُدتِ الأيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ

بِأَعْجَلِهِمْ؛ إذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

* * *

فِي النَّكِرَاتِ أُعْمِلَتْ كَلَيْسَ «لاَ» وَقَدْ تَلِي «لاَتَ» وَ«إِنْ» ذَا الْعَمَلاَ

وَمَا لِـ«لاَتَ» فِي سِوَى حِينٍ عَمَلْ

وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قَلْ

تقدَّمَ أن الحروفَ العاملة عملَ «ليس» أربعةٌ، وقد تقدَّمَ الكلامُ على «ما» وذكَرَ هنا «لا» و«لاَتَ» و«إنْ».

أمّا «لا» فمذهَبُ الحجازيين إعمالُهَا عَمَل «ليس»، ومَذْهَبُ تميم إهمالُهَا ولا تعمل عند الحجازيين إلا بشروط ثلاثة:

(وما) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. يعمل عمل ليس. (ربك) رب اسم مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. وهو مضاف والكاف ضمير مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (بظلام) الباء حرف جر زائد وظلام خبر ما منصوب وعلامة نصبه الفتحة المقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. (للعبيد) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لظلام.

أحدها: أن يكون الإسم والخبر نكرتين، نحو «لا رَجُلٌ أفضَلَ مِنكَ»، ومنه قولُه:

٧٨ ـ تَعَزَّ فَلاَ شَيْءٌ عَلَى الأرْضِ بَاقِياً
وَلاَ وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللَّهُ وَاقِيَا

وقولُه:

٧٩ ـ نَصَرْتُكَ إذْ لاَ صَاحِبٌ غَيْرَ خَاذِلٍ
فَبُوِّئْتَ حِصْناً بِالْكُمَاةِ حَصِينَا

وزعم بعضهم أنها قد تعمل في المعرفة، وأنشد للنابغة (الجعدي).

٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذِي وُدٍّ، فَلَمَّا تَبِعْتُهَا
تَوَلَّتْ، وَبَقَّتْ حَاجَتِي فِي فُؤَادِيَا
وَحَلَّتْ سَوَادَ الْقَلْبِ، لاَ أَنَا بَاغِياً
سِوَاهَا، وَلاَ عَنْ حُبِّهَا مُتَرَاخِيَا

واختلف كلام المصنف في (هذا) البيت؛ فمرة قال: إنه مُؤَوّل، ومرة قال: إنَّ القياسَ عليه سائغ.

الشرط الثاني: ألاّ يتقدم خَبَرُهَا على اسمها؛ فلا تقول «لا قَائماً رَجُلٌ».

الشرط الثالث: ألا ينتقض النَّفْيُ بإلاّ؛ فلا تقول: لا رَجُلٌ إلا أفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ» بنصب «أفضل»، بل يجبُ رَفْعُه.

ولم يتعرض المصنف لهذين الشرطين.

وأما «إنِ» النافيةُ فمذهَبُ أكْثَرِ البصريين والفرّاء أنها لا تعملُ شيئاً. ومذهَبُ الكوفيين، خَلاَ الفَرَّاء: أنها تعمل عَمَلَ «ليس»، وقال به من البصريين أبو العباس المبرد، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو علي الفارسيُّ، وأبو الفتح بن جني، واختاره المصنف (وزعم أن في كلام سيبويه ـ رحمه الله

تعالى! ـ إشارة إلى ذلك) وقد وَرَدَ السماعُ به؛ قال الشاعر:

٨١ ـ إِنْ هُوَ مُسْتَوْلِياً عَلَى أَحَدٍ إِلاَّ عَلَى أَضْعَفِ المَجَانِينِ

وقال آخر:

٨٢ ـ إِنِ المَرْءُ مَيْتاً بِانْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بِأَنْ يُبْغَى عَلَيْهِ فَيُخْذَلاَ

وذكر ابن جني ـ في المحتَسَب ـ أن سعيد بن جُبَيْر ـ رضي الله عنه! ـ قرأ: ﴿إِنِ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادًا أَمْثَالَكُمْ﴾[(١)] بنصب العباد.

ولا يُشْتَرَط في اسمها وخبرها أن يكونا نكرتين، بل تعمل في النكرة والمعرفة، فتقول: «إِنْ رَجُلٌ قَائِماً، [وَإِنْ زَيْدٌ القَائِمَ]، وَإِنْ زَيْدٌ قَائِماً».

* * *

وأما «لاَتَ» فهي «لا» النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيث مفتوحةً، ومذهَبُ الجمهور أنها تعمل عَمَلَ «ليس»؛ فترفع الإسمَ، وتنصب الخبرَ، لكن اختصت بأنها لا يُذْكَرُ معها الإسمُ والخبرُ معاً، بل إنما يذكر معها أحَدُهُمَا، والكثيرُ في لسان العرب حَذْفُ اسمها وبقاءُ خبرها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾[(٢)]

---

(١) سورة الأعراف الآية ١٩٤.

(إنْ) حرف نفي يعمل عمل ليس. (الذين) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع اسم إن. (تدعون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب .(من دون) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال، دون مضاف. (الله) لفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة. (عباداً) خبر إن النافية منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (أمثالكم) أمثال نعت لعباد منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة. أمثال مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه.

(٢) سورة ص الآية ٣.

(ولات) الواو للحال مبنية على الفتح لا محل له من الإعراب (لات) حرف نفي يعمل عمل ليس مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (حين) خبرها منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على =

بنصب الحين؛ فحُذِفَ الإسمُ وبقيَ الخبرُ، والتقدير «وَلاَتَ الْحِينُ حِينَ مَنَاصٍ» فالحينُ: اسمها، وحينَ مناصٍ خبرها، وقد قرىء شذوذاً ﴿ولَاتَ حين مناص﴾ برفع الحين على أنه اسم «لات» والخَبرُ محذوفٌ، والتقدير «وَلاَتَ حِينُ مَنَاصٍ لَهُمْ» أي: ولاتَ حينُ مَنَاصٍ كائناً لهم، وهذا هو المراد بقوله: «وَحَذْفُ ذِي الرَّفْعِ ـ إلى آخر البيت».

وأشار بقوله: «وما للات في سوى حين عمل» إلى ما ذكره سيبويه من أن «لات» لا تعمل إلا في الحين، واختلف الناسُ فيه؛ فقال قوم: المراد أنها لاتعمل إلا في لفظ الحين، ولا تعمل فيما رَادَفَهُ كالساعة ونحوها، وقال قوم: المراد أنها لا تعمل إلا في أسماء الزمان؛ فتعمل في لفظ الحين وفيما رَادَفَهُ من أسماء الزمان، ومِنْ عملها فيما رَادَفَهُ قولُ الشاعر:

٨٣ ـ نَـدِمَ الْـبُـغَـاةُ وَلاَتَ سَـاعَـةَ مَـنْـدَمِ
وَالْـبَـغْـيُ مَـرْتَـعُ مُـبْـتَـغِـيـهِ وَخِـيـمُ

وكلامُ المصنفِ محتملٌ للقولين، وَجَزَمَ بالثاني في التسهيل، وَمَذْهَبُ الأخفش أنها لا تعمل شيئاً، وأنه إنْ وُجِدَ الإسمُ بعدها منصوباً فناصبُهُ فعلٌ مُضْمَر، والتقدير «لاَتَ أَرَى حِينَ مَنَاصٍ» وإنْ وُجِدَ مرفوعاً فهو مبتدأ والخبرُ محذوفٌ، والتقدير «لاَتَ حِينُ مَنَاصٍ كَائِنٌ لَهُمْ» والله أعلم.

* * *

= آخره مضاف. (مناصٍ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. واسم لات محذوف والتقدير (ولات الحين حين مناصٍ) والجملة من لات ومعموليها في محل نصب حال. وصاحب الحال هو الضمير المتصل بالفعل نادوا وهو الواو.

أفعَالُ المُقَارَبَةِ

كَكَانَ كَادَ وَعَسَى، لَكِنْ نَدَرْ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرْ

هذا هو القسم الثاني من الأفعال الناسخة (للابتداء)، وهو «كاد» وأخواتُهَا، وذكر المصنف منها أحَدَ عشرَ فِعْلاً. ولا خلاف في أنها أفعال، إلا عَسَى؛ فنقل الزاهِدُ عن ثعلب أنها حرفٌ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج، والصحيح أنها فعل؛ بدليل اتِّصَالِ تاء الفاعل وأخواتها بها، نحو «عَسَيْتُ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُمَا، وَعَسَيْتُمْ، وَعَسَيْتُنَّ».

وهذه الأفعال تسمى أفعال المقاربة، وليست كلها للمقاربة، بل هي على ثلاثة أقسام:

أحدها: ما دَلَّ على المقاربة، وهي: كاد، وكَرَبَ، وَأَوْشَكَ.

والثاني: ما دَلَّ على الرَّجَاءِ، وهي: عَسَى، وَحَرَى، وَاخْلَوْلَقَ.

والثالث: مادَلَّ على الإنشاء، وهي: جَعَلَ، وَطَفِقَ، وَأَخَذَ، وَعَلِقَ، وأنشأ.

فتسميتُهَا أفعالَ المقاربَةِ من باب تسمية الكل باسم البعض.

وكلها تدخل على المبتدأ والخبر؛ فترفع المبتدأ اَسْماً لها، ويكون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهذا هو المراد بقوله: «ككان كاد وعسى» لكن الخبر في هذا الباب لا يكون إلا مضارعاً، نحو «كَادَ زَيْدٌ يَقُوم، وعَسَى زَيْدٌ

أنْ يَقُومَ» ونَدَر مجيئه اسماً بعد «عسى، وكاد» كقوله:

٨٤ ـ أكْثَرْتَ فِي الْعَذْلِ مُلِحّاً دَائِماً
لاَ تُكْثِرَنْ إنِّي عَسَيْتُ صَائِمَا

وقوله:

٨٥ ـ فَأُبْتُ إلَى فَهْمٍ، وَمَا كِدْتُ آئِباً
وَكَمْ مِثْلِهَا فَارَقْتُهَا وَهْيَ تَصْفِرُ

وهذا هو مُرَاد المصنف بقوله: «لكن نَدَر ـ إلى آخره» لكن في قوله «غير مضارع» إيهام؛ فإنه يدخل تحته: الإسمُ، والظرفُ، والجارُّ والمجرور، والجملة الإسمية، والجملةُ الفعليةُ بغير المضارع. ولم يندر مجيء هذه كلها خبراً عن «عسى، وكاد» بل الذي نَدَر مجيءُ الخبرِ اسماً، وأما هذه فلم يُسْمع مجيئها خبراً عن هذين.

* * *

وَكَوْنُهُ بِدُونِ «أنْ» بَعْدَ عَسَى نَزْرٌ، وَكَادَ الأمْرُ فِيهِ عُكِسَا

أي: اقترانُ خبر «عسى» بـ«أنْ» كثيرٌ؛ وتجرِيدهُ من «أنْ» قليلٌ، وهذا مذهَبُ سيبويه، ومذهَبُ جمهور البصريين أنه لا يتجرّدُ خبرُهَا من «أنْ» إلا في الشعر، ولم يَرِدْ في القرآن إلا مقترناً بـ«أنْ» قال الله تعالى: ﴿فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ﴾[1]،

---

(١) سورة المائدة الآية ٥٢.

(الفاء) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (عسى) فعل ماضٍ من أفعال الرجاء وتعمل عمل كان. (الله) لفظ الجلالة اسمها مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (أن) حرف مصدري واستقبال. (يأتي) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والمصدر المؤول من أن وما في خبرها في محل نصب خبر عسى. والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب. (بالفتح) الباء حرف جر. الفتح اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة. والجار والمجرور متعلقان بيأتي وجملة يأتي =

وقال عزَّ وجلَّ: ﴿عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ﴾[1]

ومن وروده بدونِ «أنْ» قولُه:

٨٦ ـ عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ
يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبُ

وقوله:

٨٧ ـ عَسَى فَرَجٌ يَأْتِي بِهِ اللَّه؛ إنهُ
لَهُ كُلَّ يَوْمٍ فِي خَلِيقَتِهِ أمْرُ

وأما «كادَ» فَذَكر المصنفُ أنها عَكْسُ «عَسَى»؛ فيكون الكثيرُ في خبرها أن يتجرد من «أنْ» وَيَقِلُّ اقترانُه بها (وهذا بخلاف ما نصَّ عليه الأندلسيُّونَ من أن اقتران خبرها بـ«أنْ» مخصوصٌ بالشعر). فمن تجريده من «أنْ» قوله تعالى: ﴿فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[2] وقال: ﴿مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ

= من الفعل والفاعل صلة الموصول الحرفي.

(١) سورة الأسراء الآية ٨.

(عسى) فعل ماضٍ من أفعال الرجاء يعمل عمل كان. (ربكم) ربُّ اسم عسى مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره وهو مضاف، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (أن) حرف نصب واستقبال مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يرحمكم) يرحمَ فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو، والكاف ضمير متصل مبني على الضم في نصب مفعول به والميم علامة الجمع والمصدر المؤول من أن وما في حيزه في محل نصب خبر عسى وجملة يرحمكم صلة الموصول الحرفي.

(٢) سورة البقرة الآية ٧١.

(فذبحوها) الفاء حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ذبحوها) فعل ماضٍ مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والهاء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والجملة استئنافية لا محل لها من الإعراب ولك أن تجعل الفاء فصيحة أي فاما حصلت لهم هذه البقرة الجامعة لأشتات هذا الوصف ذبحوها. (وما) الواو واو الاستئناف. ما حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كادوا) فعل ماض مبني على الضم. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسمها. لأنها من الأفعال المقاربة العاملة عمل كان. (يفعلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر كاد. وجملة ما

﴿قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ﴾[1] ومن اقترانه بـ«أنْ» قولُهﷺ: «ما كِدْتُ أن أُصَلِّيَ العَصْرَ حتى كادتِ الشَّمْسُ أن تَغْرُبَ» وقوله:

٨٨ - كَـادَتِ الـنَّـفْـسُ أن تَـفِـيـضَ عَـلَـيْـهِ ... إذْ غَـــدَا حَـــشْـــوَ رَيْـــطَـــةٍ وَبُـــرُودِ

* * *

وَكَـعَـسَـى حَـرَى، وَلَـكِـنْ جُـعِـلاَ ... خَبَرُهَا حَتْماً، بِـ«أَنْ» مُتَّصِلاَ

وَأَلْـزَمُـوا اخْـلَـوْلَـقَ «أنْ» مِـثْـلَ حَـرَى ... وَبَـعْـدَ أَوْشَـكَ انْـتِـفَـا «أنْ» نَـزَرَا

يعني أن «حَرَى» مثلُ «عَسَى» في الدلالة على رَجَاء الفعل، لكن يجب اقتران خبرها بـ«أَنْ»، نحو «حَرَى زَيْدٌ أن يقوم» ولم يُجرد خبرها من «أنْ» لا في الشعر ولا في غيره، وكذلك «اَخْلَوْلَقَ» تلزم «أنْ» خَبَرها نحو «اخْلَوْلَقَتِ السماء أن تُمْطِرَ» وهو من أمثلة سيبويه، وأما «أوشَكَ» فالكثير اقترانُ خبرِها بـ«أنْ» ويقلُّ حَذْفُها منه؛ فمن اقترانه بها قولُه:

٨٩ - وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التَّرَابَ لأَوْشَكُوا ... - إذَا قِيلَ هَاتُوا - أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

= كادوا استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(1) سورة التوبة الآية ١١٧.

(من بعد) من حرف جر. (بعد) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلقان بـ(تاب). (ما) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (كاد) فعل ماضٍ ناقص يعمل عمل كان مبني على الفتح. اسم كاد ضمير الشأن ويجوز أن يكون الاسم ضميراً تقديره (هم) يعود إلى القوم المفهوم من قوله فريق منهم أو ضمير يعود على القلوب. (يزيغ) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. (قلوب) فاعل مرفوع والجملة خبر كاد جاز في الفعل أن يكون مذكراً مفرداً لأن الفاعل جمع تكسير. قلوب مضاف (فريق) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .(منهم) من حرف جر وهم ضمير متصل مبني على الضم في محل جر والجار والمجرور متعلقان بمحذوف نعت لفريق. وجملة كاد يزيغ لا محل لها صلة الموصول الحرفي (ما) وجملة يزيغ قلوب في محل نصب خبر كاد. =

وَمِنْ تجَرُّدِهِ منها قولُه:

٩٠ ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ
فِي بَعْضِ غِرَّاتِهِ يُوَافِقُهَا

* * *

وَمِثْلُ كَادَ فِي الأَصَحِّ كَرَبَا وَتَرْكُ «أنْ» مَعْ ذِي الشُّرُوعِ وَجَبَا
كَأَنْشَأَ السَّائِقُ يَحْدُو، وَطَفِقْ، كَذَا جَعَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَعَلِقْ

لم يذكر سيبويه في «كَرَبَ» إلا تَجَرُّدَ خَبَرِهَا من «أنْ»، وزعم المصنفُ أن الأصَحَّ خلافُهُ، وهو أنها مثلُ «كاد»؛ فيكون الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِهَا من «أن» ويقلُّ اقترانُه بها؛ فمن تجريده قولُه:

٩١ ـ كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ
حِينَ قَالَ الْوُشَاة: هِنْدٌ غَضُوبُ

وَسُمِع من اقترانه بها قولُه:

٩٢ ـ سقَاهَا ذَوُو الأحْلاَمِ سَجْلاً عَلَى الظَّمَا
وَقَدْ كَرَبَتْ أعْنَاقُهَا أنْ تَقَطَّعَا

والمشهورُ في «كَرَب» فتحُ الراءِ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً.

ومعنى قوله «تَرْكُ أنْ مع ذي الشروع وَجَبَا» أن ما دلَّ على الشروع في الفعل لا يجوز اقترانُ خبره بـ«أنْ» لما بَيْنَهُ وبين «أنْ» من المُنَافاة؛ لأن المقصودَ به الحالُ، و«أنْ» للاستقبال، وذلك نحو «أنشأ السائق يَحْدُو، وَطَفِقَ زيد يَدْعُو، وَجَعَل يتكلم، وأخذ يَنْظِم، وَعَلِقَ يفعل كذا».

* * *

وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعاً لأَوْشَكَا وَكَادَ لا غَيْرُ، وَزَادُوا مُوشِكَا

أفعالُ هذا الباب لا تَتَصَرَّف، إلا «كاد، وأوشك»؛ فإنه قد استعمل

منهما المضارعُ، نحو قوله تعالى: ﴿يَكَادُونَ يَسْطُونَ﴾[1] وقول الشاعر:

* يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ *

وزعم الأصمعيُ أنه لم يستعمل «يُوشِكُ» إلا بلفظ المضارع ولم تستعمل «أوشك» بلفظ الماضي وليس بجَيِّدٍ، بل قد حكى الخليل استعمالَ الماضي، وقد وَرَدَ في الشعر، كقوله:

وَلَوْ سُئِلَ النَّاسُ التُّرَابَ لأَوْشَكُوا

إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا

نعم الكثيرُ فيها استعمالُ المضارع وَقَلَّ استعمال الماضي وقول المصنف: «وزادوا موشكاً» معناه أنه قد وردَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل من «أوشك» كقوله:

٩٣ ـ فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ

خِلافِ الانِيسِ وُحُوشاً يَبَابَا

وقد يُشْعِرُ تخصيصهُ «أوشك» بالذكر أنه لَمْ يُستعمل اسم الفاعل من «كاد»، وليس كذلك، بل قد ورد استعمالُه في الشعر، كقوله:

٩٤ ـ أَمُوتُ أَسىً يَوْمَ الرِّجَامِ، وأَنَّنِي

يَقِيناً لَرَهْنٌ بِالّذِي أَنَا كَائِدُ

وقد ذَكَرَ المصنفُ هذا في غير هذا الكتاب.

وأَفْهَمَ كلامُ المصنف أن غير «كاد، وأوشك» من أفعال هذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل، وحكى غيرُه خلافَ ذلك؛ فحكى صاحبُ

---

(١) سورة الحج الآية ٧٢.

(يكادون) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع اسم يكاد. (يسطون) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر يكاد.

الإنصاف استعمالَ المضارع واسم الفاعل من «عسى» قالوا: عَسَى يَعْسِي فهو عَاسٍ، وحكى الجوهريُّ مضارعَ «طَفِقَ»، وحكى الكسائي مضارعَ «جَعَلَ».

* * *

بَـعْـدَ عَـسَـى اخْـلَـوْلَـقَ أوْشَـكْ قَـدْ يَـرِدْ
غِـنَـى بِـ«أنْ يَـفْـعَـلَ» عَـنْ ثَـانٍ فُـقِـدْ

اختصَّتْ «عسى، واخلولق، وأوشك» بأنها تُستعمل ناقصةً وتامة.

فأما الناقصة فقد سبق ذكرُها.

وأما التامة فهي المسنَدَةُ إلى «أنْ» والفعلِ، نحو «عَسَى أن يَقُومَ، واخلولق أن يأتي، وأوشك أنْ يَفعَلَ» فـ«أنْ» والفعلُ في موضع رفع فاعل «عسى، واخلولق، وأوشك» واستغْنَتْ به عن المنصوب الذي هو خبرها.

وهذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعد «أنْ اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رَفْعُهُ به؛ فإن وليه نحو «عسى أنْ يَقُومَ زَيْدٌ» فذهب الاستاذ أبو علي الشَلَوْبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعاً بالفعل الذي بعد «أنْ» فـ«أنْ» وما بعدها فاعل لعسى، وهي تامة، ولا خبر لها، وذهب المبرد والسيرافيُّ والفارسيُّ إلى تجويز ما ذكرهُ الشَلَوْبَينُ وتجويزِ وَجْهٍ آخَرَ، وهو: أن يكون ما بعد الفعل الذي بعد «أنْ» مرفوعاً بعسى اسماً لها، و«أنْ» والفعل في موضع نصب بعسى؛ وتَقَدَّمَ على الإسم، والفعلُ الذي بعد «أنْ» فاعلُه ضميرٌ يعود على فاعل «عسى» وجاز عَوْدُهُ عليه ـ وإن تأخَرَ ـ لأنه مُقَدَّمٌ في النية.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في التثنية والجمع والتأنيث؛ فتقول ـ على مذهب غير الشلوبين ـ «عسى أن يقوما الزيدان، وعسى أن يقوموا الزيدون، وعسى أن يَقُمْن الهنداتُ» فتأتي بضميرٍ في الفعل؛ لأن الظاهر ليس مرفوعاً به، بل هو مرفوع بـ«عَسَى» وعلى رأي الشلوبين يجب أن تقول؛ «عسى أن يقوم الزيدان، وعَسَى أن يقوم الزيدون، وعسى أن تقوم

الهنداتُ» فلا تأتي في الفعل بضميرٍ؛ لأنه رَفَعَ الظاهرَ الذي بعده.

* * *

وَجَـرِّدَنْ عَـسَـى، أَوِ ارْفَـعْ مُـضْـمَـرَا   بِـهَـا، إِذَا اسْـمٌ قَـبْـلَـهَـا قَـدْ ذُكِـرَا

اخْتَصَّتْ «عسى» من بين سائر أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسمٌ جاز أن يضمر فيها ضمير يعود على الإسم السابق، وهذه لغة تميم، وجاز تجريدُهَا عن الضمير، وهذه لغة الحجاز، وذلك نحو «زَيْدٌ عَسَى أَنْ يَقُومَ» فعلى لغة تميم يكون في «عسى» ضمير مستتر يعود على «زيد» و«أن يقوم» في موضع نصب بعسى، وعلى لغة الحجاز لا ضمير في «عسى» و«أن يقوم» في موضع رفع بعَسَى.

وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع والتأنيث: فتقول ـ على لغة تميم ـ: «هند عَسَت أن تقوم، والزيدان عَسَيا أن يَقُومَا، والزيدونَ عَسَوْا أن يقوموا، والهندان عَسَتَا أَنْ تَقُومَا، والهنداتُ عَسَيْنَ أَنْ يَقُمْنَ» وتقول ـ على لغة الحجاز ـ: «هند عسى أن تقوم، والزيدان عسى أن يقوما، والزيدون عسى أن يقوموا والهندان عَسَى أن تقوما، والهنداتُ عسى أن يَقُمْنَ».

وأما غير «عسى» من أفعال هذا الباب فيجب الإضمار فيه؛ فتقول: «الزيدان جَعَلاَ يَنْظِمَان» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار؛ فلا تقول: «الزيدان جعَلَ ينظمان» كما تقول: «الزيدان عَسَى أَنْ يَقُومَا».

* * *

وَٱلْـفَـتْـحَ والْـكَـسْـرَ أَجِـزْ فِـي الـسِّـيـنِ مِـنْ
نَـحْـوِ «عَـسَـيْـتُ» وانْـتِـقَـا الْـفَـتْـحِ زُكِـنْ

إذا اتصل بـ«عَسَى» ضمير موضوع للرفع، وهو لمتكلم، نحو «عَسَيْتُ» أو لمخاطب، نحو «عَسَيْتَ، وعَسَيْتِ، وعَسَيْتُمَا، وعَسَيْتُمْ، وعَسَيْتُنَّ» أو لغائبات، نحو «عَسَيْنَ» جاز كَسْرُ سينها وفَتْحُهَا، والفتحُ أَشْهَرُ، وقرأ نافع:

﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا ﴾ (٢٢) [١] ـ بكسر السين ـ وقرأ الباقون بفتحها.

* * *

(١) سورة محمد الآية ٢٢.

(فهل) الفاء حرف استئناف. هل حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (عسيتم) فعل ماضٍ من أفعال الرجاء مبني على السكون يعمل عمل كان. والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع اسم عسى .(أن) حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (توليتم) تولى فعل ماضٍ مبني على السكون وهو فعل الشرط. والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل والميم علامة الجمع. (أن) حرف مصدر ونصب. (تفسدوا) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والمصدر المؤول من أن وما في حيزه في محل نصب خبر كاد.

إنَّ وَأَخَواتُهَا

لإنَّ، أنَّ، لَـيْـتَ، لَـكِـنَّ، لَـعَـلَّ، كـأَنَّ ـ عَـكْسُ مـالِكَـان مِنْ عَـمَـلْ
كـإِنَّ زَيْـداً عَـالِـمٌ بِـأَنِّـي كُـفْءُ، وَلـكِـنَّ ٱبْـنَـهُ ذُو ضِـغْـنِ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء، وهي ستة أحرف: إنَّ، وَأَنَّ، وكَأنَّ، وَلكِنَّ، وَلَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَعَدَّها سيبويه خمسةً؛ فأسقط «أَنَّ» المفتوحَةَ لأن أصلها «إن» المكسورة، كما سيأتي.

ومعنى «إِنَّ، وأَنَّ» التوكيدُ، ومعنى «كأَنَّ» التشبيهُ، وَ«لكنَّ» للاستدراك، وَ«لَيْتَ» للتَّمَنِّي، و«لَعَلَّ» للترجِّي والإشفاق، والفرقُ بين الترجِّي والتمني أن التمني يكون في الممكن، نحو: «لَيْتَ زَيْداً قائم» وفي غير الممكن، نحو: «ليت الشَّبَابَ يَعُود يوماً»، وأن الترجِّيَ لا يكون إلا في الممكن؛ فلا تقول: «لَعَلَّ الشَّبابَ يعود» والفرقُ بين الترجِّي والإشفاق أن الترجِّيَ يكون في المحبوب، نحو: «لعل الله يرحمنا» والإشفاق في المكروه نحو: «لعل العدو يقدم».

وهذه الحروفُ تعمل عَكْسَ عملِ «كَانَ» فتنصب الإسم، وترفع الخبر نحو: «إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ»؛ فهي عاملة في الجزءين، وهذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيُّونَ إلى أنها لا عَمَلَ لها في الخبر، وإنما هو بَاقٍ على رَفْعِهِ الذي كان له قبل دخول «إنَّ» وهو خبر المبتدأ.

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ، إلاَّ فِي الَّذِي كَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ البَذِي

أي: يلزمُ تقديمُ الإسمِ في هذا الباب وتأخيرُ الخبرِ، إلاَّ إذا كان الخبر ظرفاً، أو جاراً مجروراً؛ فإنه لا يلزم تأخيره، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: أنه يجوز تقديمُه وتأخيرُه، وذلك نحو: «لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ الْبَذِي» أو «لَيْتَ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي» أي الْوَقِحِ؛ فيجوزُ تقديمُ «فيها، وهنا» على «غير» وتأخيرُهما عنها.

وثانيهما: أنه يجب تقديمه، نحو: «لَيْتَ في الدَّارِ صَاحِبَهَا» فلا يجوز تأخير «في الدار» لئلا يعود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة.

ولا يجوزُ تقديمُ معمول الخبرِ على الإسم إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ، نحو: «إِنَّ زَيْداً آكِلٌ طَعَامَكَ» فلا يجوز «إِنَّ طَعَامَكَ زيداً آكِلٌ» وكذا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: «إِنَّ زيداً وَاثِقٌ بِكَ» أو «جَالِسٌ عندك» فلا يجوزُ تقديمُ المعمول على الإسم؛ فلا تقول: «إِنَّ بِكَ زَيْداً وَاثِقٌ» أو «إِنَّ عندك زيداً جَالِسٌ» وأجازهُ بعضُهم، وجعل منه قوله:

٩٥ - فَلاَ تَلْحَنِي فِيهَا؛ فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بَلاَبِلُهْ

* * *

وَهَمْزَ إِنَّ افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

«إِنَّ» لها ثلاثة أحوال:

وُجُوبُ الفتح.

ووُجُوبُ الكسر.

وجَوَازُ الأمرين.

فيجب فتحُها إذا قُدِّرَتْ بمَصْدَرٍ، كما إذا وَقَعَتْ في مَوْضِعِ مرفوعِ فِعْلٍ، نحو: «يعجبني أنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامُك، أو مَنْصُوبِهِ، نحو: «عَرَفْتُ أَنَّكَ قَائِمٌ» أي: قيامَك، أو في موضع مجرور حرفٍ، نحو: «عجبت من أنَّكَ قائم» أي: من قيامِك.

وإنما قال: «لِسَدِّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا» ولم يَقُلْ: «لسد مفرد مسدها» لأنه قد يسدُّ المفردُ مَسَدَّهَا مفرد (لأنها في موضع المفعول الثاني، ولكن لا تُقَدَّر بالمصدر؛ إذ لا يصح: ظننت زيداً قيامَه).

فإن لم يجب تقديرها بمصدر لم يجب فتحُها.

بل تُكْسَرُ:

وجوباً.

أو جوازاً، على ما سنبين.

وتحت هذا قسمان:

أحَدُهما: وجوبُ الكسر.

والثاني: جَوَازُ الفتح والكسر.

فأشار إلى وجوب الكسر بقوله:

* * *

فَاكْسِرْ في ٱلابْتِدَا، وَفي بَدْءِ صِلَهْ وَحَيْثُ «إنَّ» لِيَمِينٍ مُكْمِلَهْ
أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلّ حَالٍ، كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ
وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقَا بِاللَّامِ، كَاعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى

فذكَرَ أنه يجبُ الكَسْرُ في ستة مواضع:

الأول: إذا وقعت «إنّ» ابتداء، أي: في أول الكلام، نحو: «إنّ زيداً

قَائِمٌ» ولا يجوز وقوعُ المفتوحة ابتداء؛ فلا تقول: «أَنَّكَ فَاضِلٌ عِنْدِي» بل يجب التأخير؛ فتقول: «عندي أَنَّكَ فَاضِلٌ» وأجاز بعضهم الابتداء بها.

الثاني: أن تقع «إنّ» صَدْرَ صلة، نحو: «جَاءَ الَّذي إنه قائم»، ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾[1]

الثالث: أن تقع جواباً للقسم وفي خبرها اللام، نحو: «والله إن زَيْداً لَقَائِمٌ» وسيأتي الكلام على ذلك.

الرابع: أن تقع في جملة مَحْكِيّة بالقول، نحو: «قُلْتُ إِنَّ زيداً قائم» وقال تعالى: ﴿قَالَ إِنِّى عَبْدُ ٱللَّهِ ءَاتَىٰنِىَ ٱلْكِتَـٰبَ وَجَعَلَنِى نَبِيًّا ﴿٣٠﴾﴾[2]

فإن لم تُحْكَ به ـ بل أجرى القولُ مُجْرَى الظن ـ فُتِحَتْ، نحو:

---

(١) سورة القصص الآية ٧٦.

(وآتيناه) الواو حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. آتى فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بنا الدالة على الفاعل. ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. (من الكنوز) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف حال من ضمير المفعول. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به ثان. (إنَّ) حرف توكيد ونصب. (مفاتحه) اسم إن منصوب مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. (لتنوءُ) واللام لام المزحلقة. (تنوء) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والجملة الفعلية في محل نصب خبر إن. (بالعصبة) جار ومجرور متعلقان بتنوء. وجملة آتيناه معطوفة على جملة كان. وجملة إن مفاتحه لتنوء. لا محل لها صلة الموصول.

(٢) سورة مريم الآية ٣٠.

(قال) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (إني) (إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب اسم إن. (عبدُ) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة مضاف .(الله) لفظ الجلالة في محل جر مضاف إليه. (آتاني) أتى فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر. والنون للوقاية والياء ضمير متصلٌ مبني على السكون في محل نصب مفعول به أول. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (الكتاب) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وجملة إني عبد الله في محل نصب مفعول مقول القول. (جعلني) فعل ماضٍ مبني على الفتح والنون نون الوقاية والياء ضمير متصل مفعول به .(نبياً) حال منصوبة.

«أتقولُ أن زيداً قائم؟» أي: أتظنُّ.

الخامس: أن تقع في جملة في موضع الحال، كقوله: «زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ» ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ۝٥﴾[1] وقول الشاعر:

٩٦ - مَا أَعْطَيَانِي وَلاَ سَأَلْتُهُمَا ... إِلاَّ وَإِنِّي لَحَاجِزِي كَرَمِي

السادس: أن تقع بعد فِعْلٍ من أفعال القُلُوبِ وقد عُلِّق عنها باللام، نحو: «علمت إنَّ زَيْداً لقائم» وسنبين هذا في باب «ظَنَّ» فإن لم يكن في خبرها اللامُ فُتِحَت، نحو: «علمت أنَّ زيداً قائم».

هذا ما ذكرهُ المصنف، وأورِدَ عليه أنه نَقَصَ مَوَاضِعَ يجب كَسْرُ «إنَّ» فيها:

الأول: إذا وقعت بعد «ألا» الاستفتاحية، نحو: «ألاَ إِنَّ زَيْداً قَائِمٌ». ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[2]

---

(١) سورة الأنفال الآية ٥.

(كما) الكاف بمعنى مثل ومحلها الرفع لأنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذه الحال كحال إخراجك. ويجوز أن الكاف حرفاً جاراً و(ما) حرف مصدري والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لمصدر الفعل المقدر. (أخرجك). (أخرج) فعل ماض مبني على الفتح والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به ربكُ. (ربُّ) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح مضاف إليه في محل جر. وما وما في حيزها في تأويل مصدر مجرور بالكاف والتقدير كإخراجك. (من بيتك) من حرف جر. بيتك اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان أخرج بالحق جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال (الواو واو الحال) حرف توكيد ونصب. (فريقاً) اسم أن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .(من المؤمنين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لفريق. (لكارهون) اللام لام المزحلقة. كارهون خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. والجملة في محل نصب حال.

(٢) سورة البقرة الآية ١٣.

(ألا) حرف تنبيه يستفتح بها اللام. (إنهم) إن: حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل مبني على =

الثاني: إذا وقعت بعد «حيث»، نحو: «اَجْلِسْ حَيْثُ إِنَّ زَيْداً جَالِسٌ».

الثالث: إذا وقعت في جملةٍ هي خَبَرٌ عن اسم عين، نحو: «زَيْدٌ إِنَّهُ قَائِمٌ».

ولا يَردُ عليه شَيْءٌ من هذه المواضع؛ لدخولها تحت قوله: «فاكسر في الابتداء» لأن هذه إنما كسرت لكونها أوّلَ جملةٍ مبتدأ بها.

* * *

بَـعْـدَ إِذَا فُـجَـاءَةٍ أَوْ قَـسَـمِ ... لاَ لاَمَ بَـعْـدَهُ بِـوَجْـهَـيْـنِ نُـمِـي

مَـعْ تِـلْـوِ فَـا الْـجَـزَا، وَذَا يَـطَّـرِدُ ... فِي نَحْوِ «خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ»

يعني أنه يجوز فتحُ «إِنَّ» وَكَسْرُهَا إذا وقعت بعد إذا الفُجَائية، نحو «خرجت فإذا إن زيداً قَائِمٌ».

فمن كَسَرَهَا جعلها جملة، والتقديرُ: خرجت فإذا زَيْدٌ قَائِمٌ.

وَمَنْ فتحها جعلها مع صلتها مَصْدَراً، وهو مبتدأ خبره إذا الفُجَائية، والتقدير «فإذا قِيَامُ زَيْدٍ» أي ففي الحضرة قيامُ زيدٍ، ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً، والتقديرُ «خرجت فإذا قِيَامُ زيدٍ مَوْجُود»، ومما جاء بالْوَجْهَيْنِ قوله:

٩٧ - وَكُنْتُ أَرَى زَيْداً - كَمَا قِيلَ - سَيِّداً ... إِذَا إِنَّـهُ عَـبْـدُ الْـقَـفَـا وَالـلَّـهَـازِمِ

روى بفتح «أَنَّ» وكسرها؛ فمن كَسَرَهَا جعلها جملةً (مستأنفةً)، والتقدير «إذا هو عَبْدُ الْقَفَا واللَّهَازِم» ومن فَتَحَهَا جعلها مصدراً مبتدأ، وفي خبره الوجهان السابقان، والتقدير على الأول «فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ» أي: ففي الحضرة عبوديته، وعلى الثاني «فإذا عبوديته موجودة.

الضم في محل نصب اسم إن والميم علامة الجمع. (هم) ضمير فصل أو عماد لا محل له من الإعراب ولك أن تعرب هم مبتدأ (والسفهاء) خبره والجملة الإسمية في محل رفع خبر إن.

وكذا يجوز فتحُ «إن» وكَسْرُهَا إذا وقعت جوَابَ قسم، وليس في خبرها اللام، نحو «حَلَفْتُ أَنَّ زَيداً قَائِمٌ» بالفتح والكسر؛ وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُه:

٩٨ - لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ الْقَصِيِّ مِنِّي ذِي الْقَاذُورَةِ الْمَقْلِيِّ
أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الْعَلِيِّ أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

ومقتضى كلام المصنف أنه يجوز فتحُ «إنَّ» وكسْرُها بعد القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ، سَواء كانت الجملة المقسَمُ بها فعليةً، والفعلُ فيها ملفوظٌ به، نحو «حَلَفْتُ إنَّ زَيْداً قَائِمٌ» أو غيرُ ملفوظٍ به، نحو «الله إنَّ زيداً قائم» أو إسمية، نحو «لَعَمْرُكَ إنَّ زيداً قائم».

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت «إنَّ» بعد فاء الجزاء، نحو «مَنْ يَأتِني فَإِنَّهُ مُكْرَمٌ» فالكسرُ على جَعْلِ «إنَّ» ومعموليها جملةً أجيب بها الشرطُ، فكأنه قال: مَنْ يَأتِنِي فهو مُكْرَمٌ، والفتحُ على جَعْل «أنَّ» وصلتها مصدراً مبتدأ والخبر محذوف، والتقدير «مَنْ يَأتِنِي فإكْرَامُه مَوْجُودٌ» ويجوز أن يكون خبراً والمبتدأ محذوفاً، والتقدير «فجزاؤُهُ الإكرام».

ومما جاء بالوجهين قولُه تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾[1]

---

(١) سورة الأنعام الآية ٥٤.

(كتب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (ربكم) ربُّ فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (على نفسه) جار ومجرور متعلقان بكتب. (الرحمة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (إنه) قُرِئَ بفتح الهمزة أن فتكون (ان) حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب إسمها. والمصدر المؤول من أن وإسمها في موضع نصب بدل من الرحمة وفي قراءة بكسر الهمزة فالجملة استئنافية مسوقة لتفسير الرحمة وتكون الهاء ضمير الشأن اسم إن. =

قرىء ﴿فإنه غفور رحيم﴾ بالفتح (والكسر؛ فالكسرُ على جعلها جملة جواباً لِمَنْ، والفتحُ) على جعل أنّ وصلتها مصدراً مبتدأ خبره محذوف، والتقدير «فَالْغُفْرَانُ جزاؤُهُ» أو على جعلها خبراً لمبتدأ محذوف، والتقدير «فجزاؤه الغفران».

وكذلك يجوز الفتحُ والكسْرُ إذا وقعت «أنَّ» بعد مبتدأ هو في المعنى قولٌ وخَبَرُ «إنَّ» قولٌ، والقائلُ وَاحِدٌ، نحو «خَيْرُ الْقَوْلِ إني أحمد الله فَمَن فتح جعل «أنَّ» وصلتها مصدراً خبراً عن «خير»، والتقدير «خَيْرُ القول حمدُ الله» فـ«خير»: مبتدأ، و«حَمْدُ الله»: خبره، وَمَنْ كَسَر جعلها جملة خبراً عن «خير» كما تقول «أولُ قراءتي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ١﴾[1] » فأولُ: مبتدأ، و«سبح اسم ربك الأعلى» جملة خبر عن «أول» وكذلك «خير القول» مبتدأ، و«إني أحمد الله» خبره، ولا تحتاج هذه الجملة إلى رابطٍ؛ لأنها نَفْسُ المبتدأ في المعنى؛ فهي مثل «نُطْقِي الله حَسْبِي» وَمَثَّلَ سيبويه هذه

(من) إسم شرط جازم أو موصولية. وهي مبتدأ على كل حال. (عمل) فعل ماضٍ مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. سوءاً مفعول به منصوب (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من فاعل عمل. (بجهالة) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال أيضاً من الفاعل نفسه. أي عمل وهو جاهل بحقيقة ما ينجم عنه من المضار والمثالب وسوء العواقب. (ثم) حرف عطف. و(تاب) عطف على عمل. (ومن بعده) الجار والمجرور متعلقان بـ(تاب) بعد مضاف والهاء ضمير متصل في محل جر مضاف إليه. (وأصلح) الواو حرف عطف. أصلحَ معطوف على عمل. والفاء واقعة في جواب الشرط. (أن) حرف توكيد ونصب والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب اسم أن. (غفور) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (رحيم) خبر ثان مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. والمصدر المؤول من أن وما في خبرها خبر لمبتدأ محذوف فأمره وحاله. وغفران الله له وقرىء بكسر الهمزة من أن على استئناف ورجحها ابن جرير على أنه استئناف لوقوعها بعد الفاء. وجملة (من عمل) خبر إن، وجملة فعل الشرط وجوابه خبر من الشرطية.

(١) سورة الأعلى الآية ١.

(سبح) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. (اسم) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف. (ربك) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (الأعلى) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة منع من ظهورها التعذر.

المسألة بقوله: «أولُ ما أقُولُ أنّي أحْمَدُ الله» وَخَرَّجَ الكسر على الوجه الذي تقدَّمَ ذكره، وهو أنه من باب الإخبار بالجمل، وعليه جرى جماعة من المتقدمين والمتأخرين: كالمبرد، والزجاج، والسيرافي، وأبي بكر بن طاهر؛ وعليه أكثر النحويين.

* * *

وَبَـعْـدَ ذَاتِ الْـكَـسْـرِ تَـصْـحَـبُ الْـخَـبَـرْ
لاَمُ ابْـــتِـــدَاءٍ، نَـــحْـــوُ: إنّي لَـــوَزَرْ

يجوز دخولُ لامِ الابتداء على خبر «إنَّ» المكسورة، نحو «إنَّ زَيْداً لَقَائِمٌ».

وهذه اللام حَقُّها أن تدخل على أول الكلام؛ لأنَّ لها صَدْرَ الكلام؛ فحقُّهَا أن تدخل على «إنَّ» نحو «لأنّ زيداً قائم» لكن لما كانت اللام للتأكيد، وإن للتأكيد؛ كرهوا الْجَمْعَ بين حرفين بمعنى واحدٍ، فأَخّرُوا اللامَ إلى الخبر.

ولا تدخل هذه اللامُ على خبر باقي أخوات «إنَّ»؛ فلا تقول: «لَعَلَّ زيداً لَقَائم» وأجاز الكوفيون دخولَهَا في خبر «لكن»، وأنشدوا:

٩٩ ـ يَلُومُونَنِي في حُبِّ لَيْلَى عَوَاذِلِي
وَلَـكِـنَّـنِـي مِـنْ حُـبِّـهَـا لَـعَـمِـيْـدُ

وخُرِّجَ على أن اللام زائدة، كما شَذَّ زيادتُهَا في خبر «أَمْسَى» نحو قوله:

١٠٠ ـ مَرُّوا عَجَالَى، فَقَالُوا: كَيْفَ صَاحِبُكُم؟
فَـقَـالَ مَـنْ سُـئِـلُـوا: أمْـسَـى لَمَجْـهُـودَا

أي: أمسى مجهوداً، وكما زيدت في خبر المبتدأ شذوذاً، كقوله:

١٠١ ـ أُمُّ الْـحُـلَـيْـسِ لَـعَـجُـوزٌ شَـهْـرَبَـهْ
تَـرْضَـى مِـنَ الـلَّـحْـمِ بِـعَـظْـمِ الـرَّقَـبَـهْ

وأجاز المَبّرد دخولَهَا في خبر أنَّ المفتوحة، وفي قراءة شاذة: ﴿إلا

ليأكلون الطعام﴾ بفتح «أنَّ» ويتخرّج أيضاً على زيادة اللام.

* * *

وَلاَ يَلِي ذِي اللاَّمَ مَا قَدْ نُفِيَا ... وَلاَ مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرَضِيَا

وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ، كَإِنَّ ذَا ... لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

إذا كانَ خَبَرُ «إنّ» مَنفِيّاً لم تدخل عليه اللامُ؛ فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَمَا يَقُومُ» وقد ورد في الشعر، كقوله:

١٠٢ - وَأَعْلَمُ إِنَّ تَسْلِيماً وَتَرْكاً ... لَلاَ مُتَشَابِهَانِ وَلاَ سَوَاءُ

وأشار بقوله: «ولا من الأفعال ما كرضيا» إلى أنه إذا كان الخبر ماضياً منصرفاً غيرَ مقرون بقد لم تدخل عليه اللامُ؛ فلا تقول: «إنّ زَيْداً لَرَضِيَ» وأجاز ذلك الكسائيُّ، وهشامٌ؛ فإن كان الفعلُ مضارعاً دخلت اللامُ عليه، ولا فرق بين المتصرِّفِ نحو «إنّ زَيْداً لَيَرْضَى» وغير المتصرف، نحو «إنّ زَيْداً لَيَذَرُ الشرّ» هذا إذا لم تقترن به السين أو سوف؛ فإن اقترنت به، نحو «إنّ زَيْداً سَوْفَ يَقُومُ» أو «سَيَقومُ» ففي جواز دخول اللام عليه خلافٌ؛ (فيجوز إذا كان «سوف» على الصحيح، وأما إذا كانت السين فقليل).

وإن كان ماضياً غير متصرفٍ فظاهرُ كلام المصنفِ (جوازُ) دخولِ الام عليه؛ فتقول: «إنّ زيداً لَنِعْمَ الرَّجُلُ، وَإِنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرَّجُلُ» وهذا مذهب الأخفش والفراء، والمنقولُ أن سيبويه لا يُجِيزُ ذلك.

فإن قُرِنَ الماضي المتصرفُ بـ«قَدْ» جاز دخولُ اللام عليه، وهذا هو المراد بقوله: «وقد يليها مع قد» نحو «إنّ زَيْداً لَقَدْ قَامَ».

* * *

وَتَصْحَبُ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ ... وَالْفَصْلَ، وَاسْماً حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

تدخلُ لامُ الابتداءِ على معمول الخَبرِ إذا تَوَسَّط بين اسمِ إنّ والخبرِ،

نحو «إن زيداً لَطعَمَكَ آكِلٌ» وينبغي أن يكون الخبرُ حينئذٍ مما يصح دخولُ اللامِ عليه كما مَثَّلنَا فإن كان الخبر لا يصح دخولُ اللام عليه لم يصح دخولَها على المعمول، كما إذا كان الخبر فعلاً ماضياً متصرفاً غير مقرونٍ بـ«قَدْ» لم يصحّ دخولُ اللام على المعمول؛ فلاتقول «إنّ زَيْداً لَطَعَامَكَ أَكَلَ» وأجاز ذلك بعضُهم، وإنما قال المصنف: وتصحب الواسطَ» ـ أي: المتوسِّطَ ـ تنبيهاً على أنها لا تدخل على المعمول إذا تأخر؛ فلا تقول «إنّ زَيْداً آكِلٌ لَطَعَامَكَ».

وأشْعَرَ قولُه بأن اللام إذا دخلت على المعمول المتوسِّطِ لا تدخل على الخبر، فلا تقول: «إنَّ زَيْداً لَطَعَامَكَ لآكِلٌ»، وذلك من جهة أنه خَصَّص دخول اللام بمعمول الخبر المتوسط، وقد سمع ذلك قليلاً، حُكِيَ من كلامهم «إني لَبِحَمْدِ الله لَصَالِحٌ».

وأشار بقوله: «والفَصْل» إلى أن لام الابتداء تدخل على ضمير الفَصْل نحو «إنّ زَيْداً لَهُوَ الْقَائِمُ» وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ﴾(١) فـ«هذا» اسم «إنّ»، و«هو» ضمير الفَصْل، ودخلت عليه اللامُ، و«القَصَصُ» خبر «إنَّ».

وسمي ضمير الفَصْل لأنه يَفْصِلُ بين الخبر والصفة، وذلك إذا قلت «زيد هو القائم» فلو لم تأتِ بـ«هو» لاحْتَمَلَ أن يكون «القائم» صفةً لزيدٍ، وأن يكون خبراً عنه، فلما أتيت بـ«هو» تعين أن يكون «القائم» خبراً عن زيد.

وشَرْطُ ضميرِ الفصل أن يتوسط بين المبتدأ والخبر، نحو «زَيْدٌ هو

---

(١) سورة آل عمران الآية ٦٢.

(إن) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (هذا) الهاء حرف تنبيه (ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب اسم إن. (لهو) اللام لام الابتداء أو المزحلقة. هو ضمير فصل لا محل له من الإعراب أو مبتدأ وما بعده القصص خبر وجملة المبتدأ والخبر خبر إن. (القصص) خبر إن مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (الحق) نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة.

القائم» أو بين ما أصلُه المبتدأ والخبر، نحو «إِنّ زَيْداً لهو القائم».

وأشار بقوله: «وٱسْمَا حَلَّ قبله الخبر» إلى أن لام الابتداء تدخل على الإسم إذا تأخر عن الخبر، نحو «إِنَّ في الدار لَزَيْداً» قال الله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ۝٣﴾[1]

وكلامُهُ يُشْعِرُ أيضاً بأنه إذا دخلت اللامُ على ضميرِ الفَصْلِ أو على الإسم المتأخر لم تدخل على الخبر، وهو كذلك؛ فلا تقول: «إِنَّ زَيْداً لَهُوَ لَقَائِم»، ولا «إِن لَفِي الدّارِ لَزَيْداً».

ومُقْتَضَى إطلاقِهِ ـ في قوله: إن لام الابتداء تدخل على المعمول المتوسط بين الإسم والخبر ـ أن كلَّ معمولٍ إذا تَوَسَّطَ جاز دخولُ اللام عليه؛ كالمفعول الصريح، والجار والمجرور، والظرف، والحال، وقد نص النحويون على منع دخول اللام على الحال؛ فلا تقول: «إِنّ زَيْداً لَضَاحِكاً رَاكِبٌ».

* * *

وَوَصْـلُ «مَـا» بِـذِي الْـحُـرُوفِ مُـبْـطِـلُ
إِعْـمَـالَـهَـا، وَقَـدْ يُـبَـقّـى الْـعَـمَـلُ

إذا اتصلت «ما» غيرُ الموصولة بإنّ وأخواتها كَفّتْهَا عن العمل، إلا «لَيْتَ» فإنه يجوز فيها الإعْمَالُ (والإهمال) فتقول: «إنما زيد قائم» ولا يجوز نَصْبُ «زَيْد» وكذلك أن وكَأَنَّ ولكنَّ ولعلَّ، وتقول: «ليتما زيد قائم» وإن شئتَ نصبت «زيداً» فقلت: «ليتما زيداً قائم» وظاهرُ كلامِ المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ أنَّ «ما» إن اتصلت بهذه الأَحْرُفِ كَفّتْهَا عن العمل، وقد تعمل

---

(١) سورة القلم الآية ٣.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (إن) حرف توكيد ونصب. (لك) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر إن مقدم .(لأجراً) اللام لام الابتداء أو التوكيد. أجراً اسم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (غير) نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف .(ممنون) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. وجملة إن واسمها وخبرها معطوفة على الجملة السابقة.

قليلاً، وهذا مذهبُ جماعَةٍ من النحويين كسيبويه والزّجاجي وابن السراج.

وحكى الأخفش والكسائي «إنما زيداً قَائِمٌ» والصحيحُ المذهبُ الأولُ، وهو أنه لا يعمل منها مع «ما» إلاّ «ليت»، وأما ما حكاه الأخفش والكسائي فشاذٌ، واحترزنا بغير الموصولة من الموصولة؛ فإنها لا تكفّهَا عن العمل، بل تعمل معها، والمرادُ من الموصولة التي بمعنى «الذي»، نحو إِنَّ مَا عِنْدَكَ حَسَنٌ» أي: إن الذي عندك حَسَنٌ، والتي هي مُقَدَّرَة بالمصدر، نحو «إِنَّ مَا فَعَلْتَ حَسَنٌ» أي: إنّ فِعْلَكَ حَسَنٌ.

* * *

وَجَـائِـزٌ رَفْـعُـكَ مَـعْـطُـوفـاً عَـلَـى
مَـنْـصُـوبِ «إِنَّ»، بَـعْـدَ أنْ تَـسْـتَـكْـمِـلا

أي: إذا أُتِيَ بعد اسم «إِنَّ» وخبرِهَا بعاطف جاز في الإسم الذي بعده وَجْهَانِ:

أحَدُهما: النصبُ عطفاً على اسم «إِنَّ» نحو «إِنّ زيداً قائم وعمراً».

وثانيهما: الرفع نحو «إِنَّ زيداً قائم وعَمْرو» واخْتُلِفَ فيه؛ فالمشهور أنه معطوف على محلِّ اسمِ «إِنَّ» فإنه في الأصل مرفوع لكونه مبتدأ، وهذا يشعر به (ظاهرُ) كلامِ المصنف، وذهب قوم إلى أنه مبتدأ وخبره محذوف، والتقدير: وعمرو كذلك، وهو الصحيح.

فإن كان العطفُ قبل أن تستكمل «إِنَّ» ـ أي قبل أن تأخذ خَبَرهَا ـ تَعيَّنَ النصبُ عند جمهور النحويين؛ فتقول: إِنَّ زيداً وعمراً قائمان، وإِنّكَ وزيداً ذاهبان، وأجاز بعضُهم الرفع.

* * *

وَأُلْـحِـقَـتْ بِـإِنَّ لَـكِـنَّ وَأَنّ مِـنْ دُونِ لَـيْـتَ وَلَـعَـلَّ وكَـأنّ

حُكْمُ «أنّ» المفتوحة و«لكنَّ» في العطف على اسمهما حكم «إِنَّ»

المكسورة؛ فتقول: «علمت أنَّ زيداً قائم وعمرو» برفع «عمرو» ونصبه، وتقول: علمت أنَّ زيداً وعمراً قائمان» بالنصب فقط عند الجمهور، وكذلك تقول: «ما زيد قائماً، لكنَّ عمراً منطلق وخالداً» بنصب خالد ورفعه، و«ما زيد قائماً لكن عمراً وخالداً منطلقانِ» بالنصب فقط.

وأما «ليت، ولعلَّ، وكأنَّ» فلا يجوز معها إلا النصبُ. سواءٌ تَقَدَّمَ المعطوفُ، أو تأخَرَ؛ فتقول: «ليت زيداً وعمراً قائمان، وليت زيداً قائم وعمراً» بنصب «عمرو» في المثالين، ولا يجوز رفعه، وكذلك «كأنّ؛ ولعل»؛ وأجاز الفراء الرفْعَ فيه ـ متقدماً ومتأخراً ـ مع الأحْرُفِ الثلاثة.

* * *

وخُـفِّـفَـتْ إنّ فـقَـلَّ الْـعَـمَـلُ　　　وَتَـلْـزَمُ الْـلامُ إذَا مَـا تُـهْـمَـلُ
وَرُبَّـمَـا اَسْـتُـغْـنِيَ عَـنْـهَـا إنْ بَـدَا　　　مَـا نَـاطِـقٌ أَرَادَهُ مُـعْـتَـمِـدَا

إذا خُفّفت «إنَّ» فالأكثرُ في لسان العرب إهمالُهَا؛ فتقول: «إنْ زَيْدٌ لَقَائم» وإذا أهملت لزمتها اللامُ فارقَةً بينها وبين «إن» النافيةِ، ويقلُّ إعمالُهَا فتقول: «إنْ زَيْداً قائم» وحَكَى الإعمالَ سيبويه، والأخفشُ، رحمهما الله تعالى؛ فلا تلزمها حينئذٍ اللامُ؛ (لأنها لا تلتبس ـ والحالَةَ هذهِ ـ بالنافية) لأن النافية لا تنصب الإسمَ وترفَعُ الخبر، وإنما تلتبس بإنِ النافيةِ إذا أهملت ولم يظهر المقصودُ (بها) فإن ظَهَرَ المقصود بها فقد يُسْتَغْنَى عن اللام، كقوله:

١٠٣ ـ وَنَـحْـنُ أُبَـاةُ الـضَّـيْـمِ مِـنْ آلِ مَـالِـكٍ
وَإِنْ مَـالِـكٌ كَـانَـتْ كِـرَامَ الْمَعَـادِنِ

التقدير: وإنْ مالكٌ لكانت، فَحُذِفَتِ اللام؛ لأنها لا تلتبس بالنافية؛ لأن المعنى على الإثبات، وهذا هو المراد بقوله: «وربما استغنى عنها إنْ بَدَا ـ إلى آخر البيت».

واختلف النحويون في هذه اللام: هل هي لام الابتداء أُدخلت للفَرْقِ بين «إنِ» النافية و«إنِ» المخففة من الثقيلة، أم هي لامٌ أخرى اجْتُلِبَتْ للفرق؟

وكلامُ سيبويه يدلُّ على أنها لام الابتداء دَخَلَتْ للفرق.

وتظهر فائدة هذا الخلاف في مسألة جَرَتْ بين ابن أبي العافية وابن الأخضَر؛ وهي قولُه ﷺ: «قَدْ عَلِمْنَا إنْ كُنْتَ لمُؤْمِنًا» فمن جعَلها لامَ الابتداء أوْجَبَ كَسْرَ «إنْ» ومن جَعَلَهَا لاماً أخرى ـ اجْتُلِبَتْ للفرق ـ فَتَحَ أنْ، وجَرَى الخلافُ في هذه المسألة قبلهما بين أبي الحسن عليّ بن سليمان البغدادي الأخفش الصغير، وبين أبي عليّ الفارسي؛ فقال الفارسيّ: هي لامٌ غيرُ لام الابتداء اجْتُلِبَتْ للفرق، وبه قال ابن أبي العافية، وقال الأخفش الصغير: إنما هي لام الابتداء أُدخلت للفرق، وبه قال ابن الأخضر.

* * *

وَالفِعْلُ إنْ لَمْ يَكُ نَاسِخاً فَلاَ ... تُلْفِيهِ غَالِباً بِإنْ ذِي مُوصَلاَ

إذا خُفِّفَتْ «إنَّ» فلا يليها من الأفعالِ إلا الأفعالُ الناسخَةُ للابتداء، نحو كان وأخواتها، وظن وأخواتها، قال الله تعالى: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ﴾[1]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ﴾[2]، وقال الله تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ

---

(١) سورة البقرة الآية ١٤٣.

(وإن) الواو واو الحال (إن) مخففة من الثقيلة اسمها محذوف أي والحال إنها. (كانت) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح واسمها ضمير مستتر فيه تقديره التوليةُ إليها والجملة الفعلية خبر إن وجملة إن وما في خبرها في موضع نصب على الحال. (لكبيرة) اللام لام المفارقة، وكبيرة خبر كان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (إلا) حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (على الذين) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف في موضع نصب على الاستثناء. والمستثنى منه محذوف تقديره. وإن كانت لكبيرة على الناس إلا على الناس الذين هداهم الله. ولك أن تجعل (إلا) حرف استثناء ملغى لأن الكلام غير تام. أو لتضمنه معنى النفي فيتعلق الجار والمجرور بكبيرة. (هدى الله) هدى فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(٢) سورة القلم الآية ٥١.

(إن) الواو حرف استئناف لا محل له من الإعراب. (إن) مخففة من الثقيلة مهملة غير عاملة. (يكاد) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. =

﴿لَفَسِقِينَ﴾[1] ويقلّ: أن يليها غيرُ الناسخ، وإليه أشار بقوله: «غالباً» ومنه قولُ بعض العرب: «إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ» وقولهم: «إنْ قَنَّعت كَاتِبَكَ لَسَوْطاً» وأجاز الأخفش «إنْ قَامَ لأنا».

ومنه قول الشاعر:

١٠٤ - شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِماً

حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ

* * *

وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ فَاسْمُهَا اسْتَكَنْ   وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ

إذا خُفِّفت أَنَّ المفتوحة بقيت على ما كان لها من العمل، لكن لا يكون اسمها إلا **ضمير الشأن محذوفاً**، وخبرها **لا يكون إلا جملة**، وذلك نحو «عَلِمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم» فـ«أنْ» مُخَفَّفة من الثقيلة، واسْمُها ضميرُ الشأن، وهو محذوف، والتقدير («أنَّهُ»، و«زَيْدٌ قَائم» في جملة موضع رفع خبر «أنْ» والتقدير) «عَلِمْتُ أنَّهُ زَيْدٌ قائم» وقد يبرز اسمها وهو غير ضمير الشأن، كقوله:

(الذين) اسم موصول مبني على الفتح في محل اسم يكاد. (كفروا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة. والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة من الفعل والفاعل صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والعائد الواو. (ليزلقونك) اللام لام الفارقة، يزلقونك فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر يكاد. (بأبصارهم) الباء حرف جر. أبصارهم اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. والميم علامة الجمع. والجار والمجرور متعلقان بيزلقونك.

(١) سورة الأعراف الآية ١٠٢.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (إن) مخففة من الثقيلة غير عاملة. (ووجدنا) وجد فعل ماضٍ مبني على السكون. (نا) ضمير المتكلمين متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (أكثرهم) أكثر مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف و(هم) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. لـ(فاسقين) اللام: لام الفارقة. (فاسقين) اسم منصوب مفعول به ثان وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

١٠٥ - فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي
طَـعَــلاَقَــكِ لَمْ أَبْـخَــلْ وَأَنْــتِ صَــدِيــقُ

* * *

وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكِنْ دُعَا ... وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا
فَالأَحْسَنُ الْفَصْلُ بِقَدْ، أو نَفْي، أو ... تَنْفِيسٍ، أَوْلَوْ، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ

إذا وقع خَبَرُ «أنِ» المخففة جملةً اسميةً لم يحتجْ إلى فاصل؛ فتقول: «علمتُ أنْ زَيْدٌ قَائم» من غير حرفِ فاصِلٍ بين «أنْ» وخبرِهَا، إلا إذا قُصِدَ النفي؛ فيفصل بينهما بحرف النفي كقوله تعالى: ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾[1]

وإن وقع خبرها جملةً فعليةً، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصَرِّفاً، أو غير متصرف.

فإن كان غير متصرف لم يُؤْتَ بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴿٣٩﴾﴾[2] وقوله تعالى: ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ

---

(١) سورة هود الآية ١٤.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (أن) مخففة من الثقيلة حرف توكيد ونصب. اسمها ضمير الشأن محذوف. (لا) نافية للجنس. (إله) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب وخبر لا محذوف تقديره موجود. (إلا) حرف استثناء (هو) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع بدل من الضمير المستكن في الخبر أو بدل من محل لا واسمها مبتدأ عند سيبويه. الفاء واقعة في جواب شرط مقدر. (هل) حرف استفهام فيه معنى الأمر. (أنتم) ضمير منفصل مبني في محل رفع مبتدأ. مسلمون خبر مرفوع وعلامة الرفع الواو لأنه جمع مذكر سالم. وجملة (لا إله إلا هو) في محل رفع خبر إن المخففة. وجملة (هل أنتم مسلمون) في محل جزم جواب شرط مقدر، أي أنزل القرآن بعلم الله فهل أنتم مسلمون، والمصدر المؤول (أن لا إله إلا هو) في محل نصب معطوف على محل إنما أنزل بعلم الله.

(٢) سورة النجم الآية ٣٩.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف تقديره أنه. (ليس) فعل ماضٍ ناقص مبني على الفتح. (للإنسان) اللام حرف =

﴿اقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾(١)

وإن كان متصرفاً، فلا يخلو:

إما أن يكون دعاءً، أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا﴾(٢) في قراءة مَنْ قرأ (غَضِبَ) بصيغة الماضي.

وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يُفْصَل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنف: يجوز الفصلُ وتركُه والأَحْسَنُ الفَصْلُ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياء.

جر (الإنسان) اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر ليس مقدم .(إلا) حرف استثناء ملغى مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (ما) حرف مصدري مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (سعى) فعل ماضٍ مبني على الفتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والمصدر المؤول وما في خبره في محل رفع اسم ليس مقدم. وجملة ليس ومعموليها في محل رفع خبر إن المخففة. وجملة إن واسمها وخبرها معطوفة على الجملة السابقة.

(١) سورة الأعراف الآية ١٨٥.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب .(ان) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن محذوف تقديره انه. (عسى) فعل ماضٍ من أفعال الرجاء اسمها مستتر فيه. (ان) حرف نصب واستقبال. (يكون) فعل مضارع ناقص منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. اسمها ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو والمصدر المؤول وما في خبره في محل نصب خبر عسى. ويجوز أن تعرب عسى تامة والمصدر المؤول وما في خبره فاعل عسى. (قد) حرف تحقيق. (اقترب) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (أجلهم) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره وهو مضاف. (هم) مضاف إليه مبني على الضم في محل جر. وجملة قد اقترب أجلهم في محل نصب خبر كان. وجملة عسى واسمها وخبرها خبر ان مخففة. وجملة ان واسمها وخبرها معطوفة.

(٢) سورة النور الآية ٩.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (الخامسة) معطوف على قوله المتقدم أربعَ المنصوبة (أن) مخففة من الثقيلة. (غضب) اسم ان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة في آخره وهو مضاف، ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. (عليها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر ان المخففة.

الأول: «قَدْ» كقوله تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا﴾[1]

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف؛ فمثالُ السينِ قولُه تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ﴾[2] ومثالُ «سَوْفَ» قول الشاعر:

١٠٦ ـ وَٱعْـلَـمْ فَـعِـلْـمُ الـمَـرْءِ يَـنْـفَـعُـهُ
أَن سَـــوْفَ يَـــأْتِي كُـــلُّ مَـــا قُـــدِرَ

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴿٨٩﴾﴾[3] وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴿٣﴾﴾[4] وقوله تعالى:

---

(١) سورة المائدة الآية ١١٣.

(الواو) حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (نعلم) فعل مضارع معطوف على نأكل ونطمئن وتكون حجة لنا أمام الذين لم يشهدوها من بني إسرائيل ليزداد المؤمنون رسوخاً في الإيمان ويزيل الشك من صدور الشاكين والمرتابين ويؤمن الكافرون. و(ان) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف. (قد) حرف تحقيق. (صدقتنا) صدق فعل ماضٍ مبني على الفتح والتاء ضمير الفاعل. (نا) ضمير متصل مفعول به والجملة خبر ان المخففة.

(٢) سورة المزمل الآية ٢٠.

(علم) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (ان) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن محذوف. (سيكون) السين حرف استقبال. يكون فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم. (منكم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر يكون مقدم. (مرتضى) اسم يكون مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر والمصدر من ان وما في خبرها سد مسد المفعولين.

(٣) سورة ق الآية ٨٩.

الهمزة للاستفهام. (الفاء) حرف عطف مبني على الفتح لا محل من الإعراب. (لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يرون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير مبني على السكون في محل رفع فاعل. (ان) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن محذوف، وأدغمت النون في اللام في. (لا) لقرب مخرجها ولذلك اشتدت اللام. (يرجع) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والجملة في محل رفع خبر ان. (إليهم) جار ومجرور متعلقان بيرجع. (قولاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة.

(٤) سورة القيامة الآية ٣.

الهمزة للاستفهام الإنكاري. (يحسب) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. (الإنسان) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره. (ان) =

﴿أَيَحۡسَبُ أَن لَّمۡ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ۝٧﴾[1]

الرابع: «لو» ـ وقلَّ مَنْ ذَكَرَ كونَها فاصلةً من النحويين ـ ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسۡقَيۡنَٰهُم مَّآءً غَدَقٗا ۝١٦﴾[2] وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمۡ يَهۡدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ أَهۡلِهَآ أَن لَّوۡ نَشَآءُ أَصَبۡنَٰهُم بِذُنُوبِهِمۡۚ﴾[3]

= مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن محذوف. (لن) حرف نفي ونصب. (نجمع) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (نحن). والجملة من الفعل والفاعل خبر ان المخففة. (عظامه) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والمصدر المؤول من ان واسمها وخبرها سد مسد المفعولين ليحسب.

(1) سورة البلد الآية ٥.

الهمزة للاستفهام التوبيخي حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (يحسب) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. لم حرف نفي وجزم وقلب. (يره) ير: فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الألف والفتحة دليل عليه (والهاء) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (أحدٌ)فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ان. والمصدر المؤول من ان واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد المفعولين.

(2) سورة الجن الآية ١٦.

الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (ان) مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن محذوف. (لو) حرف شرط غير جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (استقاموا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والألف فارقة. والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ان. (على الطريقة) جار ومجرور متعلقان باستقاموا. (لاسقيناهم) اللام واقعة في جواب لو (اسقينا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع. (نا) ضمير المتكلمين متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .(هم) ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. (ماءً)مفعول به ثان منصوب (غدقاً) نعت منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(3) سورة الأعراف الآية ١٠٠.

الهمزة للاستفهام الإنكاري الواو حرف عطف.(لم) حرف نفي وجزم وقلب. (يهدِ) فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة دليل على حذف الياء. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. (للذين) اللام حرف جر الذين اسم مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بـ(يهدِ). (يرثون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع =

ومما جاء بدون فاصِلٍ قولُه:

١٠٧ - عَلِمُوا اينَ يُؤَمَّلُونَ فَجَادُوا قَبْلَ أن يُسْأَلُوا بِأعْظَمِ سُؤَالِ

وقولُه تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَۚ﴾[1] في قراءة مَنْ رفع (يتم) في قول، والقول الثاني: أن «أنْ» ليست مخففة من الثقيلة، بل هي الناصبة للفعل المضارع، وارتفع (يتمُّ) بعدهُ شذوذاً.

* * *

وَخُفِّفَتْ كَأنَّ أيضاً فَنُوِي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتاً أيْضاً رُوِي

إذا خُفِّفتْ «كأنّ» نُوِيَ اسمُها، وأخبر عنها بجملة اسمية، نحو «كأنْ

= فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (الأرض) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (من بعد) جار ومجرور متعلقان يرثون وهو مضاف .(أهلها) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة. (أهل) مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه .(ان) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف .(لو) حرف شرط غير جازم. (نشاء) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر ان. والمصدر المؤول من ان واسمها وخبرها في محل رفع فاعل يهدِ. (أصبناهم). أصاب فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك (نا) ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (هم) ضمير متصل مبني على الكسر في محل نصب مفعول به .(بذنوبهم) الباء حرف جر. ذنوب اسم مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف وهم ضمير متصل مبني على الضم مضاف إليه. والجار والمجرور متعلقان بأصبناهم.

(١) سورة البقرة الآية ٢٣٣.

(لمن) اللام حرف جر. من اسم موصول مبني على السكون في محل جر. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف. (أراد) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو .(ان) حرف نصب واستقبال مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يتم) فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (الرضاعة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو. والمصدر المؤول من ان وما في خبرها مفعول به لأراد. فتكون من واقعة على الأم كأنه قيل. لمن أراد أن يتم الرضاعة من الوالدات وجوز ان يعلق الجار والمجرور بيرضعن فتكون واقعة على الأب قيل من أجل من أراد أن يتم الرضاعة من الآباء.

زَيْدٌ قائمٌ» أو جملةٍ فعليةٍ مُصَدَّرَة بـ«لم» كقوله تعالى: ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ﴾[1] أو مُصَدَّرَة بـ«قَدْ» كقول الشاعر:

فِـدَ الـتَّـرَحُّـلُ غَـيْـرَ أَنَّ رِكَـابَـنَـا   لَـمَّـا تَـزُلْ بِـرِحَـالِـنَـا، وَكَـأَنْ قَـدِ

أي: «وكأنْ قَدْ زَالَتْ» فاسْمُ «كأنْ» في هذه الأمثلة محذوف، وهو ضميرُ الشأنِ، والتقدير «كأنهُ زَيْدٌ قائمٌ، وكأنَّهُ لم تَغْنَ بالأمس، وكأنهُ قَدْ زَالَتْ» والجملة التي بعدها خبرٌ عنها، وهذا معنى قوله: «فَنُوِيَ مُنْصُوبُهَا» وأشارَ بقوله: «وثابتاً أيضاً رُوِي» إلى أنه قد رُوِيَ إثباتُ منصوبها، ولكنه قليل، ومنه قولُه:

١٠٨ ـ وَصَــدْرٍ مُـشْــرِقِ الـنَّـحْـرِ

كَـأَنْ ثَـدْيَـيْـهِ حُـقَّـانِ

فـ«ثَدْيَيْهِ» اسمٌ كأنْ، وهو منصوبٌ بالياء لأنه مثنى، و«حُقَّانِ» خبر كأنْ، وروى «كأنْ ثدياه حُقَّانِ» فيكون اسم «كأنْ» محذوفاً وهو ضمير الشأن، والتقدير «كأنهُ ثَدْيَاه حُقَّان» و«ثَدْيَاهُ حُقَّانِ»: مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر كأنْ، ويحتمل أن يكون «ثدياه» اسمَ «كأنْ» وجاء بالألف على لغة من يجعل المثنى بالألف في الأحوال كلها.

* * *

(١) سورة يونس الآية ٢٤.

(كأن) مخففة من الثقيلة. اسمها ضمير الشأن محذوف. (لم) حرف نفي وجزم وقلب. (تغن) فعل مضارع مجزوم بحذف حرف العلة والفاعل ضمير مستتر تقديره هي. (بالأمس) جار ومجرور متعلقان بتغن وجملة لم تغن في محل رفع خبر كأن.

لا التي لِنَفْيِ الْجِنسِ

عَـمَـلَ إِنَّ اْجْـعَـلْ لِـلاَ فـي نَـكِـرَهْ مُـفْـرَدَةً جَـاءَتْـكَ أو مُـكَـرَّرَهْ

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهي «لا» التي لنفي الجنس، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفي للجنس كلِّه.

وإنما قُلْتُ «التنصيص» احترازاً عن التي يقع الإسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لاَ رَجُلٌ قَائماً»؛ فإنها ليست نَصّاً في نَفْيِ الجنسِ؛ إذ يحتمل نفي الواحد ونفي الجنس؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوز «لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان» وبتقدير إرادة نفي الواحد يجوز «لاَ رَجُلٌ قائماً بل رجلان»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلاَّ؛ فلا يجوز «لاَ رَجُلَ قَائِمٌ بل رجلان».

وهي تعمل عمل «إنَّ»؛ فتنصب المبتدأ اسماً لها، وترفع الخبر خبراً لها، ولا فَرْقَ في هذا العمل بين المفردة، وهي التي لم تتكرر، نحو «لاَ غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِمٌ» وبين المُكَرَّرة، نحو «لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلاَّ بِالله».

ولا يكون اسمها وخبرها إلا نكرة؛ فلا تعمل في المعرفة، وما ورد من ذلك مُؤَوَّل بنكرة، كقولهم «قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها» فالتقدير: ولا مُسَمّىً بهذا الإسم لها ويدل على أنه مُعامل مُعَامَلَةَ النكرة وَصْفُهُ بالنكرة كقولك «لا أبا حَسَنٍ حَلاَّلاً لها» ولا يُفْصَلُ بينها وبين اسمها؛ فإن فُصِلَ بينهما أُلغيت

كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ ﴿٤٧﴾﴾[(١)]

* * *

فَـانْـصِـبْ بِـهَـا مُـضَـافـاً، أو مُـضَـارِعَـهْ
وَبَـعْـدَ ذَاكَ الْخَـبَـرَ اذْكُـرْ رَافِـعَـهْ

وَرَكِّـبِ الْـمُـفْـرَدَ فَـاتِـحـاً؛ كَـلاَ
حَـوْلَ وَلاَ قُـوَّةَ، وَالـثَّـانِي اجْـعَـلاَ

مَـرْفُـوعـاً، أوْ مُـنْـصُـوبـاً، أوْ مُـرَكَّـبـاً،
وَإِنْ رَفَـعْـتَ أوَّلاً لا تَـنْـصِـبَـا

لا يخلو اسمُ «لا» (هذه) من ثلاثة أحوال:

الحال الأولُ: أن يكون مضافاً نحو «لا غُلامَ رَجُلٍ حَاضِرٌ».

الحال الثاني: أن يكون مُضارعاً للمضاف، أي مُشَابهاً له، والمراد به: كل اسم له تَعَلّقٌ بما بعده: إمَّا بعملٍ، نحو «لا طَالِعاً جَبَلاً ظاهر، ولا خَيْراً من زيدٍ راكِبٌ»، وإما بِعَطْفٍ نحو: «لا ثَلاثَةً وَثَلاثِينَ عِنْدَنَا» ويسمى المشَبَّهُ بالمضاف: مُطَوَّلاً، ومَمْطولاً، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النصبُ لفظاً، كما مُثِّلَ.

والحال الثالث: أن يكون مفرداً، والمرادُ به ـ هنا ـ ما ليس بمضاف، ولا مُشَبَّهٍ بالمضاف؛ فيدخل فيه المثنى والمجموع، وحكمه البناءُ على ما كان

---

(١) الصافات الآية ٤٧.

(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب .(فيها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (غول) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (والواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نفي مؤكد. (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ .(عنها) جار ومجرور متعلقان (ينزفون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر.

يُنْصَبُ به؛ لتركُّبِهِ مع «لا» وصيرورته معها كالشيء الواحد؛ فهو معها كخمسةَ عَشَرَ، ولكنْ محله النصبُ بلا؛ لأنه اسم لها؛ فالمفردُ الذي ليس بمثنى ولا مجموع يُبْنَى على الفتح؛ لأنَّ نصبه بالفتحة نحو «لاَ حَوْلَ وَلا قُوَّةَ إلا بالله» والمثنى وجمعُ المذكر السالم يُبْنَيَانِ على ما كانا يُنْصَبَانِ به ـ وهو الياء ـ نحو «لا مُسْلِمَيْنِ لك، ولا مُسْلِمِينَ» فمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِينَ مبنيان؛ لتركبهما مع «لا» كما بنى «رجل» (لتركّبِهِ) معها.

وذهب الكوفيون والزَّجّاجُ إلى أنَّ «رجل» في قولك: «لا رَجُل» معرب، وأن فتحته فتحةُ إعرابٍ، لا فتحة بناء، وذهب المبرد إلى أن «مُسْلِمَيْنِ» وَ«مُسْلِمِينَ» معربان.

وأما جمعُ المؤنثِ السالم فقال قوم: مبنيٌّ على ما كان ينصب به، وهو الكسر؛ فتقول: «لا مُسْلِماتِ لك» بكسر التاء، ومنه قولُهُ:

١٠٩ ـ إنَّ الشَّبَابَ الّذهي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ
فِيهِ نَلَذُّ، وَلاَ لَذَّاتِ لِلشَّيبِ

وأجاز بعضُهم الفتحَ، نحو «لا مسلماتَ لك».

وقولُ المصنفِ: «وَبَعْدَ ذَاكَ الْخَبَرَ اذْكُرْ رَافِعَهْ» معناه أنه يذكر الخبر بعد اسم «لا» مرفوعاً، والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعةٍ (وعند سيبويه الرافعُ له لا) إن كان اسمها مضافاً أو مشبهاً بالمضاف، وإن كان الإسمُ مفرداً فاختلف في رافع الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليس مرفوعاً بـ«لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمَهَا المفردَ في موضع رفع بالابتداء، والإسم المرفوع بعدهما خبر عن ذلك المبتدأ، ولم تعمل «لا» عنده في هذه الصورة إلا في الإسم، وذهب الأخفشُ إلى أن الخبر مرفوع بـ«لا» فتكون «لا» عاملة في الجزءين كما عملتْ فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أتى بعد «لا» والاسْم الواقع بعدها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو «لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلَا بالله»

يجوز فيهما خمسةُ أوْجُهٍ، وذلك لأن المعطوف عليه: إما أن يُبْنَى مع «لا» على الفتح، أو ينصب، أو يرفع.

فإن بني معها على الفتح جاز في الثاني ثلاثة أوجه:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركبه مع «لا» الثانية، وتكون، لا، الثانية عامِلَةً عملَ إنَّ، نحو «لا حَوْلَ ولاَ قُوَّةَ إلا بالله».

الثاني: النصبُ عطفاً على محلِّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً بين العاطف والمعطوف، نحو «لا حول وَلا قُوَّةً إلا بالله» ومنه قولُه:

١١٠ - لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلاَ خُلَّةً

اتَّسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

الثالث: الرفع، وفيه ثلاثة أوجه؛ الأول: أن يكون معطوفاً على محل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وحينئذٍ تكون «لا» زائدة، الثاني: أن تكون «لا» الثانيةُ عملت عَمَلَ «ليس»، الثالث: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وليس للا عملٌ فيه، وذلك نحو «لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إلا بالله» ومنه قولُه:

١١١ - هَذَا - لَعَمْرُكُم - الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ

لا أُمَّ لِي - إنْ كَانَ ذَاكَ - وَلاَ أَبُ

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه جاز في المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة - أعني البناء، والرفع، والنصب - نحو: لا غُلاَمَ رَجُلٍ ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً.

وإن رفع المعطوفُ عليه جاز في الثاني وجهان:

الأول: البناء على الفتح، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأَةَ، ولا غلامٌ رَجُلٍ ولا امرأَةَ» ومنه قولُه:

١١٢ ـ فَــلاَ لَــغْــوٌ وَلا تَــأْثِــيــمَ فــيــهــا

وَمَــا فَــاهُــوا بِــهِ أَبَــداً مُــقِــيــمُ

والثاني: الرفع، نحو «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ».

ولا يجوز النصب للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على (محل) اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقطُ النَّصْبُ، ولهذا قال المصنف: «وإنْ رَفَعْتَ أوَّلاً لا تنصبا».

* * *

ومُـفْـرَداً نَـعْـتـاً لِـمَـبْـنِـيٍّ يَـلِـي فَافْتَحْ، أوِ انْصِبَنْ، أَوِ ٱرْفَعْ، تَعْدِلِ

إذا كان اسمُ «لا» مبنيّاً، ونُعت بمفرد يليه ـ أي لم يُفْصَل بينه وبينه بفاصل ـ جاز في النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ:

الأول: البناء على الفتح؛ لتركُّبِهِ مع اسم «لا»، نحو «لا رَجُلَ ظريفَ».

الثاني: النصبُ، مراعاةً لمحل اسم «لا» نحو «لا رَجُلَ ظَرِيفاً».

الثالث: الرَّفْعُ، مراعاةً لمحل «لا» واسمها؛ لأنهما في موضع رفع عند سيبويه كما تقدم، نحو «لا رَجُلَ ظريفٌ».

* * *

وَغَــيْــرَ مَــا يَــلِــي، وَغَــيْــرَ الــمُــفْــرِدِ

لا تَــبْــنِ، وَانْــصِــبْــهُ، أوِ الــرَّفْــعَ اقْــصِــدِ

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنه إذا كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ووليَهُ النعتُ، جاز في النعت ثلاثة أوجه.

وذكر في هذا البيت أنه إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت؛ فلا تقول «لا رجُلَ فيهَا ظريفَ» ببناء ظريف، بل يتعين رَفْعُه، نحو «لا رجُلَ فيها ظريفٌ» أو نصبه، نحو «لا رجلَ فيها ظريفاً» وإنما سقط البناء على الفتح لأنه إنما جاز ـ عند عدم الفصل ـ

لتركبِ النعت مع الإسم، ومع الفصل لا يمكنُ التركيب، كما لا يمكن التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحو «لا طالعاً جَبلاً ظريفاً» ولا فرق ـ في امتناع البناء على الفتح في النعت عند الفَصْلِ بين أن يكون المنعوت مفرداً، كما مثل، أو غيرَ مفردٍ.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنه إن كان النعت غير مفرد ـ كالمضاف والمشبه بالمضاف ـ تَعَيَّنَ رَفْعُه أو نصبه؛ فلا يجوز بناؤه على الفتح، ولا فرق في ذلك بين أن يكون المنعوت مفرداً أو غير مفرد، ولا بين أن يُفْصَلَ بينه وبين النعت أو لا يفصل؛ وذلك نحو «لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها، ولا غُلاَمَ رَجُلٍ فيها صَاحِبَ بِرٍّ».

وحاصِلُ ما في البيتين: أنه إن كان النعت مفرداً، والمنعوت مفرداً، ولم يُفْصَلْ بينهما؛ جاز في النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ، نحو «لا رَجُلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ» وإن لم يكن كذلك تعين الرفع أو النصب، ولا يجوز البناء.

* * *

وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ «لاَ» ٱحْكُمَا
لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الْفَصْلِ انْتَمَى

تَقَدَّمَ أنه إذا عُطف على اسم «لا» نكرةٌ مفردة، وتكررت «لا» يجوز في المعطوف ثَلاَثَةُ أوجُهٍ: الرفع، والنصب، والبناء على الفتح، نحو «لاَ رَجُلَ ولا امْرَأَةٌ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ».

وذكر في هذا البيت أنه إذا لم تتكرر «لا» يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول، وقد تقدم (في البيت الذي قبله) أنه يجوز فيه: الرفع، والنصب، ولا يجوز فيه البناء على الفتح؛ فتقول: «لا رَجُلَ وامرأةٌ، وامرأةً» ولا يجوز البناء على الفتح، وحَكَى الأخفش «لا رَجُلَ وامرأةَ» بالبناء على الفتح، على تقدير تكرر «لا» فكأنه قال: «لا رَجُلَ ولا امرأةَ» ثم حذفت «لا».

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ لا يجوز فيه إلا الرفعُ والنصبُ، سواء تكررت «لا» نحو «لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ» أو لم تتكرر، نحو «لاَ رَجُلَ وَغُلاَمَ ٱمْرَأَةٍ».

هذا كله إذا كان المعطوفُ نكرةً؛ فإن كان معرفة لا يجوز فيه إلا الرفعُ، على كل حالٍ، نحو «لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها».

* * *

وَأَعْطِ «لاَ» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ ٱلاسْتِفْهَامِ

إذا دخلت همزةُ الاستفهامِ على «لا» النافية للجنس بَقِيَتْ على ما كان لها من العمل، وسائرِ الأحكام التي سبق ذكرها؛ فتقول: «ألا رَجُلَ قَائِمٌ؟ وألا غُلاَمَ رَجُلٍ قَائِم؟ وألا طَالِعاً جَبَلاً ظَاهِر؟» وَحُكْمُ المعطوف والصفة ـ بعد دخول همزة الاستفهام ـ كحكمهما قبل دخولها.

هكذا أَطْلَقَ المصنف ـ رحمه الله تعالى! ـ هنا، وفي كلّ ذلك تفصيل.

وهو: أنه إذا قصد بالاستفهام التوبيخُ، أو الاستفهامُ عن النفي؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ، من أنه يبقى عملها وجميعُ ما تقدم ذكره: من أحكام العطفِ، والصفةِ، وجوازِ الإلغاء. (فإذا خرج الاستفهام إلى التّمنّي ففيه كلام سيأتي).

فمثالُ التوبيخ قولُكَ: «ألا رُجُوعَ وَقَدْ شِبْتَ؟» ومنه قولُه:

١١٣ ـ ألا ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ
وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ؟

ومثالُ الاستفهام عن النفي قولُكَ: «ألا رجُلَ قائم؟» ومنه قولُه:

١١٤ ـ ألاَ اصْطِبَارَ لِسَلْمَى أمْ لَهَا جَلَد؟
إِذَا أُلاَقِي الَّذِي لاَقَاهُ أمْثَالِي

وإذا قُصِدَ بألاَ التمنّي: فمذهبُ المازِنِيِّ أنها تبقى على جميع ما كان لها من

الأحكامِ، وعليه يَتَمَشَّى إِطْلاَقُ المصنف، ومذهبُ سيبويه أنه يبقى لها عَمَلُها في الإسمِ، ولا يجوز إلغاؤها، ولا الوصفُ أو العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتمنِّي قولُهم: «ألاَ ماءَ ماءً بارداً» وقولُ الشاعر:

١١٥ ـ ألاَ عُـمْـرَ وَلّـى مُـسْـتَـطَـاعٌ رُجُـوعُـهُ
فَـيَـرْأَبَ مَـا أَثْـأَتْ يَـدُ الـغَـفَـلاَتِ

* * *

وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرْ   إِذَا الـمُـرَادُ مَـعْ سُـقُـوطِـهِ ظَـهَـر

إذا دَلَّ دليل على خبر «لا» النافية للجنس وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكثر حَذْفُهُ عند الحجازيين، ومثاله أن يقال: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قَائِم؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الْخَبَرَ ـ وهو قائم ـ وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بين أن يكون الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جار ومجرور، كما مُثّلَ، أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو أن يقال: هل عندك رجل: أو هل في الدار رجل؟ فتقول: «لا رَجُلَ».

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليل لم يَجُزْ حَذْفُهُ عند الجميع، نحو قوله ﷺ: «لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ من الله» وقول الشاعر:

١١٦ ـ * وَلاَ كَرِيمَ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحُ *

وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «إذا المرادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظهر» واحترز بهذا مما لا يظهر المراد مع سقوطه؛ فإنه لا يجوز حينئذٍ الحذفُ كما تقدم.

* * *

ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا

انْصِبْ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْءَيِ ابْتِدَا ... أَعْنِي: رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَا
ظَنَّ، حَسِبْتُ، وَزَعَمْتُ، مَعَ عَدْ ... حَجَا، دَرَى، وجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ
وَهَبْ، تَعَلَّمْ، والَّتي كَصَيَّرَا ... أَيْضاً بِهَا انْصِبْ مُبْتَدَاً وَخَبَراً

هذا هو القسمُ الثالثُ من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو ظَنَّ وأخواتُهَا.

وتنقسم إلى قسمين: أحَدُهما: أفعالُ القلوب، والثاني: أفعالُ التَّحْوِيل.

فأما أفعال القلوب إلى قسمين:

أحدهما: ما يَدُلُّ على اليقين، وذكَرَ المصنف منها خمسةً: رأى، وَعَلِمَ، وَوَجَدَ، وَدَرَى، وَتَعَلَّمْ.

والثاني منهما: ما يدل على الرُّجْحَانِ، وذكر المصنف منها ثمانية: خَالَ، وَظَنَّ، وَحَسِبَ، وَزَعَمَ، وَعَدَّ، وَحَجَا، وَجعل، وَهَبْ.

فمثالُ رَأى قولُ الشاعر:

١١٧ - رَأَيْتُ اللَّهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ ... مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودا

فاستعمل «رَأى» بمعنى «ظَنّ»، كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُۥ بَعِيدًا ﴿٦﴾ وَنَرَىٰهُ قَرِيبًا ﴿٧﴾﴾[1] أي: يَظُنُّونه.

ومثالُ «علم» «عَلِمْتُ زَيْداً أَخاكَ» وقول الشاعر:

١١٨ - عَلِمْتُكَ الْبَاذِلَ الْمَعْرُوفِ؛ فَانْبَعَثَتْ
إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشَّوْقِ وَالامَلِ

ومثالُ «وَجَدَ» قولُه تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ﴾[2]

ومثالُ «دَرَى» قولُه:

١١٩ - دُرِيتَ الْوَفِيَّ الْعَهْدُ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ
فَإِنَّ اغْتِبَاطاً بِالْوَفَاءِ حَمِيدُ

ومثالُ «تَعَلَّمْ» - وهي التي بمعنى اعْلَمْ - قولُه:

١٢٠ - تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا
فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمَكْرِ

---

(١) سورة المعارج الآية ٦.
(إنهم) إن حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل نصب اسم إن. (يرونه) يرون فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. (بعيداً) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب خبر إن. (ونراه) الواو حرف عطف. نرى فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. (قريباً) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٢) سورة الأعراف الآية ١٠٢.
(وإن) الواو حرف عطف، إن حرف توكيد ونصب، مخففة لا عمل لها. (وجدنا) فعل ماضٍ مبني على السكون، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (أكثرهم) مفعول به أول منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (لفاسقين) اللام لام الفارقة فاسقين مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم.

وهذه مُثُلُ الأفعال الدالة على اليقين.

ومثالُ الدالة على الرُّجْحَانِ قولُكَ: «خِلْتُ زَيْداً أَخَاكَ» وقد تستعمل «خَالَ» لليقين، كقوله:

١٢١ - دَعَانِي الْغَوَانِي عَمَّهُنَّ، وَخِلْتُنِي
لِيَ اسْمٌ؛ فَلاَ أُدْعَى بِهِ وَهْوَ أَوَّلُ

و«ظَنَنْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين كقوله تعالى: ﴿وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيْهِ﴾[1] و«حَسِبْتُ زَيْداً صَاحِبَكَ» وقد تستعمل لليقين، كقوله:

١٢٢ - حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ
رَبَاحاً، إِذَا مَا الْمَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلاَ

ومثالُ «زَعَمَ» قولُه:

١٢٣ - فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ
فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ

ومثالُ «عَدَّ» قولُه:

١٢٤ - فَلاَ تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغِنَى
وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُكَ فِي الْعُدْمِ

---

(١) سورة التوبة الآية ١١٨.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ظنوا) فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة. (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة. وجملة ظنوا في محل جر معطوفة على جملة (ضاقت) الأولى. (ان) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف. (لا) نافية للجنس حرف مبني على السكون لا محل لها من الإعراب. (ملجأ) اسم لا مبني على الفتح في محل نصب والخبر محذوف. (من الله) جار ومجرور متعلقان بملجأ بحذف مضاف أي من عذاب الله. (الاّ)حرف استثناء ملغى. (إليه) الجار والمجرور متعلقان بمحذوف بدل من مستثنى مقدر أي لا ملجأ من عذاب الله إلا لأحدٍ إليه. أو الجار والمجرور إليه متعلقان بخبر لا.

ومثالُ «حَجَا» قولُه:

١٢٥ ـ قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أبا عَمْرٍو أخاً ثِقَةً

حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْماً مُلِمَّاتُ

ومثالُ «جَعَلَ» قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا﴾(١)

وقَيَّدَ المصنفُ «جَعَلَ» بكونها بمعنى اعتقد احترازاً من «جعل» التي بمعنى «صَيَّرَ» فإنها من أفعال التحويل، لا من أفعال القلوب.

ومثالُ «هَبْ» قولُه:

١٢٦ ـ فَقُلْتُ: أجِرْنِي أبا مَالِكٍ،

وَإِلاَّ فَهَبْنِي أمْرأ هَالِكاً

ونَبَّه المصنفُ بقوله: «أعْنِي رأى» على أن أفعال القلوب منها ما ينصب مفعولين وهو «رأى» وما بعدهُ مما ذكرهُ المصنفُ في هذا الباب، ومنها ما ليس كذلك، وهو قسمان: لازم، نحو «جَبُنَ زيد» ومُتَعَدٍ إلى واحد، نحو «كَرِهْتُ زيداً».

هذا ما يتعلق بالقسم الأول من أفعال هذا الباب، وهو أفعالُ القلوبِ.

وأما أفعالُ التَّحْوِيلِ ـ وهي المرادة بقوله: «والتي كصيرا ـ إلى آخره» ـ فتتعدَّى أيضاً إلى مفعولين أصلُهما المبتدأ والخبرُ، وعَدَّها بعضُهم

---

(١) من سورة الزخرف الآية ١٩.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (جعلوا) جلع فعل ماضٍ مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة (والواو) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الملائكة) مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (الذين) اسم موصول نعت مبني على الفتح في محل نصب. (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ (عباد) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والجملة من المبتدأ والخبر صلة الموصول لا محل لها من الإعراب (عباد) مضاف. (الرحمن) مضاف إليه مجرور .(أناثاً) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وجملة جعلوا الملائكة استئنافية لا محل لها من الإعراب.

سبعة: «صَيَّرَ» نحو «صَيَّرْتُ الطِّينَ خَزَفاً» و«جَعَلَ» نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا۟ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴿٢٣﴾﴾[1] و«وَهَبَ» كقولهم «وَهَبَنِي الله فِدَاكَ» أي صيَّرني، و«تَخِذَ» كقوله تعالى: ﴿لَتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾[2] و«اتَّخَذَ» كقوله تعالى: ﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَٰهِيمَ خَلِيلًا﴾[3] و«تَرَكَ» كقوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾[4] وقول

---

(١) سورة الفرقان الآية ٢٣.

(وقدمنا) الواو حرف استئناف مبني على السكون (وقدم) فعل ماضٍ مبني على السكون (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل .(إلى) حرف جر .(ما) اسم موصول مبني على السكون في محل جر والجار والمجرور متعلقان بـ قدمنا .(عملوا) فعل ماضٍ مبني على الضم والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب. (من عمل) جار ومجرور متعلقان بـ عملوا .(فجعلناه) الفاء حرف عطف جعل فعل ماضٍ مبني على السكون. ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به أول. (هباءً) مفعول به ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره .(منثوراً) نعت منصوب وعلامة نصبِهِ الفتحة الظاهرة على آخرِهِ. وجملة (قدمنا إلى ما عملوا) لا محل لها من الإعراب استئنافية.

(٢) سورة الكهف الآية ٧٧.

اللام واقعة في جواب لو .(اتخذت) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصالِهِ بتاء الضمير. والتاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل. (عليهِ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف في محل نصب مفعول ثانياً مقدم. (أجراً) مفعول أول مؤخر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

(٣) سورة النساء الآية ١٢٥.

(واتخذ) الواو واو الاعتراض والجملة معترضة أو استئنافية. (اتخذ) فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الله) لفظ الجلالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (ابراهيم) مفعول به أول وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (خليلاً) مفعول به ثان منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والجملة من الفعل والفاعل اعتراضية لا محل لها من الإعراب.

(٤) سورة الكهف الآية ٩٩.

(وتركنا) الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (تركنا) بمعنى جعلنا فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالضمير المرفوع المتحرك. (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (بعضهم) بعض مفعول به أول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع. (يومئذٍ) ظرف زمان منصوب وعلامة نصبه الفتحة وهو مضاف و(إذ) اسم مبني على السكون مضاف إليه مجرور. (يموج) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره =

الشاعر:

١٢٧ - وَرَبَّيْتُهُ حَتَّى إذَا مَا تَرَكْتُهُ ... أخَا الْقَوْمِ وَاسْتَغْنَى عَنِ الْمَسْحِ شَارِبُهْ

و«رَدَّ» كقوله:

١٢٨ - رَمَى الْحِدْثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ ... بِمِقْدَارٍ سَمَدْنَ لَهُ سُمُودا

فَرَدَّ شُعُورَهُنَّ السُّودَ بِيضاً ... وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ الْبِيضَ سُودا

* * *

وَخُصَّ بِالتَّعْلِيقِ وَالإلْغَاءِ مَا ... مِنْ قَبْلِ هَبْ، وَالأمْرَ هَبْ قَدْ أُلْزِمَا

كَذَا تَعَلَّمْ، وَلِغَيْرِ الْمَاضِ مِنْ ... سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زُكِنْ

تقدَّمَ أن هذه الأفعالَ قسمان؛ أحدهما: أفعال القلوب، والثاني: أفعال التحويل.

فأما أفعال القلوب فتنقسم إلى: متصرفة، وغير متصرفة.

فالمتصرفةُ: ما عدا «هَبْ، وتَعَلَّمْ» فيستعمل منها الماضي، نحو «ظَنَنْتُ زَيْداً قائماً» وغيرُ الماضي - وهو المضارع، نحو «أظنُّ زَيْداً قائماً» والأمْرُ، نحو «ظُنَّ زَيْداً قائماً» واسمُ الفاعل، نحو «أنَا ظَانٌّ زَيْداً قائماً» واسم المفعول، نحو «زَيْدٌ مَظْنُونٌ أبوهُ قائماً» فأبوه: هو المفعول الأول، وارتفع لقيامه مقام الفاعل، و«قائماً» المفعول الثاني، والمصدرُ، نحو «عَجِبْتُ مِنْ ظَنِّكَ زَيْداً قائماً» - وَيَثْبُتُ لها كلها من العمل وغيرِه ما ثبت للماضي.

= والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. (في بعض) جار ومجرور متعلقان بيموج وجملة يموج من الفعل والفاعل في محل نصب مفعول به ثان.

وغيرُ المتصرف اثنان ـ وهما: هَبْ، وتَعَلّمْ، بمعنى اعْلَم ـ فلا يستعمل منهما إلا صيغة الأمر، كقوله:

تَـعَـلّـم شِـفَـاءَ الـنَّـفْـسِ قَـهْـرَ عـدُوِّهَـا
فَـبَـالِـغْ بِـلُـطْـفٍ فـهـي الـتَّـحَـيُّـلِ وَالْمَكْـرِ

وقوله:

فَـقُـلْـتُ: أَجِـرْنِـي أَبَـا مَـالِـكٍ   وإلاَّ فـهَـبْـنـي آمْـرَأً هَـالِـكـاً

واخْتَصَّتِ القلبية المتصرفَةُ بالتعليق والإلغاء؛ فالتعليق هو: تَرْكُ العمل لفظاً دون مَعْنىً لمانع، نحو «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

فقولك: «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» لم تعمل فيه «ظننت» لفظاً؛ لأجل المانع لها من ذلك، وهو اللام، ولكنه في موضع نصب، بدليل أنَّكَ لو عَطَفْتَ عليه لنصبت، نحو «ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قَائِمٌ وَعَمْراً مُنْطَلِقاً»؛ فهي عاملة في «لَزَيْدٌ قَائِمٌ» في المعنى دون اللفظ.

والإلغاء هو: تَرْكُ العملِ لفظاً ومَعْنىً، لا لمانع، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» فليس لـ«ظننت» عَمَلٌ في «زيد قَائِمٌ»: لا في المعنى، ولا في اللفظ.

ويثبتُ للمضارع وما بعده من التعليق وغيره ما ثَبَتَ للماضي، نحو «أَظُنُّ لزَيْدٌ قَائِمٌ» و«زَيْدٌ أَظُنُّ قَائِمٌ» وأخواتها.

وغيرُ المتصرفَةِ لا يكون فيها تعليقٌ ولا إلغاء، وكذلك أفعالُ التَّحْوِيلِ، نحو «صَيَّرَ» وأخواتها.

* * *

وَجَـوِّزِ الإلْـغَـاءَ، لاَ فـي الابْـتِـدَا،   وَآنْـوِ ضَـمِـيرَ الشَّـأْنِ، أَوْ لاَمَ آبْـتِـدَا

فـي مُـوهِـمٍ إلْـغَـاءَ مَـا تَـقَـدَّمَـا   وَآلْـتَزِمِ الـتَّـعْـلِـيقَ قَبْـلَ نَـفْـيِ «مَـا»

وَ«إنْ» وَ«لاَ»؛ لاَمُ آبْتِـدَاءٍ، أَوْ قَـسَـمْ،   كَـذَا، وَالاسْـتِـفْـهَـامُ ذَا لَـهُ انْـحَـتَـمْ

يجوز إلغاء هذه الأفعال المتصرفة إذا وقعت في غير الابتداء، كما إذا

وقعت وَسَطاً، نحو «زَيْدٌ ظَنَنْتُ قَائِمٌ» أو آخراً، نحو «زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ»، وإذا تَوَسَّطَتْ، فقيل: الإعمالُ والإلغاء سِيَّانِ، وقيل: الإعمالُ أحسنُ من الإلغاء، وإن تَأَخَّرَتْ فالإلغاء أَحْسَنُ، وإن تقدمت امتنع الإلغاء عند البصريين؛ فلا تقول: «ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ» بل يجبُ الإعمالُ؛ فتقول: «ظَنَنْتُ زَيداً قَائماً» فإنْ جاء من لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءَها مُتقدمَةً أُوِّلَ على إضمار ضمير الشأن، كقوله:

١٢٩ - أَرْجُـو وَآمُـلُ أَنْ تَـدْنُـو مَـوَدَّتُـهَـا

وَمَـا إِخَـالُ لَـدَيْـنَـا مِـنْـكِ تَـنْـوِيـلُ

فالتقدير «وما إخاله لدينا منكِ تَنْوِيلُ» فالهاء ضمير الشأن، وهي المفعول الأول، و«لدينا منك تنويل» جملة في موضع المفعول الثاني، وحنيئذٍ فلا إلْغَاءَ.

أو على تقدير لام الابتداء، كقوله:

١٣٠ - كَذَاكَ أُدِّبتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي

أَنِّي وَجَـدْتُ مِـلاَكُ الـشِّـيـمَـةِ الأَدَبُ

التقدير: «أني وجدتُ لَمِلاَكُ الشِّيمَةِ الأدبُ» فهو من باب التعليق، وليس من باب الإلغاء في شيء.

وذهب الكوفيون - وَتَبِعَهُمْ أبو بكر الزبيديُّ وَغَيْرُهُ - إلى جواز إلغاء المتقدم؛ فلا يحتاجون إلى تأويل البيتين.

وإنما قال المصنف: «وَجَوِّزِ الإلغاء» لينبّه على أن الإلغاء ليس بلازم، بل هو جائز؛ فحيث حاز الإلغاء جاز الإعمال كما تَقَدَّمَ، وهذا بخلاف التعليق، (فإنه لازم، ولهذا قال: «وَالْتَزِمِ التعليقَ»).

فيجب التعليقُ إذا وقع بعد الفعل «ما» النافية، نحو «ظننتُ ما زيد قائم».

أو «إنِ» النافية، نحو «علمتُ إنْ زَيْدٌ قَائِمٌ» وَمَثَّلُوا له بقوله تعالى:

﴿وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾[1]. وقال بعضهم: ليس هذا من باب التعليق في شيء؛ لأن شَرْطَ التعليق أنه إذا حُذِفَ المُعَلِّقُ تَسَلَّط العاملُ على ما بعده فينصب مفعولين، نحو «ظننتُ ما زَيْدٌ قَائِمٌ»؛ فلو حذفت «ما» لقلتَ: «ظننتُ زَيْداً قَائِماً» والآيةُ الكريمة لا يتأَتَّى فيها ذلك؛ لأنك لو حذفت المُعَلِّقَ ـ وهو «إنْ» ـ لم يَتَسَلَّطْ «تظنون» على «لبثتم»؛ إذ لا يقال: وتظنون لبثتم، هكذا زعم هذا القائل، ولعله مخالف لما هو كالمجمع عليه ـ من أنه لا يشترط في التعليق هذا الشرط الذي ذكره ـ وتمثيل النحويين للتعليق بالآية الكريمة وَشِبْهِهَا يشهد لذلك.

وكذلك يُعَلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعده:

«لا» النافية، نحو «ظَنَنْتُ لاَ زَيْدٌ قَائِمٌ وَلاَ عَمْرٌو».

أو لامُ الابتداء، نحو «ظننت لَزَيْدٌ قَائِمٌ».

أو لامُ القَسَم، نحو «علمتُ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ» ولم يَعُدَّهَا أحدٌ من النحويين من المعلقات.

أو الاستفهامُ، وله صُوَرٌ ثَلاَثٌ؛ أن يكون أَحَدُ المفعولين اسمَ استفهامٍ، نحو «علمتُ أَيُّهُمْ أَبُوكَ»؛ الثانية: أن يكون مضافاً إلى اسم استفهامٍ، نحو «علمتُ غُلاَمُ أَيِّهِمْ أَبُوكَ»؛ الثالثة: أن تدخل عليه أداةَ

---

(1) سورة الأسراء الآية ٥٢.

(وتظنون) الواو واو الحال. (تظنون) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وجملة تظنون في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف أي وأنتم تظنون. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال من فاعل تستجيبون .(ان) حرف نفي .(لبثتم) لبث فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الفاعل. والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. والميم علامة الجمع .(إلا) حرف استثناء ملغى. (قليلاً) مفعول فيه منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ويجوز أن نعربها صفة لموصوف محذوف أي وقتاً قليلاً. ويجوز أن تعربه نائب مفعول مطلق.

الاستفهام، نحو «علمتُ أَزَيْدٌ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرٌو؟» و«علمت هَلْ زَيْدٌ قَائِمٌ أَمْ عَمْرٌو؟».

* * *

لِـعِـلْـمِ عِـرْفَـانٍ وَظَـنِّ تُـهَـمَـهْ تَـعْـدِيَـةٌ لِـوَاحِـدٍ مُـلْـتَـزَمَـهْ

إذا كانت «عَلِمَ» بمعنى عَرَفَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ، كقولك: «علمت زيداً» أي عَرَفْتُه، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَتَرَكۡنَا بَعۡضَهُمۡ يَوۡمَئِذٖ يَمُوجُ فِي بَعۡضٖۖ شَيۡـٔٗا﴾[1]

وكذلك إذا كانت «ظَنَّ» بمعنى اتَّهَمَ تَعَدَّتْ إلى مفعولٍ وَاحِدٍ، كقولك: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: اتَّهَمْتُهُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى ٱلۡغَيۡبِ بِضَنِينٖ ٢٤﴾[2] أي: بِمُتَّهَم.

* * *

وَلِـرَأَى الـرُّؤْيَـا انْـمِ مَـا لِـعَـلِـمَـا طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلُ انْتَمَى

إذا كانت رَأَى حُلْمِيَّة ـ أي: للرؤيا في المنام ـ تَعَدَّتْ إلى المَفعولين كما تَتَعَدَّى إليهما «عَلِمَ» المذكورةُ من قبلُ، وإلى هذا أشار بقوله: «الرأى

---

(١) سورة النحل الآية ٧٨.

الواو استئنافية. (الله) لفظ الجلالة مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (أخرجكم) أخرج فعل ماضٍ مبني على الفتح. والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل في محل رفع خبر المبتدأ. (من بطون) جار ومجرور متعلقان بأخرجكم وهو مضاف .(أمهاتكم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة وهو مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه .(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تعلمون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو فاعل. (شيئاً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. والجملة (والله أخرجكم) استئنافية لا محل لها من الإعراب.

(٢) سورة التكوير الآية ٢٤.

الواو واو الحال. (ما) حرف نفي يعمل عمل ليس. (هو) ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم ما. (على الغيب) جار ومجرور متعلقان بضنين. بـ(ضنين) الباء حرف جر زائد أو مؤكد. ضنين خبر ما مجرور لفظاً منصوب محلاً وجملة ما هو على الغيب في محل نصب حال.

الرُؤيا أنَم» أي: أَنْسُبْ لرأى التي مَصْدَرُهَا الرؤيا ما نُسِبَ لعلم المتعدية إلى اثنين؛ فَعَبَّرَ عن الحلمية بما ذكر؛ لأن «الرؤيا» وإن كانت تقع مصدراً لغير «رأى» الحلمية، فالمشهورُ كَوْنُهَا مصدراً لها، ومثالُ استعمالِ «رأى» الحُلْمِية متعديةً إلى اثنين قولُه تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ﴾[1]؛ فالياء مفعول أول، و«أعصر خمراً» جملة في موضع المفعول الثاني، وكذلك قوله:

١٣١ - أَبُـو حَنَـشٍ يُـؤَرِّقُـنِـي، وَطَـلْـقٌ، وَعَـمَّـارٌ، وَآوِنَـةً أُثَـالاَ

أراهـم رفـقـتـي، حـتـى إذا مـا تجـافى الـليل وانـخـزل انـخـزالا

إِذَا أَنَـا كَـالَّـذِي يَـجْـرِي لِـوِرْدٍ إِلَى آلٍ؛ فَـلَـمْ يُـدْرِكْ بِـلاَلاَ

فالهاء والميم في «أَرَاهُمْ»: المفعولُ الأولُ، و«رُفْقَتِي» هو المفعول الثاني.

* * *

وَلاَ تُـجِـزْ هُـنَـا بِـلاَ دَلِـيـلِ سُقُـوطَ مَـفْـعُـولَـيْـنِ أَوْ مَـفْـعُـولِ

لا يجوز في هذا الباب سُقُوطُ المفعولين، ولا سُقُوطُ أَحَدِهِمَا، إلا

---

[1] سورة يوسف الآية ٣٦.

انى (إنّي) حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. والياء ضمير المتكلم مبني على السكون في محل نصب اسم ان. (اراني) أرى: فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره. النون نون الوقاية والياء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو أنا. والجملة في محل رفع خبر ان. (أعصر) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره (أنا). (خمراً) مفعول به منصوب. وجملة (اني أعصر خمراً) في محل نصب مقول القول.

إذا دَلَّ دليلٌ على ذلك.

فمثالُ حَذْفِ المفعولين للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ زَيْداً قائماً»؟ فتقول: «ظَنَنْتُ»، التقدير: «ظننت زيداً قائماً» فحذفت المفعولين لدلالة ما قبلهما عليهما، ومنه قولُه:

١٣٢ ـ بِـأَيِّ كِـتَـابٍ أَمْ بِـأَيَّـةِ سُـنَّـةٍ
تَـرَى حُـبَّـهُـمْ عَـاراً عَـلَيَّ وَتَحْـسَـبُ

أي: «وَتَحْسَبُ حُبَّهُمْ عاراً عَلَيَّ» فحذف المفعولين ـ وهما: «حُبَّهُمْ»، و«عَاراً عَلَيَّ» ـ لدلالة ما قبلهما عليهما.

ومثالُ حَذْفِ أَحَدِهِمَا للدلالة أن يقال: «هَلْ ظَنَنْتَ أحداً قَائِماً»؟ فتقول: «ظَنَنْتُ زَيْداً» أي: ظننت زيداً قائماً، فتحذف الثاني للدلالة عليه، ومنه قولُه:

١٣٣ ـ وَلَـقَـدْ نَـزَلْـتِ ـ فَـلاَ تَـظُنِّـي غَـيْـرَهُ ـ
مِـنِّـي بِـمَـنْـزِلَـةِ الْمُحَـبِّ الْمُكْـرَمِ

أي: «فَلاَ تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعاً» فـ«غَيْرَهُ» هو المفعول الأول، و«وَاقِعاً» هو المفعول الثاني.

وهذا الذي ذكره المصنفُ هو الصحيحُ من مذاهب النحويين.

فإن لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف لم يَجُزْ: لا فيهما، ولا في أحدهما؛ فلا تقول؛ «ظننت»، ولا «ظننت زيداً»، ولا «ظننت قائماً» تريد «ظننت زيداً قائماً».

* * *

وَكَـتَـظُـنُّ اجْـعَـلْ «تَـقُـولُ» إنْ وَلِـي
مُـسْـتَـفْـهَـماً بِـهِ وَلَمْ يَـنْـفَـصِـلِ
بِـغَـيْـرِ ظَـرْفٍ، أَوْ كَـظَـرْفٍ، أَوْ عَـمَـلْ
وَإِنْ بِـبَـعْـضِ ذِي فَـصَـلْـتَ يُحْـتَـمَـلْ

القولُ شأنُه إذا وَقَعَتْ بعدهُ جملةٌ أن تُحْكَى، نحو «قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ»، و«تَقُولُ زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ» لكن الجملة بعدهُ في موضع نصبٍ على المفعولية.

ويجوز إِجْرَاؤُهُ مَجْرَى الظنّ؛ فينصبُ المبتدأ والْخَبَر مفعولين، كما تنصبهما «ظَنَّ».

والمشهورُ أن للعرب في ذلك مذهبين؛ أحدهما ـ وهو مذهب عامة العرب ـ أنه لا يُجْرَى القولُ مجْرَى الظن إلا بشُرُوطٍ أَرْبَعَةٍ، (وهي التي ذكرها عامة النحويين).

الأول: أن يكون الفعل مضارعاً.

الثاني: أن يكون للمخاطب.

وإليهما أشار بقوله: «اجعل تقول» فإنَّ «تقول» مضارع، وهو للمخاطب.

الشرط الثالث: أن يكون مسبوقاً باستفهام، وإليه أشار بقوله: «إن ولي مستفهماً به».

الشرط الرابع: أن لا يُفْصَلَ بينهما ـ أي بين الاستفهام والفعلِ ـ بغير ظرف، ولا مجرور، ولا معمول الفعل، فإن فُصِلَ بأحدها لم يَضُر، وهذا هو المراد بقوله: «ولم ينفصل بغير ظرف ـ إلى آخره».

فمثالُ ما اجتمعت فيه الشُّرُوطُ قولُكَ: «أَتَقُولُ عَمْراً مُنْطَلِقاً»؛ فعمراً: مفعول أول، ومنطلقاً: مفعول ثان، ومنه قولُه:

١٣٤ ـ مَتَى تَقُولُ الْقُلُصَ الرَّوَاسِمَا يُحْمِلْنَ أم قَاسِمٍ وَقَاسِمَا

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ، نحو «قَالَ زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» لم يَنْصِبِ القولُ مفعولين عند هؤلاء، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاء، نحو «يقول زَيْدٌ عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» أو لم يكن مسبوقاً باستفهام، نحو «أنت تقول عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ» أو سُبِقَ باستفهام ولكن فُصِلَ بغير ظرف، ولا جارٍّ ومجرور، ولا معمول له،

نحو «أأنت تَقُولُ زَيْدٌ مُنطَلِقٌ» فإن فصل بأحدها لم يَضُرَّ، نحو أَعِنْدَكَ تَقُولُ زيداً منطلقاً»، و«أَفِي الدَّارِ تقول زيداً منطلقاً»، و«أَعَمْراً تقول منطلقاً»، ومنه قوله:

١٣٥ ـ أَجُـهَّـالاً تَـقُـولُ بَـنِـي لُـؤَيٍّ
لَـعَـمْـرُ أَبِـيكَ أَمْ مُـتَـجَـاهِـلِينَـا

فَبَنِي لُؤَيٍّ: مفعولٌ أوّل، وجُهَّالاً: مفعول ثانٍ.

وإذا اجتمعت الشُّرُوطُ المذكورةُ جازَ نَصْبُ المبتدأ والخبر مفعولين لتقولُ، نحو «أَتَقُولُ زَيداً مُنطَلِقاً» وجاز رَفْعُهُمَا على الحكاية، نحو «أتقول زَيْدٌ مُنطَلِقٌ».

* * *

وَأُجْـرِيَ الْـقَـوْلُ كَـظَـنٍّ مُـطْـلَـقَـاً عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ «قُلْ ذَا مُشْفِقَا»

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القَوْلِ، وهو مذهب سُلَيْم؛ فَيُجْرُونَ القَوْلَ مُجْرَى الظن في نَصْبِ المفعولين، مطلقاً، أي: سواء كان مضارعاً، أم غير مضارع، وُجِدَتْ فيه الشروط المذكورة، أم لم توجد، وذلك نحو «قُلْ ذَا مُشْفِقاً» فـ«ذا» مفعولٌ أوّلُ، و«مشفقاً» مفعولٌ ثانٍ، ومن ذلك قولُه:

١٣٦ ـ قَـالَـتْ وَكُـنْـتُ رَجُـلاً فَـطِـينَـا:
هَـذَا لَـعَـمْـرُ الـلَّـه إِسْـرَائِـينَا

فـ«هذا»: مفعول أول لقالت، و«إسرائينا»: مفعول ثان.

* * *

أَعْلَمَ وَأَرَى

إِلَـى ثَـلاَثَـةٍ رَأَى وَعَـلِـمَـا ... عَـدَّوْا، إِذَا صَـارَا أَرَى وَأَعْـلَـمَـا

أشار بهذا الفصل ألى ما يتعدَّى من الأفعال إلى ثلاثة مفاعيل؛ فذكر سبعَةَ أفعال: منها «أَعْلَمَ، وأرَى» فذكر أن أصلهما «عَلِمَ، وَرأى»، وأنهما بالهمزة يتعَدَّيَانِ إلى ثلاثة مفاعيل؛ لأنهما قبل دخول الهمزة عليهما كانا يتَعَدّيَان إلى مفعولين، نحو «علم زيدٌ عمراً منطلقاً، ورأى خالد بكراً أخاك» فلما دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ زادتهما مفعولاً ثالثاً، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة، وذلك نحو: «أعْلَمْتُ زيداً عمراً منطلقاً» و«أرَيْتُ خالداً بكراً أخاك»؛ فزيداً، وخالداً: مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً حين قلت: «علم زيد، ورأى خالد».

وهذا هو شأن الهمزة، وهو أنها تُصَيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً، فإن كان الفعلُ قبل دخولها لازماً صار بعد دخولها متعدِّياً إلى واحدٍ، نحو: «خرج زيد، وأُخرجت زيداً»وإن كان متعدياً إلى واحد صار بعد دخولها متعدياً إلى اثنين، نحو: «لَبِسَ زيد جُبَّةً» فتقول «ألْبَسْتُ زيداً جبةً» وسيأتي الكلام عليه، وإن كان متعدياً إلى اثنين صار متعدياً إلى ثلاثة، كما تقدم في «أعْلَم، وأرَى».

* * *

وَمَـا لِـمَـفْـعُـولَـيْ عَـلِـمْـتُ مُـطْـلَـقَـا ... لِـلـثَّـانِ وَالـثَّـالِـثِ أيـضـاً حُـقِّـقَـا

أي: يثبت للمفعول الثاني والمفعول الثالث من مفاعيل «أَعْلَمَ، وَأَرَى» ما ثبت لمفعولَيْ «علم، ورأى»: من كونهما مبتدأ وخبراً في الأصل، ومن جواز الإلغاء والتعليق بالنسبة إليهما، ومن جواز حذفهما أو حذف أحدهما إذا دلَّ على ذلك دليل، ومثالُ ذلك «أَعْلَمْتُ زيداً عمراً قائماً» فالثاني والثالث من هذه المفاعيل أصلُهما المبتدأ والخبرُ ـ وهما «عمور قائم» ـ ويجوز إلغاء العامل بالنسبة إليهما، نحو: «عَمْرٌو أعلمت زيداً قائمٌ» ومنه وقولهم: «البَرَكَةُ أَعْلَمَنَا الله مَعَ الأفاضل» فـ«نا»: مفعولٌ أول، والبركَةُ» مبتدأ، و«مع الأكابر» ظرف في موضع الخبر، وهما اللذان كانا مفعولين، والأصل: «أعلمنا الله البركة مع الأفاضل»، ويجوز التعليقُ عنهما؛ فتقول: «أَعْلَمْتُ زيداً لَعَمْرٌو قائم» ومثالُ حذفهما للدلالة أن يقال: هل أعلمت أحداً عمراً قائماً؟ فتقول: أعلمت زيداً، ومثالُ حذف أحدهما للدلالة أن تقول في هذه الصورة: «أعلمت زيداً عمراً» أي: قائماً، أو «أعلمت زيداً قائماً» أي: عمراً قائماً.

* * *

وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلاَ ... هَمْزٍ فَلاِثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلاَ

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا ... فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

تقدَّمَ أن «رأى، وعلم» إذا دخلت عليهما همزةُ النَّقْلِ تعدَّيَا إلى ثلاثة مفاعيل، وأشار في هذين البيتين إلى أنه إنما يثبُتُ لهما في هذا الحكم إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى مفعولين، وأما إذا كانا قبل الهمزة يتعدَّيَانِ إلى واحد ـ كما إذا كانت «رأى» بمعنى أَبْصَرَ، نحو «رأى زيد عمراً» بمعنى عَرَفَ نحو «عَلِمَ زيدٌ الحقَّ» ـ فإنهما يتعدَّيَان بعد الهمزة إلى مفعولين، نحو: «أَرَيْتُ زَيْداً عمراً» و«أَعْلَمْتُ زيداً الحقَّ» والثاني من هذين المفعولين كالمفعول الثاني من مفعولَيْ «كَسَا» و«أعطى» نحو «كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً» و«أعطيت زيداً دِرهماً»: في كونه لا يَصِحُّ الإخبار به عن الأول؛ فلا تقول (زيدٌ الحقُّ، كما لا تقول) «زيد درهم»، وفي كونه يجوز حَذْفُه مع الأول، وحذف الثاني وإبقاء الأول، وحذفُ الأول وإبقاء

الثاني، وإن لم يدل على ذلك دليل؛ فمثالُ حَذْفهما «أعْلَمْتُ، وأعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ۝٥﴾[1] ومثالُ حذف الثاني وإبقاء الأول «أعْلَمْتُ زيداً، وأعْطَيْتُ زيداً» ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ۝٥﴾[2] ومثالُ حَذْفِ الأول وإبقاء الثاني نحو: «أعْلَمْتُ الحقَّ، وأعطيتُ دِرْهماً» ومنه قولُه تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا۟ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ﴾[3] وهذا معنى قوله: «والثاني منهما ـ إلى آخر البيت».

* * *

وكـأرَى الـسَّـابـق نَـبَّـا أخْـبَـرَا حَـدَّثَ، أنْـبَـأَ، كَـذَاكَ خَـبَّـرَا

---

(١) سورة الليل الآية ٥.

(فأما) الفاء حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. أما تفصيلية أداة شرط غير جازمة. (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (أعطى) فعل ماضٍ مبني على الفتح مقدر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرهِ هو. (واتقى) الواو حرف عطف. (اتقى) فعل ماضٍ مبني على الفتح مقدر منع من ظهوره التعذر والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو.

(٢) من سورة الضحى الآية ٥.

(ولسوف) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. اللام لام القسم أو لام التوكيد. سوف حرف استقبال مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (يعطيك) يعطي فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الياء. والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. (ربك) رب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف. والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه. (فترضى) الفاء حرف عطف. ترضى فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت.

(٣) سورة التوبة الآية ٢٩.

(حتى) حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (يعطوا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وعلامة نصبه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الجزية) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة. (عن يدٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال. (وهم) الواو واو الحال. وهم ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. (صاغرون) خبر مرفوع وعلامة رفعه الواو لأنه جمع مذكر سالم. وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال ثانية.

تقدَّمَ أن المصنف عَدَّ الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل سبعةً، وَسَبَقَ ذكر «أعْلَم، وَأرى» وذكر في هذا البيت الخمسَةَ الباقِيَةَ، وهي: «نَبَّأ» كقولك: «نَبَّأتُ زيداً عمراً قائماً» ومنه قوله:

١٣٧ - نُبِّئْتُ زُرْعَةَ - وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا -

يُهْـدِي إلَيَّ غَـرَائِـبَ الأشْـعَـارِ

وَ«أَخْبَرَ» كقولك: «أخْبَرتُ زَيْداً أخَاكَ مُنْطَلِقًا» ومنه قوله:

١٣٨ - وَمَـا عَـلَيْـكِ - إذا أُخْـبِـرْتِـنـي دَنِـفاً

وَغَـابَ بَـعْـلُـكِ يَـوْمـاً - أَنْ تَـعُـودِيـنِـي؟!

وَ«حَدَّثَ» كقولك «حَدَّثْتُ زَيْداً بَكْراً مُقِيماً» ومنه قولُه:

١٣٩ - أوْ مَنَعْتُمْ مَا تُسْأَلُونَ، فَمَنْ حُدِّ

ثْـتُـمُـوهُ لَـهُ عَـلَيْـنَـا الْـوَلاءُ؟

وَ«أَنْبَأَ» كقولك: «أَنبأتُ عبدَ الله زيداً مُسَافِراً» ومنه قولُه:

١٤٠ - وَأُنْـبِـئْـتُ قَـيْـسـاً وَلَـمْ أَبْـلُـهُ

كَـمَـا زَعَـمُـوا خَـيْـرَ أَهْـلِ الْيَمَـنْ

وَ«خَبَّرَ» كقولك: «خَبَّرْتُ زيداً عمراً غائباً» ومنه قولُه:

١٤١ - وَخُـبِّـرْتُ سَوْدَاءَ الـغَـمِـيـمِ مَـرِيـضَـةً

فَـأَقْـبَـلْـتُ مِـنْ أَهْـلِي بِـمِـصْـرَ أَعُـودُهَـا

وإنما قال المصنف: «وكأرى السابق» لأنه تقدم في هذا الباب أن «أرى» تارةً تتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيل، وتارة تتعدَّى إلى اثنين، وكان قد ذَكَرَ أولاً (أرَى) المتعدية إلى ثلاثة؛ فَنَبَّهَ على أن هذه الأفعالَ الخمسةَ مثلُ «أرى» السابقة، وهي المتعدية إلى ثلاثة، لا مثل «أرَى» المتأخرَةِ، وهي المتعدية إلى اثنين.

* * *

الْفَاعِلُ

الْـفَـاعِـلُ الّـذهـي كـمَـرْفُـوعَـيْ «أتـى زَيْـدٌ» «مُـنِـيـراً وَجْـهُـهُ» «نِـعْـمَ الْـفَـتَـى»

لما فرغ من الكلام على نواسخ الابتداء شَرَعَ في ذكر ما يطلبه الفعلُ التامُّ من المرفوع ـ وهو الفاعلُ، أو نائبُهُ ـ وسيأتي الكلام على نائبه في الباب الذي يلي هذا البَابَ.

فأمَّا الفاعل فهو: الإسم، المسند إليه فِعْلٌ، على طريقة فَعَلَ، أو شِبْهُهُ، وحكمه الرَّفْع، والمراد بالإسم: ما يشمل الصريحَ، نحو: «قَامَ زَيْدٌ» والمؤوَّلَ به، نحو: «يُعجِبُنِي أن تَقُومَ» أي: قِيَامُكَ.

فخرج بـ«المسند إليه فعلٌ» ما أسند إليه غيرُهُ، نحو: «زَيْدٌ أُخُوكَ» أو جملة، نحو: «زيد قام أبوه» أو «زيدٌ قامَ» أو ما هو في قوة الجملة، نحو: «زيدٌ قائمٌ غَلاَمُهُ» أو «زيدٌ قائمُ» أي: هو ـ وخرجَ بقولنا «على طريقةِ فَعَلَ» ما أسند إليه فعل على طريقَةِ فُعِلَ، وهو النائب عن الفاعل، نحو: «ضُرِبَ زيدٌ».

والمراد بشبه الفعل المذكور:

اسمُ الفاعل، نحو: «أقائمٌ الزَّيْدَانِ».

والصفةُ المشبهةُ، نحو: «زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ».

والمصدرُ، نحو: «عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عَمْراً».

واسمُ الفعلِ، نحو: هَيْهَاتَ العَقِيقُ».

والظرفُ والجار والمجرور، نحو: «زيدٌ عندك أبوهُ» أو «في الدارِ لا غُلاَمَاهُ».

وأفعلُ التفضيل، نحو: «مررت بالأفْضَلِ أبوهُ: مرفوع بالأفضل.

وإلى ما ذُكِرَ أشَار المصنّف بقوله: «كمرفوعَيْ أتى ـ إلخ».

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل أو بما يشبه الفعل، كما تقدم ذكره، ومثّل للمرفوع بالفعل بمثالين: أحدهما ما رفع بفعلٍ متصرفٍ، نحو: «أتى زيد» والثاني ما رفع بفعلٍ غير متصرفٍ، نحو: «نِعْمَ الْفَتَى» ومثل للمرفوع بشبه الفعل بقوله: «ميراً وَجْهُه».

* * *

وَبَـعْـدَ فِـعْـلٍ فَـاعِـلٌ، فَـإِنْ ظَـهَـرْ فَـهْـوَ، وَإلاَّ فَـضَـمِـيـرٌ ٱسْـتَـتَـرْ

حُكْمُ الفاعل التأخُّرُ عن رافعه ـ وهو الفعلُ أو شِبْهُه ـ نحو «قَامَ الزيدان، وزيد قَائِمٌ غُلاَمَاهُ، وقَامَ زَيْدٌ» ولا يجوز تقديمه على رافعه؛ فلا تقول: «الزيدان قام»، ولا «زيد غلاماه قائم»، ولا «زيد قام» على أن يكون «زيد» فاعلاً مُقَدَّماً، بل على أن يكون مبتدأ، والفعلُ بعده رافع لضمير مستتر، والتقدير «زَيْدٌ قَامَ هُوَ» وهذا مذهب البصريين، وأما الكوفيون فأجازوا التقديمَ في ذلك كله.

وتظهر فائدة الخلاف في غير الصورة الأخيرة ـ وهي صورة الإفراد ـ نحو «زَيْدٌ قَامَ»؛ فتقول على مذهب الكوفيين: «الزيدان قَامَ، والزيدونَ قَامَ» وعلى مذهب البصريين يجب أن تقول: «الزيدان قَامَا، والزيدونَ قَامُوا»، فتأتي بألِفٍ وَوَاوٍ في الفعل، ويكونان هما الفاعلين، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٌ».

وأشار بقوله: «فإن ظهر ـ إلخ» إلى أن الفعلَ وَشِبْهَهُ لا بُدّ له من

مرفوع، فإن ظَهَرَ فلا إضمار، نحو «قَامَ زَيْدٌ» وإن لم يظهر فهو ضمير، نحو «زَيْدق قَامَ» أي: هو.

* * *

وَجَـرِّدِ الْـفِـعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِـدَا لاِثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ«فَازَ الشُّهَدَا»
وَقَـدْ يُـقَـالُ: سَـعِـدَا، وَسَـعِـدُوا، وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ ـ بَعْدُ ـ مُسْنَدُ

مَذْهَبُ جمهور العرب أنه إذا أسند الفعلُ إلى ظاهِرٍ ـ مثنّىً، أو مجموعٍ ـ وَجَبَ تجريدُه من علامةٍ تدل على التثنية أو الجمع، فيكون كحالِهِ إذا أسند إلى مفرد؛ فتقول: «قَامَ الزيدان، وقَامَ الزيدون، وقَامَتِ الهندات»، كما تقول: «قام زيد» ولا تقول على مذهب هؤلاء: «قَامَا الزيدان»، ولا «قَامُوا الزيدون»، ولا «قُمْنَ الهنداتُ» فتأتي بعلامة في الفعل الرافع للظاهر، على أن يكون ما بعد الفعل مرفوعاً به، وما اتصل بالفعل ـ من الألف، والواو، والنون ـ حُرُوفٌ تدلُّ على تثنيةِ الفاعلِ أو جَمْعِهِ، بل على أن يكون الإسمُ الظاهر مبتدأ مؤخراً، والفعلُ المتقدمُ وما اتَّصَلَ به إسماً في موضع رفع به، والجملة في موضع رفع خبراً عن الإسم المتأخر.

ويحتمل وجهاً آخر، وهو أن يكون ما اتصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدم، وما بعده بَدَلٌ مما اتصل بالفعل من الأسماء المضمرة، أعني الألف، والواو، والنون.

ومذهبُ طائفةٍ من العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب، كما نقل الصفّار في شرح الكِتَابِ ـ أن الفعل إذا أسند إلى ظاهر ـ مثنى، أو مجموع ـ أتِيَ فيه بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية أو الجمع؛ فتقول: «قَامَا الزيدانَ، وقَامُوا الزيدون، وقُمْنَ الهنداتُ» فتكون الألف والواو والنون حروفاً تدلُّ على التثنية والجمع، كما كانت التاءُ في «قامت هِنْدٌ» حرفاً تدلُّ على التأنيث

عند جميع العرب، والإسمُ الذي بعد الفعلِ المذكورِ مرفوعٌ به، كما ارتفعت «هند» بـ«قامت»، ومن ذلك قولُه:

١٤٢ ـ تَوَلَّى قِتَالَ ٱلْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ
وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمُ

وقوله:

١٤٣ ـ يَلُومُونَنِي فِي ٱشْتِرَاءِ النَّخِيـ
ـلِ أَهْلِي؛ فَكُلُّهُمُ يَعْذِلُ

وقوله:

١٤٤ ـ رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّيْبَ لاَحَ بِعَارِضِي
فَأَعْرَضْنَ عَنِّي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ

فـ«مُبْعَدُ وحَمِيم» مرفوعان بقوله «أسلماه» والألف في «أَسْلَمَاهُ» حرفٌ يدلُّ على كون الفاعل اثنين، وكذلك «أهلي» مرفوعٌ بِقَوْلِهِ «يَلُومُونَنِي» والواو حَرْفٌ يدلُّ على الجمع، و«الغَواني» مرفوعٌ بـ«رَأَيْنَ» والنون حرفٌ يدلُّ على جمع المؤنث، وإلى هذه اللغة أشار المصنفُ بقولِهِ: «وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وَسَعِدُوا ـ إلى آخر البيت».

ومعناه أنه قد يُؤْتَى في الفعل المسند إلى الظاهر بعلامَةٍ تدلُّ على التثنية، أو الجمع؛ فأَشْعَرَ قولُه «وقد يقال» بأن ذلك قليل، والأمر كذلك.

وإنما قال: «والفعلُ للظاهر بعدُ مسندُ» لينبه على أن مثل هذا التركيب إنما يكون قليلاً إذا جعلْتَ الفعلَ مسنداً إلى الظاهر الذي بعده.

وأما إذا جعلته مسنداً إلى المتصل به ـ من الألف، والواو، والنون ـ وجعلت الظاهر مبتدأ، أو بدلاً من الضمير؛ فلا يكون ذلك قليلاً.

وتلك اللغة القليلَةُ هي التي يعبر عنها النحويون بلغة «أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ»، وَيُعَبِّرُ عنها المصنف في كتبه بلغة «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلاَئِكَةٌ

بِاللَّيْلِ وَمَلاَئِكَةٌ بِالنَّهَارِ»، فـ«البراغيث» فاعل «أكلوني» و«ملائكةٌ» فاعل «يتعاقبون» هكَذَا زَعَمَ المصنف.

* * *

وَيَــرْفَــعُ الْــفَــاعِــلَ فِــعْــلٌ أُضْــمِــرَا
كَــمِــثْــلِ «زَيْــدٌ» فــي جَــوَابِ «مَــنْ قَــرَا»؟

إذا دَلَّ دَليلٌ على الفعل جاز حَذْفُهُ، وإبقاءُ فاعِلِه، كما إذا قيل لك: «مَنْ قَرَأَ»؟ فتقول: «زَيْدٌ» التقدير: «قرأ زيد» وقد يُحْذَفُ الفعل وجوباً، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾[1] فـ«أَحَدٌ» فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير «وَإِنِ اسْتَجَارَكَ أَحَدٌ اسْتَجَارَكَ»، وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد «إنْ» أو «إذَا» فإنه مرفوعٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، ومثالُ ذلك في «إذا» قولُه تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ۝١﴾[2] فـ«السماء» فاعل بفعل محذوف، والتقدير «إذا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ انْشَقَّتْ» وهذا مذهبٌ جمهور النحويين، وسيأتي الكلام على هذه المسألة في باب الاشتغال، إن شاء الله تعالى.

* * *

وَتَــاءُ تَــأْنِــيــثٍ تَــلِــي الــمَــاضِــي، إذَا
كَــانَ لأُنْــثَــى، كَــ«أَبَــتْ هِــنْــدُ الأذَى

---

(١) سورة التوبة الآية ٦.

(وان) الواو حرف استئناف مبني على السكون لا محل له من الإعراب. ان حرف شرط جازم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (أحد) فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده تقديره وان استجارك أحد استجارك. (من المشركين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لأحد. (استجارك) فعل ماضٍ مبني على الفتح والكاف ضمير متصل مبني على الفتح مفعول به والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هو والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب مفسره.

(٢) سورة الانشقاق الآية ١.

(إذا) ظرفية متضمنة معنى الشرط خافضة لشرطها منصوبة بجوابها. (السماء) فاعل لفعل محذوف تقديره انشقت. و(انشقت) فعل ماضٍ مبني على الفتح والتاء حرف دال على التأنيث والفاعل ضمير مستتر فيه تقديره هي وجملة انشقت مع فاعلها مفسرة به لا محل لها من الإعراب.

إذا أسند الفعل الماضي إلى مُؤَنَّث لَحِقَتْهُ تَاءٌ ساكنةٌ تدلُّ على كون الفاعل مؤنثاً، ولا فَرْقَ في ذلك بين الحقيقيِّ والمجازيِّ، نحو «قَامَتْ هِنْدٌ، وطَلَعَتِ الشمس»، لكن لها حالتان: حالةُ لُزومٍ، وحالةُ جَوَازٍ، وسيأتي الكلام على ذلك.

* * *

وَإِنَّمَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ ... مُتَّصِلٍ، أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ

تلزم تَاءُ التأنيث الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعين:

أحدهما: أن يُسْنَد الفعل إلى ضمير مؤنث متصل، ولا فَرْقَ في ذلك بين المؤنث الحقيقيِّ والمجازيِّ؛ فتقول: «هِنْدٌ قَامَتْ، والشَّمْسُ طَلَعتْ»، ولا تقول: «قام» ولا «طلع» فإن كان الضمير منفصلاً لم يُؤْتَ بالتاء، نحو «هِنْدٌ مَا قَامَ إلاّ هِيَ».

الثاني: أن يكون الفاعل ظاهراً حقيقي التأنيث، نحو «قَامَتْ هِنْدٌ» وهو المراد بقوله: «أو مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرٍ» وأَصْلُ حِر حِرحٌ، فحذفت لاَمُ الكلمة.

وفُهِمَ من كلامه أن التاء لا تلزم في غير هذين الموضعين؛ فلا تلزم في المؤنث المجازِيِّ الظاهِرِ؛ فتقول: «طَلَعَ الشمسُ، وطَلَعَتِ الشمسُ» ولا في الجمع، على ما سيأتي تفصيله.

* * *

وَقَدْ يُبِيحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ، فِي ... نَحْوِ «أَتَى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ»

إذا فُصِلَ بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي بغير «إلا» جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا، والأَجْوَدُ الإثباتُ؛ فتقول: «أتى الْقَاضِيَ بِنْتُ الْوَاقِفِ» والأَجْوَدُ «أَتَتْ» وتقول: «قَامَ اليَوْمَ هِنْدٌ» والأَجْوَدُ «قَامَتْ».

* * *

وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِإِلاَّ فُضِّلاَ، ... كَـ«مَا زَكَا إِلاَّ فَتَاةُ ابْنِ الْعَلاَ»

وإذا فُصِلَ بين الفعل والفاعل المؤنث ـ بـ«إلاّ» لم يجز إثباتُ التاء عند الجمهور؛ فتقول: «مَا قَامَ إلاّ هِنْد، ومَا طَلَعَ إلا الشَّمْسُ» ولا يجوز «مَا قَامَتْ

إلاّ هِندٌ»، ولا «مَا طَلَعَتْ إلاّ الشَّمْسُ»، وقد جاء في الشعر كقوله:

١٤٥ ـ * وَمَا بَقِيتْ إلاّ الضُّلُوعُ الْجَرَاشِعُ *

فقول المصنف: «إنّ الحذف مُفَضَّل على الإثبات» يُشعِر بأن الإثبات ـ أيضاً ـ جائزٌ، وليس كذلك؛ لأنه إن أراد به أنه مُفَضَّل عليه باعتبار أنه ثَابتٌ في النثر والنظم، وأن الإثبات إنما جاء في الشعر؛ فصحيح، وإن أراد أن الحذف أكثر من الإثبات فغير صحيحٍ؛ لأن الإثبات قليل جداً.

* * *

وَٱلْحَذْفُ قَدْ يَأتِي بِلاَ فَصْلٍ، وَمَعْ ضُمِير ذِي المَجَازِ في شِعْرٍ وَقَعْ

قد تحْذَفُ التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فَصْلٍ، وهو قليل جداً، حكى سيبويه: «قَالَ فلانَةُ»، وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازيِّ، وهو مخصوص بالشعر، كقوله:

١٤٦ ـ فَـلاَ مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَـهَـا وَلاَ أرضَ أَبْـقَـلَ إبْـقَـالَـهَـا

* * *

وَالـتَّـاءُ مَـعْ جَـمْـعٍ ـ سِـوَى الـسَّـالِـمِ مِـنْ مُـذَكَّـرٍ ـ كَـالـتَّـاءِ مَـعْ إِحْـدَى الـلَّـبِـنْ

وَالْـحَـذْفَ فـي «نِـعْـمَ الْـفَـتَـاةُ» ٱسْـتَـحْـسَـنُـوا لأنَّ قَـصْـدَ الجِـنْـسِ فِـيـهِ بَـيِّـنُ

إذا أُسْنِدَ الفعلُ إلى جمع: فإما أن يكون جمع سلامة لمذكر، أو لا؛ فإن كان جَمْعَ سلامةٍ لمذكر لم يجز اقتران الفعل بالتاء؛ فتقول: «قَامَ الزيدون»، ولا يجوز «قَامَتِ الزيدون»، وإن لم يكن جَمْعَ سلامةٍ لمذكر ـ بأن كان جَمْعَ تكسير لمذكر كالرِّجَالِ، أو لمؤنث كالهُنُودِ، أو جَمْعَ سلامةٍ لمؤنث كالهندات ـ جاز إثباتُ التاء وحَذْفُهَا؛ «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ، وقَامَ الهنودُ، وقَامَتِ الهنودُ، وقَامَ الهنداتُ، وقَامَتِ الهنداتُ»؛ فإثبات التاء

لِتَأَوُّله بالجماعة، وحذفها لِتَأوُّله بالجمع.

وأشار بقوله: «كالتاء مع إحدى اللَّبِنْ» إلى أن التاء مع جمع التكسير، وجمع السلامة لمؤنث، كالتاء مع (الظاهر) المجازِيّ التأنيث كلَبِنَةٍ؛ فكما تقول: «كُسِرَت اللَّبِنَةُ، وكُسِرَ اللَّبِنَةُ» تقول: «قَامَ الرجالُ، وقَامَتِ الرجالُ» وكذلك باقي ما تقدم.

وأشار بقوله: «والحذفَ في نعم الفتاة ـ إلى آخر البيت» إلى أنه يجوز في «نعم» وأخواتها ـ إذا كان فاعلُها مؤنثاً ـ إثباتُ التاء وحَذْفُهَا، وإن كان مفرداً مؤنثاً حقيقياً؛ فتقول: «نِعْمَ المرأةُ هِنْدٌ، ونَعْمَتِ المرأةُ هِنْدٌ» وإنما جاز ذلك لأن فاعلها مقصودٌ به استغراقُ الجنْسِ، فَعُومِلَ مُعَامَلَةَ جمعِ التكسيرِ في جواز إثبات التاء وحَذْفها، لشبهه به في أن المقصود به متعدِّدٌ، ومعنى قوله «استحسنوا» أن الحذف في هذا ونحوه حَسَنٌ، ولكن الإثبات أحسن منه.

* * *

وَالأَصْـلُ فِـي الْـفَـاعِـلِ أَنْ يَـتَّـصِـلاَ   وَالأَصْلُ فِي الْمَفعُولِ أَنْ يَنْفَصِلاَ

وَقَـدْ يُـجَـاءُ بِـخِـلاَفِ الأَصْـلِ،   وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

الأصْلُ أن يلي الفاعلُ الفعلَ من غير أنَ يَفْصِل بينه وبين الفعل فاصِلٌ؛ لأنه كالجزء منه، ولذلك يسكَّنُ له آخرُ الفعلِ؛ إن كان ضميرَ متكلمٍ، أو مخاطبٍ، نحو «ضَرَبْتُ، وضَرَبْتَ»، وإنما سكنوه كراهَةَ تواليِي أربع متحركات، وهم إنما يكرهون ذلك في الكلمة الواحدة؛ فدلَّ ذلك على أن الفاعل مع فعله كالكلمة الواحدة.

والأصلُ في المفعول أن ينفصل من الفعل: بأن يتأخر عن الفاعل، ويجوز تقديمُهُ على الفاعل إنْ خَلاَ مما سيذكره؛ فتقول «ضَرَبَ زيداً عَمْرٌو»، وهذا معنى قوله: «وقد يجاء بخلاف الأصل».

وأشار بقوله: «وقد يجي المفعولُ قبل الفعل» إلى أن المَفْعُول قد يتقدم على الفعل، وتحت هذا قسمان:

أحدهما: ما يجب تقديمُه، وذلك كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ، نحو «أيّاً تَضرِبْ أضْرِبْ» أو اسمَ استفهام، نحو «أيَّ رَجُلٍ ضَرَبْتَ؟» أو ضميراً منفصلاً لو تأخر لزم اتّصالُه، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾[1] فلو أُخِّرَ المفعول لزم الاتصال، وكان يقال: «نَعْبُدُكَ» فيجب التقديمُ، بخلاف قولك «الدِّرْهَمُ إياهُ أعطيتك» فإنه لا يجب تقديمُ «إياه» لأنك لو أخرته لجاز اتصاله وانفصاله؛ على ما تقدم في باب المضمرات؛ فكنت تقول: «الدِّرْهَمُ أعطيتكه، وأعطيتك إياه».

والثاني: ما يجوز تقديمه وتأخيرُهُ، نحو «ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْراً»؛ فتقول: «عَمْراً ضَرَبَ زَيْدٌ».

* * *

وَأَخِّرِ الْمَفْعُولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ، أَوْ أُضْمِرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرْ

يجب تقديمُ الفاعل على المفعول، إذا خيف التباسُ أحَدِهِمَا بالآخر، كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما، ولم تُوجَدْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ، وذلك نحو «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فيجب كون «موسى» فاعلاً، و«عيسى» مفعولاً، وهذا مذهب الجمهور؛ وأجاز بعضُهم تقديمَ المفعولِ في هذا ونحوِه، قال: لأن العرب لها غرضٌ في الالتباس كما لها غرض في التبيين.

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبَيِّنُ الفاعلَ من المفعولِ جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُه؛ فتقول: «أكلَ موسى الكِمَّثْرَى، وأكلَ الكِمثْرَى مُوسى» وهذا معنى قوله: «وأخِّرِ المفعولِ إن لَبْسٌ حُذِرْ».

ومعنى قوله: «أو أضمر الفاعل غير منحصر» أنه يجب ـ أيضاً ـ تقديمُ

---

(١) سورة الفاتحة الآية ٤.

(إياك) ضمير منفصل مفعول مقدّم مبني على الفتح في محل نصب ، والكاف حرف دال على الخطاب. (نعبد) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره نحن.

الفاعل وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصور، نحو «ضَرَبْتُ زَيْداً» فإن كان ضميراً محصوراً وجب تأخيرُه، نحو «مَا ضَرَبَ زيداً إلاّ أَنَا».

* * *

وَمَا بِإلاَّ أَوْ بِإِنَّمَا انْحَصَرْ أُخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ

يقول: إذا انحصر الفاعلُ أو المفعول بـ«إِنَّمَا» وجبَ تأخيرُهُ، وقد يتقدم المحصورُ من الفاعل أو المفعول على غير المحصور، إذا ظهر المحصور منْ غيره، وذلك كما إذا كان الحصر بـ«إِلاَّ» فأما إذا كان الحصر بـ«إِنَّمَا» فإنه لا يجوز تقديمُ المحصور؛ إذ لا يظهر كونه محصوراً إلا بتأخيره، بخلاف المحصور بـ«إِلاّ» فإنه يُعْرَف بكونه واقعاً بعد «إلا»؛ فلا فَرْقَ بين أن يتقدم أو يتأَخر.

فمثالُ الفاعل المحصور بـ«إنما قولُك: «إنما» ضَرَبَ عمراً زَيْدٌ» ومثالُ المفعول المحصور بإِنَّمَا «إنما ضَرَبَ زَيْدٌ عمراً» ومثالُ الفاعل المحصور بـ«إِلاّ» «ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيد» ومثالُ المفعول المحصور بإِلاّ «ما ضَرَب زَيْدٌ إلا عمراً» ومثالُ تقدم الفاعل المحصور بـ«إِلاّ» قولُك: «ما ضَرَبَ إلا عَمْرٌو زيداً» ومنه قولُه:

١٤٧ ـ فَلَمْ يَدْرِ إلاّ اللّه مَا هَيَّجَتْ لَنَا
أَهِلَّةُ أَنْآءِ الدِّيَارِ وَشَامُهَا

ومثالُ تقديم المفعول المحصور بإِلاّ قولُكَ: «مَا ضَرَبَ إلاّ عَمْراً زَيْدٌ»، ومنه قولُه:

١٤٨ ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ لَيْلَى بِتَكْلِيم سَاعَةٍ
فَمَا زَادَ إلاّ ضِعْفَ مَا بِي كَلامُهَا

هذا معنى كلام المصنف، واعلم أن المحصور بـ«إِنَّمَا» لا خلاف في أنه لا يجوز تقديمه، وأما المحصور بإلا ففيه ثلاثة مذاهب:

أحدها: وهو مذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري ـ أنه لا

يخلو: إما أن يكون المحصور بها فاعلاً، أو مفعولاً، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمُهُ؛ فلا يجوز «مَا ضَرَبَ إلا زَيْدٌ عَمْراً» فأما قوله: * فَلَمْ يَدْرِ إلا الله ما هَيَّجَتْ لَنَا * فأُوِّل على أن «ما هيجت» مفعولٌ بفعلٍ محذوفٍ، والتقدير «دَرَى ما هَيَّجَتْ لَنَا» فلم يتقدم الفاعلُ المحصورُ على المفعول: لأن هذا ليس مفعولاً للفعل المذكور، وإن كان المحصور مفعولاً جاز تقديمُهُ؛ نحو «مَا ضَرَبَ إلا عَمْراً زَيْدٌ».

الثاني: وهو مذهب الكسائي ـ أنه يجوز تقديمُ المحصورِ بـ«إلاّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

الثالث: وهو مذهب بعض البصريين، واختاره الْجُزُولِيُّ، والشَّلَوْبِينَ ـ أنه لا يجوز تقديمُ المحصور بـ«إلاّ»: فاعلاً كان، أو مفعولاً.

* * *

وَشَاعَ نَحْوُ «خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» وَشَذَّ نَحْوُ «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ»

أي: شاع في لسان العرب تقديمُ المفعولِ المشتملِ على ضميرٍ يرجع إلى الفاعل المتأخر، وذلك نحو «خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ» فـ«رَبَّهُ» مفعول، وقد اشتملَ على ضميرٍ يرجع إلى «عمر» وهو الفاعل، وإنما جاز ذلك ـ وإن كان فيه عَوْدُ الضمير على متأخرٍ لفظاً ـ لأن الفاعل مَنْوِيّ التقديم على المفعول؛ لأن الأصل في الفاعل أن يتصل بالفعل؛ فهو متقدمٌ رتبةً، وإن تأخر لفظاً.

فلو اشتمل المفعولُ على ضمير يرجع إلى ما اتَّصَلَ بالفاعل، فهل يجوز تقديمُ المفعولِ على الفاعلِ؟ في ذلك خلافٌ، وذلك نحو «ضَرَبَ غَلامَهَا جارُ هِنْدٍ» فمن أجازها ـ وهو الصحيح ـ وجَّه الجوازَ بأنه لما عاد الضمير على ما اتصل بما رتبتهُ التقديمُ كان كعَوْدِهِ على ما رتبتُه التقديمُ؛ لأن المتصل بالمتقدم متقدمٌ.

وقوله: «وشذ ـ إلى آخره» أي شَذَّ عَوْدُ الضمير من الفاعل المتقدم على المفعول المتأخر، وذلك نحو «زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ» فالهاء المتصلة بنَوْر

ـ الذي هو الفاعل ـ عائدةٌ على «الشجر» وهو المفعول، وإنما شذ ذلك لأن فيه عَوْدَ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة؛ لأن «الشجر» مفعول، وهو متأَخِّرٌ لفظاً، والأصْلُ فيه أن ينفصل عن الفعل؛ فهو متأخر رتبةً، وهذه المسألة ممنوعة عند جمهور النحويين وما ورد من ذلك تأَوَّلُوهُ، وأجازها أبو عبد الله الطَّوَالُ من الكوفيين، وأبو الفتح بن جنّي، وتابعهما المصنف، ومما ورد من ذلك قوله:

١٤٩ ـ لَـمَّـا رَأَى طَـالِـبُـوهُ مُـصْـعَـباً ذُعِـرُوَا

وَكَـادَ، لَـوْ سَـاعَـدَ الْمَقْـدُورُ، يَـنْـتَـصِـرُ

وقوله:

١٥٠ ـ كَسَـا حِـلْـمُـهُ ذَا الْـحِـلْـمِ أَثْـوَابَ سُؤْدَدٍ

وَرَقَّـى نَـدَاهُ ذَا الـنَّـدَى فـي ذُرَى الْمَجْـدِ

وقوله:

١٥١ ـ وَلَـوْ أَنَّ مَـجْـداً أَخْـلَـدَ الـدَّهْـرَ وَاحِـداً

مِـنَ الـنَّـاسِ أَبْـقَـى مَجْـدُهُ الـدَّهْـرَ مُـطْـعِـمَـا

وقوله:

١٥٢ ـ جَـزَى رَبُّـهُ عَـنِّـي عَـدِيَّ بْـنَ حَـاتِـمٍ

جَـزَاءَ الْـكِـلاَبِ الْـعَـاوِيَـات وَقَـدْ فَـعَـلْ

وقوله:

١٥٣ ـ

جَـزعـى بَـنُـوهُ أَبـا الْـغِـيـلاَنِ عَـنْ كِـبَـرٍ   وَحُـسْـنِ فِـعْـلٍ كَـمَـا يُـجْـزَى سِـنِـمَّـارُ

فلو كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائداً على ما اتَّصَلَ بالمفعول المتأخر امتنعت المسألة، وذلك نحو «ضَرَبَ بَعْلُها صَاحِبَ هِنْدٍ»، وقد نَقَلَ بعضُهم في هذه المسألة أيضاً خلافاً، والحقُّ فيها المَنْعُ

* * *

النَّائِبُ عَنِ الْفَاعِلِ

يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ ... فِيمَا لَهُ، كَنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ

يُحذَف الفاعلُ ويُقام المفعول به مُقَامهُ، فَيُعْطَى ما كان للفاعل: من لزوم الرفع، ووجوبِ التأخّرِ عن رافعه، وعدم جواز حَذْفِهِ، وذلك نحو «نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ» فخير نائل: مفعول قائم مَقام الفاعِلِ، والأصل: «نَالَ زَيْدٌ خَيْرَ نائل» فحذف الفاعل، وهو «زيد»، وأقيم المفعولُ به مُقَامَهُ، وهو «خير نائل». ولا يجوز تقديمه؛ فلا تقول: «خَيْرُ نَائِلٍ نِيلَ» على أن يكون مفعولاً مقدماً، بل على أن يكون مبتدأ، وخبره الجملة التي بعده، وهي «نيلَ»، والمفعول القائم مقام الفاعل ضمير مستتر، والتقدير: «نيل هو»، وكذلك لا يجوز حذف «خير نائل» فتقول: «نيل».

* * *

فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، والمُتَّصِلْ ... بالآخِرِ اكْسِرْ في مُضِيٍّ كَوُصِلْ

وَاجْعَلْهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَا ... كَيَنْتَحِي المَقُولِ فِيهِ: يُنْتَحَى

يُضَمُّ أوّل الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُه مطلقاً، أي: سواء كان ماضياً، أم مضارعاً ويُكْسَر ما قبل آخر الماضي، ويُفْتَح ما قبل آخر المضارع.

ومثالُ ذلك في الماضي قولُكَ في وَصَلَ: «وُصِلَ» وفي المضارع

قولُكَ في «يَنْتَحِي»: «يُنْتَحَى».

* * *

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا المُطَاوَعَهْ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

وَثَالِثَ الَّذِي بِهَمْزِ الْوَصْلِ ... كَالأَوَّلِ اجْعَلَنَّهُ كَاسْتُحْلِي

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مفتتحاً بتاء المطاوعة ضُمَّ أوله وثانيه، وذلك كقولك في «تَدَحْرَجَ»: «تُدُحْرِجَ» وفي «تَكَسَّر»؛ «تُكُسِّر» وفي «تَغَافَلَ»: «تُغُوفِلَ».

وإن كان مفتتحاً بهمزة وَصْلٍ ضُمَّ أوله وثالثُه، ذلك كقولك في «اسْتَحْلى»: «اسْتُحْلِيَ» وفي «اقْتَدَرَ»: «اقْتُدِرَ» وفي «انْطَلَقَ»: «انْطُلِقَ».

* * *

وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ فَا ثُلاَثِيٍّ أُعِلْ ... عَيْناً، وَضَمٌّ جَا كَـ«بُوعَ» فَاحْتُمِل

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعْتَلَّ العينِ سُمِعَ في فائه ثلاثَةُ أَوْجهِ:

(*) إخلاص الكسر، نحو «قِيل، وَبِيعَ» ومنه وقولُه:

١٥٤ - حِيكَتْ عَلَى نِيرَيْنِ إِذْ تُحَاكُ ... تَخْتَبِطُ الشَّوْكَ وَلاَ تُشَاكُ

(*) وإخلاصُ الضم، نحو «قُولَ، وَبُوعَ» ومنه قولُه:

١٥٥ - لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ؟ ... لَيْتَ شَبَاباً بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

وهي لغة بني دَبِيرٍ وبني فَقْعَسٍ (وهما من فُصَحَاء بني أسد).

(*) والإشمامُ ـ وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بَيْنَ الضمِّ والكسرِ ـ ولا يظهر

ذلك إلا في اللفظ، ولا يظهر في الخطّ، وقد قُرِيءَ في السبعة قولُه تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ شَيْئًا الْمَآءُ﴾[1] بالإشمام في «قِيلَ، وَغِيضَ».

وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ حَبّ

إذا أسند الفعل الثلاثيُّ المعتلُّ العينِ ـ بعد بنائه للمفعول ـ إلى ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب: فإما أن يكون واوياً، أو يائياً.

فإن كان واويّاً، نحو «سَامَ» من السَّوْمِ، وَجَبَ ـ عند المصنف ـ كسرُ الفاء أو الإشمامُ؛ فتقول: «سِمْتُ»، ولا يجوز الضم؛ فلا تقول: «سُمْتُ»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل، فإنه بالضم ليس إلا، نحو «سُمْتُ الْعَبْدَ».

وإن كان يائيّاً، نحو «بَاعَ» من الْبَيْعِ، وَجَبَ ـ عند المصنف أيضاً ـ ضَمُّه أو الإشمامُ؛ فتقول: «بُعْتَ يَا عَبْدُ» ولا يجوز الكسر؛ فلا تقول: «بِعْتَ»؛ لئلا يلتبس بفعل الفاعل؛ فإنه بالكسر فقط، نحو «بِعْتُ الثَّوْبَ».

وهذا معنى قوله: «وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجْتَنَبْ» أي: وإن خِيفَ اللبسُ في شكل من الأشكال السابقة ـ أعني الضمَّ، وَالكَسْرَ، والإشمامَ ـ عُدِلَ عنه إلى شَكْلٍ غَيْرِهِ لا لَبْسَ معه.

هذا ما ذكره المصنف، والذي ذكره غيره أن الكسر في الواويّ، والضم

---

(١) سورة هود الآية ٤٤.

الواو حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (قيل) فعل ماضٍ مبني للمجهول. (يا) حرف نداء. (أرض) منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. وجملة يا أرض في محل رفع نائب فاعل لأنها في الأصل مقول القول وجملة قيل استئنافية لا محل لها من الإعراب. (ابلعي) فعل أمر مبني على حذف النون. (والياء) ضمير متصل في محل رفع فاعل. (ماءك) ماء مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. والكاف مضاف إليه في محل جر. الواو حرف عطف (يا سماء) يا حرف نداء. سماء منادى نكرة مقصودة مبني على الضم في محل نصب. (اقلعي) فعل أمر مبني على حذف النون والياء ضمير متصل في محل رفع فاعل. و(غيض) الواو حرف عطف. غيض فعل ماضٍ مبني للمجهول. (الماء) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة. وجملة غيض الماء لا محلّ لها من الإعراب معطوفة على الاستئنافية.

في اليائيّ، والإشمامَ، هو المختار، ولكن لا يجب ذلك، بل يجوز الضم في الواويّ، والكسر في اليائيّ.

وقوله: «وَمَا لِبَاعَ قَدْ يُرَى لنحو حَبَّ» معناه أن الذي ثَبَتَ لفاء «باع» (من جواز الضم، والكسر، والإشمام) يَثْبُتُ لفاء المضاعف، نحو «حَبَّ»؛ فتقول: «حُبَّ»، و«حِبَّ» وإن شئت أشْمَمِتَ.

* * *

وَمَا لِفَا بَـاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي ... فِي اخْتَارَ وَانْقَادَ وَشِبْهٍ يَنْجَلِي

أي: يَثْبُتُ ـ عند البناء للمفعول ـ لما تليه العَيْنُ من كلِّ فعلٍ يكون على وَزْنِ «افْتَعَل» أو «انْفَعَل» ـ وهو معتلُّ العينِ ـ ما يثبت لفاء «باع»: من جواز الكسر، والضم، وذلك نحو «اخْتَار، وانْقَاد» وشبههما؛ فيجوز في التاء والقاف ثلاثة أوجه: الضمُّ، نحو اخْتُورَ»، وانْقُودَ» وَالكَسْرُ، نحو «اخْتِيرَ» و«انْقِيدَ» والإشمَامُ، وَتُحرَّكُ الهمزةُ بمثل حركة التاء والقاف.

* * *

وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أوْ مِنْ مَصْدَرِ ... أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِنِيَابَةٍ حَرِي

تَقَدَّمَ أن الفعل إذا بُنِيَ لما لم يُسَمَّ فاعلُه أقيم المفعولُ به مُقَامَ الفاعل، وأشار في هذا البيت إلى أنه إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به أقيم الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقَامَهُ؛ وَشَرَطَ في كل [واحد] منها أن يكون قابلاً للنيابة، أي: صالحاً لها، واحترز بذلك مما لا يصلح للنيابة، كالظرف الذي لا يتصرَّفُ، والمراد به: ما لزم النَّصْبَ على الظرفية، نحو «سَحَرَ» إذا أريد به سَحَرُ يوم بعينه، ونحو «عندك» فلا تقول: «جُلِسَ عندُك» ولا «رُكِبَ سَحَرٌ»؛ لئلاً تخرجهما عما استقرَّ لهما في لسان العرب من لزوم النصب، وكالمصادر التي لا تتصرَّفُ، نحو «مُعَاذَ الله» فلا يجوز رفع «معاذ الله»؛ لما تَقَدَّمَ في الظرف، وكذلك ما لا فائدة فيه: من الظرف، والمصدر والجارِّ والمجرور؛ فلا تقول: «سِيرَ وَقْتٌ»، ولا

«ضُرِبَ ضَرْبٌ»، ولا «جُلِسَ في دار» لأنه لا فائدة في ذلك.

ومثالُ القابل من كل منها قولُكَ: «سِيرَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ، وَضُرِبَ ضَرْبٌ شَدِيدٌ، وَمُرَّ بِزَيْدٍ».

* * *

وَلاَ يَنُوبُ بَعْضُ هذِى، إنْ وُجِدْ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ وَقَدْ يَرِدْ

مَذْهَبُ البصريين ـ إلا الأخْفَشَ ـ أنه إذا وُجِدَ بعد الفعل المبنيّ لما لم يُسمَّ فاعِلُه: مفعولٌ به، وَمَصْدَرٌ، وَظَرْفٌ، وجارٌّ ومجرورٌ، تعين إقامة المفعولِ به مُقَامَ الفاعلِ؛ فتقول: ضُرِبَ زَيْدٌ ضَرْباً شديداً يَوْمَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في دَارِهِ، ولا يجوز إقامة غيرهِ مُقَامَهُ مع وجوده، وما ورد من ذلك شَاذٌّ أو مُؤَوَّل.

ومَذْهَبُ الكوفيين أنه يجوز إقَامَةُ غَيْرِهِ وهو موجودٌ: تَقَدَّمَ، أو تَأَخَّرَ؛ فتقول: «ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، وضرب زيداً ضربٌ شديد» وكذلك الباقي، وَاسْتَدَلّوا لذلك بقراءة أبي جعفر ﴿لِيُجْزَى قَوْماً بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾

وقولِ الشاعر:

١٥٦ ـ لَمْ يُعْنَ بِالْعَلْيَاءِ إلاَّ سَيِّداً
وَلاَ شَفَى ذَا الْغَيِّ إلاَّ ذُو هُدَى

ومَذْهَبُ الأخْفَشِ أنه إذا تَقَدَّمَ غيرُ المفعولِ به عليه جاز إقَامَةُ كل وَاحِدٍ منهما؛ فتقول: ضُرِبَ في الدار زَيْدٌ، وضُرِبَ في الدار زَيْداً، وإن لم يتقدم تعين إقَامَةُ المفعولِ به، نحو «ضُرِبَ زَيْدٌ في الدَّارِ»؛ فلا يجوز «ضُرِبَ زَيْداً في الدَّارِ».

* * *

وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ «كَسَا» فِيمَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ

إذا بُنِيَ الفعلُ المتعدِّي إلى مفعولين لما لم يُسَمَّ فَاعِلُ: فإما أن يكون من باب «أعْطَى»، أو من باب «ظَنّ»؛ فإن كان من باب «أعْطَى» ـ وهو المراد بهذا البيت ـ فذكرَ المصنفُ أنه يجوز إقامةُ الأولِ منهما وكذلك الثاني، بالاتفاق؛ فتقول: «كُسِيَ زَيْدٌ جُبَّةً، وَأُعْطِيَ عَمْرٌو دِرْهَماً»، وإن شِئْتَ أقمت الثاني؛ فتقول: «أُعطِيَ عمراً درهم، وكُسِيَ زيداً جبةٌ».

هذا إن لم يحصل لَبْسٌ بإقامة الثاني، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ وجب إقامةُ الأولِ، (وذلك نحو «أعْطَيْتُ زيداً عمراً» فتتعين إقامةِ الأولِ) فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْراً» ولا يجوز إقامة الثاني حينئذٍ؛ لئلا يحصل لَبْسٌ؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، بخلاف الأول.

ونَقَلَ المصنفُ الاتفاقَ على أن الثاني من هذا الباب يجوز إقَامَتُهُ عند أمْنِ اللَّبْس؛ فإن عَنَى به أنه اتفاقٌ من جهة النحويين كلهم فليس بجيد؛ لأن مذهب الكوفيين أنه إذا كان الأولُ معرفةً والثاني نكرةً تعين إقامةُ الأولِ؛ فتقول: «أعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَماً»، ولا يجوز عندهم إقامة الثاني؛ فلا تقول: «أعْطِيَ دِرْهَمٌ زَيْداً».

* * *

فِـي بَـابِ «ظَـنَّ، وَأَرَى» الْـمَـنْـعُ اشْـتَـهَـرْ
وَلاَ أَرَى مَـنْـعـاً إذَا الْـقَـصْـدُ ظَـهَـرْ

يعني أنه إذا كان الفعل متعدياً إلى مفعولين الثاني منهما خَبَرٌ في الأصل، كظن وأخواتها، أو كان متعدياً إلى ثلاثة مفاعيل كأرَى وأخواتها ـ فالأشْهَرُ عند النحويين أنه يجب إقامةُ الأولِ، ويمتنع إقامة الثاني في باب «ظَنَّ» والثاني والثالث في باب «أعْلَمَ»؛ فتقول: «ظُنَّ زَيْدٌ قَائماً» ولا يجوز «ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ» وتقول: «أُعْلِمَ زَيْدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً» ولا يجوز إقامة الثاني؛ فلا تقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً» ولا إقامة الثالث؛ فتقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ» ونقل ابن أبي الربيع الاتفاقَ على منع إقامة الثالث، ونقل

الاتفاقَ ـ أيضاً ـ ابنُ المصنف.

وذهب قوم ـ منهم المصنف ـ إلى أنه لا يتعيَّن إقامةُ الأولِ، لا في باب «ظَنَّ» ولا باب «أَعْلَمَ» لكن يشرط ألاَّ يحصل لَبْسٌ؛ فتقول: «ظُنَّ زَيْداً قَائِمٌ، وأُعْلِمَ زَيْداً فَرَسُكَ مُسْرَجاً».

وأما إقامة الثالث من باب «أَعْلَمَ» فنقل ابن أبي الربيع وابنُ المصنفِ الاتفاقَ على منعه، وليس كما زعما، فقد نقل غيرهما الخلافَ في ذلك؛ فتقول: «أُعْلِمَ زَيْداً فَرَسَكَ مُسْرَجٌ».

فلو حصل لَبْسٌ تَعَيَّن إقامةُ الأولِ في باب «ظن، وأعلم» فلا تقول: «ظُنَّ زيداً عمرو» على أن «عمرو» هو المفعول الثاني، ولا «أُعلم زيداً خَالِدٌ منطلقاً».

* * *

وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَا ... بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقَا

حُكْمُ المفعولِ القائم مَقَامَ الفاعل حُكْمُ الفاعلِ؛ فكما أنه لا يرفع الفعلُ إلا فاعلاً واحداً، كذلك لا يرفع الفعل إلا مفعولاً واحداً؛ فلو كان للفعل معمولان فأكثر أقمتَ واحداً منها مَقَامَ الفاعل، ونَصَبْتَ الباقي؛ فتقول: «أُعْطِيَ زَيْدٌ درهماً، وأعلم زَيْدٌ عمراً قائماً، وضُرِبَ زَيْدٌ ضرباً شديداً يَوْمَ الجمعة أمام الأمير في داره».

* * *

اشتِغَالُ الْعَامِلِ عَنِ المَعمُولِ

إنْ مُضْمَرُ ٱسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ: بِنَصْبِ لَفْظِهِ، أَوِ المَحَلّ
فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْماً، مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أُظْهِرَا

الاشتغال: أن يتقدم اسمٌ، ويتأخر عنه فعل، (قد عَمِلَ في ضمير ذلك الإسم أو في سَبَبِيِّه ـ وهو المضاف إلى ضمير الإسم السابق ـ فمثالُ المشتغل بالضمير «زَيْداً ضَرَبْتُهُ، وَزَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» ومثالُ المشتغل بالسببيِّ «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ» وهذا هو المراد بقوله: «إن مضمر اسم ـ إلى آخره» والتقدير: إن شَغَلَ مضمرُ اسم سابقٍ فعلاً عن ذلك الإسم بنصب المضمر لفظاً نحو «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» أو بنصبه محلاً، نحو «زَيْداً مَرَرْتُ بِهِ» فكلُّ واحدٍ من «ضربت، ومررت» اشتغل بضمير «زيد» لكن «ضربت» وَصَلَ إلى الضمير بنفسه، و«مررت» وَصَلَ إليه بحرف جر؛ فهو مجرور لفظاً ومنصوب محلاً، وكل من «ضربت، ومررت» لو لم يشتغل بالضمير لتَسلَّطَ على «زيد» كما تسلَّطَ عَلَى الضمير، فكنت تقول: «زيداً ضَرَبْتُ» فتنصب «زيداً» ويصل إليه الفعلُ بنفسه كما وَصَلَ إلى ضميره، وتقول: «بزيد مررت» فيصل الفعل إلى زيد بالباء كما وَصَلَ إلى ضميره، ويكون منصوباً محلاً كما كان الضمير.

وقوله: «فالسابق انصبه ـ إلى آخره» معناه أنه إذا وُجِدَ الإسمُ والفعلُ عَلَى الهيئة المذكورة؛ فيجوز لك نصبُ الإسم السابق، واختلف النحويون في ناصبه:

فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مُضْمَر وجوباً؛ (لأنه لا يُجْمَعُ بين المفسَّرِ وَالمفسِّر) ويكون الفعلُ المضمَرُ موافقاً في المعنى لذلك المُظْهَرِ، وهذا يشمل ما وافق لفظاً ومعنى نحو قولك في «زيداً ضربته»: إن التقدير «ضَرَبْتُ زيداً ضربته» وما وافق معنى دون لفظ كقولك في «زيداً مررت به»: إن التقدير «جَاوَزْتُ زيداً مررت به» وهذا هو الذي ذكره المصنف.

وَالمَذْهَبُ الثاني: أنه منصوب بالفعل المذكور بعده، وهذا مذهب كُوفِيٌّ، واختلفِ هؤلاء؛ فقال قوم: إنه عامِل في الضمير وفي الإسم معاً؛ فإذا قلت: «زيداً ضربته» كان «ضَرَبت» ناصباً لـ«زيد» وللهاء، ورُدَّ هذا المذهَبُ بأنه لا يعمل عامل واحد في ضميرِ اسم وَمُظْهَره، وقال قوم: هو عامل في الظاهر، والضميرُ مُلْغىً، ورُدَّ بأن الأسماء لَا تُلْغَى بعد اتصالها بالعوامل.

* * *

وَالنَّصْبُ حَتْم، إنْ تَلاَ السَّابِقُ مَا ... يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ: كَإِنْ وَحَيْثُمَا

ذكر النحويون أن مسائل هذا الباب عَلَى خمسة أقسام:

أحدها: ما يجب فيه النصبُ.

والثاني: ما يجب فيه الرفعُ.

والثالث: ما يجوز فيه الأمران والنصبُ أرْجَحُ.

والرابع: ما يجوز فيه الأمران والرفعُ أرْجَحُ.

والخامس: ما يجوز فيه الأمران عَلَى السواء.

فأشار المصنف إلى القسم الأول بقوله: «والنَّصْبُ حَتْم ـ إلى آخره» ومعناه أنه يجب نَصْبُ الإسم السابِقِ إذَا وَقَعَ بعد أداة لا يليها إلا الفعل، كأدَوَاتِ الشرط نحو إنْ، وَحَيْثُمَا؛ فتقول: «إنْ زَيْداً أكْرَمْتَهُ أكْرَمْكَ، وَحَيْثُمَا زَيْداً تَلْقَه فأَكْرِمْهُ»؛ فيجبُ نَصْبُ «زيداً» في المثالين وفيما أشبههما، ولا يجوز الرفع على أنه مبتدأ؛ إذ لا يقع الإسم بعد هذه الأدواتِ، وأجاز بعضُهم وُقُوعَ

الإسم بعدها؛ فلا يمتنع عنده الرفعُ على الابتداء (كقول الشاعر:

١٥٧ - لاَ تَـجْـزَعِـي إِنْ مُـنْـفِـسٌ أَهْـلَـكْـتُـهُ
فَـإِذَا هَـلَـكْـتُ فَـعِـنْـدَ ذَلِـكَ فَـاجْـزَعِـي

تقديره: «إنْ هَلَكَ مُنْفِسٌ»، والله أعلم).

* * *

وَإِنْ تَـلاَ الـسَّـابِـقَ مَـا بِـالاِبْـتِـدَا ... يَـخْـتَـصُّ فَـالـرَّفْـعَ ٱلْـتَـزِمْـهُ أَبَـدَا

كَـذَا إِذَا الـفِـعْـلُ تَـلاَ مَـا لَـمْ يَـرِدْ ... مَـا قَـبْـلُ مَـعْـمُـولاً لِـمَـا بَـعْـدُ وُجِـدْ

أشار بهذين البيتين إلى القسم الثاني، وهو ما يجب فيه الرَّفْعُ؛ فيجب رَفْعُ الإسم المشتَغَلِ عنه إذا وقع بعدَ أداةٍ تختَصُّ بالابتداء، كإذا الَّتي للمفاجأة؛ فتقول: «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ يضربه عمرو» بِرَفْع «زيد» ـ ولا يجوز نصبه؛ لأن «إذا» هذه لا يَقعُ بعدها الفعلُ: لا ظاهراً، ولاَ مقدراً.

وكذلك يجب رفع الإسم السابق إذا ولي الفعل المشتَغِلَ بالضمير أداةٌ لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كأدوات الشرط، والاستفهام، و«ما» النافية، نحو «زَيْدٌ إنْ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ، وَزَيْدٌ هَلْ تَضرِبُهُ، وَزَيْدٌ مَا لَقِيتَه» فيجب رفع «زيد» في هذه الأمثلة ونحوها، ولا يجوز نصبه؛ لأن ما لا يصلح أن يعمل فيما قبله لا يصلح أن يُفَسِّرَ عاملاً فيما قبله، وإلى هذا أشار بقوله: «كذا إذا الفعلُ تَلاَ ـ إلى آخره».

أي: كذلك يجبُ رَفْعُ الإسم السابقِ إذا تَلاَ الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبله معمولاً لما بعده، وَمَنْ أجاز عمل ما بعد هذه الأدوات فيما قبلها، فقال: «زيداً مَا لَقِيتُ» أجاز النصبَ مع الضمير بعامِلٍ مُقَدَّرٍ؛ فيقول: «زيداً ما لقيته».

* * *

وَٱخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ ... وَبَـعْـدَ مَـا إِيـلاَؤُهُ الـفِـعْـلَ غَـلَـبْ

وَبَـعْـدَ عَـاطِـفٍ بِـلاَ فَـصْـلٍ عَـلَـى ... مَـعْـمُـولِ فِـعْـلٍ مُـسْـتَـقِـرٍّ أَوَّلاَ

هذا هو القسمُ الثالثُ، وهو ما يُخْتَار فيه النصبُ.

وذلك إذا وقع بعد الإسم فعلٌ دال على طلبٍ ـ كالأمر، والنهي، والدعاء ـ نحو «زيداً اَضْرِبْهُ، وزيداً لا تَضْرِبْهُ، وزيداً رَحِمَهُ الله»؛ فيجوز رَفْعُ «زيد» ونصبه، والمختارُ النصبُ.

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الإسمُ بعد أداةٍ يغلب أن يليها الفعلُ، كهمزة الاستفهام، نحو «أَزَيْداً ضَرَبْتَهُ» بالنصب والرفع، والمختارُ النصبُ.

وكذلك يُخْتَار النصبُ إذا وقع الإسمُ المشْتَغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملة فعليَّةٌ ولم يُفْصَل بين العاطف والإسم، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْراً أَكْرَمْتُهُ؟» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ النصبُ؛ لتُعْطَفَ جُمْلَةٌ فعليةٌ على جملةٍ فعلية، فلو فُصِلَ بينالعاطف والإسْم كَانَ الإسمُ كما لو لم يتقدمه شيء، نحو «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْرٌو فَأَكْرَمْتُهُ» فيجوز رفع «عمرو» ونصبه، والمختارُ الرفعُ كما سيأتي، وتقول: «قَامَ زَيْدٌ وَأَمَّا عَمْراً فَأَكْرِمْهُ» فيختار النصب كما تقدم؛ لأنه وقع قبل فعل دَالٍّ على طلب.

* * *

وَإِنْ تَلاَ الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبَرَا ... بِهِ عَنِ اَسْمٍ، فَاعْطِفَنْ مُخَيَّرَا

أشار بقوله: «فاعطفن مُخَيَّراً» إلى جواز الأمرين على السواء، وهذا هو الذي تَقَدَّمَ أنه القسمُ الخامسُ، وَضَبَطَ النحويون ذلك بأنه إذا وقع الإسم المشْتَغَلُ عنه بعد عاطفٍ تَقَدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهين، جاز الرفع والنصب على السواء، وَفَسَّرُوا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة: صَدْرُهَا اسمٌ، وَعَجُزُهَا فعلٌ، نحو «زيد قام وعمرو أكرمته» فيجوز رَفْعُ «عمرو» مراعاةً للصدر، وَنَصْبُهُ مراعاةً للعجز.

* * *

وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ ... فَمَا أُبِيحَ اَفْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَحْ

هذا هو الذي تَقَدَّم أنه القسم الرابع، وهو ما يجوز فيه الأمران وَيُخْتَار الرفع، وذلك: كلُّ اسم لم يُوجدْ معه ما يوجبُ نَصْبَهُ، ولا ما يوجبُ رَفْعَهُ، ولا ما يُرَجِّح نصبه، ولَا ما يُجَوِّزُ فيه الأمرين على السواء، وذلك نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» فيجوز رفع «زيد» ونصبه، والمختارُ رَفْعُه؛ لأن عدم الإضمار أَرْجَحُ من الإضمار، وزعم بعضهم أنه لا يجوز النصبُ؛ لما فيه من كُلفَة الإضمار، وليس بشيء، فقد نقله سيبويه وغيره من أئمة العربية، وهو كثير، وأنشد أبو السعادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في أماليه على النصب قولَهُ:

١٥٨ ـ فَارِساً مَا غَادَرُوهُ مُلْحَماً غَيْرَ زُمَّيْلِ وَلاَ نِكْسٍ وَكِلْ

ومنه قوله تعالى: ﴿جَنَّاتِ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[1] بكسر تاء «جَنَّاتِ».

* * *

وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَجْرِي

يعني أنه لا فَرْقَ في الأحوال الخمسة السابقة بين أن يَتَّصِلَ الضميرُ بالفعل المشغول به نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ» أو ينفصل منه: بحرف جر، نحو «زيد مررتُ بهِ» أو بإضافةٍ، نحو «زَيْدٌ ضَرَبْتُ غُلامَهُ»، (أو غُلامَ صاحبِهِ). أو (مررتُ بغلامهِ، أو بغلام صاحبِهِ)؛ فيجب النصبُ في نحو «إنْ زَيْداً مررتَ به أكرمَكَ» كما يجب في «إنْ زيداً لقيتَهُ أكرمَكَ» وكذلك يجب الرفع في «خَرَجْتُ فإذا زَيْدٌ مَرَّ به عمرٌو» وَيُخْتار النصبُ في «أَزَيْداً مررتَ به؟» ويختار الرفع في «زَيْدٌ مررتُ بهِ» ويجوز الأَمْرَانِ على السواء في «زَيْدٌ قام وعمرٌو مررتُ بهِ» وكذلك الحكم في «زيد (ضَرَبْتُ غُلامه، أو) مررتُ بغلامِهِ».

---

(١) سورة فاطر الآية ٣١.

(جنات) خبر لمبتدأ محذوف تقديره هنّ. أو يعرب مبتدأ خبره جملة يدخلونها. وجوز إعرابه خبر ثان للمبتدأ ذلك مضاف. (عدنٍ) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (يدخلونها) فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والهاء ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. وجملة (هن جنات) لا محل لها بدل من ذلك هو الفضل. وجملة يدخلونها في محل رفع نعت الجنات أو حال من فاعل يدخلونها.

وَسَوِّ فِي ذَا الْبَابِ وَصْفاً ذَا عَمَلْ   بِالْفِعْلِ، إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ

يعني أن الوصفَ العاملَ في هذا الباب يجري مَجْرَى الفعل فيما تقدم، والمراد بالوصفِ العامِلِ: اسمُ الفاعل، واسمُ المفعول.

واحترز بالوصف مما يعملُ عملَ الفعلِ وليس بوصف كاسم الفعل، نحو «زَيْدٌ دَرَاكِهِ» فلا يجوز نصب «زَيْدٍ»؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها؛ فلا تفسر عاملاً فيه.

واحترز بقوله «ذا عمل» من الوصف الذي لا يعمل، كاسم الفاعِل إذا كان بمعنى الماضي، نحو «زَيْدٌ أنا ضَارِبُهُ أَمْسِ»؛ فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

ومثال الوصف العامل «زيد أنا ضاربه: الآنَ، أو غَداً، والدرهم أنْتَ مُعْطاه» فيجوز نصب «زيد، والدرهم» وَرَفْعُهُمَا كما كان يجوز ذلك مع الفعل.

واحترز بقوله: «إن لم يك مانع حصل» عما إذا دخل على الوصف مانع يمنعه من العمل فيما قبله، كما إذا دخلَتْ عليه الألفُ واللامُ، نحو «زَيْدٌ أنا الضَّارِبُهُ»؛ فلا يجوز نصب «زيد»؛ لأن ما بعد الألف واللام لا يعمل فيما قبلهما؛ فلا يفسِّرُ عاملاً فيه، والله أعلم.

* * *

وَعُلْقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعِ   كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الْوَاقِعِ

تقدَّمَ أنه لا فَرْقَ في هذا الباب بين ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل، نحو «زيداً ضَرَبْتُه» وبين ما انفصل بحرف جر، نحو «زَيْداً مررت به»؛ أو بإضافة، نحو «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ».

وذكر في هذا البيت أن المُلاَبَسَةَ بالتابع كالملابسة بالسببي، ومعناه أنه إذ عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ، وأتبع بما اشتمل على ضميرِ الإسم السابقِ: من صفة، نحو «زيداً ضَرَبْتُ رجلاً يحبه» أو عَطْفِ بيانٍ، نحو «زيداً ضَرَبْتُ عمراً

أباه» أو معطوف بالواو خاصّةً نحو «زَيْداً ضَرَبْتُ عمراً وأخاه» حصلت الملابَسَةُ بذلك كما تحصل بنفس السببيِّ، فيُنَزَّلُ «زَيْداً ضَرَبْتُ رَجُلاً يحبه» منزلة «زَيْداً ضَرَبْتُ غُلامَهُ» وكذلك الباقي.

وحاصلُه أن الأجنبيَّ إذا أُتبع بما فيه ضميرُ الإسم السابق جَرَى مجرى السببي، والله أعلم.

* * *

تَعَدّي الْفِعْلِ، وَلزُومُهُ

عَـلاَمَـةُ الْـفِـعْـلِ الـمُـعَـدّى أنْ تَـصِـلْ
«هـا» غَـيْـرِ مَـصْـدَرٍ بِـهِ، نَـحْـوُ عَـمِـلْ

ينقسم الفعلُ إلى متعدٍّ، ولازم.

فالمعتديّ: هو الذي يَصِلُ إلى مفعوله بغير حرف جر، (نحو: ضَرَبْتُ زيداً) واللازم: ما ليس كذلك، وهو: ما لا يَصِلُ إلى مفعوله إلا بحرف جر نحو «مَرَرْتُ بِزَيْدٍ» أوْ لا مَفْعُولَ له، نحو «قَامَ زَيْدٌ» ويسمى ما يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه: فعلاً متعدّياً، وَوَاقعاً، ومُجَاوِزاً، وما ليس كذلك يسمى؛ لازماً، وقاصراً، وغير مُتَعَدٍّ، ويسمى متعدياً بحرف جر.

وعلامةُ الفعل المتعدِّي أن تتصل به هاءٌ تعود على غير المصدر، وهي هاء المفعول به، نحو «البابُ أغْلَقْتُهُ».

واحترز بهاء غير المصدر من هاء المصدر؛ فإنها تتصل بالمتعدي واللازم؛ فلا تدل على تَعَدّي الفعلِ؛ فمثالُ المتصلة بالمتعدي «الضّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً» أي ضربت الضربَ زيداً ومثالُ المتصلة باللازم «القِيَامُ قُمْتُهُ» أي: قمت القيام.

فَـانْـصِـبْ بِـهِ مَـفْـعُـولَـهُ إنْ لَـمْ يَـنُـبْ
عَـنْ فَـاعِـلٍ، نَـحْـوُ تَـدَبَّـرْتُ الـكُـتُـبْ

شأنُ الفعل المتعديّ أنْ ينصبَ مفعوله إن لم يَنُب عن فاعله، نحو «تَدَبَّرْتُ الكتُبَ» فإن ناب عنه وجَبَ رَفْعُه كما تقدَّم، نحو «تُدُبِّرتِ الكُتُبُ».

وقد يُرْفَعُ المعفولُ وينصبُ الفاعِلُ عند أمْنِ اللبْسِ، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمارَ» ولا ينقاس ذلك، بل يُقْتَصَر فيه على السماع.

والأفعالُ المتعديةُ على ثلاثةِ أقسامٍ:

القِسْمُ الأوّل: ما يتعَدَّى إلى مفعولين، وهي قسمان؛ أحدهما: ما أصْلُ المفعولين فيه المبتدأ والخبر، كَظَنَّ وأخواتها، والثاني: ما ليس أصْلُهُما ذلك، كأعْطَى وكَسَا.

والقسم الثاني: ما يتعدَّى إلى ثلاثة مفاعيلَ، كأعْلَم وأَرَى.

والقسم الثالث: ما يتعدَّى إلى مفعول واحد، كضَرَبَ، ونحوه.

* * *

وَلاَزِمٌ غَـيْـرُ الـمُـعَـدَّى، وَحُـتِـمْ ... لُـزُومُ أَفْـعَـالِ الـسَّـجَـايَـا، كَـنَـهِـمْ
كَذَا افْعَلَلَّ، وَالمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا، ... وَمَـا اقْـتَـضَـى: نَـظَـافَـةً، أَوْ دَنَـسَـاً
أَوْ عَـرَضَـاً، أَوْ طَـاوَعَ الـمُـعَـدَّى ... لِـوَاحِـدٍ، كَـمَـدَّهُ فَـامْـتَـدَّا

اللازم هو: ما ليس بمتعدّ، وهو: ما لا يَتَّصِلُ به هاءُ (ضمير) غيرِ المصدرِ ويتَحَتَّم اللزومُ لكل فعل دالٍّ على سجية ـ وهي الطبيعة ـ نحو: «شَرُفَ، وَكَرُمَ، وَظَرُفَ، وَنَهِمَ» وكذا كلُّ فعل على وزن افْعَلَلَّ، نحو «اقْشَعَرَّ، واطْمَأَنَّ» أو على وزن افْعَنْلَل، نحو: «اقْعَنسَسَ، وَاحْرَنْجَمْ» أو دَلَّ على نظافة كـ«طَهُرَ الثوبُ، وَنَظُفَ» أو على دَنَسٍ كـ«دَنِسَ الثوبُ، وَوَسِخَ» أو دلَّ على عَرَض نحو: «مَرِضَ زيد، وَاحْمَرَّ» أو كان مطاوعاً لما تعدَّى إلى مفعول واحد نحو: «مَدَدْتُ الْحَدِيد فامْتَدَّ، وَدَحْرَجْتُ زيداً فَتَدَحْرَجَ»

واحترز بقوله: «لواحد» مما طاوع المتعدي إلى اثنين؛ فإنه لا يكون لازماً، بل يكون متعدياً إلى مفعولٍ واحدٍ، نحو: «فَهَّمْتُ زيداً المسألة فَفَهِمَهَا، وَعَلَّمتهُ النحوَ فتعلَّمه».

وَعَـدِّ لازِمـاً بِـحَـرْفِ جَـرِّ ... وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ

نَـقْـلاً، وَفِـي «أَنَّ» «وَأَنْ» يَـطَّـرِدُ ... مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ: كَعَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

تقدَّم أن الفعلَ المتعدِّيَ يَصِلُ إلى مفعوله بنفسه، وذكر هنا أن الفعل اللازم يَصِلُ إلى مفعوله بحرف جر، نحو: «مررت بِزَيْدٍ» وقد يُحْذَف حرف الجر فَيَصِلُ إلى مفعوله بنفسه، نحو: «مررت زيداً» قال الشاعر:

١٥٩ - تَـمُـرُّونَ الـدِّيَـارَ وَلَـمْ تَـعُـوجُـوا ... كَـلامُـكُـمُ عَـلَـيَّ إذاً حَـرَامُ

أي: تَمُرُّون بالديار. ومَذْهَبُ الجمهور أنه لا ينقاص حَذْفُ حرفِ الجر مع غير «أَنَّ» وَ«أَنْ» بل يُقْتَصَرُ فيه على السماع، وذهب (أبو الحسن عليُّ بن سليمان البغداديُّ وهو) الأَخْفَشُ الصغير إلى أنه يجوز الحذفُ مع غيرهما قياساً، بشرط تَعيُّنِ الحرفِ، ومكانِ الحذفِ، نحو: «بَرَيْتُ القَلَمَ بالسكين» فيجوز عنده حذفُ الباءِ؛ فتقول: «بَرَيْتُ القَلَمَ السكينَ» فإن لم يتعين الحرفُ لم يجز الحذف، نحو: «رَغِبْتُ في زَيْدٍ» فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدْرَى حنيئذٍ: هل التقدير «رَغِبْتُ عن زيد» أو «في زيد» وكذلك إِن لم يتعين مَكَانُ الحذفِ لم يجز، نحو «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميم» فلا يجوز الحذف؛ فلا تقول: «اخْتَرْتُ القَوْمَ بني تميم»؛ إذ لا يُدْرَى: هل الأصل «اخْتَرْتُ القَوْمَ من بني تميم» أو «اخْتَرْتُ من القوم بني تميم».

وأما «أَنَّ، وأَنْ» فيجوز حذف حرف الجر معهما قياساً مُطَّرِداً، بشرط أمن اللبس، كقولك «عجبت أن يَدُوا» والأصل «عجبت من أن يَدُوا» أي: من أنْ يُعْطُوا الدِّيَةَ، ومثالُ ذلك مع أنَّ ـ بالتشديد ـ «عجبت من أنَّكَ قَائِمٌ» فيجوز حذف «من» فتقول: «عجبت أنَّكَ قَائِمٌ»؛ فإن حصل لَبْسٌ لم يجز

الحذف، نحو «رَغِبْتُ فِي أَنْ تَقُومَ» أو رغبت في أنَّكَ قائم» فلا يجوز حذف «في» لاحتمال أن يكون المحذوف «عن» فيحصل اللَّبْسُ.

واختلف في محل «أنَّ، وأَنْ» ـ عند حَذْفِ حَرْفِ الجرِّ ـ فذهب الأخفَشُ إلى أنهما في محل جر، وذهب الكسائي إلى أنهما في محل نصب، وذهب سيبويه إلى تجويز الوجهين.

وحاصلُه: أنّ الفعلَ اللازمَ يَصِلُ إلى المفعول بحرف الجر، ثم إن كان المجرور غير «أَنَّ وأَنْ» لم يجز حَذْفُ حرف الجر إلا سماعاً، وإن كان «أنَّ، وأنْ» جاز (ذلك) قياساً عند أَمْنِ اللَّبْسِ، وهذا هو الصحيح.

❋ ❋ ❋

وَالأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنىً كَمَنْ　　مِنْ «أَلْبِسَنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ»

إِذَا تَعَدَّى الفعلُ إلى مفعولين الثاني منهما ليس خبراً في الأصل؛ فالأصْلُ تقديمُ ما هو فَاعِلٌ في المعنى، نحو «أَعْطَيْتُ زَيْداً دِرهماً» فالأصْلُ تقديمُ «زيد» على «درهم» لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه الآخِذُ للدرهم، وكذا «كَسَوْتُ زَيْداً جُبَّةً» و«أَلْبِسَنْ مَنْ زاركم نَسْج اليمنِ» فـ«مَنْ»: مفعول أول، و«نَسْجَ»: مفعول ثانٍ، والأصْلُ تقديمُ «مَنْ» على «نسج اليمن» لأنه اللاَّبسُ، ويجوز تقديم ما ليس فاعلاً معنى، لكنه خلاف الأصل.

❋ ❋ ❋

وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِمُوجِبٍ عَرَى　　وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْماً قَدْ يُرَى

أي: يلزم الأصْلُ ـ وهو تقديمُ الفاعِلِ في المعنى ـ إذا طَرأ ما يُوجِبُ ذلك، وهو خَوْفُ اللبس، نحو «أَعْطَيْتُ زَيْداً عَمْراً» فيجب تقديمُ الآخِذِ منهما، ولا يجوز تقديمُ غَيْرِهِ؛ لأجل اللَّبْسِ؛ إذ يحتمل أن يكون هو الفاعل.

وقد يجب تقديمُ ما ليس فاعلاً في المعنى، وتأخيرُ ما هو فاعل في المعنى، نحو «أَعْطَيْتُ الدِّرْهَمَ صَاحِبَهُ» فلا يجوز تقديم صاحبه وإن كان فاعلاً في المعنى؛ فلا تقول: «أَعْطَيْتُ صَاحِبَهُ الدِّرْهَمَ» لئلا يعودَ الضميرُ على

متأخر لفظاً ورتبة (وهو ممتنع) والله أعلم.

* * *

وَحَـذْفَ فَـضْـلَـةٍ أجِـزْ، إنْ لَـمْ يَـضُـرْ   كَـحَـذْفِ مَـا سِـيـقَ جَـوَابـاً أوْ حُـصِـرْ

الفَضْلَة: خلافُ العُمْدةِ، والعُمْدَة: ما لا يُسْتَغْنَى عنه كالفاعل، والفَضلَة: ما يمكن الاستغناء عنه كالمفعول به، فيجوز حَذْفُ الفَضْلَة إن لم يضر، كقولك في «ضَرَبْتُ زيداً»: «ضَرَبْتُ» بحذف المفعول به، وكقولك في «أعطيت زيداً درهماً»: «أعْطَيْتُ»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ۝٥﴾[1]، و«أعطيت زيداً»، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾، و«أعطيت درهماً، قيل: ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾[2] التقدير ـ والله أعلم ـ حتى يُعْطُوكُم الْجِزْيَةَ.

فإن ضَرَّ حذفُ الفضلة لم يَجُزْ حذفها، كما إذا وقع المفعولُ به في جوابِ سؤالٍ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «ضَرَبْتُ زيداً» أو وقع محصوراً. نحو «مَا ضَرَبْتُ إلاّ زيداً»؛ فلا يجوز حذف «زيداً» في الموضعين؛ إذ لا يحصل في الأول الجوابُ، ويبقى الكلام في الثاني دَالاً على نفي الضرب مُطْلَقاً، والمقصودُ نَفْيه من غير «زيد»؛ فلا يُفْهَم المقصود عند حذفه.

* * *

---

(١) سورة الليل الآية ٥.

(أما) تفصيلية شرطية. (من) اسم شرط مبني على السكون في محل رفع مبتدأ. (أعطى) فعل ماضٍ على الفتح المقدّر على آخره، وهو فعل الشرط والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو. (واتقى) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محلّ له من الإعراب، اتقى فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر والفاعل ضمير مستتر جوازاً، تقديره هو، والجملة من الفعل والفاعل معطوفة على الجملة السابقة.

(٢) سورة التوبة الآية ٢٩.

(حتى) حرف غاية وجر. (يعطوا) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى وعلامة نصبه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة. (الجزية) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا، إِنْ عُلِمَا، وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمَا

يجوز حَذْفُ ناصِبِ الفَضْلَةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ، نحو أن يقال: «مَنْ ضَرَبْتَ؟» فتقول: «زيداً» التقدير: «ضربت زيداً» فحذف «ضربت»؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذفُ جائزٌ، وقد يكون واجباً كما تقدم في باب الاشتغال، نحو «زَيْداً ضَرَبْتُهُ» التقدير: «ضربت زيداً ضربته» فحذف «ضربت» وجوباً كما تقدم، والله أعلم.

* * *

التَّنَازُعُ فِي ٱلعَمَلِ

إِنْ عَامِلاَنِ ٱقْتَضَيَا فِي ٱسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ
وَالثَّانِ أَوْلى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَهْ وَٱخْتَارَ عَكْساً غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهْ

التنازعُ عبارةٌ عن تَوَجُّه عاملين إلى معمولٍ واحِدٍ، نحو «ضَرَبْتُ وَأَكْرَمْتُ زَيْداً» فكلُّ واحدٍ من «ضَرَبْتُ» و«أَكْرَمْتُ» يطلب «زيداً» بالمفعولية، وهذا معنى قوله: «إن عاملان ـ إلى آخره».

وقوله: «قَبْلُ» معناه أن العاملين يكونان قبل المعمول كما مَثَّلْنا، ومقتضاه أنه لو تأخَّرَ العاملان لم تكن المسألة من باب التنازع.

وقوله: «فللواحد منهما العمل» معناه أن أَحَدَ العاملين يعمل في ذلك الإسم الظاهر، والآخر يُهْمَلُ عنه ويعمل في ضميره، كما سيذكره.

ولا خلاف بين البصريين والكوفيين أنه يجوز إعمال كلِّ واحد من العاملين في ذلك الإسم الظاهر، ولكن اختلفوا في الأَوْلى منهما.

فذهب البصريُّون إلى أنَّ الثاني أَوْلَى به؛ لِقُرْبِهِ منه، وذهب الكوفيون إلى أن الأولَ أَوْلَى به؛ لِتَقَدُّمِهِ.

* * *

وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ، وَٱلْتَزِمْ مَا ٱلْتُزِمَا

كَيُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَا وَقَدْ بَغَى وَٱعْتَدَيَا عَبْدَاكَا

أي: إذا أعملْتَ أحَدَ العاملين في الظاهر وأهملْتَ الآخَرَ عنه، فأعْمِلِ المهملَ في ضمير الظاهر، والْتَزِمِ الإضمارَ إن كان مطلوبُ العامل مما يلزم ذكره ولا يجوز حذفه، كالفاعل، وذلك كقولك: «يُحْسِنُ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَ» فكل واحد من «يحسن» و«يسيء» يطلب «ابناك» بالفاعلية، فإن أعملت الثاني وجَبَ أن تُضْمِرَ في الأول فاعِلَهُ؛ فتقول «يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ٱبْنَاكَ» وكذلك إن أعملت الأول وجب الإضمار في الثاني؛ فتقول: «يُحْسِنُ وَيُسِيئَانِ ٱبْنَاكَ» ومِثْلُه «بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَ» وإن أعملت الثاني في هذا المثال قلت: «بَغَيَا وَاعْتَدَى عَبْدَاكَ» ولا يجوز تَرْكُ الإضمار؛ فلا تقول «يحسن ويسيء ابناك» ولا «بغى واعْتَدَى عَبْدَاكَ» لأن تركه يؤدي إلى حذف الفاعل، والفاعِلُ مُلْتَزَمُ الذكْرِ، وأجاز الكسائي ذلك على الحذف، بناء على مذهبه في جواز حذف الفاعل (من العامل الأول) وأجازهُ الْفَرَّاء على تَوَجُّهِ العاملين معاً إلى الإسم الظاهر، وهذا بناء منهما على مَنْع الإضمار في الأول عند إعمال الثاني؛ فلا تقول: «يحسنان ويسيء ٱبناك» وهذا الذي ذكرناه عنهما هو المشهور من مذهبهما في هذه المسألة.

* * *

وَلاَ تَجِيءُ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلاَ بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلاَ

بَلْ حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ

تقدَّم أنه إذا أُعمل أحَدُ العاملين في الظاهر وأُهمل الآخر عنه أعمل في ضميره، ويلزم الإضمارُ إن كان مطلوبُ الفعلِ مما يلزم ذكرُه: كالفاعل، أو نائبه، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمار ـ حينئذٍ ـ بين أن يكون المهملُ الأوَّلَ أو الثانيَ، فتقول: «يحسنان ويسيء ابناك، ويحسن ويسيئان ابناك».

وذَكَرَ هنا أنه إذا كان مطلوبُ الفعلِ المهملِ غيرَ مرفوع فلا يخلو: إما أن يكون عمدةً في الأصل ـ وهو مفعول «ظن» وأخواتها؛ لأنه مبتدأ في

الأصل أو خبر، وهو المراد بقوله: «إن يكن هو الخبر» ـ أوْ لا، فإن لم يكن كذلك: فإما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ، فإن كان الأول لم يجز الإضمار؛ فتقول: «ضَرَبْتُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ، ومَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» ولا تضمر فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وضَرَبَنِي زَيْدٌ» ولا «مَرَرْتُ بِهِ ومَرَّ بِي زَيْدٌ» وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦٠ ـ إذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ

جِهَاراً فَكِنْ فِي الْغَيْبِ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ

وَأَلْغِ أَحَادِيثَ الْوُشَاةِ؛ فَقَلَّمَا

يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ وجب الإضمار؛ فتقول: فتقول: «ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زَيْدٌ، وَمَرَّ بِي وَمَرَرْتُ بِهِ زَيْدٌ» ولا يجوز الحذفُ؛ فلا تقول: «ضَرَبَنِي وَضَرَبْتُ زَيْدٌ» ولا «مَرَّ بِي وَمَرَرْتُ زَيْدٌ»، وقد جاء في الشعر، كقوله:

١٦١ ـ بِعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ ـ

إذَا هُمُ لَمَحُوا ـ شُعَاعُهُ

والأصل «لمحوهُ» فحُذف الضميرُ ضرورةً، وهو شاذ، كما شَذَّ عَمَلُ المهمَلِ الأول في المفعول المضمر الذي ليس بعمدة في الأصل.

هذا كلُّه إذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، فإن كان عمدة في الأصل فلا يخلو: إما أن يكون الطالبُ له هو الأولَ، أو الثانيَ.

فإن كان الطالب له هو الأولَ وجب إضماره مؤخراً؛ فتقول: «ظنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْداً قَائِماً إيَّاهُ».

وإن كان الطالبُ له هو الثاني أضمرته: متصلاً كان، أم منفصلاً؛ فتقول: «ظَنَنْتُ وَظَنَّنِيهِ زَيْداً قَائِماً، وَظَنَنْتُ وَظَنَّنِي إيَّاهُ زَيْداً قَائِماً».

ومعنى البيتين أنك إذا أهملت الأول لم تأت معه بضمير غير مرفوع

ـ وهو المنصوب والمجرور ـ فلا تقول: «ضَرَبْتُهُ وَضَرَبَنِي زَيْد»، ولا مَرَرْتُ بِهِ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» بل يلزم الحَذْفُ؛ فتقول: «ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، وَمَرَرْتُ وَمَرَّ بِي زَيْدٌ» إلا إذا كان المفعول خبراً في الأصل؛ فإنه لا يجوز حَذْفه، بل يجب الإتيانُ به مُؤَخراً؛ فتقول: «ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيداً قَائماً إيَّاهُ».

ومَفْهومُه أن الثاني يُؤتى معه بالضمير مطلقاً: مرفوعاً كان، أو مجروراً، أو منصوباً، عمدةً في الأصل أو غيرَ عمدة.

* * *

وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسِّرَا

نَحْوُ أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْداً وَعَمْراً أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا

أي: يجب أن يُؤتَى بمفعولِ الفعل الْمُهْمَلِ ظاهراً إذا لزم من إضماره عدمُ مطابقته لما يفسره؛ لكونه خبراً في الأصل عما لا يطابق المفسَّرَ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفرد ومفسِّرُهُ مُثنىً، نحو «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين» فـ«زيداً»: مفعول أول لأظُنُّ، و«عمراً»: معطوف عليه، و«أخوين»: مفعولٌ ثان لأظن، والياء: مفعول أول ليظنان؛ فيحتاج إلى مفعول ثاني؛ فلو أتيت به ضميراً فقلت: «أظن ويظنانى إياه زيداً وعمراً أخوين» لكان «إياه» مطابقاً للياء، وفي أنهما مفردان، ولكن لا يطابق ما يعود عليه وهو «أخوين»؛ لأنه مفرد، و«أخوين» مثنى؛ فتفوت مطابقة المفسّرِ للمفسَّر، وذلك لا يجوز، وإن قلت «أظن ويظناني إياهما زيداً وعمراً أخوين» حصلت مطابقة المفسِّرِ للمفسَّرِ؛ (وذلك) لكون «إياهما» مثنى، و«أخوين» كذلك، ولكن تُفُوتُ مطابَقَةُ المفعول الثاني ـ الذي هو خبر في الأصل ـ للمفعول الأول ـ الذي هو مبتدأ في الأصل؛ لكون المفعول الأول مفرداً، وهو الياء، والمفعول الثاني غير مفرد، وهو «إياهما»، ولا بد من مطابقة الخبر للمبتدأ، فلما تعذَّرت (المطابقة) مع الإضمار وجب الإظهار؛ فتقول: «أظن ويظناني أخا زيْداً وعَمْراً أخوين»؛ فـ«زيداً وعمراً أخوين»: مفعولا أظن، والياء مفعول يظنان الأول، و«أخا» مفعول الثاني، ولا تكون المسألة ـ حينئذٍ ـ من باب

التنازع؛ لأن كلا من العاملين عَمِلَ في ظاهر، وهذا مذهب البصريين.

وأجاز الكوفِيُّونَ الإضمارَ مُرَاعىً به جانبُ المخبَرِ عنه؛ فتقول: «أظن وَيظناني إياه زيداً وعمراً أخوين» وأجازوا أيضاً الحَذْفَ؛ فتقول: «أظن ويظناني زيداً وعمراً أخوين.

* * *

المَفعُولُ المُطلَقُ

الْـمَـصْـدَرُ آسْـمُ مَـا سِـوَى الـزَّمَـانِ مِـنْ　　مَـدْلُـولَـيِ الْـفِـعْـلِ كَـأَمْـنٍ مِـنْ أَمِـنْ

الفعل يدل على شيئين: الحدثِ، والزمانِ؛ فـ«قام» يدل على قيام في زمنٍ ماض، و«يقوم» يدل على قيام في الحال أو الاستقبال، و«قُمْ» يدل على قيام في الاستقبال، والقيامُ هو الحدثُ ـ وهو أحد مدلولي الفعل ـ وهو المصدر، وهذا معنى قوله: «ما سوى الزمان من مدلولَيِ الفعل» فكأنه قال: المصدر اسمُ الحدثِ كأمْنٍ؛ فإنه أحَدُ مدلولي أمِنَ.

والمفعول المطلق هو: المصدر، المنتصب: توكيداً لعامله، أو بياناً لنوعِهِ، أو عَدَدِه، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً، وَسِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ».

وسمي مفعولاً مطلقاً لِصِدْقِ «المفعول» عليه غيرَ مُقَيَّدٍ بحرف جر ونحوه، بخلاف غير من المفعولات؛ فإنه لا يَقَعُ عليه اسمُ المفعولِ إلا مقيداً، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له.

* * *

بِـمِـثْـلِـهِ أَوْ فِـعْـلٍ أَوْ وَصْـفٍ نُـصِـبْ　　وَكَـوْنُـهُ أَصْـلاً لِـهَـذَيْـنِ انْـتُـخِـبْ

ينتصبُ المصدرُ بمثلِهِ، أي بالمصدر، نحو: «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْداً ضَرْباً شَدِيداً» أو بالفعل، نحو «ضَرَبْتُ زَيْداً ضَرْباً» أو بالوَصْفِ، نحو: «أَنَا ضَارِبٌ زَيْداً ضَرْباً».

ومذهَبُ البصريين أن المصدر أصْلٌ، والفعلُ والوَصْفُ مشتقّان منه؛ وهذا معنى قوله: «وَكَوْنُهُ لِهَذَيْنِ ٱنْتُخِبْ» أي: المختارُ أن المصدرَ أصل لهذين، أي: الفعلِ، والوصفِ.

ومذهَبُ الكوفيين أن الفعلَ أصل، والمصدر مشتقٌّ منه.

وذهب قومٌ إلى أن المصدر أصل، والفعلُ مشتقٌّ منه، والوصفُ مشتقٌّ من الفعل.

وذهب ابن طَلْحَة إلى أن كُلاً من المصدرِ والفعل أصْلٌ برأسه، وليس أحدهما مشتقّاً من الآخر.

والصحيحُ المذهبُ الأول؛ لأن كل فرع يتضمن الأصْلَ وزيادةً، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك؛ لأن كُلاً منهما يدلُّ على المصدر وزيادَةٍ؛ فالفعلُ يدلُّ على المصدر والزمان، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل.

* * *

تَــوْكِـيـداً أوْ نَـوْعـاً يُـبِـيـنُ أوْ عَـدَدْ   كَـسِـرْتُ سَـيْـرَتَـيْـنِ سَـيْـرَ ذِي رَشَـدْ

المفعولُ المطلقُ يقع على ثلاثة أحوال كما تقدم:

أحدها: أن يكون مؤكداً، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْباً».

الثاني: أن يكون مبيناً للنوع، نحو «سِرْتُ سَيْرَ ذِي رَشَدْ»، و«سِرْتُ سَيْراً حَسَناً» (وقاتلت القتالَ).

الثالث: أن يكون مبيناً للعدد، نحو «ضَرَبْتُ ضَرْبَةً، وَضَرْبَتَيْنِ، وَضَرَبَات».

* * *

وَقَـدْ يَـنُـوبُ عَـنْـهُ مَـا عَـلَـيْـهِ دَل   كَـجِـدّ كُـلَّ الْـجِـدّ، وَٱفْـرَحِ الْـجَـذَلْ

قد ينوب عن المصدر ما يَدُلُّ عليه، ككل وبعض، مُضَافَيْن إلى

المصدر، نحو «جِدَّ كُلَّ الْجِدّ»، وكقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾[1]، و«ضَرَبْتُهُ بَعْضَ الضَّرْبِ».

وكالمصدر المرادِفِ لمصدر الفعل المذكور، نحو «قَعَدْتُ جُلُوساً، وَافْرَحِ الْجَذَلَ» فالجلوس نَائِبٌ مَنَابَ القعود لمرادفته له، والجذَل: نَائِبٌ مَنَابَ الفَرَحِ لمرادفته له.

وكذلك ينوب مَنَابَ المَصْدَرِ اسمُ الإشارة، نحو «ضَرَبْتُه ذلك الضَّرْبَ» وَزَعَمَ بعضُهم أنه إذا نَابَ اسمُ الإشارة مَنَابَ المصدر فلا بُدَّ من وصفه بالمصدر، كما مَثَّلْنَا، وفيه نظر؛ فمن أمثلة سيبويه «ظَنَنْتُ ذَاكَ» أي: ظننت ذاك الظن، فذاك إشارة إلى الظن، ولم يُوصَفْ به.

وينوب عن المصدر ـ أيضاً ـ ضميرُه، نحو «ضَرَبْتُه زَيْداً» أي: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَّآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾[2] أي: لا أعذب العذابَ.

وعَدَدُه، نحو «ضَرَبْتُه (عِشْرِينَ) ضَرْبَةً» ومنه قولُه تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾[3]

---

(١) سورة النساء الآية ١٢٩.

(فلا) الفاء فاء التعظيم لا حرف نهي وجزم. (تميلوا) فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة. (كلّ) مفعول مطلق نائب عن المصدر منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف. (الميل) مضاف إليه مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة.

(٢) سورة المائدة الآية ١١٥.

(لا) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أعذبه) فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب نائب عن المفعول المطلق لأنه يعود على عذاباً والتقدير (فإني أعذبه تعذيباً لا أعذب مثل ذلك التعذيب أحداً) .و(وأحداً) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والجملة المنفية صفة لـ عذاباً. (من العالمين) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ أحداً.

(٣) سورة النور الآية ٤.

(الفاء) واقعة في جواب الشرط المتقدم. (اجلدوهم) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير =

والآلَةُ، نحو «ضَرَبْتُهُ سَوْطاً» والأصْلُ: ضَرَبْتُه ضَرْبَ سَوْطٍ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، والله تعالى أعلم.

* * *

وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدْ أَبَداً ... وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا

لا يجوز تثنيةُ المصدرِ المؤكِّدِ لعامله، ولا جَمْعُه، بل يجب إفراده؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ضَرْباً»، وذلك لأنه بمَثَابةِ تكرر الفعل، والفعل لا يُثَنَّى ولا يجمع.

وأما غير المؤكد ـ وهو المبين للعدد، والنوع ـ فذكر المصنف أنه يجوز تثنيته وَجَمْعُه.

فأما المبين للعَدَد فلا خِلَافَ في جوازِ تثنيته وجَمْعه، نحو: ضَرَبْتُ ضَرْبَتَيْنِ، وضَرَبَاتٍ.

وأما المبين للنوع فالمشهور أنه يجوز تثنيته وجمعه، إذا اخْتَلَفَتْ أنواعه، نحو «سِرْتُ سَيْرَىْ زَيْدٍ الْحَسَنَ وَالقَبِيحَ».

وظاهرُ كلام سيبويه أنه لا يجوز تثنيتُه ولا جمعه قياساً، بل يُقْتَصر فيه على السماع، وهذا اختيار الشَّلَوْبِينِ.

* * *

وَحَذْفُ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعْ ... وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ

المصدر المؤكد لا يجوز حذفُ عَامِلِهِ؛ لأنه مَسُوقٌ لتقرير عامله وَتَقْوِيته، وَالْحَذْفُ مُنَافٍ لذلك.

وأما غير المؤكدِ فيحذف عَامِلُه للدلالة عليه: جوازاً وَوُجوباً.

متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (هم) ضمير منفصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (ثمانين) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق لجمع المذكر السالم. (جلدة) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وجملة اجلدهم من الفعل والفاعل خبر لمبتدأ الذين يرمون.

فالمحذوف جوازاً، كقولك: «سَيْرَ زَيْدٍ» لمن قال: «أيّ سَيْرٍ سِرْتَ» و«ضَرْبَتَيْنِ» لمن قال: «كَمْ ضَرَبْتَ زَيْداً؟» والتقدير: سِرْتُ سَيْرَ زَيْدٍ، وَضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ.

وقولُ ابن المصنف: إن قوله: «وحذف عامل المؤكد امتنع» سَهْوٌ منه؛ لأن قولك «ضَرْباً زَيْداً» مصدر مؤكد، وعامله محذوف وُجُوباً، كما سيأتي ـ ليس بصحيح، وما استدلَّ به على دَعْوَاه من وجوب حذف عامل المؤكد (بما سيأتي) ليس منه، وذلك لأن «ضَرْباً زَيْداً» ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمْرٌ خَالٍ من التأكيد، بِمَثَابَة «اَضْرِبْ زَيْداً» لأنه واقع مَوْقِعَهُ، فكما أن «اَضْرِبْ زَيْداً» لا تأكيد فيه كذلك «ضَرْباً زَيْداً» وكذلك جميعُ الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء؛ لأن المصدر فيها نَائِبٌ مَنَابَ العامِلِ، دَالٌّ على ما يَدُلُّ عليه، وهو عِوَضٌ منه، ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ.

ومما يدلُّ أيضاً على أن «ضَرْباً زَيْداً» ونحوَه لَيْسَ من المصدر المؤكِّد لعامله أن المَصْدَرَ المؤكِّدَ لا خلاف في أنه لا يعمل، واختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل: هل يعمل أوْ لا؟ والصحيحُ أنه يعمل؛ فـ«زَيْداً» في قولك «ضَرْباً زَيْداً» منصوبٌ بـ«ضَرْباً» على الأصح، وقيل: إنه منصوب بالفعل المحذوف، وهو «اَضْرِبْ»؛ فعلى القول الأول نَابَ «ضَرْباً» عن «اَضْرِبْ» في الدلالة على معناه وفي العمل، وعلى القول الثاني نَابَ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل.

* * *

وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلاَ ... مِنْ فِعْلِهِ، كَنَدْلاً اللَّذْ كَانْدُلاَ

يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وُجُوباً في مواضع:

منها: إذا وقع المصدر بَدَلاً من فِعْلِهِ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهي، نحو «قِيَاماً لاَ قُعُوداً» أي: «قُمْ (قِيَاماً) ولا تَقْعُدْ (قُعُوداً)»، والدعاء، نحو

«سَقْياً لَكَ» أي: سَقَاكَ الله.

وكذلك يحذف عامِلُ المصدر وُجُوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصودِ به التوبيخُ، نحو «أَتَوَانِياً وَقَدْ عَلاَكَ الْمَشِيبُ؟» أي: أَتَتَوَانى وَقَدْ عَلاَكَ المشيبُ.

وَيقلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ، وإقامةُ المصدَرِ مُقَامه في الفعلِ المقصودِ به الخبرُ، نحو «أَفْعَلُ وَكَرَامَةً» أي: وَأُكْرِمُكَ.

فالمَصْدَرُ في هذه الأمثلة ونحْوها منصوبٌ بِفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والمصدر نَائِبٌ مَنَابَه في الدلالة على معناه.

وأشار بقوله: «كَنَدْلاً» إلى ما أنشده سيبويه، وهو قول الشاعر:

١٦٢ - يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَا خِفَافاً عِيَابُهُمْ
وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ
عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جَلُّ أُمُورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ

فـ«نَدْلاً» نائبٌ مَنَابَ فعل الأمر، وهو انْدُلْ، والنَّدْل: خَطْفُ الشيء بسرعة، و«زُرَيْقُ» منادى، والتقدير: نَدْلاً يا زُرَيْقُ (المَالَ)، وزُرَيْقُ اسم رجل، وأجاز المصنفُ أن يكون مرفوعاً بنَدْلاً، وفيه نظر؛ لأنه إن جعل «نَدْلاً» نائباً مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، والتقدير «انْدُلْ» لم يصح أن يكون مرفوعاً به؛ لأن فعل الأمر إذا كان للمخاطب لا يرفع ظاهراً؛ فكذلك ما نَابَ مَنَابه، وإن جعل نائباً مَنَابَ فعل الأمر للغائب، والتقدير «لِيَنْدُلْ» صَحَّ أن يكون مرفوعاً به؛ لكن المنقول أنَّ المصدر لا ينوب مَنَابَ فعل الأمر للغائب، وإنما ينوب مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب، نحو «ضَرْباً زَيْداً» أي: اضْرِبْ زيداً، والله أعلم.

* * *

وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَإِمَّا مَنَّا ... عَامِلُهُ يُحْذَفُ حَيْثُ عَنَّا

يُحْذَفُ أيضاً عَامِلُ المَصْدَرِ وُجُوباً إذا وقع تفصيلاً لِعَاقِبَةِ ما تَقَدَّمَه، كقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً﴾[1] فمنّاً، وفِدَاءً؛ مَصْدَرَانِ منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير ـ والله أعلم ـ فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً، وَإِمَّا تُفَادُونَ فِدَاءً، وهذا معنى قوله: «وَمَا لِتَفْصِيْلٍ ـ إلى آخره» أي: يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوق للتفصيل، حيث عَنَّ، أي: عَرَضَ.

* * *

كَــذَا مُــكَــرَّرٌ وَذُو حَــصْــرٍ وَرَدْ نَـائِـبَ فِـعْـلٍ لاسْـمِ عَـيْـنٍ اسْـتَـنَـدْ

أي: كذلك يُحْذَفُ عاملُ المصدرِ وجوباً، إذا نَابَ المصدرُ عن فعل اسْتَنَد لاسْمِ عينٍ، أي: أُخْبِرَ به عنه، وكان المصدرُ مكرراً أو محصوراً؛ فمثالُ المكرر: «زَيْدٌ سَيْراً سَيْراً» والتقدير: زيد يسير سيراً، فحذف «يسير» وُجُوباً لقيام التكرير مَقَامَه، ومثالُ المصحورِ «مَا زَيْدٌ إلاَّ سَيْراً»، و«إِنَّمَا زَيْدٌ سَيْراً» والتقدير: ما زيد إلا يسير سيراً، وإنما زيد يسير سيراً، فحذف «يسير» وُجُوباً لما في الحصرِ من التأكيد القائم مَقَامَ التكرير، فإن لم يكرر ولم يُحْصَرْ لم يجب الحذفُ، نحو «زَيْدٌ سَيْراً» التقدير: زيد يسير سيراً؛ فإن شئت حذفت «يسير»، وإن شئت صَرَّحْتَ به، والله أعلم.

* * *

---

(١) سورة محمد الآية ٤.

(حتى) حرف غاية مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (إذا) ظرفية متضمنة معنى الشرط خافضة لشرطها منصوبة بجوابها. (اثختموهم) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بتاء الضمير المتحرك. والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل. والواو حرف إشباع لا محل له من الإعراب. هم ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. (فشدوا) الفاء واقعة في جواب الشرط. شدوا فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (الوثاق) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (فإما) الفاء حرف عطف. (إما) تفصيلية. (مناً) مفعول مطلق منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (وإما) الواو حرف عطف. إما تفصيلية. (فداءً) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّداً لِنَفْسِهِ، أَوْ غَيْرِهِ؛ فَالْمُبْتَدَا
نَحْوُ «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفَا» وَالثَّانِ كَـ«ابْنِي أَنْتَ حَقّاً صِرْفَا»

أي: من المصدرِ المحذوفِ عَامِلُهُ وُجُوباً ما يُسَمَّى: المُؤَكِّدَ لِنَفْسِهِ، والمَؤَكِّدَ لِغَيْرِهِ.

فالمؤكد لنفسه هو: الواقع بعد جملةٍ لا تحتملُ غَيْرَهُ، نحو «لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفاً» أي: اعترافاً، فاعترافاً: مصدرٌ منصوبق بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير: «أعترف اعترافاً» ويسمى مؤكداً لنفسه؛ (لأنه مؤكد للجملة قبله، وهي نفسُ المَصْدَرِ، بمعنى أنها لا تحتمل سِوعاهُ، وهذا هو المراد بقوله: «فَالْمُبْتَدَا» أي: فالأول من القسمين المذكورين في البيت الأول).

والمؤكد لغَيْرِهِ هو: الواقع بعد جُمْلَةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غَيْرَهُ؛ فتصير بذكره نَصّاً فيه، نحو «أَنْتَ ابْنِي حَقّاً» فَحَقّاً: مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير «أَحُقُّهُ حَقّاً» وَسُمِّيَ مؤكداً لغَيْرِه؛ لأن الجملة قبلَه تَصْلُح له ولغيره؛ لأن قولك «أَنْتَ ٱبْنِي» يحتمل أن يكون حقيقة، وأن يكون مجازاً على معنى أنت عندي في الْحُنُوِّ بمنزلة ٱبْنِي، فلما قال «حَقّاً» صارت الجملة نَصّاً في أن المراد البُنُوَّة حقيقةً، فتأثرت الجملة بالمصدر؛ لأنها صارت به نَصّاً؛ فكان مؤكداً لغيره؛ لوجوب مغايرة المؤثر للمؤثِّرِ فيه.

* * *

كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهْ كَـ«لِي بُكاً بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهْ»

أي: كذلك يجب حذفُ عاملِ المصدرِ إذا قُصِدَ بِهِ التَّشْبِيهُ بعد جملةٍ مُشْتَمِلَةٍ على فاعل المصدر في المعنى، نحو لِزَيدٍ صَوْتٌ صَوْتَ حِمَارٍ، وَلَهُ بُكَاءٌ بُكَاءَ الثَّكْلَى» فـ«صَوْتَ حِمَارٍ» مصدر تشبيهي، وهو منصوبٌ بفعل محذوف وُجُوباً، والتقدير: يُصَوِّتُ صَوْتَ حِمَارٍ، وقبله جملة وهي «لِزَيد صَوْتٌ» وهي مشتملة على الفاعل في المعنى، وهو «زَيد» وكذلك «بُكَاءَ الثَّكْلَى» منصوبٌ بفعل محذوفٍ وُجُوباً، والتقدير: يَبْكِي بُكَاءَ الثَّكْلَى.

فلو لم يكن قبل هذا المصدرِ جُمْلَةٌ وَجَبَ الرّفْعُ، نحو «صَوْتُهُ صَوْتُ حِمَارٍ، وَبُكَاؤُهُ بُكَاءُ الثَّكْلَى»، وكذا لو كان قبله جملةٍ وليست مشتملة على الفاعل في المعنى، نحو «هَذَا بُكَاءُ بُكَاءُ الثَّكْلَى، وَهَذَا صَوْتٌ صَوْتُ حِمَارٍ».

ولم يتعرض المصنف لهذا الشرط، ولكنه مفهوم من تمثيله.

* * *

المَفعُولُ لَهُ

يُنْصَبُ مَفْعُولاً لَهُ الْمَصْدَرُ، إنْ ... أَبَانَ تَعْلِيلاً، كَـ«جُدْ شُكْراً، وَدِنْ»
وَهْوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدْ: ... وَقْتاً وَفَاعِلاً، وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ
فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يِمْتَنِعْ ... مَعَ الشُّرُوطِ: كَلِزُهْدٍ ذَا قَنِعْ

المفعولُ له هو: المصدرُ، المُفْهِمُ علةً، المشاركُ لعامله: في الوقت، والفاعِلِ، نحو «جُدْ شُكْراً» فشكراً: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ لأن المعنى جُدْ لأجل الشكر، ومُشَارِكٌ لعامله وهو «جُدْ»: في الوقت؛ لأن زَمَنَ الشكر هو زمَنُ الجودِ، وفي الفاعل؛ لأن فاعل الجود هو المخاطَبُ وهو فاعل الشكر.

وكذلك «ضَرَبْتُ ٱبْنِي فتأديباً»: مصدر، وهو مُفْهِمٌ للتعليل؛ إذ يصح أن يقع في جواب «لم فَعَلْتَ الضَّرْبَ؟» وهو مشارك لضربت: في الوقت، والفاعل.

وحكمه جوازُ النصبِ إن وُجِدَتْ فيه هذه الشروطُ الثلاثة ـ أعني المصدرية، وإبَانَةَ التعليلِ، واتحادَه مع عامله في الوقت والفاعل.

فإن فُقِدَ شرط من هذه الشروط تعين جَرُّهُ بحرف التعليل، وهو اللام، أو «مِنْ» أو «في» أو الباء؛ فمثالُ ما عدمت فيه المصدريةُ قولك «جئتك للسّمن» ومثالُ ما لم يَتّحد مع عامله في الوقت «جئتك اليوم للإكرام غداً» ومثالُ ما لم يتحد مع عامله في الفاعل «جاء زيد لإكرام عمرو له».

ولا يمتنع الجرُّ بالحرف مع استكمال الشروط، نحو «هَذَا قَنِعَ لِزُهْدٍ».

وزعم قوم أنه لا يشترط في نصبه إلا كَوْنُه مصدراً، ولا يشترط اتحادهُ مع عامله في الوقت ولا في الفاعل، فجوزوا نصب «إكرام» في المثالين السابقين، والله أعلم.

* * *

وَقَــلَّ أن يَـصْـحَـبَـهَـا الـمُـجَـرَّدُ
وَالْـعَـكْـسُ فـي مَـصْـحُـوب «أَلْ» وَأَنْـشَـدُوا
لاَ أَقْـعُـدُ الْـجُـبْـنَ عَـنِ الْـهَـيْـجَـاءِ وَلَـوْ تَـوَالَـتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ

المفعولُ له المستكملُ للشروط المتقدّمة له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يكون مجرداً عن الألف واللام والإضافة.

وثانيها: أن يكون مُحَلّى بالألف واللام.

وثالثها: أن يكون مضافاً.

وكلُّها يجوز أن تُجَرّ بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرَّدَ عن الألفِ واللام والإضافةِ النصبُ، نحو «ضَرَبْتُ ابْنِي تأدِيباً»، ويجوز جرُّهُ؛ فتقول: «ضَرَبْتُ ابنِي لتأدِيبٍ»، وزعم الْجَزُولي أنه لا يجوز جَرُّهُ، وهو خلاف ما صَرَّحَ به النحويون، وما صَحِبَ الألفَ واللامَ بعكس المجرد؛ فالأكثر جَرُّه، ويجوز النصب؛ فـ«ضربتُ ابني للتأدِيبِ» أكثَرُ من «ضربت ابن التأدِيبَ»، ومما جاء فيه منصوباً ما أنشده المصنف:

١٦٣ ـ * لاَ أَقْـعُـدُ الْـجُـبْـنَ عَـنِ الْـهَـيْـجَـاءِ *

البيت، «الجبنَ» مفعولٌ له، أي: لا أقعد لأجل الجبن، ومثله قوله.

قولُه:

١٦٤ ـ فَـلَـيْـتَ لِـي بِـهِـمُ قَـوْمـاً إذَا رَكِـبُـوا
شَـنُّـوا الإغَـارَةَ فُـرْسَـانـاً وَرُكْـبَـانـا

وأما المضاف فيجوز فيه الأمْرَانِ ـ النصبُ، والجرُّ ـ على السواء؛

فتقول: «ضَرَبْتُ ٱبْنِي تَأْدِيبَهُ، وَلِتَأْدِيبِهِ، وهذا يُفْهَمُ من كلام المصنف؛ لأنه لما ذكر أنه يقل جَرُّ المجردِ ونصبُ المصاحِبِ للألف واللام عُلِم أن المضاف لا يقلُّ فيه واحِدٌ منهما، بل يكثر فيه الأمران، ومما جاء منصوباً قولُه تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِيٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾[1] و منه قوله:

١٦٥ ـ وَأَغْـفِـرُ عَـوْرَاءَ الْـكَـرِيـمِ أدْخَـارَهُ

وَأُعْـرِضُ عَـنْ شَـتْـمِ الـلَّـئِـيـمِ تَـكَـرُّمَـا

* * *

(١) سورة البقرة الآية ١٩.

(يجعلون) فعل مضارع مرفوع بثبوت النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. والجملة مستأنفة مسوقة للإجابة عن سؤال مقدر كأنه قيل: فكيف حالهم مع ذلك الرعد فقيل يجعلون. (أصابعهم) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف. وهم ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (في آذانهم) في حرف جر وآذانهم اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة في آخره. وهو مضاف، هم ضمير متصل مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بمحذوف في موضع المفعول الثاني ليجعلون. (من الصواعق) الجار والمجرور متعلقان بيجعلون. (حذر) مفعول من أجله منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (والموت) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره.

المَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفاً

الظَّرْفُ: وَقْتٌ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا «فِي» بِاطِّرَادٍ، كَهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا

عَرَّفَ المصنفُ الظرفَ بأنه: زمان ـ أو مكان ـ ضُمِّنَ معنى «في» باطِّرَادٍ، نحو «امْكُثْ هُنَا أَزْمُنَا» فهنا: ظرف مكان، وأزمنا: ظرف زمان، وكل منهما تضمن معنى «في»؛ لأن المعنى: امكث في هذا الموضع وفي أَزْمُنٍ.

واحترز بقوله: «ضمن معنى في» مما لم يتضمن من أسماء الزمان أو المكان معنى «في» كما إذا جُعل ٱسْمُ الزمانِ أو المكانِ مبتدأ، أو خبراً، نحو: «يَوْمُ الجمعة يَوْمٌ مُبارك، وَيَوْمُ عَرَفَةَ يَوْمٌ مُبارك، والدَّارُ لزيد» فإنه لا يسمى ظرفاً والحالةُ هذه، وكذلك ما وقع منهما مجروراً، نحو: «سِرْتُ في يوم الجمعة» و«جلستُ في الدَّارِ» على أن في هذا ونحوه خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح، وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به، نحو: «بنيت الدارَ، وشهدتُ يَوْمَ الْجَمَل».

واحترز بقوله؛ «باطِّرَادٍ» من نحو: «دَخَلْتُ البيتَ، وسكنتُ الدَّارَ، وذهبتُ الشأمَ» فإن كل واحد من «البيت، والدار، والشأم» متضمن معنى «في» ولكن تَضَمُّنه معنى «في» ليس مُطَّرِداً؛ لأن أسماء المكان المُخْتَصَّة لا يجوز حَذْفُ «في» معها؛ فليس «البيت، والدار، والشأم» في المُثُلِ منصوبةً على الظرفية، وإنما هي منصوبة على التشبيه بالمفعول به؛ لأن الظرف هو:

ما تضمن معنى «في باطِّرَادٍ، وهذه متضمنة معنى «في» لا باطراد.

هذا تقرير كلام المصنف، وفيه نظر؛ لأنه إذا جُعلت هذه الثلاثةُ ونحوُهَا منصوبةً على التشبيه بالمفعول به لم تكن متضمنةً معنى «في»؛ لأن المفعولَ به غيرُ متضمنٍ معنى «في»؛ فذلك ما شُبِّه به؛ فلا يحتاج إلى قوله: «باطِّرادٍ» ليخرجها؛ فإنها خرجت بقوله «ما ضمن معنى في»، والله تعالى أعلم.

* * *

فَانْصِبْهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ: مُظْهَراً كَانَ، وَإِلاَّ فَانْوِهِ مُقَدَّرَا

حُكْمُ ما تَضَمَّنَ معنى «في» من أسماء الزمان والمكان النصبُ، والناصبُ له ما وقع فيه، وهو **المَصْدَرُ**، نحو: «عجبت من ضَرْبِكَ زيداً، يوم الجمعة، عند الأمير» أو **الفعلُ**، نحو: «ضَرَبْتُ زيداً، يومَ الجمعةِ، أمام الأميرِ» أو **الوَصْفُ**، نحو: «أنا ضاربٌ زيداً، اليومَ، عِنْدَكَ».

وظاهرُ كلام المصنف أنه لا ينصبه إلا الواقعُ فيه فقط، وهو المصدر، وليس كذلك، بل ينصبه المصدرُ والفعلُ والوصفُ.

والناصبُ له إما مذكرٌ كما مُثِّلَ، أو محذوفٌ: جوازاً، نحو أن يقال: «مَتَى جِئْتَ؟» فتقول: «يَوْمَ الجمعةِ» و«كَمْ سِرْتَ؟» فتقول: «فَرْسَخَيْنِ»، والتقدير «جئت يوم الجمعة، وسرت فرسخين» أو وجوباً، كما إذا وقع (متعلّق) الظرفِ **صِفَةً**، نحو: «مررت برَجُلٍ عِنْدَكَ» أو **صلة**، نحو: «جاء الذي عندك» أو **حالاً**، نحو: «مررت بزَيْدٍ عِنْدَكَ» أو **خبراً** في الحال أو في الأصل، نحو «زَيْدٌ عِنْدَكَ، وَظَنَنْتُ زَيْداً عِنْدَكَ».

فالعاملُ في هذه الظروفِ محذوفٌ وجوباً في هذه المواضع كلها، والتقديرُ في غير الصلة «اسْتَقَرَّ» أو «مستقر» وفي الصلة «اسْتَقَرَّ»؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة، والفعل مع فاعله جملة، واسم الفاعل مع فاعله ليس بجملةٍ، والله أعلم.

* * *

وَكُـلُّ وَقْـتٍ قَـابِـلٌ ذَاكَ، وَمَـا يَـقْـبَلُـهُ الـمَـكَـانُ إلاَّ مُـبْـهَـمَـا
نَـحْوُ ٱلْـجِـهَـاتِ، وَالـمَـقَـادِيـرِ، وَمَـا صِيغَ مِنَ الْفِعْلِ كَمَرْمًى مِنْ رَمَى

يعني أن اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفية: مُبْهَماً كان، نحو «سِرْتُ لحظةً، وساعةً» أو مُختصاً: إما بإضافةٍ، نحو «سِرْتُ يَوْمَ الجمعةِ»، أو بوصفٍ نحو «سِرْتُ يَوْماً طَوِيلاً» أو بعددٍ، نحو «سِرْتُ يَوْمَيْنِ».

وأما اسمُ المكان فلا يقبلُ النصبَ منه إلا نوعان؛ أحدهما: المبهم، والثاني: ما صيغ من المصدر بشرطه الذي سنذكره، والمبهم كالجهات السِّتِّ، نحو: «فوق، وتحت، ويَمينَ، وشِمَالَ وأمام، وخَلفَ» ونحو هذا، كالمقادير، نحو «غَلْوَة، ومِيلٍ، وفَرْسَخٍ، وبَرِيد» تقول: «جَلَسْتُ فَوْقَ الدَّارِ، وسِرْتُ غَلْوَةً» فتنصبهما على الظرفية.

وأما ما صيغَ من المصدر، نحو «مَجْلِسَ زيدٍ، وَمَقْعَدَهُ» فَشَرْطُ نَصْبِهِ ـ قياساً ـ أن يكون عاملُه من لفظه، نحو «قَعَدْتُ مَقْعَدَ زَيْدٍ، وَجَلَسْتُ مَجْلِسَ عَمْرٍو» فلو كان عامله من غير لفظه تعين جَرُّه بفي، نحو: «جَلَسْتُ في مَرْمَى زَيْدٍ»؛ فلاتقول: «جلست مَرْمَى زيد» إلا شذوذاً.

ومما ورد من ذلك قولُهم: «هُوَ مِنِّي مَقْعَد الْقَابِلَةِ، وَمَزْجَرَ الْكَلْبِ، وَمَنَاطَ الثُرَيَّا» أي: كائن مَقْعَد القابلة، ومَزْجَر الكلب، ومَنَاطَ الثريا، والقياس «هو مِنِّي في مَقْعَد القابلة، وفي مَزْجَر الكلب، وفي مَنَاطِ الثريا» ولكن نُصِبَ شذوذاً، ولا يقاس عليه، خلافاً للكسائي، وإلى هذا أشار بقوله:

* * *

وَشَـرْطُ كَـوْنِ مَـقِـيـسـاً أَنْ يَـقَـعْ ظَرْفاً لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

أي: وشرطُ كونِ نصبِ ما اشْتُقَّ من المصدر مَقِيساً: أن يقع ظرفاً لما اجتمع معه في أصله، أي: أن ينتصب بما يُجَامعه في الاشتقاق من أَصْلٍ واحدٍ كمجامعة «جلست» بـ«مجلس» في الاشتقاق من الجلوس فأصلهما وَاحِدٌ، وهو «الْجُلوس».

وظاهرُ كلام المصنف أن المقادير وما صِيغَ من المصدر مُبْهَمَان؛ أما المقاديرُ فمذهب الجمهور أنها من الظروف المبهمة؛ لأنها، وإن كانت معلومةَ المقدارِ، فهي مجهولة الصفة، وذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنها ليست من (الظروف) المبهمة؛ لأنها مَعْلُومَة المقدار.

وأما ما صِيغَ من المصدر فيكون مبهماً، نحو «جلست مجلساً» ومَخْتَصّاً، نحو «جلست مجلس زيد».

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً أن «مَرْمَى» مشتق من رَمَى، وليس هذا على مذهب البصريين؛ فإن مذهبهم أنه مشتق من المصدر، لا من الفعل.

وإذا تقرر أن المكان المختص ـ وهو: ما لَهُ أَقْطارٌ تَحْوِيه ـ لا ينتصب ظرفاً، فاعلم أنَّهُ سُمع نصبُ كلِّ مكانٍ مختص مع «دخل، وسكن» ونصب «الشأم» مع «ذهب»، نحو «دخلت البيتَ، وسكنت الدار، وذهبْتُ الشأمَ» واختلف الناسُ في ذلك؛ فقيل: هي **منصوبة على الظرفية شذوذاً**، وقيل: **منصوبة على إسقاط حرف الجر**، والأصلُ «دخلت في الدار» فحذف حرف الجر؛ فانتصب الدار، نحو «مررت زيداً»، وقيل: **منصوبة على التشبيه بالمفعول به**.

* * *

وَمَـا يُـرَى ظَـرْفـاً وَغَـيْـرَ ظَـرْفِ ... فَـذَاكَ ذُو تَـصَـرُّفٍ فِـي الْـعُـرْفِ

وَغَـيْـرُ ذِي الـتَّـصَـرُّفِ: الَّـذِي لَـزِمْ ... ظَـرْفِـيَّـةً ايوْ شِـبْـهَـهَـا مِـنَ الْـكَـلِـمْ

ينقسم اسمُ الزمانِ واسمُ المكانِ إلى: متصرف وغير متصرف؛ فالمتصرفُ من ظرف الزمان أو المكان: ما استعمل ظرفاً وغير ظرف، كـ«يوم، ومكان» فإن كل واحد منهما يُسْتَعْمَلُ ظرفاً، نحو «سِرْتَ يوماً وجلستُ مكاناً»، ويستعملُ مُبتدأ، نحو «يوم الجمعةِ يومٌ مبارك، ومكانُكَ حَسَنٌ» وفاعِلاً، نحو «جاء يومُ الجمعة، وارتفع مكانُكَ».

وغير المتصرف هو: ما لا يستعمل إلا ظرفاً أو شبهه نحو «سَحَرَ» إذا أردْتَهُ من يومٍ بعينه، فإن لم تُرِدْهُ من يوم بعينه فهو مُتَصَرِّفٌ، كقوله تعالى:

﴿إِلَّآ ءَالَ لُوطٍ نَّجَّيْنَٰهُم بِسَحَرٍ﴾[1]، و«فوق»نحو «جَلَسْتُ فَوْقَ الدارِ» فكل واحد من «سحر: وفوق» لا يكون إلا ظرفاً.

والذي لزم الظرفية أو شبهها: عِنْدَ (وَلَدُنْ) والمراد بشبه الظرفية أنه لا يخرج عن الظرفية إلا باستعماله مجروراً بـ«مِنْ»، نحو «خَرَجْتُ مِنْ عِنْدِ زَيْدٍ» ولا تُجَرُّ «عند» إلا بـ«مِنْ» فلا يقالُ «خَرَجْتُ إلى عندِه»، وقولُ العامةِ: «خَرَجْتُ إلى عنده» خَطأ.

* * *

وَقَـدْ يَـنُـوبُ عَـنْ مَـكَـانٍ مَـصْـدَرُ وَذَاكَ فـي ظَـرْفِ الـزَّمَـانِ يَـكْـثُـرُ

ينوبُ المصدرُ عن ظرفِ المكانِ قليلاً، كقولك «جَلَسْتُ قُرْبَ زَيْدٍ» أي: مكَانَ قُرْبِ زيدٍ، فحذف المضاف وهو «مكان» وأقيم المضافُ إليه مُقَامَهُ، فأعرب بإعرابه، وهو النَّصْبُ على الظرفية، ولا ينقاس ذلك؛ فلا تقول «آتيك جُلُوسَ زيدٍ» تريد مكان جلوسه.

ويكثر إقامةُ المصدرِ مُقَامَ ظرفِ الزمانِ، نحو «آتِيك طُلُوعَ الشمس، وَقُدُومَ الحاجِّ، وخُرُوجَ زيدٍ» والأصلُ: وَقْتَ طلوع الشمس، ووَقْتَ قدُوم الحاج، ووَقْتَ خروج زيد؛ فحذف المضاف، وأعرب المضاف إليه بإعرابه، وهو مَقِيسٌ في كل مصدر.

* * *

---

(١) القمر الآية ٣٤.

(إلا) حرف استثناء مبني على السكون لا محل له من الإعراب. و(آل) مستثنى منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف .(لوط) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (نجيناهم) نجى فعل ماضٍ مبني على السكون ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل وهم ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول به. والميم علامة الجمع .(بسحر) جار ومجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره ومتعلقان بـ نجيناهم.

المَفْعُولُ مَعَهُ

يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولاً مَعَهُ ... في نَحْوِ «سَيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهْ

بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ... ذَا النَّصْبِ، لا بالْوَاوِ في الْقَوْلِ الأَحَقّ

المفعول معه هو: الإسمُ، المنتصبُ، بعد وَاوٍ بمعنى مَعَ.

والناصبُ له ما تقدمه: من الفعل، أو شبههِ.

فمثالُ الفعل «سِيرِي والطريقَ مسرعة» أي: سِيرِي مع الطريق، فالطريقَ منصوبٌ بسِيرِي.

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ «زيد سائرٌ والطريقَ»، و«أعجبني سَيْرُكَ وَالطَّرِيقَ» فالطريق: منصوبٌ بسائر وسيرك.

وَزَعَمَ قومٌ أن الناصب للمفعول معه الواوُ، وهو غيرُ صحيح؛ لأن كل حرف اخْتَصَّ بالإسم ولم يكن كالجزء منه؛ لم يعمل إلا الجرَّ، كحروف الجر، وإنما قيل «ولم يكن كالجزء منه» احترازاً من الألف واللام؛ فإنها اختصت بالإسم ولم تعمل فيه شيئاً؛ لكونها كالجزء منه، بدليل تَخطِّي العامل لها، نحو «مررت بالغُلاَمِ».

وَيُستفاد من قول المصنف «في نحو سِيري والطريقَ مسرعَةً» أن المفعول معه مَقِيسٌ فيما كان مثلَ ذلك، وهو: كل اسم وقع بعد واو بمعنى

مع، وتقدَّمه فعلٌ أو شبههُ، وهذا هو الصحيح من قول النحويين.

وكذلك يفهم من قوله: «بما من الفعل وشبهه سبق» أن عامله لا بُدَّ أن يتقدَّمَ عليه؛ فلا تقول: «والنيلَ سِرْتُ» وهذا باتفاق، أمَّا تَقَدُّمه على مصاحبه ـ نحو «سار والنيلَ زيدٌ» ـ ففيه خلافٌ، والصحيحُ مَنْعُه.

* * *

وَبَـعْـدَ «مَـا» ٱسْـتِـفْـهَـامٍ أَوْ «كَـيْـفَ» نَـصَـبْ
بِـفِـعْـلِ كَـوْنٍ مُـضْـمَـرٍ بَـعْـضُ الْـعَـرَبْ

حَقُّ المفعول معه أن يسبقَه فعلٌ أو شبههُ، كما تقدَّمَ تمثيلُه، وسُمع من كَلاَم العرب نَصْبُه بعد «ما» و«كيف» الاستفهاميتين من غير أن يُلْفَظَ بفعل، نحوَ «ما أنت وزيداً» و«كيف أنت وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ» فخرجَهُ النحويون على أنه منصوب بفعل مضمر مشتقٌ من الكَوْن، والتقديرُ: ما تكون وزيداً، وكيف تكون وقَصْعَةً من ثَرِيدٍ، فزيداً وقصعة: منصوبان بـ«تكون» المضمرة.

* * *

وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلاَ ضَعْفٍ أَحَقْ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ
وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ الْعَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْـتَـقِـدْ إِضْـمَـارَ عَـامِـلٍ تُـصِـبْ

الإسم الواقعُ بعد هذه الواو: إما أن يمكن عطفُه على ما قبله، أوْ لا، فإن أمكنَ عَطْفُه فإما أن يكون بضَعْفٍ، أو بلا ضعف.

فإن أمكن عَطْفُه بلا ضَعْفٍ فهو أحقُّ من النصب، نحو «كُنْتُ أنا وزيدٌ كالأخوين» فرَفْعُ «زيد» عطفاً على المضمر المُتَّصِل أوْلىَ من نصبه مفعولاً معه؛ لأن العطف ممكن للفَصْلِ، والتشريكُ أوْلىَ من عدم التشريك، ومثلُه «سارَ زيد وعَمْرٌو» فرفع «عمرو» أوْلىَ من نصبه.

وإن أمكن العَطْفُ بضَعْفٍ فالنصبُ على المعية أَوْلىَ من التّشريك؛ لسلامَتِهِ من الضعف، نحو «سِرْتُ وزيداً» فنصبُ «زيدٍ» أوْلىَ من رَفْعِهِ؛

لضعف العطف على المضمر المرفوع المتصل بلا فاصل.

وإن لم يمكن عَطْفُهُ تعيَّنَ النصبُ: على المعِيَّة، أو على إضمار فعل (يليق به)، كقوله:

١٦٦ - * عَلَفْتُهَا تِبْناً وَمَاءً بارداً *

فماءً: منصوب على المعية، أو على إضمار فعل يليق به، والتقدير «وسقيتها ماءً بارداً» وكقوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوٓا۟ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴿٧١﴾ ﴾[1] فقوله: «وشركاءكم» لا يجوز عَطْفُهُ على «أمركم»؛ لأن العطف على نية تكرار العامل؛ إذ لا يصح أن يقال «أجمعت شركائي» وإنما يقال «أجْمَعْتُ أمري، وجَمَعْتُ شركائي» فشركائي: منصوب على المعية، والتقدير - والله أعلم - فأجمعوا أمركم مع شركائكم، أو منصوب بفعل يليق به، والتقدير «فأَجْمِعُوا أمركم، واْجْمَعُوا شركاءَكم».

* * *

---

(١) سورة يونس الآية ٧١.

(الفاء) عاطفة (أجمعوا) فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والألف فارقة. (أمركم) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو مضاف، و(كم) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع. (وشركاءكم) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. شركاء معطوف على أمركم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهو على حذف مضاف أي (امر شركاءكم) وأجاز بعضهم. أبو علي الفارسي وتبعه ابن هشام نصبه على أنه مفعول معه عامله اجمعوا أي اجمعوا أمركم مع شركاءكم. شركاء مضاف والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والميم علامة الجمع.

الاستثناءُ

مَا اسْتَثْنَتِ «إلاَّ» مَعْ تَمَامٍ يَنْتَصِبْ   وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيٍ انْتُخِبْ

إتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ   وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إبْدَالٌ وَقَعْ

حكم المستثنى بـ«إلاّ» النَّصْبُ، إن وقع بعد تمام الكلام الموجَبِ، سواء كان متصلاً أم منقطعاً، نحو «قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً، وضربت القوم إلا زيداً، ومررت بالقوم إلا زيداً، وقام القوم إلا حماراً، وضربت القوم إلا حماراً، ومررت بالقوم إلا حماراً» فـ«زيداً» في هذه المُثُل منصوب على الاستثناء، وكذلك «حماراً».

والصحيح من مذاهب النحويين أن الناصب له ما قبله بواسطة «إلا»، واختار المصنف ـ في غير هذا الكتاب ـ أن الناصب له «إلاّ» وزعم أنه مذهَبُ سيبويه وهذا معنى قوله «ما استثنت إلا مع تمام ينتصب» أي: أنه ينتصب الذي استثنته «إلا» مع تمام الكلام، إذا كان مُوجَباً.

فإن وقع بعد تمام الكلام الذي ليس بموجَبٍ ـ وهو المشتمل على النفي، أو شبهه، والمراد بشبه النفي: النهيُ، والاستفهامُ ـ فإما أن يكون الاستثناء متصلاً، أو منقطعاً، والمراد بالمتصل؛ أن يكون المستثنى بَعْضاً مما قبله، وبالمنقطع: ألا يكون بَعضاً مما قبله.

فإن كان متصلاً، جاز نصبه على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في

الإعراب، وهو المختار، والمشهورُ أنه بَدَلٌ من متبوعه، وذلك نحو «ما قام أحَدٌ إلا زَيْدٌ، وإلاَّ زيداً، ولا يقم أحَدٌ إلا زيد وإلاَّ زيداً، وهل قام أحَدٌ إلا زيد؟ وإلا زيداً، وما ضَرَبتُ أحداً إلا زيداً، ولا تضرِب أحداً إلا زيداً، وهل ضَرَبْتَ أحداً إلا زيداً؟»؛ فيجوز في «زيداً» أن يكون منصوباً على الاستثناء، وأن يكون منصوباً على البدلية من «أحد»، وهذا هو المختارُ، وتقول: «مَا مَرَرْتُ بِأَحَدٍ إلاَّ زَيْدٍ، وإلا زيداً، ولا تمرر بأحَدٍ إلا زَيْدٍ، وإلاَّ زيداً، وهل مَرَرْتُ بأَحَدٍ إلا زَيْدٍ؟ وإلا زيداً».

وهذا معنى قوله: «وبعد نفي أو كنفي انتخب إتباع ما اتصل» أي: اختير إتباع الاستثناء المتصل، إنْ وقع بعد نَفْيٍ أو شِبْهِ نفي.

وإن كان الاستثناء منقطعاً تَعَيَّنَ النصبُ عند جمهور العرب؛ فتقول: «ما قام القومُ إلا حماراً»، ولا يجوز الإتباعُ، وأجازه بنو تميم؛ فتقول: «ما قام القومُ إلا حمارٌ، وما ضربت القومَ إلا حماراً، وما مررت بالقوم إلا حمارٍ».

وهذا هو المراد بقوله: «وَانْصِبْ ما انقطع» أي: انصب الاستثناء المنقطع إذا وقع بعد نفي أو شبهه عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباعه.

فمعنى البيتين أن الذي استثنى بـ«إلاَّ» ينتصبُ، إن كان الكلام مُوجَباً ووقع بعد تمامه، وقد نَبَّهَ على هذا التقييدِ بذكره حُكْمَ النفي بعد ذلك، وإطلاقُ كلامِهِ يدلُّ على أنه ينتصب، سواء كان متصلاً أو منقطعاً.

وإن كان غيرَ مُوجَب ـ وهو الذي فيه نفي أو شبه نفي ـ انْتُخِبَ ـ أي: اختيرَ ـ إتباعُ ما اتصل، ووجب نَصْبُ ما انقطع عند غير بني تميم، وأما بنو تميم فيجيزون إتباع المنقطع.

* * *

وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ ... يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلامُ مُوجَباً أو غير مُوجَب.

فإن كان مُوجَباً وجب نَصْبُ المستثنى، نحو «قام إلا زيداً القومُ».

وإن كان غير مُوجَب فالمختار نَصْبُهُ؛ فتقول: «ما قام إلا زيداً القومُ» ومنه قوله:

١٦٧ - فَـمَـالِـيَ إلاَّ آلَ أَحْـمَـدَ شِـيـعَـةٌ وَمَـالِيَ إلا مَـذْهَـبَ الحَـقِّ مَـذْهَـبُ

وقد رُوِيَ رَفْعُه؛ فتقول «ما قام إلا زيدٌ القومُ» قال سيبويه: «حدثني يونس أن قوماً يُوثَقُ بعربيتهم يقولون: مالي إلا أخُوكَ ناصر» وأعربوا الثاني بدلاً من الأول (على القلب لهذا السبب) ومنه قولُه:

١٦٨ - فـإنّـهُـمْ يَـرْجُـونَ مِـنْـهُ شَـفَـاعَـةً إذَا لَمْ يَـكُـنْ إلاّ الـنّـبِـيُّـونَ شَـافِـعُ

فمعنى البيت: إنه قد ورد في المستثنى السابِقِ غيرُ النصب - وهو الرَّفْعُ - وذلك إذا كان الكلام غيرَ مُوجَب، نحو «ما قام إلا زيد القوم» ولكن المختار نصبه.

وعُلم من تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفي أن الموجَبَ يتعين فيه النصب، نحو «قام إلا زيداً القومُ».

* * *

وَإنْ يُـفَـرَّغْ سَـابِـقٌ «إلاّ» لِـمَـا بَـعْـدُ يَـكُـنْ كـمـا لَـوِ «آلاّ» عُـدِمَـا

إذا تفرَّغَ سابقُ «إلا» لما بعدها (أي: لم يشتغل بما يَطْلُبه) كان الإسمُ الواقعُ بعد «إلا» مُعْرَباً بإعراب ما يقتضيه ما قبل «إلا» قبل دخولها، وذلك نحو «ما قام إلا زيد، وما ضربتُ إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد» فـ«زيد»: فاعل مرفوع بقام، و«زيداً»: منصوب بضربت، و«بزيد»: متعلق بمررت، كما لو لم تذكر «إلا».

وهذا هو الاستثناء المفرَّغ ولا يقع في كلام مُوجَبٍ فلا تقول «ضَرَبتُ إلا زيداً».

* * *

وأَلْـغِ «إلاّ» ذَاتَ تَـوْكِـيـدٍ: كَـلاَ   تَـمْـرُرْ بِـهِـمْ إلاّ الـفَـتَـى إلاّ الـعَـلاَ

إذا كررت «إلاّ» لقصد التوكيد لم تُؤَثِّرْ فيما دخلت عليه شيئاً، ولم تُفِدْ غير توكيد الأولى، وهذا معنى إلغائها، وذلك في البدل والعطف، نحو «ما مررت بأحَدٍ إلا زيدٍ إلا أخِيك» فـ«أَخيك» بدل من «زيد» لم تؤثر فيه «إلا» شيئاً، أي لم تُفِد فيه استثناء مستقلاً، وكأنك قلت: ما مررت بأحد إلا زيد أخيك، ومثله «لا تَمْرُرْ بهم إلا الفتى إلا العَلاَ» والأصل: لا تمرر بهم إلا الفتى العَلاَ فـ«العَلاَ» بدلٌ من الفتى، وكررت «إلاّ» توكيداً، ومثالُ العطف «قام القوم إلا زيداً وإلا عمراً» والأصل: «إلا زيداً وعمراً، ثم كررت «إلا» توكيداً، ومنه قولُه:

١٦٩ ـ هَـلِ الـدَّهْـرُ إلاّ لَـيْـلَـةٌ وَنَـهَـارُهَـا
وإلاّ طُـلُـوع الـشَّـمْـسِ ثُـمَّ غِـيَـارُهَـا

والأصل: وطُلُوعُ الشمس، وكررت «إلا» توكيداً.

وقد اجتمع تكرارها في البدل والعطف في قوله:

١٧٠ ـ مَـالَـكَ مِـنْ شَـيْـخِـكَ إلا عَـمَـلُـهْ
إلاّ رَسِـيـمُـهُ وَإلاّ رَمَـلُـهْ

والأصلُ: إلا عَمَلُه رسيمُهُ ورَمَلُه، فـ«رسيمُهُ»: بدل من عمله، «وَرَمَلُه» معطوف على «رسيمه»، وكررت «إلاّ» فيهما توكيداً.

* * *

وَإنْ تُـكَـرِّرْ لاَ لِـتَـوْكِـيـدٍ فَـمَـعْ   تَـفْـرِيـغِ الـتَّـأثِـيـرَ بِـالْـعَـامِـلِ دَعْ
فِـي وَاحِـدٍ مِـمَّـا بِـإلاّ اسْـتُـثْـنِـي   وَلَـيْـسَ عَـنْ نَـصْـبِ سِـوَاهُ مُـغْـنِـي

إذا كُرِّرَتْ «إلا» لغير التوكيد ـ وهي: التي يُقْصَدُ بها ما يُقْصَدُ بما قبلها

من الاستثناء، ولو أُسْقِطَتْ لما فهِمَ ذلك ـ فلا يخلو: إما أن يكون الاستثناء مُفَرَّغاً، أو غير مُفَرَّغ.

فإن كان مُفَرَّغاً شَغَلْتَ العاملَ بوَاحِدٍ ونَصَبْتَ الباقي؛ فتقول: «مَا قَامَ إلاَّ زَيْدٌ إلاَّ عَمْراً إلاَّ بَكْراً» ولا يتعين وَاحِدٌ منها لِشَغْل العامل، بل أيها شئت شَغَلْتَ العاملَ به، ونصبت الباقي، وهذا معنى قوله: «فمع تفريغ ـ إلى آخره» أي: مع الاستثناء المفرغ اجْعَلْ تأثيرَ العامل في واحد مما استثنيته بإلا، وانصب الباقي.

وإن كان الاستثناء غير مفرغ ـ وهذا هو المراد بقوله:

* * *

وَدُونَ تَفْرِيغٍ: مَعَ التَّقَدُّمُ ... نَصْبَ الْجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالْتَزِمِ

وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِيءْ بِوَاحِدِ ... مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ

كَلَمْ يَفُوا إلاَّ امْرُؤٌ إلاَّ عَلِي ... وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الأولِ

فلا يخلو: إما أن تتقدم المستثنَيَاتُ على المستثنى منه، أو تتأخَّرَ.

فإن تقدمت المستثنياتُ وجبَ نصبُ الجميع، سواء كان الكلام مُوجَباً أو غير مُوجَب، نحو «قَامَ إلاَّ زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً الْقَوْمُ، وَمَا قَامَ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً الْقَوْمُ» وهذا معنى قوله: «ودون تفريغ ـ البيت».

وإن تأخرت فلا يخلو: إما أن يكون الكلام مُوجَباً، أو غيرَ مُوجَب، فإن كان موجباً وجب نَصْبُ الجميع؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بَكْراً» وإن كان غيرَ موجَبٍ عُومِلَ وَاحِدٌ منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء: فيُبْدل مما قبله، وهو المختار، أو ينصب، وهو قليل، كما تقدم، وأما باقيها فيجب نَصْبُهُ؛ وذلك نحو «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً» فـ«زَيْدٌ» بدل من أحد، وإن شئت أبدلت غيره من الباقين، ومثله قول المصنف «لَمْ يَفُوا إلا امْرُؤٌ إلا عَلِيّ» فـ«امرؤ» بدل من الواو في «يَفُوا» وهذا معنى قوله «وانصب لتأخير ـ إلى آخره» أي: وانصب المستثنيات كُلَّهَا إذا

تأخرت عن المستثنى منه إن كان الكلام مُوجَباً، وإن كان غير مُوجَب فجيء بواحد منها مُعْرَباً بما كان يُعْرَبُ به لو لم يتكرر المستثنى، وانصب الباقي.

ومعنى قوله: «وحكمها في القَصْدِ حُكم الأوَّلِ» أن ما يتكرر من المستثنيات حُكمه في المعنى حُكم المستثنى الأول؛ فيثبت له ما يثبت للأول: من الدخول والخروج؛ ففي قولك «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً إلا عَمْراً إلا بكْراً» الجميعُ مُخْرَجون، وفي قولك «مَا قَامَ الْقَوْمُ إلا زيداً إلا عمراً إلا بَكْراً» الجميع داخلون، وكذا في قولك: «مَا قَام أحَدٌ إلا زَيْدٌ إلا عَمْراً إلا بَكْراً» (الجميع داخلون).

* * *

وَاسْتَثْنِ مَجْرُوراً بِغَيْرٍ مُعْرَبَا بِمَا لِمُسْتَثْنىً بِإِلاَّ نُسِبَا

استُعْمِل بمعنى «إلا ـ في الدلالة على الاستثناء ـ ألفاظ: منها ما هو اسم، وهو «غَيْرٌ، وسُوَى، وسَوعاء» ومنها ما هو فعل، وهو «ليس، ولا يكون» ومنها ما يكون فعلاً وحرفاً، وهو «عدا، وخلا، وحاشا» وقد ذكرها المصنف كلها.

فأما «غير، وَسِوَى، وَسُوَى، وَسَوَاء» فحكم المستثنى بها الجرُّ؛ لإضافتها إليه وتعرب «غير» بما كان يُعْرَب به المستثنى مع «إلا»؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ غَيْرَ زَيْدٍ» بنصب «غير» كما تقول «قَامَ الْقَوْمُ إلا زَيْداً» بنصب «زيد»، وتقول «مَا قَامَ أحَدٌ غَيْرُ زَيْدٌ» وغَيْرَ زَيْدٍ» بالإتباع والنصب، والمختار الإتباع، كما تقول «مَا قَامَ أحَدٌ إلا زَيْدٌ، وإلا زيداً» وتقول: «مَا قَامَ غَيْرُ زَيْدٍ» فترفع «غير» وجوباً كما تقولُ: «مَا قَامَ إلا زَيْدٌ» برفعه وجوباً، وتقول: «مَا قَامَ أحَدٌ غَيْرَ حِمَار» بنصب «غير» عند غير بني تميم، وبالإتباع، عند بني تميم، كما تفعل في قولك «مَا قَامَ أحَدٌ إلاّ حِمَارٌ، وإلا حِمَاراً».

وأما «سوى» فالمشهور فيها كسر السين والْقَصْرُ، ومن العرب من يفتح سينها ويمُدُّ، ومنهم مَنْ يَضم سينها ويقصر، ومنهم من يكسر سينها ويَمُدُّ،

وهذه اللغة لم يذكرها المصنف، وقَلَّ مَنْ ذكرها، وممن ذكرها الفارسيُّ في شرحه للشاطبية.

ومذهَبُ سيبويه والفَرَّاء وغيرهما أنها لا تكون إلا ظرفاً، فإذا قلت «قَامَ الْقَوْمُ سِوَى زَيْدٍ» فـ«سوى» عندهم منصوبة على الظرفية، وهي مُشْعِرَةٌ بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظرفية إلا في ضرورة الشعر.

واختار المصنف أنها كـ«غير» فتُعَامَل بما تُعامَل به «غير»: من الرفع، والنصب، والجر، وإلى هذا أشار بقوله:

* * *

ولِسِوىً سُوَى سَوَاءٍ اجْعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلاَ

فمن استعمالها مجرورة قولُهﷺ: «دَعَوْتُ رَبِّي ألا يُسَلِّط على أُمَّتي عَدُوّاً مِنْ سِوَى أنْفسِهَا» وقولُهﷺ: «مَا أَنْتُمْ في سِوَاكُمْ مِنَ الأمَم إلا كالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ في الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أو كالشعْرَةِ السَّوْدَاء في الثَّوْرِ الأبيض» وقولُ الشاعر:

١٧١ ـ وَلاَ يَنْطِقُ الْفَحْشَاءَ مَنْ كَانَ مِنْهُمُ

إِذَا جَلَسُوا مِنَّا ولاَ مِنْ سَوَائِنَا

ومن استعمالها مرفوعةً قولُه:

١٧٢ ـ وإِذَا تُبَاعُ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرى

فَسِوَاكَ بَائِعُهَا وأَنْتَ الْمُشْتَرِي

وقوله:

١٧٣ ـ وَلَمْ يَبْقَ سِوعى الْعُدْوَا

نِ دِنَّاهُمْ كَمَا دَانُوا

فـ«سواك» مرفوع بالابتداء، و«سوى العدوان» مرفوع بالفاعلية.

ومن استعمالها منصوبةً على غير الظرفية قولُه:

١٧٤ ـ لَـدَيْـكَ كَـفِـيـلٌ بِـالْـمُـنَـى لِـمُـؤَمِّـلٍ

وَإِنَّ سِـوَاكَ مَـنْ يُـؤَمِّـلُـهُ يَـشْـقَـى

فـ«سواك» اسم «إنَّ»، هذا تقرير كلام المصنف.

ومَذْهَبُ سيبويه والجمهورِ أنها لا تخرج عن الظرفية، إلا في ضرورة الشعر، وما استشهد به على خلاف ذلك يحتمل التأويل.

* * *

وَاسْتَثْنِ نَاصِباً بِلَيْسَ وَخَلاَ وَبِعَدَا، وَبِيَكُونُ بَعْدَ «لاَ»

أي: استثن بـ«لَيْسَ» وما بعدها ناصباً المستثنى؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ لَيْسَ زَيْداً، وَخَلاَ زَيْداً، وَعَدَا زَيْداً، ولا يكون زيداً» فـ«زيداً» في قولك: «ليس زيداً، ولا يكون زيداً» منصوب على أنه خبر «ليس، ولا يكون»، واسْمُهُمَا ضميرٌ مستترٌ، والمشهور أنه عائد على البعض المفهوم من القوم، والتقدير: ليس بعضهم زيداً (ولا يكون بعضهم زيداً). وهو مستتر وجوباً، وفي قولك: «خَلاَ زَيْداً، وَعَدَا زَيْداً» منصوب على المفعولية، و«خَلاَ، وَعَدَا» فعلان فاعلُهما (في المشهور) ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم من القوم كما تقدَّمَ، وهو مستتر وجوباً، والتقدير: خَلاَ بعضُهم زيداً، وعَدَا بعضُهم زيداً.

(وَنَبَّهُ بقوله: «ويكون بعد لا» ـ وهو قيد في «يكون» فَقَطْ ـ على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير «يكون» وأنها لا تستعمل فيه إلا بعد «لا» فلا تستعمل فيه بعد غيرها من أدوات النفي، نحو: لم، وإنْ، ولَنْ، ولَمَّا، ومَا).

* * *

وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ يَكُونُ إِنْ تُرِدْ

وَبَعْدَ «مَا» انْصِبْ، وَانْجِرَارُ قَدْ يَرِدْ

أي: إذا لم تتقدَّمْ «ما» على، «خلا، وعدا» فاجْرُرْ بهما إن شئت؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ خَلاَ زَيْدٍ، وَعَدَا زَيْدٍ» فخلا، وعدا: حَرْفَا جَرٍّ، ولم يحفظ

سيبويه الجرَّ بهما، وإنما حكاه الأخفش؛ فمنَ الجرِّ بـ«خَلاَ» قولُه:

١٧٥ - خَلاَ اللَّهِ لا أَرْجُو سِوَاكَ، وَإِنَّمَا
أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

ومن الجرّ بـ«عَدَا» قولُه:

١٧٦ - تَرَكْنَا فِي الْحَضِيضِ بَنَاتِ عُوجٍ
عَوَاكِفَ قَدْ خَضَعْنَ إِلَى النُّسُورِ
أَبَحْنَا حَيَّهُمْ قَتْلاً وَأَسْراً
عَدَا الشَّمْطَاءِ وَالطِّفْلِ الصَّغِيرِ

فإن تَقَدَّمَتْ عليهما «ما» وجبَ النصبُ بهما؛ فتقول: «قام القوم ما خلا زيداً، وما عدا زيداً» فـ«ما»: مصدرية، و«خلا، وعدا» صِلَتُهَا، وفاعلُهما ضمير مستتر يعود على البعض كما تقدمَ تقريره، و«زَيْداً»: مفعول، وهذا معنى قوله: «وَبَعْدَ مَا انْصِبْ» هذا هو المشهور.

وأجاز الكسائيُّ الجرَّ بهما بعد «ما» على جَعْلِ «ما» زائدةً، وَجَعْلِ «خلا، وعدا» حَرْفَيْ جَرٍّ؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا خَلاَ زَيْدٍ، وَمَا عَدَا زَيْدٍ» وهذا معنى قوله: «وَانْجِرارٌ قَدْ يَرِدْ» وقد حكى الْجَرْمِيُّ في الشرح الجرَّ بعد «ما» عن بعض العرب.

* * *

وَحَيْثُ جَرّاً فَهُمَا حَرْفَانِ ... كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلاَنِ

أي: إن جَرَرْتَ بـ«خلا، وعدا» فهما حَرْفَا جَرٍّ، وإن نصبت بهما فهما فعلان، وهذا مما لا خلاف فيه.

* * *

وَكَخَلاَ حَاشَا، وَلاَ تَصْحَبُ «مَا»
وَقِيلَ «حَاشَ، وَحَشَا» فَاحْفَظْهُمَا

المشهورُ أن «حَاشَا» لا تكون إلا حرفَ جَرٍّ؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زيدٍ» بجر «زيد» وذهب الأخفش والْجَرْمِيُّ والمازنيُّ والمبرد وجماعة، منهم المصنف، إلى أنها مثلُ «خَلاَ»: تستعمل فعلاً فتنصب ما بعدها، وحرفاً فتجر ما بعدها؛ فتقول: «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَا زَيْداً، وَحَاشَا زَيْدٍ» وحكى جماعة ـ منهم الفراء، وأبو زيد الأنصاري، والشيبانيُّ ـ النَّصْبَ بها، ومنهم اللهم اغْفِرْ لي ولمن يسمع، حاشَا الشيطان وأبا الإصبع وقولُه:

١٧٧ ـ حَاشَا قُرَيْشاً؛ فَإِنَّ اللَّه فَضَّلَهُمْ
عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلاَمِ وَالدِّينِ

وقول المصنف: «ولا تصحب ما» معناه أن «حَاشَا» مثلُ «خَلاَ» في أنها تَنْصِب ما بعدها أو تجرُّه، ولكن لا تتقدم عليها «ما» كما تتقدم على «خَلا»؛ فلا تقول: «قَامَ الْقَوْمُ مَا حَاشَا زَيْداً»، وهذا الذي ذكره هو الكثير، وقد صحبتها «ما» قليلاً؛ ففي مسند أبي أمية الطرسوسي عن ابن عمر أن رسول اللهﷺ قال: «أُسَامَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ مَا حَاشَا فَاطِمَةَ».

وقوله:

١٧٨ ـ رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً
فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالاَ

ويقال في «حاشا» «حَاشَ، وَحَشَا».

* * *

الْحَالُ

الْحَالُ وَصْفٌ، فَضْلَةٌ، مُنْتَصِبُ، مُفْهِمُ فِي حَالِ كَفَرْداً أَذْهَبُ

عَرَّف الحال بأنه، الوصفُ، الفَضْلَة، المنتصبُ، للدلالة على هيئة، نحو: «فَرْداً أَذْهَبُ» فـ«فرداً»: حال؛ لوجود القيود المذكورة فيه.

وخرج بقوله: «فَضْلَة» الوصفُ الواقعُ عمدةً، نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ» وبقوله «للدلالة على الهيئة» التمييزُ المشتَقُّ، نحو: «لله دَرُّه فَارِساً» فإنه تمييز لا حال على الصحيح؛ إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجبُ من فُرُوسِيَّتِهِ؛ فهو لبيان المتعجَّبِ منه، لا لبيان هيئته، وكذلك «رَأَيْتُ رَجُلاً رَاكِباً» فإنَّ «راكباً» لم يُسَقْ للدلالة على الهيئة، بل لتخصيص الرجل، وقول المصنف «مُفْهِمُ في حَالِ» هو معنى قولنا «للدلالة على الهيئة».

* * *

وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلاً مُشْتَقّاً يَغْلِبُ، لكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقّاً

الأكثرُ في الحال أن تكون: منتقلة، مشتقةً.

ومعنى الانتقال: ألا تكون ملازمةً للمُتَصِف بها، نحو «جَاءَ زَيْدٌ رَاكِباً» فـ«راكباً»: وَصْفٌ منتقل؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشياً.

وقد تجيء الحال غير منتقلة، أي وصفاً لازماً، نحو «دَعَوْتُ الله

سَمِيعاً» و«خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْهَا أَطْوَلَ مِنْ رِجْلَيْهَا»، وقوله:

١٧٩ - فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ الْعِظَامِ، كَأَنَّمَا

عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ

فـ«سَمِيعاً، وأَطْوَلَ، وسَبْطَ» أحوالٌ، وهي أوصاف لازمة.

وقد تأتي الحالُ جامدةً، ويكثر ذلك في مواضع ذكر المصنفُ بعضَها بقوله:

* * *

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ: فِي سِعْرٍ، وَفِي ... مُبْدِي تَأَوُّلٍ بِلاَ تَكَلُّفِ

كَبِعْهُ مُدّاً بِكَذَا، يَداً بِيَدْ ... وَكَرَّ زَيْدٌ أَسَداً، أَيْ كَأَسَدْ

يكثر مجيء الحالِ جامدةً إن دَلّتْ على سِعْرٍ، نحو «بِعْهُ مُدّاً بِدِرْهَم» فمدا: حال جامدة، وهي في معنى المشتق؛ إذ المعنى «بِعْهُ مُسَعَّراً كل مد بدرهم». ويكثر جمودُهَا ـ أيضاً ـ فيما دَلَّ على تَفَاعُلٍ، نحو «بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ» أي: مُنَاجزَةً، أو على تشبيه، نحو «كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً»: أي مُشْبِهاً الأَسَدَ، فـ«يداً، وأسداً» جامدان، وَصَحَّ وُقوعُهما حالاً لظهور تَأَوُّلِهِمَا بمشتق، كما تقدم، وإلى هذا أشار بقوله: «وَفِي مُبْدِي تَأَوُّلٍ» أي: يكثر مجيءُ الحالِ جامدةً حيث ظهر تأَوُّلها بمشتق.

وعُلم بهذا وما قبله أن قول النحويين «إن الحال يجب أن تكون منتقلة مشتقة» معناه أن ذلك هو الغالب، لا أنه لازم، وهذا معنى قوله فيما تقدم «لكن ليس مستحقّاً».

* * *

وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظاً فَاعْتَقِدْ ... تَنْكِيرَهُ مَعْنىً، كَوَحْدَكَ اجْتَهِدْ

مَذْهَبُ جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة، وأن ما ورد منها مُعَرَّفاً لفظاً فهو مُنَكَّرٌ مَعْنىً، كقولهم: جَاؤوا الْجَمَّاء الْغَفِيرَ.

١٨٠ - وَ * أَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ ... *

واجْتَهِدْ وَحْدَكَ، وكلمتُه فَاهُ إلى فِيَّ؛ فـ«الْجَمَّاء، والعِرَاكَ، ووَحْدَكَ، وفَاهُ»: أحْوَالٌ، وهي مَعْرِفَة، لكنها مُؤَوّلة بنكرة، والتقدير: جاؤوا جميعاً، وأرسلها معتركة، وَاجْتَهِدْ منفرداً، وكلمته مُشَافهة.

وزعم البغداديُّونَ ويونسُ أنه يجوز تعريفُ الحال مطلقاً، بلا تأويل؛ فأجازوا «جَاءَ زَيْدٌ الرَّاكِبَ».

وفَصّلَ الكوفيون، فقالوا: إن تَضَمَّنَتِ الحالُ معنى الشرط صَحَّ تعريفها، وإلاّ فلا؛ فمثال ما تضمن معنى الشرط «زيد الرَّاكِبَ أَحْسَنُ منه المَاشِيَ» فـ«الراكب والماشي»: حَالاَنِ، وصح تعريفهما لتأولهما بالشرط؛ إذ التقدير: زيد إذا ركب أحسنُ منه إذا مشَى، فإن لِم تتقدر بالشرط لم يصح تعريفها؛ فلا تقول: «جاء زيد الرَّاكِبَ» إذ لا يصح «جاء زيد إن ركب».

* * *

وَمَـصْـدَرٌ مُـنَـكَّـرٌ حَـالاً يَـقَـعْ بِـكَـثْـرةٍ كَـبَـغْـتَـةً زَيْـدٌ طَـلَـعْ

حقُّ الحالِ أن يكون وصفاً ـ وهو: ما دَلَّ على مَعْنىً وصاحبِهِ؛ كقائم، وَحَسَن، ومَضْرُوب ـ فوقُوعُها مصدراً على خلاف الأصل؛ إذ لا دلالة فيه على صاحب المعنى.

وقد كثر مجيء الحالِ مَصْدَراً نكرةً، ولكنه ليس بمقَيس؛ لمجيئه على خلاف الأصل، ومنه «زيدطلع بَغْتَةً» فـ«بغتةً»: مصدرٌ نكرة، وهو منصوب على الحال، والتقدير: زيد طَلَعَ باغتاً؛ هذا مذهب سيبويه والجمهور.

وذهب الأخفشُ والمبردُ إلى أنه منصوب على المصدرية، والعاملُ فيه محذوفٌ، والتقدير: طلع زيديَبْغَتُ بَغْتَةً، فـ«يَبْغَت»عندهماوهو الحال، لا«بَغْتَة».

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على المصدرية كما ذَهَبَا إليه، ولكن الناصب له عندهم الفعلُ المذكورُ (وهو طَلَعَ) لتأويله بفعل من لفظ المصدر، والتقدير في قولك: «زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَةً» زيد بَغَتَ بغتة»؛ فيؤولون «طلع» ببغت، وينصبون به «بغتةً».

وَلَـمْ يُـنَـكَّـرْ غَـالِـبـاً ذُو الْـحَـالِ، إِنْ لَـمْ يَـتَـأَخَّـرْ، أَوْ يُـخَـصَّـصْ، أَوْ يَـبِـنْ
مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ، كَـ«لاَ يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِيءٍ مُسْتَسْهِلاَ»

حقُّ صاحِبِ الحالِ أن يكون معرفة، ولا يُنكّر في الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغٍ، وهو أحد أمور:

منها: أن يتقدم الحالُ على النكرة، نحو «فيها قائماً رَجُلٌ»، وكقول الشاعر، وأنشده سيبويه:

١٨١ - وَبِـالْـجِـسْـمِ مِـنِّـي بَـيِّـنـاً لَـوْ عَـلِـمْـتِـهِ
شُـحُـوبٌ، وَإِنْ تَـسْـتَـشْـهِـدِي الـعَـيْـنَ تَـشْـهَـدِ

وكقوله:

١٨٢ - وَمَـا لاَمَ نَـفْـسِـي مِـثْـلَـهَـا لِـيَ لاَئِـمٌ
وَلاَ سَـدَّ فَـقْـرِي مِـثْـلُ مَـا مَـلَـكَـتْ يَـدِي

فـ«قائماً»: حال من «رجل»، و«بَيِّناً» حال من «شُحُوب»، و«مِثْلَهَا» حال من «لائم».

ومنها: أن تُخَصَّصَ النكرةُ بِوَصْفٍ، أو بإضافة؛ فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصف قولُه تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾ أَمْرًا مِّنْ عِندِنَآ ﴿٥﴾﴾[1]

---

(١) سورة الدخان الآية ٤-٥.
(فيها) جار ومجرور متعلقان بالفعل يفرق. (يفرق) فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (كلُّ) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (أمر) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (حكيم) نعت مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. (أمراً) مفعول مطلق لفعل محذوف منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره ويجوز أن يعرب حالاً. (من عندنا) من حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. عند اسم مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه والجار والمجرور متعلقان بـ(أمراً). أو بعضه محذوفة لأمراً.

وكقول الشاعر:

١٨٣ ـ نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحاً، وَاسْتَجَبْتَ لَهُ
فِي فُلُكٍ مَاخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْحُونَا

وَعَاشَ يَدْعُو بِآيَاتٍ مُبَيِّنَةٍ
فِي قَوْمِهِ أَلْفَ عَامٍ غَيْرَ خَمْسِينَا

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة قولُه تعالى:

﴿فِىٓ أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَآءً لِّلسَّآئِلِينَ﴾[1]

ومنها: أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه، وشبهُ النفي هو الاستفهامُ والنهيُ، وهو المراد لقوله: «أو بَيِنْ من بعد نفي أو مضاهيه» فمثالُ ما وقع بعد النفي قولُه:

١٨٤ ـ مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمىً وَاقِيَاً
وَلاَ تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيَا

ومنه قولُه تعالى: ﴿وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴿٤﴾﴾[2]

---

(١) سورة فصلت الآية ١٠.

(في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أربعة) اسم مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره وهو مضاف. (أيام) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة على آخره. والجار والمجرور متعلقان بـ(قدر). (سواءً) حال بمعنى مستوياً منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. ويجوز أن تعد صاحب الحال أربعة المضاف إلى أيام. وأنت تعلم أن أصل صاحب الحال التعريف ويقع نكرة بمسوغ. والذي سوغها حالاً هنا إضافة نكرة إلى معرفة. ويجوز أن تجعلها حالاً من الضمير في أقواتها. ويجوز أن تجعلها حالاً من الضمير والتقدير. (وقدر فيها أقواتها سواءً للسائلين) وإليه ذهب الفراء واختاره ابن جرير الطبري. (للسائلين) اللام حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. السائلين اسم مجرور وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم وشبه الجملة متعلق بمحذوف صفة.

(٢) سورة الحجر الآية ٤.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (ما) حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أهلكنا) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بـ(نا) ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (منْ قرية): من حرف جر زائد و(قرية) اسم مجرور لفظاً =

فـ«لها كتابٌ» جملة في موضع الحال من «قرية»، وصَحَّ مجيء الحال من النكرة لتقَدُّم النفي عليها، ولا يصح كونُ الجملة صفةً لقريةٍ خلافاً للزمخشري. لأَن الواو لا تَفْصِل بين الصفة والموصوف، وأيضاً وجودُ «إلاّ» مانعٌ من ذلك؛ إذ لا يُعْتَرَضُ بـ«إلاّ» بين الصفة والموصوف، وممن صَرَّحَ بمنع ذلك: أبو الحسن الأخفشُ في المسائل، وأبو علي الفارسي في التذكرة.

ومثالُ ما وقع بعد الاستفهام قولُه:

١٨٥ - يَا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى
لِـنَـفْـسِـكَ الْـعُـذْرَ فِـي إِبْـعَـادِهَـا الأَمَـلاَ؟

ومثالُ ما وقع بعد النهي قولُ المصنف: «لاَ يَبْغِ ٱمْرُؤٌ عَلَى ٱمْرِيءٍ مُسْتَسْهِلاَ» وقول قَطَرِيّ بن الفُجَاءَة:

١٨٦ - لاَ يَـرْكَـنَـنْ أَحَـدٌ إِلَـى الإِحْـجَـامِ
يَـوْمَ الْـوَغَـى مُـتَـخَـوِّفـاً لِحِـمَـامِ

واحترز بقوله: «غالباً» مما قَلَّ مجيء الحالِ فيه من النكرة بلا مُسَوِّغ من المسوغات المذكورة، ومنه قولُهم: «مَرَرْتُ بِمَاءٍ قِعْدَةَ رَجُلٍ»، وقولهم: «عليه مائةٌ بِيضاً»، وأجاز سيبويه «فيها رَجُلٌ قائماً»، وفي الحديث: «صَلَّى رسول الله ﷺ قاعداً، وصلى وَرَاءَهُ رِجَالٌ قِيَاماً».

* * *

وَسَـبْـقَ حَـالٍ مَـا بِـحَـرْفٍ جُـرَّ قَـدْ أَبَـوْا، وَلاَ أَمْـنَـعُـهُ؛ فَـقَـدْ وَرَدْ

منصوب محلاً مفعول به للفعل أهلكنا. (ألا) حرف استثناء ملغى. (ولها) الواو واو الحال. (لها) جار ومجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (كتاب) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (معلوم) نعت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. وجملة أهلكنا لا محل لها من الإعراب استئنافية. وجملة (لها كتاب) في محل نصب حال من قرية لوجود الواو، أما (معلوم) اسم مفعول من عَلِمَ الثلاثي ووزنه مفعول.

مَذْهَبُ جمهور النحويين أنه لا يجوز تقديمُ الحالِ على صاحبها المجرورِ بحرفٍ فلا تقول في «مررتُ بهندٍ جالسةً» مررت جالسةً بهندٍ.

وذهب الفارِسيُّ، وابن كَيْسَان، وابن بَرْهَانَ، إلى جواز ذلك، وتَابَعَهُم المصنف؛ لورود السماع بذلك، ومنه قولُه:

١٨٧ ـ لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً
إليَّ حَبِيباً، إنَّها لَحَبِيبُ

فـ«هَيْمَانَ، وصادياً»: حالان من الضمير المجرور بإلى، وهو الياء، وقوله:

١٨٨ ـ فَإنْ تَكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوَةٌ
فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالِ

فـ«فَرْغاً» حال من قَتْلِ.

وأما تقديمُ الحال على صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ فجائز، نحو «جَاءَ ضَاحِكاً زَيْدٌ، وضَرَبْتُ مُجَرَّدَةً هِنْداً».

* * *

وَلاَ تُجِزْ حَالاً مِنَ المُضَافِ لَهْ ... إلاَّ إذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهْ
أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفَا ... أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ؛ فَلاَ تَحِيفَا

لا يجوز مجيءُ الحالِ من المضاف إليه، إلا إذا كان المضافُ مما يصحُّ عملُه في الحال: كاسم الفاعل، والمصدر، ونحوهما مما تَضَمَّنَ معنى الفعل؛ فتقول: هذا ضَارِبُ هندٍ مجردةً، وأعجبني قيامُ زَيْدٍ مُسْرِعاً، ومنه قولُه تعالى: ﴿إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾[1] ومنه قولُ الشاعر:

---

(١) سورة يونس الآية ٤.

(إلى) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. الهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر. والجار والمجرور متعلقان بمحذوف خبر مقدم. (مرجع) مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والكاف ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. والميم علامة الجمع. (جميعاً) حال منصوبةٌ من ضمير الخطاب وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره.

١٨٩ - تَقُولُ ٱبْنَتِي: إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً

إِلَى الـرَّوْعِ يَـوْمـاً تَـارِكِـي لا أَبَـالِيَا

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ من المضاف إليه: إذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مِثْلَ جُزْئِه في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه؛ فمثالُ ما هو جزءٌ من المضاف إليه قولُه تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ ﴿٤٧﴾﴾[1] فـ«إخواناً»: حال من الضمير المضاف إليه «صدور»، والصدور: جزء من المضاف إليه، ومثالُ ما هو مثل جزء المضاف إليه ـ في صحة الاستغناء بالمضاف إليه عنه ـ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا﴾[2] فـ«حنيفاً»: حال من

---

(١) سورة الحجر الآية ٤٧.

(ونزعنا) الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. نزعنا: فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. وجملة نزعنا لا محل لها من الإعراب معطوفة على الاستئنافية. (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول به .(في صدورهم) جار ومجرور متعلقان بمحذوف صلة الموصول. (هم) ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه. (من غلٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من العائد في الصلة المقدرة. (إخواناً) حال من الضمير الغائب في صدورهم لأن المضاف جزء من المضاف إليه، ويجوز أن يكون حالاً من فاعل إدخلوها (قاله العكبري). وجاز مجيء الحال الجامدة لأنها موصوفة. (على سررٍ) جار ومجرور متعلقان بمحذوف نعت لإخواناً. (متقابلين) نعت ثانٍ منصوب وعلامة نصبه الياء.

(٢) سورةالنحل الآية ١٢٣.

(ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (أوحينا) فعل ماضٍ مبني على السكون. و(نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل. (إليك) جار ومجرور متعلقان بأوحينا. (أن) حرف تفسير مبني على السكون لا محل له من الإعراب، ويجوز أن تعربه حرف مصدري والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف الجار والمجرور متعلقان بـ(أوحينا). (اتبع) فعل أمر مبني على السكون والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت. (ملة) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وهي مضاف. (ابراهيم) مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة بدل الفتحة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة. (حنيفاً) حال من ابراهيم منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره وجملة أوحينا لا محل لها من الإعراب معطوفة على جملة آتينا. وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية.

«إبراهيم» والملة كالجزء من المضاف إليه؛ إذ يصح الاستغناءُ بالمضاف إليه عنها؛ فلو قيل في غير القرآن: اتَّبِعْ إبراهيم حَنيفاً» لصحَّ.

فإن لم يكن المضافُ مما يصح أن يعمل في الحال، ولا هو جزءٌ من المضاف إليه، ولا مثلُ جزئِهِ ـ لم يجز أن يجيءَ الحال منه؛ فلا تقول: «جاء غُلاَمُ هِنْدٍ ضَاحِكَةً» خلافاً للفارسِيِّ، وقولُ ابن المصنف رحمه الله تعالى: «إن هذه الصورة ممنوعةٌ بلا خلاف» ليس بجيد، فإن مذهَبَ الفارسي جَوَازُها، كما تقدم، وممن نقله عن الشريفُ أبو السعادات ابن الشَّجَرِيِّ في أماليه.

* * *

وَالْحالُ إنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفاً ... أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا

فَجائِزٌ تَقْدِيمُهُ: كـ«مُسْرِعَا ... ذَا رَاحِلٌ، وَمُخْلِصاً زَيْدٌ دَعَا

يجوز تقديمُ الحالِ على ناصبها إن كان فعلاً متصرفاً، أو صفةً تشبه الفعل المتصرف، والمراد بها: ما تَضَمَّنَ معنى الفعل وحروفَهُ، وقَبِلَ التأنيثَ، والتثنيةَ والجمعَ: كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة؛ فمثالُ تقديمها على الفعل المتصرف «مخلصاً زيدٌ دعا» [فدعا: فعل متصرف، وتقدمَتْ عليه الحالُ]، ومثالُ تقديمها على الصفة المشبِهَةِ له: «مُسْرعاً ذا رَاحِلٌ».

فإن كان الناصِبُ لها فعلاً غير متصرف لم يجز تقديمها عليه، فتقول: «ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً» ولا تقول: «ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً»؛ لأن فعل التعجب غيرُ متصرِّفٍ في نفسه؛ فلا يُتَصرَّفُ في معموله، وكذلك إن كان الناصبُ لها صفة لا تشبه الفعل المتصرف كأفْعَلِ التفضيلِ لم يجز تقديمُهَا عليه، وذلك لأنه لا يُثَنَّى، ولا يُجْمَعُ، ولا يؤنث، فلم يتصرف في نفسه؛ فلا يتصرف في معموله، فلا تقول: «زيد ضاحكاً أَحْسَنُ من عمرو»؛ بل يجبُ تأخيرُ الحالِ؛ فتقول: «زيد أحسن من عمرو ضاحكاً».

* * *

وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لا ... حُرُوفَهُ مُؤَخَّراً لَنْ يَعْمَلاَ

كـ«تِلْكَ، لَيْتَ، وَكَأَنَّ» وَنَدَرْ نَحْوُ «سَعِيدٌ مُسْتَقِرّاً في هَجَرْ»

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ على عاملها المعنويّ؛ وهو: ما تضمن معنى الفعل دون حروفه: كأسماء الإشارة، وحرف التمني، والتشبيه، وَالظرف، وَالجار والمجرور نحو «تِلْكَ هندٌ مجردةً، وليت زيداً أميراً أخوك، وكأنَّ زَيْداً راكباً أسدٌ، وزيد في الدار ـ أو عندك ـ قائماً»؛ فلا يجوز تقديم الحال على عاملها المعنويّ في مثل المُثُلِ ونحوها؛ فلا تقول «مجردَةً تلك هند» ولا «أميراً ليت زيداً أخوك» ولا «راكباً كأنَّ زيداً أسَدٌ».

وقد نَدَر تقديمُها على عاملها الظرف نحو زَيْدٌ قائماً عندك والجارّ والمجرور نحو «سعيد مستقراً في هَجَر» ومنه قولُه تعالى: ﴿ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ﴾[1] في قراءة من كَسَرَ التاء، وأجازه الأخفشُ قياساً.

* * *

وَنَحْوُ «زَيْدٌ مُفْرَداً أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَاناً» مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ

تقدَّمَ أن أفْعَلَ التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، واستثنى من ذلك هذه المسألة، وهي: ما إذا فُضِّل شيءٌ في حالٍ على نفسه أو غيره في حالٍ أخرى، فإنه يعمل في حالين إحداهما متقدمَةٌ عليه، والأخرى متأخرةٌ عنه، وذلك نحو: «زيدٌ قائماً أحْسَنُ منه قاعداً» و«زيد مفرداً أنْفَعُ من عمرو مُعَاناً» فـ«قائماً، ومفرداً» منصوبان بأحسن وأنفع، وهما حالان، وكذا «قاعداً، ومعاناً» وهذا مذهب الجمهور.

وزعم السيرافيُّ أنهما خبَرانِ منصوبان بكَانَ المحذوفةِ، والتقدير: «زيد إذا كان قائماً أحْسَنُ منه إذا كان قاعداً، وزيد إذا كان مفرداً أنفع من

---

(١) سورة الزمر الآية ٦٧.

(والسماوات) الواو حرف عطف، السماوات مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (مطويات) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، والجملة معطوفة لا محلّ لها. (بيمينه) جار ومجرور متعلق بـ(مطويات) والهاء ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه.

عمرو إذا كان مُعاناً».

ولا يجوز تقديمُ هذين الحالين على أفعل التفضيل، ولا تأخيرُهُمَا عنه؛ فلا تقول «زيد قائماً قاعداً أحسن منه» ولا (تقول) «زيد أحسن منه قائماً قاعداً».

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ   لِمُفْرَدٍ ـ فَاعْلَمْ ـ وَغَيْرِ مُفْرَدِ

يجوز تعددُ الحال وصاحبُهَا مفرد، أو متعدد.

فمثالُ الأول «جاء زيد رَاكِباً ضاحكاً» فـ«راكباً، وضاحكاً»: حالان من «زيد» والعامل فيهما «جاء».

ومثالُ الثاني «لقيتُ هِنداً مُصْعِداً مُنْحَدِرَةً» فـ«مُصْعِداً»: حالٌ من التاء، و«منحدرة» حال من «هند» والعاملُ فيهما «لقيتُ» ومنه قولُه:

١٩٠ ـ لَقِيَ ٱبْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفاً   مُنْجِدَيْهِ؛ فَأَصَابُوا مَغْنَماً

فـ«خائفاً» حال من «ابني»، و«مُنْجِدَيْهِ» حال من «أَخَوَيْهِ» والعاملُ فيهما «لقي».

فعند ظهور المعنى تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلى ما تَليقُ به، وعند عدم ظهوره يُجعل أولُ الحالين لثاني الإسمين، وثانيهما لأول الإسمين؛ ففي قولك: «لقيت زيداً مصعداً منحدراً» يكون «مصعداً» حالاً من زيد، و«منحدراً» حالاً من التاء.

* * *

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا   في نَحْوِ: «لا تَعْثَ في الأرْضِ مُفْسِداً»

تنقسم الحال إلى مؤكدة، وغير مؤكدة؛ فالمؤكدة على قسمين، وغير المؤكدة ما سوى القسمين.

فالقسم الأول من المؤكدة: ما أكَّدَتْ عاملَها، وهي المراد بهذا البيت، وهي: كلُّ وصفٍ دلَّ على مَعنَى عامِلِهِ، وخالَفَهُ لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة؛ فمثالُ الأول «لا تَعْثَ في الأرض مُفْسِداً»

ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾[2] ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومُ مُسَخَّرَاتٌ بِأَمْرِهِ﴾[4]

* * *

---

(١) سورة التوبة الآية ٢٥.

(ثم) حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (وليتم) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير الرفع المتحرك. والتاء ضمير متصل مبني على الضم في محل رفع فاعل والميم علامة الجمع. (مدبرين) حال منصوبة من التاء في وليتم وعلامة نصبها الياء لأنه جمع مذكر سالم. وجملة وليتم مدبرين معطوفة ما تقدم.

(٢) سورة البقرة الآية ٦٠.

الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب. (لا) حرف نهي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (تعثوا) فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف النون والواو ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والألف فارقة والجملة معطوفة لا محل لها من الإعراب. (في الأرض) جار ومجرور متعلقان بمفسدين. (مفسدين) حال منصوبة وعلامة نصبه الياء لأنه جمع مذكر سالم وصاحب الحال الواو من تعثوا.

(٣) سورة النساء الآية ٧٩.

(الواو) حرف استئناف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والجملة مستأنفة ومسوقة لبيان مكانة الرسول والتوبة الكبيرة السامية. (أرسلناك) فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بالضمير. (نا) ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل والكاف ضمير متصل مبني على الفتح في محل نصب مفعول به. (للناس) جار ومجرور متعلقان بـ(أرسلناك)، أو بمحذوف حال لأنه كان في الأصل صفة فتقدمت. (رسولاً) حال منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخره.

(٤) سورة النحل الآية ١٢.

(الواو) حرف عطف مبني على الفتح لا محل لها من الإعراب. (سخر) فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره (هو). (لكم) جار ومجرور متعلقان بـ(سخر). (الليل) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. و(النهار والشمس والقمر) الواو عاطفة في المواضع الثلاثة وهي أسماء معطوفة على الليل منصوبة مثله. و(النجوم) الواو واو الحال. والنجوم مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (مسخرات) خبر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره. (بأمره) الجار والمجرور متعلقان بمسخرات وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الكسر مضاف إليه والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال. وجملة سخر لا محل لها معطوفة على جملة بسخرَ.

وَإنْ تُـؤَكِّـدْ جُـمْـلَـةً فَـمُـضْـمَـرُ عَـامِـلُـهَـا، وَلَـفْـظُـهَـا يُـؤَخَّـرُ

هذا هو القسم الثاني من الحال المؤكدة، وهي: ما أكَّدَتْ مضمونَ الجملة، وشَرْطُ الجملة: أن تكون اسمية، وَجُزْآها معرفتان، جامدان، نحو: «زَيْدٌ أخوكَ عَطُوفاً، وأنا زَيْدٌ مَعْرُوفاً» ومنه قولُه:

١٩١ - أنـا ابـنُ دَارَةَ مَـعْـرُوفـاً بِـهَـا نَـسَـبِـي

وَهَـلْ بِـدَارَةَ يَـا لَـلـنَّـاسِ مِـنْ عَـارِ؟

فـ«عَطوفاً، ومعروفاً» حالان، وهما منصوبان بفعلٍ محذوفٍ وجوباً، والتقدير في الأول «أحقُّه عطوفاً» وفي الثاني «أُحَقُّ معروفاً».

ولا يجوز تقديمُ هذه الحالِ على هذه الجملة؛ فلا تقول «عَطُوفاً زَيْدٌ أخُوك» ولا «معروفاً أنا زيد» ولا توسُّطُها بين المبتدأ والخبر؛ فلا تقول «زَيْدٌ عطوفاً أخُوكَ».

* * *

وَمَـوْضِـعَ الْـحَـالِ تَـجِـيءُ جُـمْـلَـهْ كـ«جَـاءَ زَيْـدٌ وهْـوَ نَـاوٍ رِحْـلَـهْ»

الأصل في الحالِ والخبرِ والصفةِ الإفرادُ، وتقع الجملةُ مَوْقِعَ الحالِ، كما تقع موقع الخبر والصفة، ولا بُدَّ فيها من رابطٍ. وهو في الحالية: إما ضمير، نحو «جاء زيد يَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ» أو واوٌ - وتسمى واو الحال، وواو الابتداء، وعلامتُها صحةُ وقوع «إذْ» موقعها - نحو «جَاءَ زَيْدٌ وَعَمْرٌو قائمٌ» التقدير: إذ عمرو قائم، أو الضميرُ والواوُ معاً، نحو جاء زَيْدٌ وهْوَ نَاوٍ رِحْلَةً».

* * *

وذَاتُ بَـدْءٍ بِـمُـضَـارِعٍ ثَـبَـتْ حَوتْ ضَمِيراً، ومِنَ الْوَاوِ خَلَتْ

وذَاتُ واوٍ بَـعْـدَهَـا انْـوِ مُـبْـتَـدَا لَـهُ الـمُـضَـارِعَ اجْـعَـلَـنَّ مُـسْـنَـدَا

الجملة الواقعة حالاً: إن صُدِّرَتْ بمضارع مُثْبَتٍ لم يجز أن تقترن بالواو، بل لا تُرْبَطُ إلا بالضمير، نحو «جاء زَيْدٌ يَضْحَكُ، وجاء عَمْرٌو تُقَادُ الْجَنَائِبُ بين

يديه» ولا يجوز دخول الواو، فلا تقول «جاء زَيْدٌ وَيَضْحَكُ» فإن جاء من لسان العرب ما ظاهرُهُ ذلك على إضمار مبتدأ بعد الواو؛ ويكون المضارع خبراً عن ذلك المبتدأ؛ وذلك نحو قولهم «قُمْتُ وأَصُكُّ عَيْنَهُ» وقوله:

١٩٢ - فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ
نَجَوْتُ وأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا

فـ«أَصُكُّ، وأَرْهَنُهم» خَبَرَانِ لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: وأنا أَصُكُّ، وأنا أَرْهَنُهم.

* * *

وجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوٍ، أَوْ بِمُضْمَرٍ، أو بِهِمَا

الجملة الحالية: إما أن تكون إسمية، أو فعلية، والفعلُ إما مضارعٌ، أو ماضٍ، وكل واحدة من الإسمية والفعلية؛ إما مُثْبَتَة، أو مَنْفِيَّة، وقد تقدم أنه إذا صُدِّرَت الجملة بمضارع مُثْبَتٍ لا تَصْحبها الواو، بل لا تُرْبَط إلا بالضمير فقط، وذَكَرَ في هذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوز فيه أن يُرْبَطَ بالواو وحدها. أو بالضمير وحده، أو بهما؛ فيدخل في ذلك الجملةُ الإسميَّةُ: مُثْبَتَة، أو مَنْفِيَّة، والمضارعُ، المنفيُّ، والماضي: المثبَتُ، والمنفيُّ.

فتقول: «جاء زيد وعمرو قائم، وجاء زيد يَدُه على رأسه، جاء زيد ويَدُه على رأسه» وكذلك المنفيُّ، وتقول: «جاء زيد لم يَضْحَك، أو ولم يضحك، أو ولم يقم عمرو، وجاء زيد وقد قام عمرو، وجاء زيد قد قام أبوه، وجاء زيد وقد قام أبوه» وكذلك المنفيُّ، نحو «جاء زيد وما قام عمرو، وجاء زيد ما قام أبوه، أو وَما قام أبوه».

ويدخل تحت هذا أيضاً المضارعُ المنفيُّ بلا؛ فعلى هذا تقول: «جاء زيد ولا يضرب عمراً» بالواو.

وقد ذكر المصنف في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانُه بالواو كالمضارع المُثْبَتِ، وأن ما ورد مما ظاهرُهُ ذلك يُؤَوَّلُ على إضمار مبتدأ،

كقراءة ابن ذَكْوَان: ﴿فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَآنِ﴾ بتخفيف النون، والتقدير: وأنتما لا تَتَّبِعَانِ؛ فـ«لا تتبعان» خبر لمبتدأ محذوف.

* * *

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ   وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِل

يُحْذَفُ عامل الْحَال: جَوَازاً، أو وُجُوباً.

فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً أن يقال: «كَيْفَ جِئْتَ» فتقول: «راكباً»، (تقديره «جئت راكباً»)، وكقولك: «بَلَى مُسْرِعاً» لمن قال لك: «لَمْ تَسِرْ» والتقدير: «بَلَى سِرْتُ مُسْرِعاً»، ومنه قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾[1] التقدير ـ والله أعلم ـ: بَلَى نجمعها قادرين.

ومثالُ ما حُذِفَ وُجوباً قولُكَ: «زَيْدٌ أخُوكَ عَطُوفاً» ونحوهُ من الحال المؤكدة لمضمون الجملة، وقد تقدم ذلك، وكالحال النائبة مَنَابَ الْخَبَرِ، نحو «ضَرْبِي زَيداً قائماً» التقدير إذا كان قائماً، وقد سبق تقرير ذلك في باب المبتدأ والخبر.

ومما حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وُجُوباً قولُهم: «اشْتَرَيْتُه بِدِرْهَم فصاعداً، وتصدقت بدينار فَسَافِلاً» فـ«صاعداً، وسافلاً»: حالان، عاملُهما محذوفٌ وُجُوباً، والتقدير: «فَذَهَبَ الثمنُ صاعداً، وذهب المتصدَّقُ به سافلاً» وهذا معنى قوله: «وبعض ما يُحْذَفُ ذكرهُ حُظِل» أي بعضُ ما يحذف من عَامِلِ الحال مُنِعَ ذِكْرُهُ.

* * *

---

(١) سورة القيامة الآية ٢ - ٣.

(بلى) حرف جواب بعد النفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (قادرين) حال منصوبة من فاعل نجمع أي نجمعها قادرين. (على) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (أن) حرف نصب واستقبال. (نسوي) فعل مضارع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن. (بنانه) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه والمصدر المؤول من أن وما في خبرها مجرور بعلى.

التَّمْييزُ

اَسْمٌ، بِمَعْنَى «مِنْ» مُبِينٌ، نِكِرَهْ، يُنْصَبُ تَمْيِيزاً بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ
كَشِبْرٍ أَرْضاً، وَقَفِيزٍ بُرّاً، وَمَنَوَيْنِ عَسَلاً وَتَمْرَا

تقدم من الفَضَلاَت: المفعولُ به، والمفعولُ المطلقُ، والمفعولُ له، والمفعولُ فيه، والمفعولُ معه، والمستثنى، والحالُ، وبقي التمييز ـ وهو المذكور في هذا الباب ـ ويسمى مُفَسّراً، وتفسيراً، ومبيِّناً، وتبييناً، ومميِّزاً، وتمييزاً.

وهو: كل اسم، نكرة، متضمن معنى «مِنْ»؛ لبيان ما قبله من إجمال، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفْساً، وعِنْدِي شِبْرٌ أَرْضاً».

واحترز بقوله: «مُتضمن معنى مِنْ» من الحال؛ فإنها متضمنة معنى «في».

وقوله: «لبيان من قبله» احتراز مما تضمن معنى «من» وليس فيه بيانٌ لما قبله: كاسم «لا» التي لنفي الجنس، نحو «لاَ رَجُلَ قَائِمٌ» فإنَّ التقدير: «لا من رجل قائم».

وقوله: «لبيان ما قبله من إجمالٍ» يشمل نوعي التمييز، وهما: المبين إجمالَ ذَاتٍ، والمبين إجمالَ نَسبةٍ.

فالمبين إجمالَ الذاتِ هو: الواقع بعد المقَادِير ـ وهي المُمْسُوحَاتُ، نحو «لهُ شِبْرٌ أَرْضاً» والمكيلاتُ، نحو «لهُ قِفيزٌ بُرّاً» والموزوناتُ، نحو «لهُ

مَنَوَانِ عَسَلاً وتمراً» ـ والأعدادِ، نحو «عِنْدِي عِشْرُونَ درهماً».

وهو منصوب بما فَسَّرَهُ، وهو: شبر، وقفيز، ومَنَوَانِ، وعشرون.

والمُبَيِّنُ إجْمَالَ النسبةِ هو: المَسُوقُ لبيان ما تَعَلَّقَ به العاملُ: من فاعل، أو مفعول، نحو «طَابَ زَيْدٌ نَفساً»، ومثله: ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴿٤﴾ ﴾[1]، و«غَرَسْتُ الأرْضَ شَجراً»، ومثله: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾[2]

فـ«نفساً» تمييز منقول من الفاعل، والأصْلُ «طَابَتْ نَفْسُ زَيْدٍ»، و«شجراً» منقول من المفعول، والأصْلُ «غَرَسْتُ شَجَرَ الأرْضِ» فَبَيَّنَ «نفساً» الفاعلَ الذي تَعَلَّقَ بِهِ الفعلُ، وَبَيَّنَ «شجراً» المفعولَ الذي تَعَلَّقَ به الفعلُ.

وَالنَّاصِبُ له في هذا النوع (هو) العَامِلُ الذي قبله.

* * *

وَبَـعْـدَ ذِي وَشِـبْـهِـهَـا ٱجْـرُرْهُ إِذَا ... أَضَـفْـتَـهَـا، كَـ«مُـدُّ حِـنْـطَـةٍ غِـذَا»

وَالـنَّـصْـبُ بَـعْـدَ مَـا أُضِـيـفَ وَجَـبَـا ... إِنْ كَـانَ مِـثْـلَ «مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَـبَـا»

أشار بـ«ذي» إلى ما تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ في البيت من المُقَدَّرَات ـ وهو: ما دَلَّ على مساحةٍ، أو كَيْلٍ، أو وَزْنٍ ـ فيجوز جر التمييز بعد هذه بالإضافة إن لم يُضَفْ إلى غيره، نحو «عِنْدِي شِبْرُ أَرْضٍ، وَقفيزُ بُرٍّ، وَمَنَوَا عَسَلٍ وَتَمرٍ».

فإن أُضِيفَ الدَّالُّ على مقدار إلى غير التمييز وَجَبَ نَصْبُ التمييز، نحو «ما في السماء قَدْرُ رَاحَةٍ سَحَاباً»، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم

---

(١) سورة مريم الآية ٤.

(اشتعل) الواو حرف عطف. اشتعل فعل ماضٍ مبني على الفتح. (الرأس) فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة. (شيباً) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة.

(٢) سورة القمر الآية ١٢.

(وفجرنا) الواو حرف عطف، فجر فعل ماضٍ مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، ونا ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، والجملة معطوفة على فتحنا. (الأرض) مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (عيوناً) تمييز منصوب وعلامة نصبه =

﴿مِلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾[1]

وأما تمييز العدد فسيأتي حكمه في باب العدد.

* * *

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلاَ مُفَضِّلاً: كَـ«أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً»

التمييز الواقع بعد أفعل التفضيل: إن كان فاعلاً في المعنى وَجَبَ نَصْبُهُ، وإن لم يكن كذلك وجَبَ جَرُّهُ بالإضافة.

وعَلاَمَةُ ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جَعْلُهُ فاعلاً بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فعلاً، نحو «أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلاً، وَأَكْثَرُ مَالاً» فـ«منزلاً، ومالاً» يجب نصبهما؛ إذ يصح جَعْلهما فاعلين بعد جَعْلِ أفعل التفضيل فعلاً، فتقول: أنت عَلاَ منزلُكَ، وكَثُرَ مالُكَ.

ومثال ما ليس بفاعل في المعنى «زَيْدٌ أَفْضَلُ رَجُلٍ، وهِنْدٌ أَفْضَلُ امْرَأَةٍ» (فيجب جَرُّهُ بالإضافة، إلا إذا أُضِيفَ «أفْعَلُ» إلى غيره؛ فإنه ينصب حينئذٍ، نحو «أنْتَ أَفْضَلُ النَّاسِ رَجُلاً»).

* * *

وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّباً مَيِّزْ، كَـ«أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا»

يقعُ التمييزُ بعد كلّ ما دلَّ على تعجب، نحو «مَا أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً،

=

الفتحة الظاهرة على آخره.

(١) سورة آل عمران الآية ٩١.

(الفاء) رابطة للجواب لما في الموصول من رائحة الشرط. وقيل الفاء زائدة. (لن) حرف نفي ونصب. (يقبل) فعل مضارع مبني للمجهول منصوب بلن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. (من أحدهم) الجار والمجرور متعلقان بيقبل. (أحد) مضاف وهم ضمير متصل مبني على الكسر في محل جر مضاف إليه. (ملءُ) نائب فاعل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره والجملة خبر أن. (ذهباً) تمييز منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره. وقد اختلف في ناصبه اختلافاً حدا بالكسائي إلى ترجيح نصبه بنزع الخافض ولعله أرجح.

وأكرِمْ بأبي بكر أباً، ولله دُرُّكَ عَالِماً، وحَسْبُكَ بزيدٍ رَجُلاً، وكَفَى بهِ عَالِماً».

١٩٣ ـ و * يَـا جَـارَتَـا مَـا أَنْـتِ جَـارَهْ *

* * *

وَٱجْـرُرْ بِـمِـنْ إنْ شِـئْـتَ غَـيْـرَ ذِي الْـعَـدَدْ

وَالْـفَـاعِـلِ المَعْنَـى: كَـ«طِـبْ نَـفْـساً تُـفَـدْ»

يجوز جَرُّ التمييز بِمِنْ إن لم يكن فاعلاً في المعنى، ولا مميزاً لعدد؛ فتقول: «عِنْدِي شِبْرٌ مِنْ أَرْضٍ، وَقَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ، وَمَنَوَانِ مِنْ عَسَلٍ وَتَمْرٍ، وغَرَسْتُ الأرض من شجر» ولا تقول: «طَابَ زَيْدٌ مِنْ نَفْسٍ» ولا «عندي عِشْرُونَ مِنْ درهم».

* * *

وَعَـامِـلَ الـتَّـمْـيِـيـزِ قَـدِّمْ مُـطْـلَـقَـا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقَا

مَذْهَبُ سيبويه ـ رحمه الله! ـ أنه لا يجوز تقديمُ التميزِ على عامله، سواء كان متصرفاً أو غير متصرف؛ فلا تقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ»، ولا «عندي درهماً عشرون».

وأجاز الكسائي، والمازني، والمبرد، تقديمَه على عامله المتصرف؛ فتقول: «نَفْساً طَابَ زَيْدٌ، وَشَيْباً اشْتَعَلَ رَأْسِي» ومنه قولُه:

١٩٤ ـ أَتَـهْـجُرُ لَـيْـلَـى بِـالْـفِـرَاقِ حَـبِـيـبَـهَـا؟

وَمَـا كَـانَ نَـفْـسـاً بِـالْـفِـرَاقِ تَـطِـيـبُ

وقوله:

١٩٥ ـ ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ في إبْعَادِيَ الأَمَلاَ،

وَمَـا ٱرْعَـوَيْـتُ، وَشَـيْـبـاً، رَأْسِـيَ ٱشْـتَـعَـلاَ

وَوَافَقَهُمُ المصنف في غير هذا الكتاب على ذلك، وجعله في هذا الكتاب قليلاً.

فإن كان العاملُ غيرَ متصرفٍ؛ فقد منعوا التقديمَ: سواء كان فعلاً، نحو «مَا أَحْسَنَ زيداً رجلاً» أو غيره نحو «عندي عشرون درهماً».

وقد يكون العاملُ متصرفاً، ويمتنع تقديم التمييز عليه عند الجميع، وذلك نحو «كفى بِزَيْدٍ رَجُلاً»؛ فلا يجوز تقديم «رَجُلاً» على «كَفَى» وإن كان فعلاً متصرفاً؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعلُ التعجبِ؛ فمعنى قولك: «كفى بزيد رجلاً» مَا أَكْفَاهُ رَجُلاً!.

* * *

الفهرست


بسم الله الرحمن الرحيم